

DAS KONSTANTINOPLER FRAGMENT
DES
KITĀB IḤTILĀF AL-FUQAHĀ'
DES
ABŪ ĞA'FAR MUḤAMMAD IBN ĞARĪR AṬ-ṬABARĪ
HERAUSGEGEBEN
VON
JOSEPH SCHACHT

اهداءات ٢٠٠٢

أسرة د/ محمد الرحمن بدوي
جمعية د/ محمد الرحمن بدوي للإبداع الثقافي
القاهرة

كِتَابُ الْحِجَادِ وَكِتَابُ الْحَزْنَةِ وَأَحْكَامُ الْحَارِبِينَ

مِنْ
كِتَابِ الْخِطَابِ وَالْفُتُوحَاتِ

لِلْأَبِيِّ جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الطَّائِبِيِّ

عَنِ ابْنِ بَشِيرٍ

يُوسُفُ بْنُ شَحْتٍ

١٩٣٣

- ب -

حل الرموز

ز : زائد

ن : ناقص

- ام : كتاب الأم للإمام الشافعي ، طبعة بولاق ، ١٣٤١ الى ١٣٢٦
ج : الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني ، بهامش كتاب الخراج
لائي يوسف ، طبعة بولاق ، ١٣٠٢
خ : كتاب الخراج للإمام أبي يوسف ، طبعة مصر ، ١٣٤٦ (وهي تعتمد
على الطبعة المذكورة وعلى نسخة مخطوطة)
م : الموطأ للإمام مالك بروايته ، وهما :
م م : رواية الإمام محمد بن الحسن
م ي : رواية الإمام يحيى
مد : المدونة الكبرى ، طبعة مصر ، ١٣٢٣

اما التعليقات التي لا يسبقها بعض هذه الرموز فتشير الى النسخة الوحيدة
المنقول منها هذا الكتاب المرقومة بعدد (٣٨٢) من كتب مصطفى افندي
المحفظة الآن في المكتبة السلمانية بالآستانة
يشار الى اول الوجه لكل ورقة من اوراق الاصل بعدد الورقة بين
القوسين مثل (٢) ، والى اول القفا لكل ورقة بالنجمة بين القوسين مثل (٥)

فهرست الفصول

صحيفة فصل		
١	١	كتاب الجهاد
٢	٢	ذكر السيرة في قتال اهل الشرك
٢	٢	(اجماعهم) على سيرة رسول الله صلى الله عليه في دعوة المشركين
٢	٣	اختلافهم في وجوب الدعوة على من في عصره من المسلمين عند
		محاربة اهل الشرك
٣	٤	(اجماعهم) ان للمسلمين رمي المشركين الخ ما لم يكن معهم
		مسلمون امراء او اطفال او نساء
٤	٥	اختلافهم في ذلك ان كان منهم اطفال من اطفال المسلمين او
		امراء من امراءهم وفي رميهم بما لا يؤمن معه اصابة
		من لا يجوز تعمد قتله
٨	٦	اختلافهم في ذلك اذا قاتلوا المسلمين مع المشركين
٩	٧	(اجماعهم) ان قتل مقاتلة المشركين جائز الخ
٩	٨	اختلافهم في غيرهم من رجالهم
١٢	٩	(اجماعهم) على جواز المبارزة باذن الامام
١٢	١٠	اختلافهم في المبارزة بغير اذن الامام
١٤	١١	(اجماعهم) ان رسول الله صلى الله عليه وادع مشركي قريش
١٤	١٢	اختلاف اهل السيرة في مدة المهادنة التي كانت بين رسول الله
		صلى الله عليه وبين قريش

صفحة	فصل	
١٤	١٣	(اجماعهم) على ما لا يجوز من موادة اهل الشرك
١٤	١٤	اختلافهم فيما يجوز من موادعتهم والوقت الذى يجوز اليه الموادة
		والحال التى يجوز ذلك فيها
١٧	١٥	اختلافهم فى الصلح الجائز بين المسلمين والمشركون اذا كان
		المشركون قاهرين
٢٠	١٦	(اجماعهم) أنَّ المشركون اذا صالحوا المسلمين على ان يعطوا
		المسلمين فى كل سنة مائة رأس فأعطوهم ذلك من رقيقهم
		أن ذلك جائز
٢٠	١٧	اختلافهم فى ذلك ان اعطوهم ذلك من اولادهم
	
٢٠	١٨	اختلافهم فى الصبي والأجير والعبد والمرأة وأهل الذمة ائسهم
		لهم ام لا
٢١	١٩	(اجماعهم) على ما هو حرام من التولية
٢٢	٢٠	اختلافهم فيمن يستحق وعيد الله تبارك وتعالى بتوليته عن عدوه
		والحال التى يجوز فيها التولية
	
٢٣	٢١	اختلافهم فيما يكون تقضا لعهد اهل الذمة
٢٥	٢٢	(اجماعهم) على ما يجوز على جميع الجيش من الأمان لأهل
		حصن من الكفار
٢٥	٢٣	اختلافهم فيمن يجوز امانه سوى من ذكر وما الفعل والقول الذى

يكون امانا

اختلافهم في حكم الرجل من اهل الحرب يُعطى الأمان وهو في الحصن او يسلم ثم يشكل من له الأمان من غيره	٢٤	٣٠
اختلافهم في حكم الحربى يصاب في ارض الاسلام او دار الحرب فيدعى أنه جاء مستأمناً	٢٥	٣١
(اجماعهم) أن المستأمن اذا دخل بأمان دار الإسلام فلا سبيل لأحد عليه عند دخوله	٢٦	٣٤
(اجماعهم) أن على الإمام اذا اراد الرجوع أن يُبلغه مأمنه	٢٧	٣٤
اختلافهم في الموضع الذى يجب على الإمام أن يُبلغه اليه والمدة التى يجوز للإمام تركه في دار الإسلام اليها بلا جزية ولا اسلام .	٢٨	٣٤
(اجماعهم) أن العلي اذا أعطى امانا على اعلاج لم يحضروا معه أنه ليس للمسلمين أن يغدروا به	٢٩	٣٨
(اجماعهم) أن عليا لو استأمن على شئ معلوم مما يدل المسلمين عليه قبل القدرة عليه أن على من اجابه الى ذلك أن يعطوه	٣٠	٣٨
اختلافهم في حكمه إن او من على ذلك او على ما اشبهه فلم يوجد ذلك على ما قال او اومن بعد القدرة عليه	٣١	٣٨
اختلافهم في حكم الحربى يدخل دار الإسلام بغير امان فيسلم فيها قبل أن يُقدّر عليه ثم يُقدّر عليه وقد اسلم	٣٢	٤٠
اختلافهم في حكم الحربى يؤخذ في الحرم بغير امان كان تقدم له	٣٣	٤١

محيفة فصل

- ٤٢ ٣٤ اختلافهم في حكم الأسارى اذا ادّعوا امانا فقال رجل من المسلمين
اننى قد آمنتمهم
- ٤٤ ٣٥ (اجماعهم) على بعض احكام عبيد اهل الحرب لو اسلموا
- ٤٤ ٣٦ اختلافهم في حكم العبد ان كان سيده وجهه يقدم مستأمناً في حاجة
سيده ثم اسلم وأقام في دار الإسلام
- ٤٥ ٣٧ اختلافهم في حكم الحربي يسلم عبده في دار الحرب ثم يبيعه
سيده قبل أن يسلم
- ٤٦ ٣٨ اختلافهم في حكمه ان قتم مستأمناً ومعه عبده له مسلم او اشترى
عبداً مسلماً في دار الإسلام ثم اراد الرجوع والخروج
بالعبد المسلم الى دار الحرب
- ٤٨ ٣٩ (اجماعهم) ان حريباً لو دخل ارض الإسلام بأمان ثم اسلم بها
ثم اغار المسلمون على بلده فغلبوا عليها ان جميع ما في
يد المستأمن الذي اسلم له دون سائر الناس
- ٤٨ ٤٠ اختلافهم فيما كان له من مال بأرض الحرب
- ٥٠ ٤١ (اجماعهم) ان مستأمناً لو اشترى بهائم او ثياباً ان له الخروج
بها معه الى دار الحرب
- ٥٠ ٤٢ اختلافهم في غير ذلك
- ٥١ ٤٣ اختلافهم في حكم مال المستأمن يلحق ببلاد الحرب ويخلف ودائع
له في دار الإسلام ثم اصيب في داره
- ٥٢ ٤٤ (اجماعهم) ان مستأمناً لو مات في ارض الإسلام وخلف مالا

- وخلف ورثة في دار الحرب أن المال مردود الى ورثته
 ٥٣ ٤٥ اختلافهم في حكم الورثة اذا لم يعرفهم امام المسلمين وجاؤا بكتاب
 من ملك العدو وأقاموا البيعة من اهل الكفر
 ٥٤ ٤٦ اختلافهم في حكم المستأمن اذا سرق او قنف او اتى ما يجب
 عليه فيه الحد
 ٥٧ ٤٧ (اجماعهم) أن حراما على مسلم أن يبايع مستأمنا بيعاً فاسداً وأنه
 يبطل ويُفسخ من مبايعة المستأمن المسلم في دار الإسلام
 ما يُفسخ من مبايعات المسلمين الفاسدة بينهم
 ٥٨ ٤٨ اختلافهم في جواز شراء المسلمين منه عبداً كان له اعتقه في دار
 الحرب او كاتبه او ديرة
 ٥٩ ٤٩ اختلافهم في حكم المستأمن او الذمي يُطلع عليه أنه عين للشركين
 يكتب اليهم بأخبار المسلمين
 ٥٩ ٥٠ (اجماعهم) أن جنایات اهل الحرب وغصوبهم قبل أن يسلموا او
 يدخلوا دار الإسلام بأمان موضوعة
 ٦٠ ٥١ اختلافهم في حكم جنایاتهم وديونهم وغصوبهم وما يجب فيه الحد
 على المسلمين اذا اتوا ذلك بعد اسلامهم وقبل خروجهم
 من دار الحرب او فعل ذلك مستأمن
 ٦٤ ٥٢ اختلافهم في جواز اقامة الحدود في ارض العدو
 ٦٧ ٥٣ (اجماعهم) على ما لا يُعذر به الحربي اذا اسلم في دار الحرب من
 ترك ما يجب عليه فعله وفعل ما يجب عليه تركه

صفحة	فصل	
٦٧	٥٤	اختلافهم في غير ذلك
٦٨	٥٥	القول في احكام الأفعال والغنائم
٦٨	٥٦	(اجماعهم) أَنَّ اربعة اجناس الغنينة للمقاتلة
٦٨	٥٧	اختلافهم في الجيش يأتي اهل وقمة مدحاً وقد احرزوا الغنينة ، والسرية تخرج اوالجيش فيشهد بعضهم القتال ويتخلف بعضهم عن القتال لعذر
٧١	٥٨	(اجماعهم) أَنَّ السرية تردّ على العسكر والعسكر على السرية
٧١	٥٩	اختلافهم في ردّ السرية تخرج من مدينة قد نزل بها العدو فتصيب من العدو على اهل المدينة والجيش يدخلان بلاد العدو مفترقين
٧٤	٦٠	اختلافهم فيمن لحق بجيش المسلمين قبل أن يقتسوا غنائمهم بعد الحرب ممن كان في دار الحرب
٧٦	٦١	اختلافهم في سهم من مات قبل احرار الغنينة او قتل
٧٨	٦٢	(اجماعهم) أَنَّ مريضاً لو شهد القتال مع الجيش في ارض العدو ولم يقاتل أَنَّ له سهمه من الغنينة
٧٨	٦٣	(اجماعهم) على أَنَّ اربعة اخماس الغنينة لمن قاتل عليها اذا كان دخولهم ارض العدو ياذن الإمام
٧٨	٦٤	اختلافهم في ذلك ان كان دخولهم ارض العدو بغير اذن الإمام
٨٠	٦٥	(اجماعهم) أَنَّ الفارس يفضل في الغنينة على الراجل
٨٠	٦٦	اختلافهم في قدر الفضل الذي يستحقه الفارس على الراجل

صحيفة فصل

٨١	٦٧	(اجماعهم) أَنَّ مَنْ قَاتَلَ عَلَى الْعَرَابِ مِنَ الْخَيْلِ فَهُوَ فَارسٌ مُسْتَحَقٌّ
		سهم فارس
٨١	٦٨	اختلافهم فِيمَنْ قَاتَلَ عَلَى الْهَيْجَنِ وَالْبَرَادِينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ
٨٣	٦٩	(اجماعهم) أَنَّ الْفَارِسَ إِذَا كَانَ مَعَهُ أَفْرَاسٌ يُسَهِّمُ لَهُ وَلِفَرَسِهِ وَاحِدٌ
٨٣	٧٠	اختلافهم فِي سَهْمِ مَا زَادَ عَلَى وَاحِدٍ
٨٤	٧١	(اجماعهم) أَنَّ مَنْ قَاتَلَ عَلَى فَرَسِهِ حَتَّى أُحْزِزَتِ الْغَنِيمَةُ ثُمَّ نَفَقَ
		فَرَسَهُ أَنَّ لَهُ سَهْمَ فَارِسٍ
٨٤	٧٢	اختلافهم فِيمَنْ نَفَقَ فَرَسَهُ قَبْلَ ذَلِكَ
٨٦	٧٣	اختلافهم فِي غَزَاةِ الْبَحْرِ فِي مَرَاكِبٍ وَمَعَ بَعْضِهِمْ خَيْلٌ وَبَعْضُهُمْ رَاجِلٌ
٨٦	٧٤	(اجماعهم) أَنَّ الْقَدَى يَجِبُ لِلْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ فِي الْبَرِّ يَجِبُ لَهَا
		فِي الْبَحْرِ
٨٦	٧٥	(اجماعهم) أَنَّ لِلْغَزَاةِ أَنْ يَأْكُلُوا طَعَامَ الْعَدُوِّ وَأَنْ يَمْلُكُوا
		دَوَابَّهُمْ أَعْلَافَهُمْ
٨٦	٧٦	اختلافهم فِي ذَلِكَ إِنْ أَخْرَجَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ بَاعَهُ وَمَا
		يَجُوزُ أَكْلُهُ وَالْإِتِّفَاعُ بِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ غَيْرِ ذَلِكَ دُونَ الْجَيْشِ
٩٤	٧٧	(اجماعهم) أَنَّ حَرَامًا أَنْ يَأْخُذَ بَعْضُهُمْ شَيْئًا مِنْ أَعْيَانِ أَمْوَالِ
		الْعَدُوِّ لِنَفْسِهِ وَأَنْ عَلَى مَنْ أَخَذَ ذَلِكَ أَنْ يَلْقِيَهُ فِي الْمَنَّمِ
٩٤	٧٨	اختلافهم فِيمَا سِوَى ذَلِكَ بَعْدَ اجْتِمَاعِهِمُ الْمَارَّ ذَكَرَهُ عَلَى اخْتِلافِهِ
٩٩	٧٩	اختلافهم فِي جَوَازِ اسْتِعْمَالِ مَا أَصِيبَ مِنْ أَمْوَالِ الْعَدُوِّ عِنْدَ الْحَاجَةِ
		إِلَيْهِ مِمَّا لَا يَجُوزُ اتِّلَافُهُ لِبَعْضِ الْمُسْلِمِينَ دُونَ بَعْضٍ

- ٩٠٣ ٨٠ (اجماعهم) أن حراما على المسلمين ائلاف ما حازوه من الغنيمة
- ٩٠٤ ٨١ اختلافهم في جواز ائلاف ذلك قبل الغلبة عليه وقبل قهر العدو
- ٩٠٨ ٨٢ اختلافهم في جواز ائلاف الغنيمة اذا كرر العدو عليهم قبل القسمة
ولم يطبقوا أن ينجوا بها او غلبوا العدو فلم يقدروا على
اخراج بعض ما غلبوه عليه
- ١١٠ ٨٣ (اجماعهم) أن لمن قدر على حمل مال للعدو وقد رآه ان يتركه،
وأن على من اخذ شيئا مما لا يجوز له تموله دون الجيش
ان يأتي به المقسم ولا يجوز له أن يرمى به بعد اخذه
- ١١٠ ٨٤ (اجماعهم) أن حراما على من اخذ من عين ما لم أن يخفيها عن
سائر الجيش وأن عليه أن يؤدى ذلك الى المقسم
- ١١٢ ٨٥ (اجماعهم) أن حكم العروض التي يأخذها الآخذ حكم الأعيان
من الدنانير والدرهم اذا كان ذلك شيئا له قيمة ولم يكن
ما كولا ولا مشروبا ولا معلوفا
- ١١٢ ٨٦ اختلافهم في الشيء التافه الذي لا قيمة له إلا اليسير
- ١١٢ ٨٧ اختلافهم في سلب المقتول يأخذنه القاتل هل يحل له ام لا
- ١١٧ ٨٨ اختلافهم في النفل الذي يحل لمن فُله
- ١٢٨ ٨٩ اختلافهم في الموضع الذي يجوز للإمام فيه قسم الغنيمة
- ١٣٢ ٩٠ اختلافهم في استئجار من يخرج الغنيمة الى ارض الاسلام وإلى
موضع المقسم او الدليل وكيف سبيل اخراج الغنيمة
الى المقسم

صحيفة فصل

- ٩١ ١٣٣ اختلافهم في سنة قسم القتلى
- ٩٢ ١٤٠ (اجماع) اهل السير أن رسول الله صلى الله عليه كان يقتل لنفسه من جميع المظن صغياً وأن ذلك كان له شهد الوقعة أم لا
- ٩٣ ١٤٠ اختلافهم في ذلك الصقي بعده
- ٩٤ ١٤١ (اجماعهم) أن النساء والقرية إذا سبوا وأحرزوا الى دار الإسلام قد صاروا غنية وأن ليس للإمام أن يمن عليهم
- ٩٥ ١٤١ اختلافهم في جواز فدائهم وفداء رجلهم ويمنهم من الكفار وفي حكم مقاتلتهم
- ٩٦ ١٤٦ اختلافهم في حكم اسلام اسرى المشركين بعد ان استرقهم الإمام
- ٩٧ ١٤٦ اختلافهم في حكم ما غلب المشركون عليه من اموال المسلمين ثم ظهر عليه المسلمون
- ٩٨ ١٥٨ اختلافهم في حكم الرجل يشتري الجارية او المملوك من القسم فيصيب منهما مالا وقد تفرق الجيش
- ٩٩ ١٥٩ اختلافهم في حكم اطفال المشركين اذا سبوا
- ١٠٠ ١٦٢ اختلافهم فيما يحرم به دم الحربى بعد اجماعهم أنه محزون الدم اذا قال الشهادة وإن أعطى الأمان قبل أن يُقدَر عليه
- ١٠١ ١٦٣ اختلافهم في حكم الرجل من الجيش يُعتق بعض السبي قبل القسمة
- ١٠٢ ١٦٥ اختلافهم في حكم الرجل من الجيش يقتل اسيراً
- ١٠٣ ١٦٦ (اجماعهم) على أن التفريق بين الطفل الذى لم يُثْبِر ولم يبلغ سبع سنين وبين امه غير جائز

مصحفة فصل

- ١٦٦ ١٠٤ اختلافهم في جواز التفرقة بينه وبين غير أمه والوقت الذى يجوز فيه التفرقة وفي حكم البيع اذا فُرق بينهما
- ١٦٨ ١٠٥ (اجماع) اهل البير على حكم سعد بن معاذ في بنى قريظة
- ١٦٩ ١٠٦ اختلاف العلماء فيما اشبه ذلك من الحكم ومن الذى لا يجوز النزول على حكمه
- ١٧٢ ١٠٧ اختلافهم فيما على الرجل من المسلمين يُطْلَع عليه أنه يدل العدو على عودة المسلمين
- ١٧٣ ١٠٨ اختلافهم فيما يجب على الغال من المقويات
- ١٧٧ ١٠٩ (اجماعهم) أن ما كان جائزاً يبيع فجايز قسمه في المغنم
- ١٧٧ ١١٠ اختلافهم في جواز قسم اشياء مما اختلف في جواز بيعه ومما يحرم بيعه بكل حال
- ١٧٩ ١١١ اختلافهم في حكم الرهبان
- ١٨٠ ١١٢ اختلافهم في حكم ما يصاب من الكنوز واللقطة في ارض العدو
- ١٨٣ ١١٣ (اجماعهم) أن للاسير من المسلمين أن يفتدى نفسه من العدو
- ١٨٣ ١١٤ اختلافهم في وجوب اداء ما ضمن لهم مكرها عليه
- ١٨٥ ١١٥ (اجماعهم) أن لا يمام المسلمين أن يفتدى امرى المسلمين من العدو
- بالمروض غير السلاح والكرام
- ١٨٥ ١١٦ اختلافهم في غير ذلك مما يجوز أن يُفدوا به
- ١٨٦ ١١٧ (اجماعهم) على ما للاسير من المسلمين اذا كان في ايدي العدو أن يفعل من قتلهم وأخذ اموالهم وسبي ذرارهم وكسر

قيده والحرب منهم

اختلافهم في ذلك إن كانوا هم أطلقوا قيده وآمنوه	١١٨	١٨٧
اختلافهم في حكم الرجل من المسلمين يشتري أسير من أسرى المسلمين	١١٩	١٨٩
اختلافهم فيما يحل للأسير أو المستأن وطؤه من النساء في دار الحرب	١٢٠	١٩٤
اختلافهم في جواز قتال أسراء المسلمين ومستأنبيهم مع العدو في دار الحرب عدواً غيرهم	١٢١	١٩٤

اختلافهم فيما يجوز للأسير فعله مكرهاً	١٢٢	١٩٦
---------------------------------------	-----	-----

كتاب الجزية

(اجماعهم) أن من أعطى الجزية من كفار أهل الكتابين من بني إسرائيل قبل أن يُقدَّر عليه أن للإمام أخذ ذلك منه وإقراره على دينه ، وأن رسول الله صلى الله عليه	١٢٤	١٩٩
أخذ الجزية من المجوس		

اختلافهم في معنى أخذ النبي صلى الله عليه من المجوس الجزية (قلمهم) أن رسول الله صلى الله عليه أخذ الجزية من أهل نجران	١٢٥	١٩٩
١٢٦	٢٠٠	

ومن كان باليمن من أهل الكتاب من العرب

(اجماعهم) أن رسول الله صلى الله عليه أبا أخذ الجزية من عبدة	١٢٧	٢٠٠
الأوثان من العرب		

اختلافهم في قبولها من عبدة الأوثان من غير العرب والمعنى الذي به تُقبل الجزية	١٢٨	٢٠٠
--	-----	-----

اختلافهم فيمن لم تؤخذ منه الجزية من أهل الكتاب بعد إجماعهم	١٢٩	٢٠٣
--	-----	-----

مصحفة فصل

- على أنها تؤخذ من الرجل البالغ العاقل الصحيح البدن
الموسر اذا كان حراً
- ٢٠٨ ١٣٠ (اجماعهم) على ما ليس للإمام أن يمنع من اخذه ممن اعطاه من
الجزية ومن تصيره على ذلك من اهل الذمة
- ٢٠٨ ١٣١ اختلافهم فيما كان اقل من ذلك
- ٢١١ ١٣٢ اختلافهم في حكم الذمي يسلم بعد ما تجب عليه الجزية او قبل حؤول
الحول من يوم اخذت جزيته
- ٢١٣ ١٣٣ اختلافهم في وجوب الجزية على عبد يعتقه سيده وهو من اهل الكتاب
- ٢١٣ ١٣٤ (اجماعهم) على جواز اخذ الجزية من رموس اهل الذمة
- ٢١٣ ١٣٥ اختلافهم في جواز اخذ ذلك من ارضيهم ومواشيهم
- ٢١٨ ١٣٦ اختلافهم في حكم ارض الخراج وحكم اهلها وعلى اى وجه يؤخذ
الخراج منها
- ٢٢٥ ١٣٧ اختلافهم في جواز استئجار ارض الخراج للسلم ومن عليه الخراج
ان استأجرها فزرعها
- ٢٢٦ ١٣٨ اختلافهم فيما على الذمي اذا اسلم وفي يده ارض خراج فزرعها
او زرع ارض الخراج عربى مسلم
- ٢٢٧ ١٣٩ اختلافهم فيما على الذمي يشتري ارضا من ارض العشر
- ٢٢٧ ١٤٠ (اجماعهم) أن ليس على الذمي سوى التغلب في مواشيه ونعمه
جزية ، واجماعهم على ما اجمعوا عليه من احكام ارض
العشر ، وتواتر الاخبار أن عمر بن الخطاب صالح نصارى

صحيفة فصل

- بني تغلب على أن تؤخذ جزيتهم من ارضهم.
 وواشيهم وصاهتهم
- ٢٢٧ ١٤١ اختلافهم في كيفية صلحه أيام وقدر ما صولحوا عليه
- ٢٣١ ١٤٢ (اجماعهم) على أنه ليس على اهل الذمة خراج في دورهم ورقيقهم.
- وكذلك كل ما كان من المساكن
- ٢٣١ ١٤٣ اختلافهم في كيفية استثناء الخراج
- ٢٣٣ ١٤٤ (اجماعهم) على ما ليس للإمام منع اهل الذمة منه
- ٢٣٣ ١٤٥ اختلافهم في اتخاذ الدور والمنازل وفيما يجوز لهم من سكنى غير بلدهم
- اللى صولحوا عليه او دخوله
- ٢٣٦ ١٤٦ (اجماعهم) أنه ليس لهم أن يبتدئوا احداث بيعة ولا كنيسة في
- امصار المسلمين ولا في شئ من ارض الحجاز
- ٢٣٦ ١٤٧ اختلافهم فيما سوى ذلك
- ٢٣٨ ١٤٨ قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه فيما يجب على اهل الذمة للمسلمين.
- ٢٤٠ ١٤٩ (اجماعهم) وقول الشافعي فيما يجب على المسلمين لأهل الذمة
- ٢٤٢ ١٥٠ احكام المحاربين
- ٢٤٢ ١٥١ (اجماعهم) أن حكم الله عز وجل على المحاربين لازم للكافر
- المحارب الساعى بالفساد
- ٢٤٢ ١٥٢ اختلافهم في الساعى بالفساد المحارب اذا كان مسلما
- ٢٤٣ ١٥٣ اختلافهم في الحكم الواجب على الساعى في الأرض فسادا
- ٢٤٧ ١٥٤ اختلافهم فيما يجب على المحارب اذا اخذ من المال ما لا يجب في.

صحيفة فصل

مثله القطع على السارق

اختلافهم فيما عليه اذا قتل عبداً او ذمياً او من لا يعادله في حرية ٢٤٨ ١٥٥

(اجماعهم) أنهم بما حاربوا به من كل شيء يقع عليه اسم سلاح ٢٤٩ ١٥٦

يقاتل به فهم محاربون

(اجماعهم) أنه يُحكم على المرأة إن حاربت كما يُحكم على الرجل ٢٤٩ ١٥٧

اختلافهم فيما على من حارب في الأمصار والمدائن ٢٤٩ ١٥٨

اختلافهم فيما على المحارب اذا جاء قائماً قبل أن يُقدّر عليه ٢٥١ ١٥٩

اختلافهم فيما على الإمام أن يبدأ به من الأحكام اذا أخذ قبل التوبة ٢٥٣ ١٦٠

اختلافهم في قطع المحارب اذا كانت يده اليسرى غليظة او شلاء ٢٥٤ ١٦١

اورجله اليمنى

اختلافهم في معنى النفى الذي حكم الله عز وجل عليه به ٢٥٤ ١٦٢

اختلافهم في كيفية الصلب ٢٥٥ ١٦٣

اختلافهم في كيفية الشهادة على المحارب بعد اجماعهم ألا يقام ٢٥٦ ١٦٤

عليه الحد بالسمع

(اجماعهم) على حكم الصبي اذا قطع الطريق ٢٥٨ ١٦٥

اختلافهم فيما على الذمي اذا قطع الطريق ٢٥٨ ١٦٦

اختلافهم في حكم النبي صلى الله عليه على المرنيين هل كان ذلك ٢٥٨ ١٦٧

قبل نزول الآية ام بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

١- كتاب "الجهاد"

بحمد الله استفتحنا وبه استعانتنا فإنه وليّ عصمتنا ونوفيقنا، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم كثيرا

- ٥ (قال الله) جل ثناؤه وتقدست أسماؤه في تنزيله ووحيه الى رسوله صلى الله عليه (٢) « ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أنّ الأرض يرثها عبادى الصالحون إنّ فى هذا لبلاغا لقوم عابدين وما ارسلناك الاّ رحمة للعالمين » (وقال) جل ثناؤه (٣) « وما ارسلناك الاّ كفاة للناس بشيرا ونذيرا ولكن اكثر الناس لا يعلمون » . فأعلم جل ذكره نبيه ورسوله الى خلقه أنّه ارسله الى الناس كفاة بشيرا ونذيرا ، وأبان تعالى اسمه له بإعلامه ذلك ما اختصّه به من فضله على من سلف من انبيائه ورسله ، اذ كان سائر انبيائه الماضين ورسله السالفين إنّما كانوا يُبعثون الى خاص من البشر وجيل من الخلق ، وخصّ الله تعالى ذكره نبيّنا صلى الله عليه بالرسالة العامة والدعوة الكفاة التى ابانت من الله منزلته وأوضحت له فضيلته وختم به الرسالة وجعل أمّة خير الامم الخالية فقال (٤) « كنتم خير امّة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر »
- ١٥

(١) - (١) ن (٢) سورة الانبياء [٢١] ، ١٠٥ - ١٠٧ .

(٣) سورة سبأ [٣٤] ، ٢٧ (٤) سورة آل عمران [٣] ، ١٠٦

وتؤمنون بالله . وضمن له اظهار دينه على الأديان وملته على الملل فقال (١) :
 « هو الذى ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره
 المشركون » . ثم لم يخترمه اليه حتى انهج لمُتبعيه (٢) السبيل وأوضح لهم
 الطرق وعرفهم السنن المسنونة والأحكام المفروضة فى اهل الملل (٣) . . .
 . (٢) للعدو حتى يقتلوه وأى ذلك فعلوا فهم فى سعة (الؤلؤى عنهم) .
 وقال الحسن البصرى إنما كان قول الله (٤) « ومن يؤمن يومئذ دبره » الآية .
 يوم بدر خاصة حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن الربيع بن
 صبيح عنه

— ٢ — ذكر السيرة فى قتال اهل الشرك

١٥ (اجعت الحجة) أن رسول الله صلى الله عليه لم يقاتل اعداءه من اهل
 الشرك إلا بعد اظهاره الدعوة وإقامة الحجة وأنه صلى الله عليه كان يأمر امراء
 سراياه بدعوة من لم تبلغه الدعوة

— ٣ — ثم اختلفوا فى وجوب الدعوة على من فى

عصره من المسلمين عند محاربة اهل الشرك

١٥ (فقال ملك بن انس) (٥) وسئل عن الروم ايدعون قبل أن يقاتلوا فقال
 احب الى ألا يقاتلوا حتى يدعوا إن اطيع ذلك (قبيل) أنهم ربما دعوا

(١) سورة التوبة [٩] ، ٣٣ ، وسورة الصف [٦١] ، ٩ ، (٢) لمبه

(٣) تلت ورقة واحدة من الاصل (٤) سورة الانفال [٨] ، ١٦ ،

(٥) راجع مد ٣ : ٣ ، ٣

الى الاسلام فدعواهم المسلمين الى النصرانية (قال) قد قضوا ما عليهم اذا دعوم (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه)

(وقال الشافعي) ^(١) في ^(٢) امر رسول الله صلى الله عليه بالبيات والغارات ^(٣).

ما يدل على أن الدعاء للمشركين الى الاسلام او الى الجزية إنما هو واجب لمن لم تبلفه الدعوة . فأما من بلغته الدعوة فالمسلمين قتله قبل ان يدعى ، وإن دعوه فذلك لهم من قبل أنه اذا كان لهم ترك قتاله بمدة تطول فترك قتاله الى أن يدعى اقرب . فأما من لم تبلفه دعوة المسلمين فلا يجوز ان يقاتلوا حتى يدعوا الى الإيمان إن كانوا من غير اهل الكتاب ، او الى الإيمان او اعطاء الجزية إن كان ^(٤) من اهل الكتاب ، ولا اعلم احدا لم تبلفه الدعوة اليوم إلا أن يكون من وراء عدوتنا الذين يقاتلوننا ^(٥) أمة من المشركين فلعل اولئك (*) ألا تكون الدعوة بلغتهم ، وذلك مثل أن يكون ^(٦) خلف الروم او الترك او الخزر أمة لا نعرفهم . فإن قتل احد من المسلمين احدا من المشركين لم تبلفه الدعوة وداه إن كان نصرانيا او يهوديا دية نصراني او يهودي ، وإن كان وثليا او مجوسيا دية المجوسى (حدثنا بذلك عنه الربيع)

١٥ (وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٧) اذا خرج والى الجيش او سرية غازين فلقوا العدو فلا بأس أن يغيروا عليهم ليلا او نهارا ولا بأس ان يبيتوهم ولا بأس ألا يدعوم الى الاسلام لأن الدعوة قد بلغتهم (وهذه رواية الثوري عنهم)

(وهو قول ابى ثور)

٢٠ — (وأجمعوا) جميعا أن الزحفين اذا التقيا أن للمسلمين رى

(١) أم ٤ : ١٥٧ (٢) — (٣) أم : وفيها وصفنا من هذا كله . (٤) أم : كانوا

(٥) ما ملوا : اء : يقاتلوننا (٥) اء : يكونوا (٦) راجع ٢٢٧ ، ٢٢٨

المشركين بالنبل والنشأ والحجارة والضرب بالسيوف والطعن بالرمح
و يثق المياه عليهم والعمل في توهين امرهم بكل ما كان سببا للوصول الى الظفر
بهم ما لم يكن معهم مسلمون اسراء او اطفال او نساء

- ٥ - ثم اختلفوا في ذلك ان كان معهم اطفال

من اطفال المسلمين او اسراء من اسراهم

وفي رميهم بما لا يؤمن معه اصابة من

لا يجوز تعمده قتله

(فقال ملك) (١) وسئل اى ذلك اعجب اليك الرباط ام الغارات في
ارض العدو (فقال) اما الغارات في ارض العدو فلا ادري ، (قال ابن وهب)
كانه يكرهها ، واما السير في ارض العدو على الاصابة فانه اعجب الي (حدثني
بنك يونس عن ابن وهب عنه)

(وقال الأوزاعي) (٢) اذا تترس الكفار بأطفال المسلمين كفوا عن
رميهم فان برز احد منهم رموه ، فان الله تعالى (٣) ذكره (٣) قال لرسوله صلى
الله عليه وللمؤمنين في المشركين بمكة (٤) « ولولا رجال مؤمنون ونساء
مؤمنات لم تعلموا ان تطؤم فتصيبكم منهم معرة بغير علم » (٥) فكيف
يرمى المسلمون من لا يرونه من المشركين وهم يعلمون اذا رموهم انهم يصيبون
بها اطفال المسلمين (٦) (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال) (٧) وسئل

(١) راجع مد ٣ : ٢٤ ، ٢٥ (٢) ام ٧ : ٢١٨ (٣) — (٣) ام : عز وجل يقول
(٤) سورة الفتح [٤٨] ، ٢٥ (٥) — (٥) ام : حتى فرغ من الآية (٦) انتهى ام
(٧) ٢٥ : ٣ مد يقول في قوم الخ

عن القوم من المسلمين يلقون السفينة من سفن العبوة فيهم^(١) سبي من المسلمين
اتكروهم^(٢) لهم ان يحرقوها بالنار^(٣) (قتل^(٤) الأوزاعي^(٥)) يُكفَّ عن
تحريقها بالنار^(٦) ما كان فيها^(٧) اسارى المسلمين^(٨) . (وحُدثت عن معوية
عن الفزارى قال قال الأوزاعي) حاولتُ مدوك بما استطعت ما لم تأخذه فإذا
أخذته لم تفعل به ذلك (قال) قلت حصن نزل به المسلمون فحاصروه وفيه
اسارى من المسلمين اُرمي فيه بالنار والنشاب والمنجنيق (قال) لا بأس ، فإن
أصيب احد كان خطأ . قلت فإن جاءوا بهم يتترسون بهم (قال) ارم انت
المدوك فإن أصبت مسلماً كان خطأ وعليك الكفارة

(وقال الثورى) وقيل له الحصن ينزل به المسلمون اُرمي فيه بالمنجنيق والنار
ولعله يصيب صبيّاً او امرأة (قال) لا بأس ارمهم وأن أصبت صبيّاً او امرأة
حُدثت بذلك عن معوية عن أبى اسحق عنه)

(وقال الشافعى)^(٩) للمسلمين^(١٠) أن يشتوا النارة^(١١) عليهم^(١٢) ليلاً ونهاراً
فإن أصابوا من النساء والولدان احداً لم يكن فيه عقل ولا قود ولا كفارة^(١٣)
(حدثنا بذلك عنه الربيع) (وقال)^(١٤) إذا كان فى حصن المشركين نساء
وأطفال وأسراء^(١٥) مسلمون فلا بأس أن^(١٦) يُنصب المنجنيق على الحصن دون
البيوت التى فيها المساكن^(١٧) ، ولا^(١٨) أحب أن تُرمى التى فيها المساكن^(١٩)
إلا أن يلتحم المسلمون قريباً من الحصن فلا بأس أن تُرمى بيوته وجدرانها ،

(١) مد : وفيها (٢) — (٣) مد : ن (٤) مد : ن

(٥) مد : ن (٦) مد : ن (٧) انتهى مد (٨) أم : ٤ : ١٥٦

(٩) أم : والمسلمين (١٠) — (١١) أم : عليهم النارة (١٢) انتهى أم

(١٣) أم : ٤ : ١٩٩ (١٤) أم : واسرى (١٥) أم : بأن

(١٦) أم : الساكن (١٧) — (١٨) أم : ن

فإذا كان في الحصن مقاتلة محصنون^(١) رميت البيوت والحصن. (قال)^(٢) (*)
وإذا تترسوا بالصبيان المسلمين أو غير مسلمين^(٣) والمسلمون ملتحمون فلا بأس
أن يعتمدوا المقاتلة دون المسلمين والصبيان ، وإن كانوا غير ملتحمين احببت
لهم^(٤) الكف عنهم حتى يمكنهم أن يقاتلوه غير متترسين ، وهكذا إن
ابرزهم فقالوا إن قاتلتونا^(٥) قتلناهم^(٦) ، والنقط والنار والماء^(٧) مثل المنجنيق^(٨)
(وقال ابو حنيفة وأصحابه)^(٩) لا بأس بالبيات والغارات (قالوا) ولا بأس
إذا دخل المسلمون ارض الحرب أن ينصبوا المنجنيق على حصون المشركين
وأن يرموهم بالمنجنيق ، وإن كان فيهم امرأة أو صبي أو شيخ كبير أو معتوه
أو اعمى أو مقعد أو زمن فلا بأس أن يرموا المشركين في حصونهم بالمنجنيق
وأن كان فيهم من سميئا

(وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد) وكذلك لو كان في ايدي المشركين
انفس من المسلمين اسراء أو كان قد اسلم بعض المشركين الذين في الحصون ،
فلا بأس أن يرميهم المسلمون بالمنجنيق والنشاب والنبيل ولا يعتمدوا المسلمين
منهم ، ولا بأس أن يهدموا الحصون عليهم وأن يحرقوهم بالنار أو يفرقوهم بالماء
وأن كان فيهم من سميئا من المسلمين إلا أنهم لا يعتمدون بذلك المسلمين (قالا)
وكذلك لو كان فيهم قوم من المسلمين تجار دخلوا بأمان ، فلا بأس أن يرموا
بالمنجنيق وأن يحرقوا حصونهم بالنار وأن يفرقوها بالماء (قالا) ولو كلف
المسلمون عنهم الرمي والحرق والفرق للمسلمين الذين فيهم ما وسع المسلمين أن
يؤثروا على اهل الحرب لأنه لا يخلو أن يكون فيهم بعض من سميئا من المسلمين

(١) محصون (٢) ام : ن (٣) ام : المسلمين (٤) ام : له

(٥) ام : ويقتلونا وقاتلتونا (٦) ام : قاتلناهم (٧) ام : ن

(٨) ام : وكذلك الماء والخنزير (٩) راجع ام ٧ : ٢١٨ ، وراجع خ ٢٣١

والولدان والنساء والشيخ الكبير والأعمى (وقالا) لو أنّ المسلمين حاصروا مدينة من مدائن المشركين فقام المشركون (٤) على سور مدينتهم ومعهم اطفال من اطفال المسلمين يتترسون بهم كان للمسلمين أن يرموهم بالمنجنيق والنشاب والنبل يعتمدون بذلك المشركين ولا يعتمدوا اطفال المسلمين،

- وكذلك لو لقوهم على قرار الأرض ومعهم اطفال المسلمين يتقون بهم وهم يضاربونهم بالسيف لم نرَ بأساً للمسلمين أن يضربوهم بسيفهم ويطعنوهم برماحهم يعتمدون بذلك المشركين ولا يعتمدوا اطفال المسلمين الذين يتترسون بهم (وقالا) ما اصاب المسلمون من اطفال المسلمين الذين مع المشركين في رميهم المشركين بالمنجنيق والنشاب والنبل او ما اصابوا بالنار حتى ^(١) احرقوهم بها والماء الذي أرسلوه عليهم فلا ^(٢) دية عليهم في ذلك ولا كفارة . فكذلك
- ١٠ ما اصابوا في ذلك من المسلمين وهم ليسوا في ايدي العدو وما اصابوا ممن اسلم من المشركين من امرأة او رجل وما اصابوا من اطفال المشركين او نسايتهم او شيخ كبير او مقعد او اعمى او مصاب او زمن فليس عليهم فيما اصابوا من اولئك كفارة ولا دية ولا قود . وكذلك لو اصحروا للمسلمين حتى قاتلوهم بأسيا فهم وطعنوهم برماحهم قتلوا في ذلك بعض المسلمين الذين مع المشركين او امرأة من المشركين او صبياً لم يكن عليهم في ذلك كله قود ولا دية ولا كفارة (وقال اللؤلؤي) ما اصابوا في ذلك من اطفال المسلمين او اصابوا رجلاً مسلماً اسلم فيهم او كان اسيراً في ايديهم او امرأة مسلمة فإن على الذي اصابه في ذلك الكفارة وعليه الدية اذ كان الذي اصابه اسيراً او تاجراً، وإن كان اسلم فيهم ^(٣) فلا دية عليه فيه ولا قود وعليه الكفارة . ولا ينبغي للمسلمين اجبا علموا أن في المدينة او في الحصن مسلمين أن يجرقوا عليهم مدينتهم ولا
- ٢٠

يفرقوها ولا ينصبوا عليها المنجنيق (*) (وقال) إن كان فيها من اطفال
المشركين او نسلهم او شيخ كبير منهم او مقعد او اعشى او مصاب او زرع من فلا
بأس أن يحرقوا عليهم مديقتهم وأن يفرقوها وأن يرموهم بالمنجنيق والنشاب.
والنبل (قال) وكذلك لو صافهم المشركون ومعهم بعض من وصفنا من
المسلمين لم يفتخ للمسلمين أن يرموا منهم احدا بمنجنيق ولا نشاب ولا نبل.
ولا يطعنوهم برمح ولا يضربوهم بسيف إلا أن يعرفوا المسلمين بأعيانهم فيقتلوا
من سواهم من المشركين ، وما لم يعلموا فلا يفتن لهم ان يقتلوا احدا منهم إلا
أن يعرفوا المسلمين منهم او يقاتلهم انسان منهم فيسير على المسلمين بسيف او
برمح ، فإنه لا بأس أن تقتله مسلما كان او مشركا .

٥

(وقال ابو ثور) اذا كان في حصن من حصون المشركين اسارى من
المسلمين لم يحل لأهل الاسلام أن يحرقوهم ولا يرموهم بمجانيق ولا يقطعوا
عنهم الماء ولا يدخلوا عليهم ضررا ينال المسلمين الذين معهم ، ويحاربونهم
بما امكن مما لا يندخل ضرره على المسلمين . وكذلك إن كان في حصن اسارى
من المسلمين لم يكن لأهل الاسلام أن يمنعوهم الميرة . وإذا تترس المشركون
بأطفال المسلمين لم يرموهم بنبل ولا منجنيق ولا نشاب إلا أن يمكنهم رميهم
بما لا يصيب احدا من اطفال المسلمين بشيء

١٥

١٥

- ٦ - ثم اختلفوا في ذلك اذا قاتلوا المسلمين

مع المشركين

(قال مالك) ^(١) وسئل عن نساء العدو وصبيانهم يكونون على الحصون يرمون
بالحجارة ويعينون على المسلمين ايقنكون (قال) نهى رسول الله صلى الله عليه

٢٦

(١) راجع م ٥ ، باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو ، وراجع . . ، باب قتل
النساء ، وراجع ٣٤٠ : ٦ ، ٧

عن قتل النساء و الصبيان (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه)
 (وقال الاوزاعي) اذا قاتلت المرأة والغلام قُتِلَا في القتال ، فإذا أُسرا لم
 يُقْتَلَا (حدثني بذلك (٥) العباس عن ابيه عنه)
 (وقال الثوري) أَمَّا المرأة فقتل اذا قاتلت وأَمَّا الصبيان فيُكْرَه قتلهم
 (حدثني بذلك علي عن زيد عنه)

(وقال الشافعي)^(١) إِنْ قَاتَلَ النِّسَاءُ أَوْ مَنْ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ لَمْ يُتَوَقَّ ضَرْبُهُمْ
 بِالسَّيْفِ وَذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُتَوَقَّ مِنَ الْمُسْلِمِ إِذَا أَرَادَ دَمَ الْمُسْلِمِ كَانَ ذَلِكَ مِنْ
 نِسَاءِ الْمَشْرِكِينَ وَمَنْ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ مِنْهُمْ أَوْلَى أَلَّا يُتَوَقَّ وَكَانُوا قَدْ زَايَلُوا الْحَالَ
 الَّتِي نَهَى عَنْ قَتْلِهِمْ فِيهَا (قَالَ)^(٢) فَإِذَا^(٣) أُسِرُوا أَوْ هَرَبُوا أَوْ جُرِّحُوا وَكَانُوا
 مِنْ لَا يِقَاتِلُونَ فَلَا يُقَتَّلُونَ لِأَنَّهُمْ قَدْ زَايَلُوا الْحَالَ الَّتِي ابْيَحَتْ فِيهَا دِمَاؤُهُمْ وَعَادُوا
 إِلَى أَصْلِ حُكْمِهِمْ بِأَنَّهُمْ مَمْنُوعُونَ أَنْ يُقَصَّدَ قَصْدُهُمْ^(٤) (حدثنا بذلك
 عنه الربيع)

(وقال أبو حنيفة وأصحابه)^(٥) إِنْ كَانَ مَعَ الْمَشْرِكِينَ امْرَأَةٌ تَقَاتِلُ أَوْ مَجْنُونٌ
 أَوْ زِمَنٌ أَوْ شَيْخٌ كَبِيرٌ فَلَا بَأْسَ إِذَا كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ أَحَدٌ يِقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ مَعَ
 الْمَشْرِكِينَ أَنْ يَقْتُلَهُ الْمُسْلِمُونَ (اللَّوْلِيُّ عَنْهُمْ)

— ٧ — (وأجمعوا) أَنْ قَتَلَ مَقَاتِلَةُ الْمَشْرِكِينَ جَائِزٌ مَقْبَلًا كَانَ أَوْ
 مَدْبِرًا مَا لَمْ يُعْطَ أَمَانًا أَوْ يُسَلَّمَ أَوْ يُؤَسَّرَ

— ٨ — ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي غَيْرِهِمْ مِنْ رَجُلِهِمْ
 (قَالَ مُلْكٌ)^(٦) وَسُئِلَ عَنِ الرَّهْبَانِ (فَقَالَ) الْأَمْرُ أَنْ يُتْرَكَ هَؤُلَاءِ الرَّهْبَانِ

(١) ١٥٧ : ٤ (٢) ١ : ٤ (٣) ١ : ٤ (٤) ١ : ٤ (٥) ١ : ٤ (٦) ١ : ٤
 (٦) ١ : ٤ (٧) ١ : ٤ (٨) ١ : ٤ (٩) ١ : ٤ (١٠) ١ : ٤ (١١) ١ : ٤ (١٢) ١ : ٤
 النساء والولدان في التزو، وراجع مد ٣ : ٦ ، ٧

على حالهم فيما سمعت ولا يجر كون (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه)
 (وقال الأوزاعي) وسئل عن الأعشى في أرض الروم أقتل (قال) لا
 (قيل) فالريض الشاب (فقال) أجبر عليه (قيل) فالجواب (قال) يجعل في
 المقاسم (قيل) فإن قتله (قال) لا شيء (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه).
 (قال وقال الأوزاعي) لا يقتل جواباً ولا راعياً ولا صاحب صومعة ولا شيخاً
 ثانياً، فإن قتل منهم أحداً فيستغفر الله وليقب إليه. (وحدثت عن معاوية عن
 أبي اسحق قال قلت للأوزاعي^(١) العليج يوجد في أرض الروم في بيت قد طبّق
 عليه له كوة ينظر منها ليس في صومعة (قال) هذا راهب (*) قد حبس نفسه
 (قلت) لا يقتل ولا يسب (قال) لا يقتل ولا يسب. (قلت) فإن وجبوا راهباً
 قد نزل من صومعته فأدرك فأخذ فقال إنما نزلت حين جئتم نفقتكم (قال)
 لا يمرض له (قلت) يستخبرونه عن شيء من أمر عدوهم (قال) لا إنهم إن
 استخبروه فأخبرهم ثم استخبره العدو تنكم فأخبرهم استحلّتم بذلك دمه.
 (قلت) أفرأيت من نهى عن قتله من شيخ كبير أو راهب أو امرأة إذا خفت
 منهم أن يدلّوا يقتلون (قال) لا حتى يدلّوا ولا يقتلوا على الظن (قال) ومن كان
 ممن نهى عن قتله تخفت منه أن يدلّ فاستوثق منه حتى تأمنه ثم يكون ذلك من
 هدى من مضي

(وقال الثوري) وقيل له ما ترى في قتل الشاب المريض والجريح (قال)
 اقتل (قيل) فاملو (قال) اقتل (قيل) فالسائح الذي يسبح في الأرض ولا
 يقاتل (قال) ما أرى بقتله بأساً (قيل) فالراهب الذي قد نهى عن قتله أيترك
 بغير جزية أو يكلف الجزية (قال) فماذا (قيل) فإن أبي أقتل (قال) أو ما
 يكون دون القتل (قيل)^(٢) فلم تندسه إذن وما أمرت أن ادعه له (قال) أن

(١) سيكرر هذا القول في فصل ١١١ (٢) قال

كان جاء فيه اثر (قيل) فالأعمى والمُعَد (قال) مَنْ كانت عنده معونة او قوّة على قتال قُتل . (قيل) فالعتوه (قال) لا يعجبني قتله (حدّثت بذلك عن معوية عن ابى اسحق عنه)

(وقال الشافعى) ^(١) يُترك ^(٢) قتل الرهبان ، وسواء رهبان الصوامع

ورهبان الديارات والصحارى وكلّ مَنْ حبس ^(٣) نفسه فالترّهب ^(٤) (قال) ^(٥)

وتركنا ^(٦) قتله أتباعا لأبى بكر الصديق ^(٧) رحمه الله ^(٨) وذلك أنّه اذا كان

لنا أنّ ندع قتل الرجال المتقاتلين بعد القدرة ^(٩) وقتل الرجال ^(١٠) فى بعض

الحالات لم نكن آمنين بترك الرهبان ان شاء الله ^(١١) ، وإنّما قلنا هذا اتّباعا ^(١٢)

لأبى بكر ^(١٣) لا قياساً ، ولو أنّنا زعنا أنّا تركنا قتل الرهبان لأنّهم فى

معنى من لا يقاتل تركنا قتل المرضى حين نعتز ^(١٤) عليهم ^(١٥) والرهبان وأهل

الجن ^(١٥) والأجراء ^(١٦) والعبيد وأهل الصناعات الذين لا يقاتلون ^(١٧) .

(قال) ^(١٨) ^(١٩) وأحبّ لو ترهب النساء تركهن كما ترك الرجال . فإن ترهب عبد

للمشركين ^(٢٠) أوامة سيبيتهما من قبل أنّ السيّد لو أسلم قضيت ^(٢١) له أنّ يسترقهما

ويمنعهما الترهّب لأنّ المالك لا يملك من انفسهم ما يملك الأحرار ^(٢٢) (وهذا

نقوله فى كتابه الذى سماه قتال المشركين) . (وقال فى سير الواقدي) ^(٢٣) كلّ

مَنْ خالف الإسلام من اهل الصوامع وغيرهم ممن دان دين اهل الكتاب فلا بدّ

من السيف او الجزية ^(٢٤) (وقال) ^(٢٥) لا ^(٢٦) اعرف فى الرهبان خلافاً ^(٢٧) أنّ

(١) ام : ٤ : ١٥٧ (٢) ام : ويترك (٣) حصة : ام : يحبس (٤) ام : بالترهب

(٥) ام : د : (٦) ام : تركنا (٧) ام : د : (٨) — (٨) ام : رضى الله تعالى عنه

(٩) ام : القدرة (١٠) د : (١١) ام : قتال (١٢) ام : تبعاً (١٣) — (١٣) ام : د

(١٤) ام : فقير (١٥) له : الجن (١٦) ام : والأحرار

(١٧) ههنا زيادة فى ام (١٨) ام : د (١٩) سيكرر هذا القول فى فصل ١١١

(٢٠) ام : من المشركين (٢١) د : (٢٢) انتهى ام (٢٣) ام : ٤ : ١٩٨

(٢٤) انتهى ام (٢٥) ام : ٤ : ١٩٨ (٢٦) ام : يتولا (٢٧) ام : خلاف

يسلموا أو يؤدوا الجزية أو يُقتلوا^(١). (قال) ^(٢) «و يُقتل الفلاحون والأجراء.

والشيوخ الكبار حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(٣) لا يجوز أن يُقتل وليد ولا امرأة ولا

شيخ كبير ولا مجنون ولا أحد به زمانة ولا يُقتل أعمى. (وقالوا) إنما قول.

أبي بكر لا تقتل راهبا ولا أكتارا إذا افتتح بلادهم وظفر بهم فصار في أيديهم.

فلا ينبغي لهم أن يفعلوا ذلك لأن ذلك قد صار فينا للمسلمين (اللؤلؤي عنهم).

— ٩ — (واجمعوا) أن الإمام إذا اذن لرجل من المسلمين في مبارزة

رجل من العدو أن له مبارزته إلا أن (الحسن البصري) كان يكره المبارزة

— ١٠ — واختلفوا في مبارزته بنير اذن الإمام

(قال الأوزاعي) وقيل له أرايت العليج إذا خرج فندا إلى المبارزة

يخرج إليه الرجل بنير اذن الإمام (قال) لا فإن النفر الذين بارزوا يوم بدر لم

يخرجوا إلا بإذن النبي صلى الله عليه قال «يخرج إليهم أكفأهم» (قال).

ولا يستحسن للرجل أن يكون هو الذي يدعو إلى المبارزة (حدثت بذلك عن

معوية عن أبي اسحق عنه). (قال وقيل للأوزاعي) رجل بارز عليجا

تخاف المسلمون على صاحبهم (*) (قال) فلا يعينونه عليه (قلت) وأن لم

يكن اشترط ألا يخرج إليه غيره (قال) وأن، لأن المبارزة إنما تكون

هكذا، ولكن لو حجزوا بينهما ثم خلوا سبيل العليج (قيل) فإن أعان العدو

صاحبهم (قال) فلا بأس أن يعين المسلمون صاحبهم

(وقال الثوري) لا ينبغي للرجل أن يبارز إلا بإذن الإمام (حدثني

بذلك علي عن زيد عنه)

(١) ما هنا زيادة في أم (٢) أم : الشافعي ز

(٣) راجع ٢٠ م، باب قبل البناء، وراجع أم ٧ : ٢١٨ م وراجع خ ٢٢١

- (وقال الشافعي) ^(١) لا ^(٢) بأس بالمبارزة بإذن ^(٣) الإمام وغيره ^(٤) قد ^(٥) بارز يوم بدر عبيدة بن الحارث وحزرة بن عبد المطلب وعلى بأمر النبي صلى الله عليه ^(٦) (قال) ^(٧) وإذا برز ^(٨) الرجل من المشركين ينبغي أن يدعو ^(٩) أو يدعى إلى المبارزة فبرز له رجل فلا بأس أن يعينه عليه غيره لأنهم لم يعطوه ألا يقاتله إلا واحد ولم يسألهم ذلك ولا شيء يدل على أنه إنما أراد أن يقاتله واحد ^(١٠) وقد ^(١١) تبارز عبيدة وعتبة فضرب عبيدة عتبة فأرخی عاتقه الأيسر وضربه عتبة قطع رجله فأعان ^(١٢) حمزة وعلى عبيدة ^(١٣) قتل عتبة (قال) ^(١٤) فأما إن دعا مسلم مشركا أو مشرك مسلما إلى أن يبارزه قال ^(١٥) له لا يقاتلك غيري أو لم يقل له ذلك إلا أنه يعرف أن السواء إلى المبارزة ^(١٦) لو أحد ^(١٧) كأمان ^(١٨) من الفريقين معا ^(١٩) أحببت أن يكف عن أن يحمل عليه غيره ، فإن ولي عنه المسلم أوجرحه فأئمنه فحمل عليه بعد تبارزهما ليقته ^(٢٠) فلمهم أن يمنعه ^(٢١) إن قتلوا على ذلك لأن قتلهما قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن منهم حتى يرجع إلى مخرجه من الصف ، فلا يكون لهم قتله حتى يرجع إلى مأمنه ^(٢٢) ولو شرطوا له ^(٢٣) ذلك ^(٢٤) فخافوه على المسلم أو تخرج المسلم فلمهم أن يستنقوا المسلم منه بلا أن يقتلوه ، فإن امتنع أن يخليهم وإفقاذا صاحبهم وعرض دونه ليقاتلهم قاتلوه لأنه نقض أمان نفسه ، ولو عرض بينهم ^(٢٥) وبينه ^(٢٦) فقال أنا منكم ^(٢٧) في أمان قالوا ^(٢٨) نعم إن

(١) أم : ٤ : ١٦٠ (٢) أم : ولا (٣) — (٣) أم : ن : (٤) أم : وقد
(٥) أم : وسلم ر : هاهنا زيادة في أم (٦) أم : ن : (٧) أم : بارز (٨) يدعو
(٩) أم : فقد (١٠) أم : وأعان (١١) أم : ن : (١٢) أم : الشافعي رحمه الله تعالى ز
(١٣) أم : قال (١٤) أم : مبارزة (١٥) الواحد ، وكذا في أم أيضا
(١٦) كامل : أم : كل (١٧) أم : سوى المبارزين ز (١٨) أم : ن
(١٩) أم : يقتلوه (٢٠) — (٢١) أم : ذلك له (٢٢) — (٢٣) أم : بينه وبينهم (٢٤) قالوا

خَلَيْتُنَا وَصَاحِبُنَا فَإِنْ لَمْ تَقْعَلْ نَقْدَمْنَا لَأَخْذِ صَاحِبِنَا فَإِنْ قَاتَلْتُنَا قَاتَلْنَاكَ وَكَنتِ
 أَنْتِ نَقَضْتَ أَمَانَكَ (قَالَ) ١٠ فَإِنْ قَالَ قَتْلُ وَكَيْفَ لَا يَبْعَانُ الرَّجُلُ الْمُبَارِزَ
 عَلَى الْمَشْرِكِ قَاهِرًا لَهُ قِيلَ إِنَّ مَعُونَةَ حِمْرَةَ وَدُلَّى عَلَى عَتَبَةِ إِيْمَا كَانَتْ بَعْدَ أَنْ
 لَمْ يَكُنْ فِي عَيْبَةِ قِتَالٍ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ لَعْنَةً أَمَانٌ يَكْفُونُ بِهِ عَنْهُ . فَإِنْ تَسَارَطَا
 الْأَمَانُ فَأَعَانَ الْمَشْرُوكُونَ صَاحِبَهُمْ كَانُوا لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَعِينُوا صَاحِبَهُمْ وَيَقْتُلُوا مَنْ
 اعَانَ عَلَيْهِ الْمُبَارِزَ لَهُ . وَلَا يَقْتُلُوا الْمُبَارِزَ مَا لَمْ يَكُنْ هُوَ اسْتَنْجَدَهُمْ عَلَيْهِ (حَدَّثَنَا
 بِذَلِكَ عَنْ الرَّبِيعِ)

١١ - (وَأَجْمَعُوا) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَرِيشِي

١٢ - وَاخْتَلَفَ أَهْلُ السِّيَرَةِ فِي مَدَّةِ الْمَهَادَنَةِ

الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَبَيْنَ قَرِيشٍ

(فَقَالَ بَعْضُهُمْ) كَانَتْ إِلَى سِتِّ سِنِينَ (وَقَالَ بَعْضُهُمْ) إِلَى أَرْبَعِ سِنِينَ

١٣ - (وَأَجْمَعُوا) أَنَّ مَوَادِعَةَ أَهْلِ الشَّرِكِ مِنْ عِبْدَةِ الْأَوْثَانِ وَمَصَالِحَةِ

أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى أَنَّ أَحْكَامَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ غَيْرُ جَائِزَةٍ إِلَى الْأَبَدِ بِاطْلَاقٍ إِذَا
 كَانَ بِالْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ عَلَى حَرْبِهِمْ

١٤ - ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَا يَجُوزُ مِنْ مَوَادِعَتِهِمْ

وَالْوَقْتُ الَّذِي يَجُوزُ إِلَيْهِ الْمَوَادِعَةُ وَالْحَالُ

الَّتِي يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا

(فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ) إِنَّ صَالِحَ الْمُسْلِمِينَ أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى أَنْ يُؤَدُّوا إِلَى الْمُسْلِمِينَ

كُلَّ سَنَةٍ شَيْئًا مَعْلُومًا عَلَى الْآلِ يَدْخُلُ الْمُسْلِمُونَ بِبِلَادِهِمْ لَمْ يَعْصِ مَصَالِحَتِهِمْ ؛ وَقَدْ

صالح رسول الله صلى الله عليه المشركين يوم الحديبية على غير خراج يؤدونه اليه
وقال رسول الله صلى الله عليه ﷺ إِنَّ الرُّومَ سَيُصَالِحُكُمْ صَلَاحًا أَمْنًا . فلم يُعَيِّه
رسول الله صلى الله عليه (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه)

- (*) (وقال الشافعي) ^(١) أَحِبَّ ^(٢) لِلْإِمَامِ ، إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ - وأرجو
أَلَّا يُنْزِلَهَا اللَّهُ ^(٣) بِهِمْ ^(٤) - يكون النظر لهم فيها مهادنة ^(٥) العدو من كان ، أَنْ
يهادنه ^(٥) ، ولا يهادنه ^(٦) إِلَّا إِلَى مَدَّةٍ وَلَا تَجَاوِزُ ^(٧) الْمَدَّةَ ^(٧) مَدَّةً ^(٨) الحديبية
كأَنَّهَا ^(٩) النَّازِلَةُ مَا كَانَتْ . فَإِنْ كَانَ ^(١) لِلْمُسْلِمِينَ ^(١٠) قُوَّةٌ قَاتِلٌ ^(١١) الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ
انْقِضَاءِ الْمَدَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْوِ الْإِمَامُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُجِدَّ ^(١٢) مَدَّةً مِثْلَهَا أَوْ دُونَهَا وَلَا
يُجَاوِزُهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ الْقُوَّةَ لِلْمُسْلِمِينَ وَالضَّعْفَ ^(١٣) لَعَدُوِّهِمْ قَدْ تَحَدَّثُ فِي أَقْلٍ مِنْهَا .
وَأِنْ هَادَنَهُمْ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهَا فَالْهَدَنَةُ ^(١٤) مُنْتَقِضَةٌ ^(١٥) لِأَنَّ أَصْلَ الْفَرْضِ قِتَالُ
المُشْرِكِينَ حَتَّى يَزْمِنُوا أَوْ لَعَطُوا الْجَزِيَّةَ ، فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ ^(١٦) وَعِزُّ ^(١٧) إِذْنٌ بِالْهَدَنَةِ
فَقَالَ ^(١٨) «إِلَّا» ^(١٩) الَّذِينَ طَعَّدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ^(٢٠) ؛ فَتَأَلَّمَ يَمْلِكُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٢١) مَدَّةً ^(٢٢) أَكْثَرَ مِنْ مَدَّةِ الْحَدِيبَةِ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَهَادِنَ إِلَّا عَلَى النَّظَرِ
لِلْمُسْلِمِينَ وَلَمْ ^(٢٣) يَجَاوِزْ (قَالَ) وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَهَادِنَ الْقَوْمَ الْمُشْرِكِينَ ^(٢٤) إِلَى غَيْرِ
مَدَّةٍ هَدَنَةٍ ^(٢٥) مُطْلَقَةً فَإِنَّ الْهَدَنَةَ الْمَطْلُوقَةَ عَلَى الْأَبَدِ وَهِيَ لَا تَجُوزُ لِمَا وَصَفْتُ بِهَذَا
يَهَادَنُهُمْ عَلَى أَنْ اخْتَارَ إِلَيْهِ : مَتَى ^(٢٦) شَاءَ أَنْ يَنْبَغِدَ إِلَيْهِمْ نَبِذَ ^(٢٧) فَإِنْ رَأَى أَنْ ^(٢٨)

(١) م : ١ : ١١٠ ، ١١٦ (٢) ام . فاحب (٣) ام : عز وجل ز (٤) ام : ان شاء الله
تعالى مهادنة ز (٥) - (٥) ام : ن (٦) ام : يهادن (٧) - (٧) ام : يجاوز بالدة
(٨) ام : امل ز (٩) ام : كانت (١٠) - (١٠) ام : كانت بالسلطين
(١١) ام : قاتلوا (١٢) ام : يجرد (١٣) ام : والضعف
(١٤) - (١٤) ام : فتنتضة (١٥) - (١٥) ام : هو وجل
(١٦) سورة التوبة [٩] ، ٤ (١٧) ام : الى ؛ سورة التوبة [٩] ، ١
(١٨) ام : وقال تبارك وتعالى الا الذين طعدتم ز ؛ سورة التوبة [٩] ، ٧
(١٩) ام : نوسلم ز (٢٠) ام : عينة (٢١) ام : ولا (٢٢) ام : على النظر ز
(٢٣) ن (٢٤) ام : حتى ان (٢٥) ام : ن (٢٦) ام : ن

نظرا للمسلمين أن ينفذ اليهم^(١) فعل . وذلك^(٢) أن رسول الله صلى الله عليه صالح حصنا من حصون خير على أن يقرهم ما اقرهم الله يعملون له والمسلمين بالشطر من الثمر^(٣) (قال)^(٤) فإذا اراد الامام أن يهادن^(٥) إلى غير مدة هادتهم على أنه إذا بدا له تقض الهدنة فذلك له^(٦) وعليه أن يلحقهم بمأمنهم (قال)^(٧) ولا يقول « اقركم ما اقركم الله » لأن رسول الله صلى الله عليه كان يأتيه امر الله بالوحي^(٨) ولا يأتي احدا غيره وحى^(٩) (قال)^(١٠) وإذا سأل قوم من المشركين مهادنة فلا إمام مهادتهم على النظر للمسلمين رجاء أن يسلموا او يعطوا الجزية بلا مؤونة وليس له مهادتهم إذا لم يكن في ذلك نظر . وليس له مهادتهم على النظر على غير جزية^(١١) أكثر من اربعة اشهر لقول الله جل^(١٢) وعز^(١٣) « براءة من الله ورسوله^(١٤) » الى قوله^(١٥) « إرب الله برئى من المشركين^(١٦) » (٨) الآية وما بعدها^(١٧) (قال)^(١٨) فلم يجوز أن يستأنف مدة بعد نزول الآية وبالمسلمين قوة الى أكثر من اربعة اشهر لما وصفت من فرض الله^(١٩) فيهم وما فعل رسول الله صلى الله عليه عليه^(٢٠) (قال)^(٢١) وليس للامام^(٢٢) أن يهادن بحال إلا على النظر للمسلمين او^(٢٣) ينفذ^(٢٤) لمن هادن . ويجوز له في النظر لمن ربا اسلامه وأن لم^(٢٥) تكن له شوكة أن يعطيه مدة اربعة اشهر اذا خلف إن لم يفعل

- (١) ام : ن (٢) - (٣) القول في ام افضل من هذا (٣) ام : ن
(٤) ام : يهادنهم (٥) ام : ألي (٦) - (٧) القول في ام افضل من هذا
(٨) ام : جرحى . انتهى ام (٨) ام : ١ ، ١١١ ، ١١٢ (٩) ام : الجزية
(١٠) - (١٠) ام : عز وجل سورة التوبة [١] ، ١
(١١) ام : الى الذين طعنهم من المشركين (١٢) سورة التوبة [١] ، ٢
(١٣) ام : ورسوله (١٤) : هاهنا زيادة في ام . (١٥) ام : ن
(١٦) ام : عز وجل (١٧) ام : ولم (١٨) هاهنا زيادة في ام
(١٩) ملازم له في ام : بلازم له (٢٠) - (٢١) ومن في ام : وبين (٢٢) ام : ن

أن يلحق بالمشركون ^(١) وأن ظهر ^(٢) على بلاده ؛ قد صنع ذلك النبي صلى الله عليه ^(٣) بصفوان حين خرج هارباً الى اليمن من الاسلام وجعل ^(٤) مدته اربعة اشهر ^(٥) (قال) فإن جعل الايام لمن قلت ليس له أن يجعل له مدة اكثر من اربعة اشهر فعليه أن ينفذ اليه لما وصفت من أن ذلك لا يجوز له ، وبوفيه المدة الى اربعة اشهر لا يزيد عليها . وليس له اذا كانت مدته ^(٥) اكثر من اربعة اشهر ان يقول لا افى لك بأربعة اشهر ، لأن الفساد إنما هو فيها جاوز اربعة ^(٦) اشهر ^(٦) (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٧) لو أن قوماً من اهل حرب اهل حصن او اهل مدينة او اهل عسكر او اهل بلاد من بلدان اهل الحرب سألوا المسلمين أن يوادعهم ^(٨) سنين معلومة على ألا يدخل المسلمون بلادهم وعلى ألا يجرى عليهم احكام المسلمين فإن كان ذلك خيراً للمسلمين وخشى المسلمون أن لم يوادعهم ^(٩) على ذلك لم يقووا عليهم وادعهم على ذلك ؛ فإن وادعهم على ذلك ثم رأى المسلمون أن بهم قوة فعليهم أن يبنوا اليهم ثم يقاتلهم .

— ١٥ — واختلفوا في الصلح الجائز بين المسلمين والمشركون

١٥

إذا كان المشركون ظاهرين .

(فقال الأوزاعي) وسئل عن حصن للمسلمين نزل به العدو فخاف المسلمون (*) ألا يكون لهم بهم طاقة المم أن يصلحهم على أن يدفوا اليهم سلاحهم واموالهم وكراعهم على أن يرتحلوا عنهم (قال) اذا كان لا طاقة لهم بهم

(١) عسكرى (٢) لعله وأن يظهر (٣) ام : وسلم ز (٤) - (٤) القول
على ام افضل من هذا (٥) ام : مدة (٦) - (٦) ام : الأربعة الاشهر
(٧) راجع ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وراجع ٧٣ (٨) وادعهم (٩) وادعهم

فلا بأس بذلك (حدثت بذلك عن معوية عن ابى اسحق عنه) (وقال) قلت له: ارأيت إن علموا ألا طاقة لهم بهم وسألم العدو أن ينزلوا على حكمهم ولم يقبلوا: منهم إلا ذلك (قال) فلا ينزلوا على حكمهم (قال) قلت ارأيت إن رضوا أن يدفعوا إليهم سلاحهم وكراعهم وصالحهم امامهم على ذلك (قال) فليس للقوم أن يأبوا ذلك على امامهم (قال) وليس للقوم أن يأبوا على امامهم ما صنع من ذلك وأن ارادوا القتال وأبى الإمام ذلك (قال) قلت للأوزاعي ارأيت لو وقعت فتنة بين المسلمين تخاف امام المسلمين عدوهم عليهم وترك الناس مكانتهم ايسره أن يصلح^(١) العدو على شيء يدفعه اليهم في كل عام ليدفع بذلك عن المسلمين وعن حرماتهم (قال) لا ارى بذلك بأسا اذا كان كذلك او يكتب الى عامله على الباب ونحوه يأمره أن يعطيهم شيئا فيدفعهم عنهم.

١٦

(وقال الثوري) وسئل عن حصن نزل به العدو تخاف المسلمون ألا يكون لهم به طاقة إن لم^(٢) يصلحوا مثل ما قال في ذلك الأوزاعي (حدثت بذلك عن معوية عن ابى اسحق عنه) (قال) قلت لسفين ارأيت إن ارادهم العدو على أن يدفعوا اليهم مدينتهم ويرحل المسلمون عنهم ورضى بذلك المسلمون وعلموا أنه لا طاقة لهم بهم فقالت المطوعة لا حاجة لنا في هذا الصلح ولكن تقاتلهم حتى يحكم الله بيننا وبينهم (قال) اذا كانوا لا يفنون شيئا فلا يعجبني أن يفعلوا وليدخلوا معهم في صلحهم.

١٧

(وقال الشافعي) (٣) لا^(٤) خير في أن يعطيهم المسلمون شيئا بحال على أن يكفوا عنهم لأن القتال للمسلمين (٩) شهادة وأن الإسلام اعز من أن يُعطى مشرك على أن يكف عن اهله^(٥) إلا في حال واحدة واخرى اكثر منها

٢٠

(١) صلح . (٢) ن (٣) ام ٤ : ١١٠ (٤) ام : ولا (٥) ام : لان اهله قاتلهم ومقتولون ظاهرون على الحق و

وذلك ان يلتحم فرقة ^(١) من المسلمين فيخافوا ^(٢) أن يُصلطوا لكثرة العدو وقتلهم او ^(٣) خلة ^(٤) فيهم فلا بأس أن يعطوا في تلك الحال شيئاً من أموالهم على أن يتخلصوا من المشركين لأنه من معاني الضرورات والضرورات ^(٥) يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها ، او يؤسر مسلم فلا يخلى إلا بفدية فلا بأس أن يُفدى (حدثنا بذلك عنه الربيع)

٥

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٦) لو أن قوماً من اهل الحرب اهل حصن او اهل مدينة او اهل عسكر طلبوا الى المسلمين أن يوادعهم سنين معلومة على أن يؤدوا اليهم جزية فإنه ^(٧) ينبغي لوالى المسلمين أن ينظر في ذلك ؛ فإن كانت للعدو الذين سألوه المودعة منعة وشوكة وظن أن المسلمين لا يقرون عليهم وكانت موادعتهم خيراً للمسلمين وادعهم على ذلك ؛ وإن اشترطوا على والى المسلمين ما لا في كل سنة فلا ينبغي لوالى المسلمين أن يعطيهم ذلك ويقاتلهم ؛ وإن سألوه المودعة على غير شئ يؤديه اليهم وعلى غير شئ يؤدونه هم اليه وظن أن ذلك خير للمسلمين وادعهم عليه ؛ وإن رأى بعد ما وادعهم أن قتلهم خير للمسلمين ابطال تلك المودعة ونبد اليهم ثم قاتلهم (وقال ابو حنيفة وابو يوسف)

١٥

لو أن المسلمين كانوا في مدينة من مدائن اهل الاسلام فركبهم المشركون وحاصروهم وهم في تلك المدينة ونصبوا عليهم المجانيق وجعلوا يرمونهم بالنشاب وخاف المسلمون أن يقتلهم وأن يظفروا بهم وأبى العدو أن يقلعوا عنهم إلا بأن يوادعهم سنين معلومة على أن يؤدى اليهم المسلمون كل سنة شيئاً ^(٨) معلوماً فإنه يحل للمسلمين أن يوادعهم على ذلك اذا خافوا على انفسهم (وقال اللؤلؤى) لا ينبغي لهم أن يوادعهم على أن يؤدى اليهم المسلمون في كل سنة مالا معلوماً

٢٥

(١) فرو ، ام : قوم (٢) ام : يخافون (٣) - : (٣) ام : وخلة (٤) ام : ن . (٥) راجع ٢٤٥ ، ٢٤٦ (٦) بلا (٧) (٨)

لأنّ ذلك بمنزلة الجزية والصغار فلا ينبغي للمسلمين أن يبايعوهم على ذلك ويقاتلونهم حتى يحكم الله بينهم

— ١٦ — (وأجمعوا) أن المشركين اذا صالحوا المسلمين الى مدّة معلومة صلحاً يكون نظراً للمسلمين على أن يعطوا المسلمين في كلّ سنة مائة رأس فاعطوهم ذلك من رقيقهم ومماليكهم أن ذلك جائز

— ١٧ — ثم اختلفوا في ذلك إن اعطوهم ذلك من أولادهم^(١)

(فقال الأوزاعي) إن مرّ جيش من المسلمين على مدينة من مدائن الحرب فسأل صاحبها امير الجيش ألا ينزل عليه ويدفع اليه مائة رأس لم يضرّه من ابنائهم كان ذلك او من غيرهم ، او نزل عليه فقال افتحها لك على ان تؤمنني ورهطامي بأهلينا فاجابه الى ذلك وخدع اهل مملكته فقال إى قد احدث لكم مثل الذى احدث لنفسى ففتح لهم بابا من ابوابها لم يكن عليهم شئ في قتل رجالهم وقسم ابنائهم ونسائهم واموالهم (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) (وقال ابو حنيفة وأصحابه) إن سأل العدو المسلمين أن يوادعهم على أن يؤدّوا اليهم مائة رأس كلّ سنة من ابنائهم وانفسهم فلا ينبغي للمسلمين أن يوادعهم على ذلك ، فإن وادعهم على ذلك فلا ينبغي لهم أن يأخذوا منهم المائة الرأس من انفسهم واولادهم وهم آمنون حيث وادعهم على ذلك ، ولكن ينبغي لإمام المسلمين أن يبطل تلك المودعة وينبذ اليهم ثم يقاتلهم . وإن سأل العدو المسلمين أن يوادعهم على مائة رأس يدفعونها اليهم بأعيانهم . . .^(٢)

— ١٨ — . . . (١٠) أن^(٣) يحتمل فرض له وجعل له جعل في البعث وهو

(١) في قول ملك راجع مد ١٠٠ : ٦ : ١٠٨ ، ١٠٨ : ٤ ولى قول الشافعي راجع ام ٤ : ١٨٨

(٢) قلت كراسته واحدة من الاصل الا ورفعه غير مطابقة سيازه ذكر ما فيها (٣) لعله « بعد ان »

- في ذلك بمنزلة الرجل (وقالوا جميعاً) ^(١) للأجير يكون مع الرجل في عسكر المسلمين في ارض العدو يخدمه بأجر ولا يقاتل فلا سهم له في غنيمة عبدا كان او حرّاً ، وليس للعبد اذا كان يخدم مولاة في عسكر المسلمين في ارض العدو ولا يقاتل سهم ولا يُرضخ له بشيء ، وليس ^(٢) للمرأة سهم اذا كانت في عسكر المسلمين تداوى الجرحى والمرضى وليس يُرضخ لها من الغنيمة بشيء ، وإن قاتل العبد مع المسلمين رُضخ له ايضاً بشيء من الغنيمة ، وليس لسوق اهل العسكر سهم في الغنيمة اذا لم يقاتلوا مع المسلمين فإن ^(٣) قاتلوا مع المسلمين ^(٤) حتى يغنموا اسهم لهم كما يسهم لأهل العسكر ، وإن قاتل الأجير وهو حرّ مع المسلمين حتى يغنموا اسهم له ^(٥) سهم كسهمان المسلمين . وإن استعان المسلمون بأناس من اهل الذمة قاتلوا معهم حتى غنموا لم يسهم لأهل الذمة مع المسلمين ولكن يُرضخ لهم من الغنيمة بشيء . ولا يسهم للمرأة قاتلت مع المسلمين او لم تقاتل ولكن يُرضخ لها بشيء من الغنيمة . ولا يسهم لفلان لم يبلغ ولا لجنون لأنهما بمنزلة الميتين .

- (وقال ابو نور) إن كانت امرأة مع المسلمين تداوى الجرحى وتقوم على المرضى لم يسهم لها ورُضخ لها وكذلك الذمى (وقال) يسهم للعبد مثل سهم الحرّ إن كان فيه اختلاف .

— ١٩ — (وأجمعوا) أنّ الطائفة من المسلمين او الجيش منهم اذا لقوا عدواً مثل عدهم او اكثر منهم وكان المسلمون مستسلمين على المشركين أنّ

(١) يعني الحقيقة واصحابه ، راجع ام ٧ : ٣١٢ ، ٣٣٢ ، وراجع خ ٢٣٥ ؛ وفي قول ملك راجع م ٥ ، آخر بلب جامع النفل في الفرو ، وراجع مد ٤ : ٢٣ ؛ وفي قول الاوزاعي راجع ام ٧ : ٣١١ ، ٣١٢ ، وفي قول الشافعي راجع ام ٤ : ٧٠ ، ٨٥ ، ٨٨ — ٩١ ، ١٧٧ و ٧ : ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٣٢ ، وفي قول ابنالباس راجع مد ٣ : ٦ (٢) راجع ام ٧ : ٣١٠ ، ٣١١ (٣) — (٣) ن (٤) لهم (٥) راجع ام ٧ : ٣١١

حراما عليهم ان يولوا عنهم .

— ٢٠ — (*) واختلفوا فيمن يستحق وعيد الله تبارك وتعالى

بتوليته عن عدوه والحال التي يجوز فيها التولية

(فقال ملك) في الرجل يلقي العدو العشرة او نحو ذلك ايقاتلهم وحده او ينصرف الى عسكره (قال) ذلك له واسع ، فإن لم يكن له قوة على قتالهم فأحب ذلك الى أن ينصرف الى عسكره . (قال) وسئل ملك هل بلغه أن عمر بن الخطاب رحمه الله قال انا فئة المسلمين (قال) قد سمعته ولا احب أن يتحيزوا^(١) الى فئتهم الا على وجه التهلكة والضعف عن القتال . (قال : وقال ملك) في القوم يلقون العدو او يكونون في محرس وهم يسير ايقاتلون ام ينصرفون فيؤذنون اصحابهم (قال) ان كانوا يقوون على قتالهم قاتلوهم وإلا انصرفوا الى اصحابهم فأذنوهم (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه)

(وقال الشافعي)^(٢) اذا^(٣) غزا المسلمون او غزوا قبيحوا لقتال^(٤) ضعفهم من العدو حرم عليهم أن يولوا عنهم إلا متحيزين لقتال^(٥) او متحيزين^(٥) الى فئة ، وإن كان المشركون اكثر من ضعفهم لم احب لهم أن يولوا عنهم ولا يستوجبون^(٦) السخط عندي من الله^(١) لو ولوا عنهم على^(٨) غير التحريف للقتال او^(٩) التحيز^(٩) الى فئة لأن بيننا أن الله جل^(١٠) ثناؤه^(١٠) إنما يوجب سخطه على من ترك فرضه وأن فرض الله^(١١) في الجهاد إنما هو على أن يجاهد المسلمون ضعفهم من العدو (قال)^(١٢) ويأثم

(١) سحرهوا ، قابل سورة الانفال [٨] ، ١٦ (٢) ام : ٤ : ٦٢ (٣) ام : فاذا (٤) ام : للقتال فلقوا (٥) — (٥) ام : ن (٦) ام : يستوجب (٧) ام : عز وجل (٨) ام : الى (٩) — (٩) ام : والتحيز (١٠) — (١٠) ام : عز وجل (١١) (١١) ام : عز وجل (١٢) ام : ن

المسلمون لو اطلّ عنقٌ على احد من المسلمين وهم يقدرّون على الخروج اليه بلا
تضييع لما خلفهم من ثمرهم اذا كان العدو ضعيفهم او ^(١) اقلّ ^(١) (قال) واذا لقي
المسلمون العدو فكثرتهم العدو او قروا ^(٢) عليهم وأن لم يكثروهم بمكيّة
وغيرها ^(٣) فولى المسلمون غير ^(٤) متحرّقين لقتال او متحيزين الى فئة ... ^(٥)

لا

— ٢١ — . . . (١١) اهل ^(٦) الجزية فلا يكون له أن يفتد اليهم
بالخوف والدلالة كما يفتد الى غير اهل الجزية حتى ينكشفوا بالفسد او الامتناع
من الجزية او الحكم ^(٧). فإن تميّزوا بخالف ^(٨) اهل الفدر ^(٨) قوم فاطهروا الوفاء
وأظهر قوم الامتناع كان له غزوه ولم يكن له الاغرة على جماعتهم ، واذا قاربهم
دما اهل الوفاء الى الخروج ، فاذا ^(٩) خرجوا وفي لم وقّتل من بقي منهم ، فإن
لم يقدرّوا على الخروج كان له قتال ^(١٠) الجماعة وقوّى ^(١١) اهل الوفاء ، فإن قُتل
منهم احد ^(١٢) لم يكن فيه عقل ولا قود لأنّه من ^(١٣) المشركين ، وإن ^(١٤) ظهر
عليهم ترك اهل الوفاء فلم ^(١٥) ينتم لهم مالا ولم ^(١٦) يسفك لهم دما ^(١٧) (وقال) ^(١٨)
اذا ^(١٩) وادع الامام قوما فاطهروا على قوم موادعين او اهل ذمّة او مسلمين
فقتلوا واخذوا ^(٢٠) اموالهم قبل أن يظهرّوا نقض الصلح فللايمام غزوهم وقتلهم

١٥

- (١) - (١) ام : واقل (٢) وقروا (٣) ام : او غيرها (٤) ن
(٥) راجع ما قتناه في تعليقه ٢ من صحيفة ٢٠ في حال اوراق الاصل ، وبلي في ام :
وجوت ان لا يأمروا الخ (٦) هو من قول الشافعي ، وفي ام (٤ : ١٠٨) : قال وان اهل
الجزية ليخالفون غير اهل الجزية في ان يخاف الامام غير اهل الخ ، وسيكرر بوضه في فصل
٢٤ وفي قول ملك راجع مد ٣ : ٢١ ، ٢٠ ، وفي قول الاراعي راجع ما سيأتي في فصل ٤٩
وفي قول الشافعي راجع ايضا ام ٤ : ١٦٧ وما سيأتي في فصل ٤٩ (٧) ها هنا زيادة في
(٨) - (٨) ام : او يخالفهم (٩) ام : قل (١٠) قل : ام : قتل
(١١) ام : ويتوقى (١٢) ام : احدا (١٣) ام : بين (١٤) ام : واذا
(١٥) ام : ولا (١٦) ام : ولا (١٧) ها هنا زيادة في ام (١٨) ام : قال الشافعي
وجه اقتتالي (١٩) ام : واذا (٢٠) ام : او اخذوا

وسبأؤهم وإذا^(١) ظهر عليهم الزمهم لئن^(٢) قتلوا وجرحوا واخذوا ماله الحكم كما يلزمه^(٣) اهل الذمة من قود^(٤) وعقل^(٥) وضمان مال^(٥) (قال)^(٦) وإذا أخذت الجزية من قوم قطع قوم منهم الطريق او قاتلوا رجلا مسلما فضرروه او ظلموا مسلما او معاهدا او زنى منهم زان او اظهر فسادا في مسلم او معاهد او^(٧) ربي منهم راب^(٧) ^(٨) حد فيما فيه الحدود^(٨) وعوقب عقوبة منكلة فيما فيه العقوبة ولم يقتل الا بأن يجب عليه القتل . ولم يكن هذا نقضا لمهده^(١٠) بجل دمه ولا^(١١) يكون النقص للعهد الا منع^(١٢) الجزية او الحكم بعد الاقرار والامتناع بذلك ولو قال اؤدى الجزية ولا اقر بحكم نبذ اليه ولم يقاتل على ذلك مكانه وقيل قد تقدم لك امان بأدائك كان^(١٣) للجزية وقرارك بها ، وقد اجلنك^(١٤) أن تخرج من بلاد الاسلام ؛ ثم^(١٥) اذا خرج فبلغ مأمنه قتل إن قدر عليه . وإن كان عينا للمشركون على المسلمين يدل على عورتهم^(١٦) عوقب عقوبة منكلة ولم يقتل ولم ينتص جهده (قال)^(١٧) فإن^(١٨) صنع بعض ما وصفت من^(١٩) هذا او ما في معناه (*) موادع^(٢٠) الى مدة فنبذ اليه ، فاذا بلغ مأمنه قوتل الا أن يسلم او يكون ممن يقبل منه الجزية فيمطيها (حدثنا بذلك عنه الربيع^(٢١))

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) لو أن ملكا من ملوك اهل الحرب صار وبن معه ذمة واقام في ارضه فجعل يخبر المشركين بعودة المسلمين ويدل عليها ويأوى

- (١) اذا (٢) ام : بن (٣) ام : يلزم (٤) - (٤) ام : عقل وقود
(٥) ام : ذ ، انتهى ام (٦) ام : ٤ : ١٠٩ (٧) - (٧) ام : ذ
(٨) - (٨) ر الحدود ، كذا في الاصل (٩) ام : الحد (١٠) ام : للعهد
(١١) لا (١٢) ام : يمنع (١٣) ام : ذ (١٤) ام : ذ (١٥) ذ
(١٦) ام : عورتهم (١٧) ام : ذ (١٨) ام : وان (١٩) ذ (٢٠) موادع
(٢١) (٢١) السع

عيون المشركين اليه فلا يكون هذا نقضا لعهدهم ولكن ينظرون الى من فعل ذلك منهم وقامت عليه البيعة ، فعليه ادب وجبس (قالوا) وإن قتل هو او بعض من صار ذمة معه رجلا من المسلمين فلا يكون ذلك ايضاً نقضا للعهد ، ولكن ينظرون من فعل ذلك منهم وقامت عليه البيعة : قتل به (اللولؤى عنه)

٢٢ — (وأجمعوا) أن أهل حصن من الكفار لو آمنهم أمير الجيش او رجل من الجيش مسلم حرّ يقاتل مع الجيش أن أمانه جائز على جميع الجيش .

٢٣ — ثم اختلفوا فيمن يجوز امانه سوى من ذكرت

وما الفعل والقول الذي يكون امانا

١٠ (فقال ملك) ^(١) وسئل عن الإشارة بالأمان اهي بمنزلة الأمان (فقال) نعم وأنا ^(٢) ارى أن يتقدم الى الجيش ^(٣) ألا ^(٤) يقتلوا ^(٤) احدا اشاروا اليه بالأمان ، لأن الإشارة عندنا ^(٥) بمنزلة الكلام ^(٦) (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (قال) وسئل ملك عن رجال من العدو ينزلون يطلبون الأمان يقولون الأمان الأمان (فقال ملك) ارايت لوجاء رجل يطلب ذلك أليس يبلغ مأمنه : قال الله جل وعز ^(٧) « ثم آتلفه مأمنه » ؛ فأرى أن يقبل منهم ^(٨) فإن لم يقبل بلغ مأمنه ^(٩)

١٥ (وقال الأوزاعي) ^(١٠) امان العبد والحرّ والمرأة جازز (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال) قلت

(١) م ي ، باب ما جاء في الوفاء بالامان : وسئل ملك عن الخ (٢) م : واني
(٣) م : الجيوش (٤) — (٤) م : ان لا يقتلوا (٥) م : عندي (٦) انتهى م
(٧) سورة التوبة [١] ٦٠ (٨) سهم (٩) وراجع ايضا مد ٤ : ٤١
(١٠) راجع ام ٧ : ٣١١ ، وراجع مد ٣ : ٤٢

للأوزاعي أرايت الرجل يأتي بلاد العدو فيدخل بأمان : فيكونون هم في امان
 منه ولم يؤمنهم (قال) نعم اذا (١٢) آمنوه فقد آمنهم . قلت وإن كان إنما
 آمنه رجل واحد منهم كانت الروم كلها في امان (قال) نعم . قيل له أرايت
 اهل (١١) ملطية حين آمنهم العدو فدخلوا عليهم ثم سار العدو من عندهم وتخلف
 بعضهم ثم ادركهم جيش المسلمين (قال) أما اهل ملطية فلا يقاتلون من تخلف
 عنهم لحاجة ، وأما الجيش فلا بأس أن يقاتلهم لأن اهل ملطية لم يؤمنوا
 العدو إنما العدو آمنهم وهم مهجورون ؛ فإن كان العدو قالوا لأهل ملطية
 آمنونا وتؤمنكم فإننا لا نأمن أن نجيشكم مادّكم فأمن بعضهم بعضا على ذلك
 فاماتهم جائز على الجيش . قلت للأوزاعي ايجوز امان الخوارج على المسلمين
 (قال) نعم . قلت فأمان المرأة (قال) اختلف فيه . قلت فأمان الغلام (قال)
 وما امان النلام . ثم (قال) اليس ابن عشر سنين تراه جائزا . قلت للأوزاعي
 فإن علجا يطلب الأمان فقام اليه رجل فقتله قبل أن يعطى الامان جاهلا بما
 في ذلك (قال) بئس ما صنع يعتبه (٢) الإمام . قلت فإذا عليه فيما بينه وبين
 الله (قال) الكفارة . قلت فإن كان حين قال « الأمان » في منعة او جاء ليلا
 فسأل الأمان وهو على جبل فصعد اليه رجل فقتله حتى اخذه فقتله (قال) بئس
 ما صنع . قلت فإن سأل امانا وهو في حصنه اترميه (قال) لا حتى يفرغ من
 كلامه ثم قل له لا اؤمنك ، فإن سأل ذلك وقد صعد شرفة والقي سلاحه فلا ترمه
 حتى ينزل من حصنه . قيل له فطمورة او حصن نزل به المسلمون وفيهم اسير
 مسلم ، فلما خافوا قالوا (٣) للسلام اترؤمننا ونحلى سبيلك قال نعم انتم آمنون فخرجوا
 وخرج معهم الاسير (قال) إن شاء الأمير آمنهم ، وإن شاء ردّهم الى

٥

١٠

١٥

٢٠

(١) امان (٢) صه (٣) قال

مطمورنهم ، وإن شاء تركهم حتى يبلغوا مأمنهم (قال وسألته) عن علاج حمل عليه رجل في القتال فاستأسر له وسأله الأمان على تلك الحال (قال) إذا استأسر له أحب إلى (*) ألا يقتله ويحمله فيثا إلا أن يخافه . قيل له مطمورة حاصرها المسلمون فلما اشرفوا على فتحها جعلوا لرجل من المسلمين جعلاً على أن يؤمنهم فأخذ الجبل منهم وآمنهم ^(١) (قال) إن كان آمنهم قبل أن يدخلها المسلمون جاز أمانه ورأى الإمام في عقوبته ويأخذ منه الجبل الذي أعطيه .

(وقال الثوري) المرأة إذا آمنت جاز أمانها (حدثني بذلك علي عن زيدعنه)

(وقال الشافعي) ^(٢) أمان كل مسلم بالغ جائز حراً كان أو عبداً رجلاً

كان أو امرأة (قال) وإذا آمن من دون البالغين والمعتودة قاتلوا أو لم يقاتلوا

لم يجوز ^(٣) أمانهم ، وكذلك إن آمن ذمي ^(٤) لم يجوز ^(٥) أمانه ؛ وإن آمن واحد

من هؤلاء فخرجوا اليها بأمان فلعيننا ردّهم إلى مأمنهم ولا نعرض لهم في مال ولا

نفس من قبل أنهم ليس ^(٦) يفرقون بين من في عسكرنا ممن يجوز أمانه ولا

يجوز ، وننبذ إليهم فقاتلهم (قال) ^(٧) وإذا أشار المسلم ^(٨) إليهم ^(٨) بشيء

يرونه أماناً فقال أمانتهم بالإشارة فهو أمان ، فإن قال لم أومنهم بها فالقول قوله ،

وإن ^(٩) مات قبل أن يقول شيئاً فليسوا بأمنين إلا أن يجدهم الوالي أماناً ؛

وعلى الوالي إذا مات قبل أن يبين أو قال وهو حي لم أومنهم أن يردّهم إلى

مأمنهم وينبذ إليهم (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(١٠) إذا كان العدو في مدينة ممتنعين أو كانوا

(١) وآمنهم (٢) أم ٤ : ١٩٦ ، ١٩٧ : فإذا آمن مسلم بالغ حراً أو عبداً قاتل أو لا يقاتل أو امرأة فلا مان جاز وإذا آمن من دون البالغين الخ (٣) أم : يجوز (٤) أم : قاتل أو لم يقاتل (٥) أم : يجوز (٦) أم : ليسوا (٧) أم : ن (٨) - (٨) أم : إليهم المسلم (٩) ان (١٠) راجع أم ٧ : ٢١٩ ، وراجع خ ٢٤٣

في حصن ممتنعين أو كانوا في عسكر ممتنعين فأمن بعضهم رجل من المسلمين
 يقال له أنت آمن ثم خرج الذي أومن إلى المسلمين فلا ينبغي لهم أن يقتلوه ولا
 يؤذوه ولكن يُعرض عليه الإسلام فإن قبل واسلم كان له ما للمسلمين وعليه
 ما على المسلمين ؛ وإن هو أبى أن يسلم عرضوا عليه أن يكون ذمة لهم وأن
 يؤدى الجزية ، فإن قبل ترك آمنا في دار المسلمين يؤدى الجزية (١٣) مع
 أهل الذمة ؛ وإن هو أبى أن يقبل أن يكون ذمة رُدَّ إلى ما منه (قالوا) وكذلك
 إذا آمن رجل من المسلمين أهل حصن أو أهل مدينة من أهل الحرب قتال انتم
 آمنون فينبغي للإمام ألا يقاتلهم ولا يهتجم حتى يعرض عليهم الإسلام ،
 فإن أسلموا كان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ؛ فإن هم أبوا الإسلام
 عرض عليهم أن يكونوا ذمة وأن يؤدوا الجزية عن رؤوسهم والخراج عن
 أراضهم ، فإن هم قبلوا ذلك صاروا ذمة وهم آمنون يؤدون الخراج والجزية ويجري
 عليهم أحكام الذمة ؛ فإن هم أبوا ذلك ردوهم إلى ما أمنهم ونسبذ إليهم (قالوا) .
 ولو أن رجلا من المسلمين أو رجلين دخلا دار الحرب بأمان أو بنفیر امان
 فصاروا في موضع أهل الحرب قاهرين لم لا يستطيع الرجلان أن يمتنعا منهم
 فأما رجلا من أهل الحرب أو آمنا أهل حصن أو أهل مدينة لم يكن ذلك أمانا لهم
 من المسلمين (قالوا) وكذلك لو دخل خمسة أنفس أو عشرة أنفس من المسلمين
 دار الحرب بأمان أو غير امان ثم آمنوا بعض أهل الحرب أو جماعة أهل الحرب
 لم يكن أمانا لهم من جماعة المسلمين لأنهم آمنوهم^(١) وهم غير ممتنعين منهم وإن
 دخلت سرية من المسلمين أو جيش أو عسكر دار الحرب فأمن بعضهم بعض
 أهل الحرب أو أهل مدينة أو أهل حصن من أهل الحرب كان ذلك أمانا لهم من

- جماعة المسلمين لأنّ الذين آمنوهم ممتنعون (قالوا) ولو ان رجلا من اهل الحرب استأمن على أنّ يدخل دار الإسلام في تجارة او في حلة يرتاد لنفسه فأمنه رجل من المسلمين كان امانا له ، فإن كان معه ولد له او رقيق وزوجة له وأجراء له وعيال كان ذلك امانا له ولهم جميعا . وكذلك^(١) لو دخل معه تبر أو كراع أو سلاح أو مال لم يُعرض لشيء من ذلك . (*) وإن خرج معه ايضا^(٢)
- ذو رحم محرم منه من اب وام أو اخ أو اخت أو خال أو عم وقال هم في عيالي قبل ذلك منه وكان ذلك الأمان له ولهم . وإن كان معه بنو عم له او قوم ليس بينه وبينهم قرابة فقال هم معي في عيالي لم يُقبل ذلك منه ولم يكن ذلك امانا لهم وكان بنو عمه والذين ليس بينه وبينهم قرابة اذا دخلوا دار الإسلام فيثا للمسلمين (وقالوا) في رجل من المسلمين قال لبعض اهل الحرب انت آمن او قال قد آمنتك او قال لا بأس عليك او قال له بالفارسية مترس او قد امنت فهو آمن في ذلك كله . وإن قال له ادخل الينا حتى ننظر فيما يُعرض عليك او قال ادخل الينا في شرائع الإسلام فهذا ايضا كله امان (وقالوا) امان الرجل الواحد من المسلمين للرجل من اهل الحرب او لأهل حصن او لأهل مدينة من اهل الحرب جائز ، وأمان المرأة ايضا جائز اذا كانت حرة ، وإن كانت امة فأمانها باطل . وأمان الرجل التاجر في عسكر المسلمين او في سوقهم جائز لمن آمن من^(٣) المشركين . وأمان العبد اذا كان يقاتل جائز ، وإن كان لا يقاتل وإنما يخدم مولاه فأمنهم لم يكن ذلك امانا لهم . وأما الأخير او الوكيل او السوق اذا كانوا احرارا فأمنهم جائز فأتوا او لم يقاتلوا . وأما^(٤) الصبي اذا لم يُدرك فأمانه باطل . وأما^(٥) الجارية اذا كانت حرة فأمانها جائز اذا كانت قد حاضت او

(١) اد د (٢) يعض القول ناقص من الأصل (٣) ن (٤) واما

استكملت سبع عشرة سنة (في قول أبي خنيفة وزفر) ؛ وأما (في قول أبي يوسف ومحمد وأبي داود) إذا حاضت أو استكملت خمس عشرة فأمانها جائز .
وأما (١) الذمي إذا آمن^(٢) رجلا من أهل الحرب فأمانه باطل كان يقاتل مع المسلمين أو لا يقاتل . وإن كان رجل من المسلمين أعمى أو مُقعداً أو زَمِيناً (١٤) أو مريضاً (٣) فأمن رجلا من أهل الحرب أو أهل حصن أو أهل مدينة فأمانهم جائز لأنه جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال يسعى بذمتهم أدناهم

(وقال أبو ثور) مثل قول الشافعي

- ٢٤ - واختلفوا في حكم الرجل من أهل الحرب

يُعطى الأمان وهو في الحصن أو يعلم ثم

يشكل من له الأمان من غيره

(قال الأوزاعي) وقيل له حصن نزل به المسلمون فأشرف عليهم رجل منهم فأسلم ثم فتحوا الحصن فأدعى كل رجل منهم أنه هو الذي أسلم وهم عشرة (قال) يسعى كل رجل منهم في قيمته إذا لم يُعرف ويُترك له^(٤) عشر قيمته (حدثت بذلك عن معوية عن أبي اسحق عنه) (قال) وقيل له العليج يستأمن على أن يدل على سبي ويؤمن له عشرة منهم فأومن على ذلك فأُطلق بهم حتى إذا أراهم السبي أو الجبل الذي هم فيه مات العليج (قال) يكف عن جماعتهم (وقال الشافعي)^(٥) إذا^(٦) وادع الإمام قوماً من أهل الحرب فنقض بعضهم العهد ووفى بعضهم قاتلهم فلم يقدر أهل الوفاء على الخروج^(٦)

(١) وأمان (٢) امر (٣) مرس (٤) * (٥) أم : ٤ : ١٠٨ ، وقد جاء بعضه في فصل ٢١ (٦) - (٦) القول في أم أفضل من هذا

فله ^(١) ان يقاتل جماعتهم ^(١) ويتوقى اهل الوفاء ^(٢)، فإن ^(٣) ظهر ^(٤) ترك اهل الوفاء فلم ^(٥) ينضم لهم مالا ولم ^(٦) يسفك لهم دما (قال) ^(٧) وإذا اختلطوا فظهر عليهم فأدعى كل آتة لم يغدر وقد كانت منهم طائفة اعتزلت امسك عن كل من شك فيه فلم يقتله ولم يسب ذريته ولم ينضم ماله وقتل وسبى ذرية من علم آتة غدر ونضم ماله (حدثنا بذلك عنه الربيع) وهذا من قوله يدل على آتة اذا لم يعرف الذى اعطى الأمان لم يكن لهم قتل احد اشكل امره

- ٢٥ - واختلفوا في حكم الحربى يصاب

في ارض الاسلام (*) او دار الحرب

فقدعى آتة جاء مستأنا

- ١٠ (قَالَ مُلْكُ) ^(٨) فِيمَنْ وَجَدَ مِنَ الْعَدُوِّ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ بِأَرْضِ الْمُسْلِمِينَ فَرَضُوا أَنَّهُمْ تِجَارٌ وَأَنَّ الْبَحْرَ لِفَتْهُمْ وَلَا يَعْرِفُ الْمُسْلِمُونَ تَصْدِيقَ ذَلِكَ إِلَّا أَن مَرَّ بِهِمْ تَكَسَّرَتْ ، أَوْ عَطَشُوا قَتَلُوا لِلْمَاءِ ^(٩) بغير اذن المسلمين (قال) ^(١٠) ارى ^(١١) ذلك الى ^(١٢) الامام ^(١٢) يرى فيهم رأيه ولا ارى لمن اخذهم فيهم خسا ^(١٣) (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) (وحدثني يونس عن اشهب قال) ^(١٤) سئل ملك عن السرية تخرج في ارض الروم فيلقون الملح مقبلا اليهم فيأخذونه فيقول إنما جئت اريد الأمان ويقولون هم: كذبت (قال) ومن يعلم آتة جاء مستأنا ، أما الذى يحضرنى الآن فلا يقبل ذلك

(١) - (١) ام : كان له قتل الجماعة (٢) ما هنا زيادة في ام (٣) ام : واذا

(٤) ام : عليهم ذ (٥) ام : فلا (٦) ام : ولا (٧) ام : ذ

(٨) ام : بل ما لا يجب فيه الخس : قال ملك الخ (٩) م : ذ

(١٠) م : ذ (١١) م : ان ذ (١٢) - (١٣) م : الامام (١٤) انتهى م

(١٤) راجع مد ٣ : ١٠ ، ١١

منه ، وما هذا بالمستفلك يريد المستحكم في الشأن ، ومن الأمور أمور مشكلة .
 (وقال الأوزاعي) وسئل عن رجل وجد في العسكر ليس معه سلاح
 فقال جئت اطلب امانا (فقال) امره الى الامام ان شاء قتله وإن شاء استحياه
 (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق
 قال) قيل للأوزاعي مركب للعدو ضربته الرمح فلم يعلم بهم حتى ازفوا على نهر
 يبروت فقالوا جئنا نريد الأمان لحاجة (قال) هم آمنون . قيل ^(١) فإن انكسر
 بهم مركبهم فخرجوا عراة فقالوا ذلك (فقال) هذه شبهة ، بخلي عنهم ، احب
 الى . قيل فإن لم يقولوا ذلك وخرجوا فسألوا الأمان (قال) يقتلون ولا يؤمنون .
 قلت رجل لقي علجا على الطريق فقال جئت رسولا او قال جئت اريد الأمان
 (قال) هو آمن ان لم يكن حد له بسلاح . قيل له قوم من المسلمين وجدوا
 علجا نياما على الطريق او على غير الطريق فلما أخذوا قالوا انما جئنا نريد
 الأمان (١٥) ولكننا نتحينا عن الطريق خفاة الطلب ومعهم السلاح (قال)
 ان وجدوا ليسوا بنيام ولم يحدثوا لهم بسلاح حين لقوهم كف عنهم فاما لحقوا
 بالمسلمين واما ردوا الى امنهم ؛ وإن وجدوا نياما فلما استيقظوا لم يحدثوا لهم
 بسلاح ولم يهربوا منهم على وجوههم فهم آمنون ؛ وإن كانوا حدثوا لهم بقتال
 قتلوا ، وإن كانوا هربوا منهم ولم يحدثوا لهم بقتال وضعوا في المقسم (وحدثني
 العباس عن ابيه أنه قال) سئل الاوزاعي عن القوم يغزون فيصيبون الرجل
 من العدو فيزعم أنه كان من اهل الذمة فسباه العدو ايصديق بقله (قال)
 يستأني فيه الوالي فإن ثبت له امره رده الى ارضه ، وإن لم يتغذ له ما قال يبيع
 (وقال الشافعي) ^(٢) اذا ^(٣) وجد الرجل من اهل الحرب على قارعة الطريق

(١) قال (٢) ام : ٤ : ٢٠٩ (٣) ام : واذا

بغير سلاح وقال جئت رسولا مبلّغا قبل منه ^(١) ولم يُعرَض ^(٢) له ، فإن ارتيب به أُحلف فإذا حلف ترك ؛ وهكذا لو كان معه سلاح وكان منفردا ليس في جماعة يتمتع بمثلها ^(٣) ، لأنّ حالهما جميعا تشبه ما اذعيا ، ومن ادعى شيئا يشبه ما قال لا يُعرف بغيره كان القول قوله مع يمينه ^(٤) (قال) ^(٥) وإذا دخل القوم ^(٦) من المشركين بتجارة ظاهرين فلا سبيل عليهم لأنّ حال هؤلاء حال من لم يزل يؤمن من التجار (حدثنا بذلك عنه الربيع)

- (وقال ابو حنيفة وأبو يوسف) ^(٧) لو أنّ رجلا من اهل الحرب أخذ في دار الإسلام فقال انا رسول الملك الى والى المسلمين وقد دخلت بغير امان لأنّي رسول ولا أعلم أنّه رسول لم يقبل ذلك منه وصار فيئا للمسلمين . وكذلك لو كان معه هدايا ذكر أنّ ملك الروم ارسل بها معه هدية الى والى المسلمين لم يقبل ذلك منه وصار فيئا للمسلمين (قالوا) وإن علم أنّه رسول الملك ومعه هدية ^(٨) او ليست معه هدية فهو آمن كان دخل بأمان او غير امان (*) ولا يُعرَض له ؛ وإن كانت الهدية مناعا وخيلا وسلاحا ورققا فهو كله حلال لوالى المسلمين (اللؤلؤى عنهما) . (وقال الحسن اللؤلؤى) إن وجد رسول الملك في دار الإسلام فهو في المسلمين وما معه علم أنّه رسول او لم يعلم إلاّ أن يكون دخل بأمان . (وقالوا جميعا) لو أنّ رجلا من اهل الحرب أخذ في دار الإسلام فقال انّي دخلت بأمان لم يقبل منه ذلك وكان فيئا إلاّ أن يشهد له رجلان من المسلمين أنّ بعض المسلمين آمنه . وكذلك لو ^(٨) أخذ ^(٨) وهو مسلم فقال دخلت بأمان فأسلمت لم يقبل ذلك منه إلاّ بينة وكان فيئا للمسلمين ؛ وكذلك لو قال

(١) له : (٢) ام : تعرض (٣) مثلها (٤) هاهنا زيادة في ام ؛ وسيأتى هذا القول في فصل ٢٨ (٥) ام : ن (٦) له : قوم (٧) راجع ٢٢٣ - ٢٢٦ (٨) هذه (٨) - (٨) الواحد

اسلمت في دار الحرب ثم خرجت مسلما لم يقبل ذلك منه وكان فينا للمسلمين.
إلا أن تقوم له بيعة على ذلك ، ولا تقبل في ذلك شهادة حربي ولا ذمي إلا
رجلين مسلمين أنه اسلم في دار الحرب ، فإذا شهد له رجلان مسلمان بذلك فهو
حر لا سبيل عليه ؛ وإن^(١) شهد له مسلمان أنه اسلم في دار الإسلام قبل أن
يؤخذ فإنه (في قول أبي حنيفة) فيء ولا يفتن بشهادتهما وهو مسلم (وقال أبو
يوسف) هو حر ولا سبيل عليه .

— ٢٦ — (وأجمعوا) جميعا أن المستأمن إذا دخل بأمان دار الإسلام
فلا سبيل لأحد عليه عند دخوله .

— ٢٧ — (وأجمعوا) أن على الإمام إذا اراد الرجوع أن يبلغه مأمنه

— ٢٨ — ثم اختلفوا في الموضع الذي يجب على الإمام أن

يبلغه اليه والمدة التي يجوز للإمام تركه في دار

الإسلام إليها بلا جزية ولا اسلام^(٢)

(قال ملك)^(٣) وسئل عن العدو ينزلون ارض المسلمين بأمان على أن

لهم الأمان (١٦) حتى يصدروا^(٤) راجعين فيبدو^(٥) لهم العود فيصدرون^(٥)

راجعين حتى يواقعوا بعض جبال ارضهم ثم تضربهم الرياح فتدفعهم فيقولون نحن

على امانتنا (قال) انني ارى ذلك لهم وأراهم على امانتهم ، ارايت لو أنهم لما

فرغوا من حوائجهم صدروا^(٦) فتابوا هكذا قريبا ثم ردتهم الرياح ارى ذلك لهم

أنهم على امانتهم (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه)

(وقال الأوزاعي) وسئل عن قول الله^(٧) « وإن احد من المشركين

(١) سيتكرر هذا القول في فصل ٣٢ (٢) في قول أبي حنيفة واصحابه راجع ٢٢٥

وج ٣ (٣) راجع مد ١١ : (٤) صدروا (٥) طاراهم العدو مصرورا (٦) صدروا

(٧) سورة التوبة [١] ، ٦

- استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه » (قال) هي ابدا (حدثت بذلك عن معوية عن أبي اسحق عنه) (قال) قلت له اليس للإمام أن يردّه (فقال) لا يحلّ ذلك له فليؤمّنهُ ثم ليبلغه مأمنه . قلت وأين مأمنه ، أرايت إن قال مأمنى القسطنطينية (قال) اذا بلغه حصنا من حصونهم او معقلا من معاقلهم فهو مأمنه ^(١) قلت فإن دخل قوم بأمان ثم خرجوا يريدون منازلهم فمروا بحصن من حصونهم او مسلحة من مسلحة فباتوا عندهم وهم يريدون منازلهم وراء ذلك فأصاب المسلمون تلك السلحة او افتتحوا الحصن وهم معهم (قال) يأخذونهم جميعا ، قد بلغوا مأمنهم . قلت فأب لقيتهم سرية المسلمين في بلادهم قبل أن يبلغوا مأمنهم (قال) لا يعرضون لهم . قلت فإن جاء رسول للفداء ^(٢) او لحاجة (قال) إن شاء الإمام آمنه وإن شاء لم يأذن له في الدخول وقال ارجع الى أمانك قلت أرايت إن استأمن ولم يشترط الرجوع (قال) لا ينبغي أن يشترط ذلك عليه عند الأمان ولكنه يؤمنه ، فإن شاء رجع ما لم يصل الى دار الإسلام . قلت أرايت إن كان الإمام سأل عند الأمان ماتريد قال اريد أن امضى معكم الى بلادكم لتحملوا على من الجزية مثل ما يحملون على اهل ذمتكم فأومن على ذلك ورضى به (قال) ليس له أن يرجع . قلت فالمستأمن الذى اومن بغير شرط ثم وجد خارجا من العسكر يريد الرجوع بغير اذن الإمام (قال) لا يعرض له لأنه يقول (*) قد فرغت من حلجتي وما جئت له . قلت فإن جاء قوم فاستأمنوا على أن يقيموا في دار الإسلام بغير جزية فأمنهم الإمام على ذلك (قال) فليقل لهم الإمام إما أن تعطوا الجزية وإما أن ترجعوا الى أمانكم ، لأنه مضى الأمر على ألا يؤمن على المسلمين إلا بالعمل ، فلا ينبغي أن يترك مشركا يقيم في دار

الإسلام بغير جزية . قلت فكم يُترك التاجر والرسول وصاحب الحاجة اذا دخل بأمان أن يقيم (قال) قدر ما يرى الإمام وحتى يفرغ من حاجته ويبيع تجارتها ، وإن استبطأه الإمام امر بإخراجه . فإن زعم أن له ديناً على الناس ضرب له اجلاً في قضاى دينه فإذا بلغه أخرجه . قلت فيؤجله سنة (قال) سنة كثير . قلت رأيت إن لم يكن اشترط عليه اجلاً في المقام فداين الى سنتين فقال ^(١) لم اعلم أنكم تعجلوني ^(٢) وقد بعث متاعى : أما تخاف أن يكون اخراجه غدراً (قال) لا ؛ ينبغي أن يشترط عليه عند الأمان اجلاً في المقام ، ولكن اذا قال ذلك قيل له ارجع الى بلادك فإذا حلّ دينك فتمال فقاضه . قيل فإن جاء مستأمننا يعرض الجزية فاتهمه الإمام أن يكون عينا (قال) لا ينبغي للإمام أن يأبى عليه الأمان اذا عرض الجزية ؛ فإن خاف ذلك منه استوثق منه حتى يبلغ الدرب ثم يخلى عنه . وقيل فلمج جاء فاستأمن فأوّهن فجعل له اجل عشرة ايام أن يقيمها ثم يخرج فخرج فعرض له نهر او مرض او نحوه فأخذ بعد الأجل قبل أن يبلغ مأمنه (قال) اذا كان حبسه امر يُعذّر به خلى سبيله .

(وقال الشافعى) ^(٣) من ^(٤) جاء من المشركين يريد الإسلام فحقّ على الإمام أن يؤمنه حتى يتلو عليه كتاب الله ^(٥) ويدعوه الى الإسلام بالمعنى الذى يرجو أن يدخل الله ^(٦) به عليه الإسلام لقول الله ^(٧) لنبيه صلى الله عليه ^(٨) ^(٩) « وإن احد من المشركين استجارك (١٧) فأجره حتى يسمع كلام الله ^(١٠) » الآية (قال) ^(١١) ومن قلت ^(١٢) « يفتد اليه » ابلغه مأمنه ،

(١) قال (٢) مطوئى (٣) ام ٤ : ١١١ (٤) ام : ومن
(٥) ام : عز وجل ز (٦) ام : عز وجل ز (٧) ام : عز وجل ز
(٨) ام : وسلم ز (٩) سورة التوبة [٩] ، ٦ (١٠) ام : ثم ابلغه مأمنه ز
(١١) ام : الشافعى رحمه الله تعالى ز (١٢) راجع ما جاء فى صحيحى ١٦٠١٥

- وإبلاغه بأمنه أن ينعمه من المسلمين والمعاهدين ما كان في بلاد الإسلام أو حيث يتصل ببلاد الإسلام^(١) وسواء قرب ذلك أو^(٢) بعد (قال) ^(٣) « ثم ابْلغْهُ أَمْنَهُ » ^(٤) والله ^(٥) اعلم منك أو مَن يقبله منك ^(٦) على دينك ثم يطيعك ، لا أَمْنَهُ ^(٧) من غيرك من تدوك وتدوّه الذى لا يأمنه ولا يطيعك (قال) ^(٨) وإذا ^(٩) ابْلغْهُ الإمام ادني بلاد اى ^(١٠) المشركين شاء ^(١١) فقد ابْلغْهُ أَمْنَهُ الذى كُلف اذ ^(١٢) اخرجته سالما من اهل الإسلام ومن يجرى عليه حكم الإسلام من اهل عهدهم (قال) ^(١٣) وإن ^(١٤) قُطِع به ببلادنا ^(١٥) وهو من اهل الجزية كُلف المشى ورد ^(١٦) إِلَّا أَنْ يَقيم على اعطاء الجزية ، فإن ^(١٧) عرض اعطاء الجزية ^(١٧) قَبْل منه ، وإن كان ممن لا تؤخذ ^(١٨) منه ^(١٨) الجزية كُلف ^(١٩) المشى أو حُل ولم يقر ببلاد المسلمين ^(٢٠) وأُلحق بأمنه ، وإن كانت عشيرته التى يأمن فيها بعيدا ^(٢١) فأراد أَنْ يُبْلَغ ابعدها لم يكن له ^(٢٢) ذلك على الإمام . وإن كان له أَمْنان فعلى الإمام الحاقه بحيث كان يسكن منهما ، وإن كان له بلدا شرك كان يسكنهما معا الحلقه الإمام بأتهما شاء الإمام ، ومتى سأله أَنْ يجبره حتى يسمع كلام الله ثم يُبْلغهُ أَمْنَهُ وغيره من المشركين كان ذلك فرضا على الإمام (قال) ^(٢٣) ولو لم يجاوز به موضعه الذى استأمنه فيه ^(٢٤) رجوت أَنْ يسعه ^(٢٥) (وقال فى كتابه الذى سماه كتاب سير الواقدي) ^(٢٦) اذا ^(٢٧) اتى الرجل من اهل الشرك بغير عقد عقده ^(٢٨) له المسلمون فأراد المقام

(١) قال ز (٢) ام : ام (٣) ن : ام : الشافعي ز (٤) ام : يعنى ز
(٥) ام : تعالى ز (٦) ام : ن (٧) اماته (٨) ام : ن (٩) ام : فاذا
(١٠) ام : ن (١١) ام : شيئا (١٢) اذا (١٣) ام : ن (١٤) ام : فان
(١٥) ام : بلادنا (١٦) ورود (١٧) - (١٧) ام : ن (١٨) - (١٨) ام : يجوز فيه
(١٩) ام : يكلف (٢٠) ام : الاسلام (٢١) ام : بميدة (٢٢) ام : ن
(٢٣) ام : ن (٢٤) ن : ام : منه (٢٥) انتهى ام (٢٦) ام : ٤ : ٢٠٩
(٢٧) ام : واذا (٢٨) عهد

منهم فهذه النار لا تصلح إلا للمؤمن او معطى الجزية^(١) فإن كان من اهل الكتاب قيل له إن اردت المقام فأد الجزية وإن لم ترده فأرجع الى مأمئك ؛ فإن استنظر فأحب الى ألا ينظر^(*) إلا اربعة اشهر من قبل أن الله جل^(٢) ثناؤه^(٣) جعل للمشركين أن يسبحوا في الأرض اربعة اشهر ؛ وأكثر ما يُجعل له ألا يبلغ به الحول ، لأن الجزية في حول^(٣) فلا يقيم في دار الاسلام مقام من يؤدى الجزية ثم لا^(٤) يؤدىها . فإن^(٥) كان من اهل الأوثان فلا تؤخذ منه الجزية بحال عربيا كان او عجميا ولا ينظر إلا كما نظار هذا وذلك دون الحول (حدثنا بذلك عنه الربيع)

— ٢٩ — (وأجمعوا) جميعا أن العليج اذا أعطى امانا على اعلاج لم يحضروا معه ولم يكونوا شهدوا له وقت مسزاله الأمان لهم أنه ليس للإمام ولا للمسلمين أن يغدروا به .

— ٣٠ — (وأجمعوا) أن عليجا لو قال للإمام او للجيش افتح لكم حصني او ادلكم على حصن على أن لي منه كذا شئ يشرطه معلوم اذا فتحوه : أن على من اجابه الى ذلك من الإمام او^(٦) الجيش^(٦) أن يعطوه ويفوا له بما ضمن إن كان استأمن على ذلك قبل القدرة عليه .

— ٣١ — ثم اختلفوا في حكمه إن اومن على ذلك

او على ما اشبهه فلم يوجد ذلك على ما قال

او اومن بعد القدرة عليه

(فقال الأوزاعي) وقيل له رجل لقي عليجا فأسرته ثم آمنه على أن يده له على

(١) ام : جزية (٢) — (٢) ام : عز وجل (٣) ام : الحول
(٤) — (٤) ام : ولا (٥) ام : وان (٦) والحس

الطريق وقد أخطأه فدلّه تخاف^(١) إن أتى به الإمام ألا ينفي له (قال) فليخلف سبيله ، فإن أتى به الإمام فينبغي للإمام أن يخلف سبيله وينفي بما جعل له من الأمن (حدثت بذلك عن معاوية عن ابن اسحق عنه) . قلت له : عالج دخل بأمان يريد الرجوع فقال له الإمام دلني على عورة العدو فقال لا أدلك على النصرانية أينقص ذلك أمانه (قال) لا . قلت فإن اشترط عليه عند أمانه أن يده على الطريق ويخبره بما سأله ويصدق به وإلا برئت منه الذمة فرضي بذلك فانطلق بهم حتى هم بهم على العدو أو^(٢) اخذ بهم^(٣) (١٨) على غير الطريق أو وجدوه قد كذبهم فيما أخبرهم به ايجل بذلك دمه ، وقال العليج ما اردت أن اهم بكم على العدو ولكن أخطأت الطريق وما حدثتكم إلا بما علمت (قال) لا ليجل بذلك دمه حتى يعلم أنه كذب . قلت أرأيت إن دخل بأمان فقال إن دخلتني وإلا برئت منك الذمة (قال) ليس له أن يشترط ذلك عليه بعد أمانه ولا يكلفه ذلك . (قال) وكتبت اليه في عالج اسر فقال للإمام أتى أدلك على عشرة أرؤس^(٤) وتخلف سبيلي قال نعم فبعث معه فوجد خمسة (قال) أرى^(٥) أن يخلف سبيله فإنه قد اراد الوفاء ولعله أن يكون حدث بهم^(٥) حدث حين فارقهم الى أن رجع اليهم .

(وقال الثوري) في الذي لقي عالجاً فأسرته ثم آمنه على أن يده على الطريق وقد أخطأه : اذا كان إنما آمنه بعد اسره فلا امان له لأنه مملوك (حدثت بذلك عن معاوية عن ابى اسحق عنه) .

(وهذا قياس قول الشافعي وذلك أن الربيع حدثنا عنه أنه قال)^(٦)

لو^(٧) جاء الامام ورسل بعض اهل الحرب فأجابهم الى امان من جاؤوا من عنده

(١) خلف (٢) - (٣) واحد منهم (٤) ارس (٥) هم (٦) ام ٤ : ١١

(٧) ام : ولو

من بلاد كذا^(١) على اخذ الجزية وخالف الرسل غزى^(٢) من المسلمين فافتتحهم. وحووا بلادهم نظر : فإن كان الأمان كان لهم قبل الفتح وقبل أن تحوى^(٣) البلاد خلى سبيلهم وكانت لهم الذمة على ما أعطوا ، ولو أعطوا ذمة منتقضة خلى سبيلهم ونبت اليهم ؛ وإن كان سبأهم والغلبة على بلادهم كان قبل اعطاء الامام ايتام ما اعطاهم مضى عليهم السبأ وبطل ما اعطى الامام ، لأنه اعطى الأمان من صار^(٤) رقيقا وماله غنيمة .

- ٣٢ - واختلّفوا في حكم الحربى يدخل دار

الإسلام بغير امان فيسلم فيها قبل أن

يقدر عليه ثم يقدر عليه وقد اسلم

(فقال الشافعى)^(٥) اذا^(٦) دخل الحربى دار الإسلام مشركا ثم اسلم قبل أن يؤخذ^(٧) فلا سبيل عليه ولا على ماله ؛ ولو كانوا^(٨) جماعة من اهل الحرب فسلموا هذا كان هذا هكذا (قال)^(٩) ولو قاتلوا ثم أسروا فأسلموا بعد الإيسار فهم في أموالهم ، ولا سبيل على دمائهم للإسلام (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة)^(١٠) إن أخذ في دار الحرب حربى مسلما فشهد له مسلمان أنه اسلم في دار الإسلام قبل أن يؤخذ فهو في ولا ينتفع بشهادتهما وهو مسلم (وهو قول زفر) (وقال ابو يوسف) اذا دخل الحربى دار الإسلام بغير امان ثم اسلم قبل أن يؤخذ فهو حر لا سبيل عليه (قال) وإن أخذ فقال قد اسلمت

(١) ام : وكذا ز (٢) ام : من غزا

(٣) ام : يحووا (٤) ام : كان (٥) ام : ٤ : ٢٠١

(٦) ام : واذا (٧) ام : كان (٨) ام : ن

(٩) راجع ٢٢٤ ؛ وقد جاء بعض هذا القول في صحيحى ٣٣ ، ٢٤٠

قبل أن اؤخذ لم يقبل ذلك منه وكان عبداً للذي اخذه خاصة إلا أن يشهد له شاهدان من المسلمين أنه قد اسلم قبل أن يؤخذ فيصير حراً لا سبيلاً عليه . وكذلك امر الأمان اذا اومن بعد ما دخل دار الاسلام قبل أن يؤخذ فذلك جزئ ، وإن أخذ فادعه لم يقبل ذلك إلا بينة تقوم أنه اومن ^(١) قبل أن يؤخذ (في قول ابى يوسف وهو قول اللؤلؤى)

- ٣٣ - واختلفوا في حكم الحربى يؤخذ في

الحرم بغير امان كان قدّم له

(فقال الشافعى) ^(٢) لو ^(٣) أن قوما من اهل دار الحرب لجؤوا الى الحرم فكاثوا ممتنعين فيه أخذوا كما يؤخذون في غير الحرم فحكم ^(٤) فيهم من القتل وغيره كما يحكم ^(٥) فيما ^(٦) كان في غير الحرم (وقال) ^(٧) إنما يعنى من قول النبى صلى الله عليه في مكة « هي حرام بحرمة » ^(٨) الله لم يحل ^(٩) لأحد قبلى ولا يحل لأحد بعدى ^(١٠) والله اعلم أنها لم تحل ^(١١) أن ينصب عليها الحرب حتى تكون كغيرها (قال) ^(١٢) وذلك أن النبى صلى الله عليه عند ما قُتل عاصم بن ثابت وخبيب امر ^(١٣) بقتل ^(١٤) ابى سفيان في داره بمكة غيلة إن قدر عليه ^(١٥) في الوقت الذى كانت فيه محرمة ، فذلك ^(١٦) يدل ^(١٧) على أنها لا تمنع احدا من شئ وجب عليه وآنها إنما تمنع أن ينصب عليها الحرب كما تنصب على غيرها (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(١) من ز (٢) ام ٤ : ٢٠١ ، ٢٠٢ (٣) ام : ولو (٤) ام : فتحكم

(٥) ام : محكم (٦) ام : فيمن (٧) - (٧) القول في ام افضل من هذا

(٨) محرام ، ام : بحرمة (٩) ام : محال (١٠) ام : محال

(١١) - (١١) القول في ام افضل من هذا (١٢) ام : وهذا ز

(١٣) - (١٣) ام : فذل

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) إن خرج رجل من المشركين إلى دار الإسلام
 بغير أمان فدخل الحرم فلا ينبغي للمسلمين أن يقتلوه ولا يأخذوه ولكن لا يؤوه
 ولا يطعموه ولا يستقوه ولا يكأموه ويضعون عليه الرصد ؛ فإذا خرج من الحرم
 كان فيئاً للمسلمين (في قول أبي حنيفة وزفر) (وقال أبو يوسف والولائي)
 هو فيئ لمن أخذه خاصة دون المسلمين . وإن أسلم في الحرم أو بعد ما خرج من
 الحرم قبل أن يؤخذ أو بعد ما أخذ فهو سواء وهو فيئ للمسلمين يبيعه الإمام
 ويقسم ثمنه مع النقي (في قول أبي حنيفة) (وقال أبو يوسف والولائي) إذا أسلم
 في الحرم أو بعد ما خرج من الحرم^{١١} قبل أن يؤخذ فهو حر لا سبيل عليه
 (وقال أبو حنيفة وزفر) لو آمنه رجل من المسلمين وهو في الحرم أو بعد ما خرج
 من الحرم قبل أن يؤخذ أو بعد ما أخذ فهو سواء وليس ذلك بأمان وهو فيئ
 للمسلمين (وقال أبو يوسف والولائي) إذا آمنه رجل من المسلمين في الحرم أو بعد
 ما خرج من الحرم قبل أن يؤخذ فهو أمان له ويرد إلى أمانه ، وإن كان إنما
 آمنه بعد ما أخذ فأمانه باطل وهو فيئ للذي أخذه . وإن أخذ في الحرم فأخرج
 منه كان الذي فعل ذلك قد أساء وكان فيئاً للمسلمين (في قول أبي حنيفة وزفر)
 (وفي قول أبي يوسف والولائي) هو فيئ للذي أخذه فأخرجه . (وقالوا جميعاً)
 إن أخذه أحد من المسلمين في الحرم ولم يخرج من الحرم فينبغي له أن يخل سبيله
 في الحرم حتى يخرج منه فيؤخذ (*) . . . (٢١)

— ٣٤ — (قتال الأوزاعي) ٣٠ وسئل عن الأسارى إذا ادعوا أماناً
 فقال رجل من المسلمين إني قد آمنتم : جاز أمانه عليهم (حدثني بذلك العباس
 عن أبيه عنه) (وحدثت عن عويبة عن أبي إسحق قال قيل للأوزاعي) رجل
 جاء بملج إلى الإمام فقال قد آمنته (قال) يصدق . فإن قال الملج قد آمنني

(١) من ز (٢) بعض القول ناقص من الأصل (٣) راجع أم ٧ : ٣١٧

او قال لقيني على الطريق اريدكم وقال المسلم لم اومنه او ^(١) انما ^(٢) لقيته على غير الطريق (قال) هذه شبهة يجعل في النفي (قال) قلت يحلفه الايمام (قال) ان كان من اهل الصدق لم يحلفه ، و ان كان من اهل التهمة حلفه (وقال الشافعي) ^(٣) اذا اصاب المسلمون اسارى رجالا ونساء وصبيانا

او غلبوا على حصن من الحصون فقال رجل او امرأة من المسلمين قد كنا آمنهم ٥ لم يقبل ذلك منهم الا ان يعلم ان ذلك قبل ان يسبوا او يظهر عليهم ، فان علم الايمام بذلك لم يسترقوا ولم يقتلوا وتركوا ، وإن شهد رجلان من المسلمين عدلان على امانهم قبل السباء جاز ذلك وتركوا ، وإذا ^(٤) ادعى انسان انه كان آمنهم لم يقبل قوله الا ان يأتي على ذلك بشاهدين من المسلمين عدلين انه آمنهم (قال) وحلم قبل ان يملكهم المسلمون مخالفة لحلم بعد ما يملكونهم ، ١٠ لأن قول الرجل او المرأة وقد صار العدو في ايدي المسلمين « قد آمنتم » شهادة تخرجهم من ايدي مالكيهم فلا تقبل شهادة الرجل على فعل نفسه (قال) فاذا ابطلنا شهادة الذي آمنهم فحقه منه باطل لا يكون له ان يملكه (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٥) اذا شهد رجلان من المسلمين لرجل من اهل ١٥ الحرب ان رجلا من المسلمين آمنه قبل ان يدخل دار الاسلام ثم دخل دار الاسلام فأسلم او لم يسلم حتى أخذ كانت شهادتهما جائزة له وكان حرا لا سبيل عليه (٢) (قالوا) وإن شهد شاهدان او شاهد من المسلمين انهم آمنوه ^(٥) قبل ان يدخل دار الاسلام لم تجز شهادتهم لأنهم شهدوا على فعلهم (قالوا) وكذلك لو كانوا ثلاثة او اكثر فشهد واحد منهم انه آمنه لم يقبل ايضا ٢٠ شهادتهم . وإن شهد اثنان منهم ان الباقي آمنه جازت شهادتهما وكان آمنا . وإن

(١) - (١) واما (٢) راجع ام ٢١٧: ٢ ، ٢١٨ (٣) اذا (٤) راجع ام ٢١٧: ٢ (٥) امومهم

شهدوا فقال كل واحد منهم اشهد اني آمنه انا واصحابي لم تجز شهادتهم (١)
(في قول ابى خنيفة وابى يوسف . وقال اللؤلؤى) اذا كانوا ثلاثة فشهد كل
واحد منهم انه آمنه هو وصاحبه جازت شهادتهم وكان امنا
(وقال ابو ثور) في ذلك كله مثل الشافعى .

٥ — ٣٥ — (وأجمعوا) جميعا ان عبيدا ورققا لأهل الحرب لو لحقوا
بالمسلمين مسلمين مراغين لمواليهم انهم احرار لا سبيل لسادتهم عليهم ان قدموا
بعدهم مسلمين او مستأمنين . (وأجمعوا) ان رجلا من اهل الحرب لو اسلم وأسلم
معه مماليكه او بعده اتهم مماليكه على حاطم وأنهم ان خرجوا الى دار الاسلام
مراغين لسيدهم ثم قدم سيدهم بعدهم وصح عند الإمام ان سيدهم اسلم معهم
او قبلهم انهم يزكون الى سيدهم . وكذلك ان اسلم قبل سيده ثم لم يخرج
مراغما لسيده حتى اخرجه سيده معه الى دار الاسلام بأمان فهو مملوك له إلا
ان (الأوزاعى قال) ان اسلم العبد من عبيد العدو ثم اصابه المسلمون في بلادهم
قبل ان يخرج اليها فهو حر (حدثت بذلك عن معوية عن ابى اسحق عنه)

— ٣٦ — واختلفوا في حكمه ان كان سيده وجهه

فقدم مستأمنا في حاجة سيده ثم اسلم

وأقام في دار الاسلام

(فقال الأوزاعى) وسئل عن الرجل من العدو ارسل عبدا له وأرسل معه
بمال (*) فقال له اشتر اهلى وولدى فأخذ العبد امانا من إمام المسلمين ، فلما
ابطأ على السيد اخذ السيد امانا من المسلمين فقال هذا عبدى ارسلته وأمرته
ان يأخذ امانا ويشترى اهلى وولدى فلما ابدأ على اقبلت في طلبه ، وأقر
العبد انه له وأنه ارسله : أيمكن من العبد والمال ، وكيف ان كان العبد قد اسلم

(١) شهادتهما

وهو مقر له بالعبودية والمال، وكيف إن كان قد اشترى اهله (قال الاوزاعي) اذا دخل العبد بأمان اسلم او لم يسلم فهو آمن على نفسه وعلى ما كان معه وما اشترى به من اهل سيده وولده، لا يُمدى عليه سيده لانه دخل بأمان فهو آمن (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه)

- ٥ (وعلى قول الشافعي) العبد الذي أعطى اماناً مردود على سيده وكذلك إن اسلم إلا أنه يباع عليه إن خرج سيده كافراً وذلك أن (الربيع حدثنا عنه أنه قال) ^(١) لا ^(٢) يعتق بإسلامه ^(٣) إلا في موضع وهو أن يخرج من بلاد الحرب مسلماً (قال) ^(٤) وذلك أن النبي صلى الله عليه وآله جاءه ^(٥) عبد مسلم ثم جاءه سيده يطلبه فاشتراه النبي صلى الله عليه وآله عليه ^(٥) منه بعبدين، ولو كان ذلك يُعتقه لم يذتر حراً ولم يُعتقه هو بعد، ولكن اسلم غير خارج من بلاد منصوبة عليها حرب (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال قلت للاوزاعي) ارايت إن كان العبد حين استأمن قال بعثني مولاي بمال أفدى به ابنته فأومن على ذلك (قال) فقد صار الأمان للبنت والمال رُدد إلى ابيها
- ١٥ (وقال ابو حنيفة وأصحابه) إن اسلم رقيق رجل من اهل الحرب دخلوا دار الإسلام في تجارة له او بإذنه او برسالته فهم على حلهم ويُمنعون أن يرجعوا إلى دار الحرب ويباعون ويُبعث اليه بشمنهم.

— ٣٧ — واختلفوا في حكم الحربى يسلم عبده في (٢١)

دار الحرب ثم يبيعه سيده قبل أن يسلم

(فلى قول الشافعي) ^(٦) يبيعه جائز وهو مملوك للمشتري، فإن كان اشتراه

(١) ام ٤ : ٢٠٢ (٢) ام : ولا (٣) ام : بالإسلام

(٤) — (٥) القول في ام افضل من هذا (٥) ام : وسلم ذ (٦) راجع ام ٤ : ٢٠٢

منه مسلم ثم ظهر على الدار فهو على ملك سيده المشتري ، وإن كان اشتراه.
حربي ثم ظهر عليه كان غنيمة للمسلمين ولم يعتق ولم يُقتل لأنه محقون.
الدم بالإسلام .

(وقال أبو حنيفة) إن أسلم ممالك لحربي في دار الحرب ولم يسلم مولاها .
ثم باعهم من مسلم أو ذمي أو حربي كانوا أحرارا ، وكذلك إن وهبهم أو تصدق .
بهم على مسلم أو حربي أو ذمي صاروا أحرارا ؛ وإن أسلم قبل أن يبيع أحدا
منهم أو يهبه أو يتصدق به كانوا عبيدا له على حالم يصنع بهم ما شاء . (وقال
أبو يوسف) له أن يبيعهم قبل أن يسلم وبعد ما أسلموا هم من مسلم إن شاء .
وإن شاء باعهم من ذمي ، وإن شاء من حربي ، ولا يعتقون حتى يخرجوا إلينا .
مراغبين فيصبروا أحرارا

- ٣٨ - واختلفوا في حكمه إن قدم مستأمننا ومعه عبد له

مسلم أو اشتري عبدا مسلما في دار الإسلام ثم

أراد الرجوع والخروج بالعبد المسلم إلى دار الحرب

(فقال الأوزاعي) وسئل عن الرجل من أهل الحرب خرج بأمان إلى دار
الإسلام فأسلم عبده لمن كان خرج به هل يُترك والخروج به إلى دار الشرك
(فقال) إن حيل بينه وبين الخروج به فلم نقر له بأمانه فإنه من دخل بأمان
فهو آمن على دمه وماله ، ولكن حق على المسلمين اشتراؤه منه وأن ضمّوا له في
الثمن ؛ فإن القضية التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وبين المشركين
بكملة أن من لحق برسول الله صلى الله عليه منهم ردّوه إليهم ومن لحق من أصحابه
بهم لم ردّوه إليه ، فهرب أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيده إلى رسول
الله صلى الله عليه مسلما فردّه رسول الله صلى الله عليه إليهم (*) وردّ رسول الله

صلى الله عليه من المدينة ابابصير مع رسولين بعث بهما المشركون الى رسول الله صلى الله عليه فيه فأحق من اقتدى بوفائه رسول الله صلى الله عليه (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه)

(وقال الشافعي) ^(١) اذا ^(٢) دخل الحربى دار الاسلام بأمان فاشترى عبدا مسلما فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أن يكون الشراء مفسوخا وأن يكون على ملك صاحبه الأول او يكون الشراء جائزا وعليه أن يبيعه ؛ فإن لم يظهر عليه حتى هرب ^(٣) به الى دار الحرب ثم اسلم عليه فهو له ، إن باعه او وهبه فبيعه ^(٤) وهبته جائزة ولا يكون حرا بإدخاله آياه دار الحرب ^(٥) . (قال) ^(٦) وإذا دخل الحربى دار الاسلام بأمان ومعه مملوك ^(٧) او مملوكة ^(٨) فأسلمها او اسلم احداهما اجبرته ^(٩) على بيعهما او على ^(١٠) بيع المسلم منهما ودفعت اليه ثمنهما ، وليس له امان يُعطى به أن يملك مسلما ، وأما الذمى المعاهد اكثر من امانه وأنا أجبره على بيع من اسلم من ممالكه (حدثنا بذلك عنه الربيع) (وقال ابو حنيفة وأصحابه) إن اسلم رقيق رجل من اهل الحرب ثم خرج بأمان وهم معه فهم له على حلقم إلا أنه ليس له أن يردم الى دار الحرب ويُجبر على بيعهم ، وإن رجع وتركهم فى دار الاسلام فى تجارة له منعوا أن يرجعوا الى دار الحرب لأنهم مسلمون ولكن يباعون ويُبعت بشئهم اليه (وقالوا) إن دخل اناس من اهل الحرب دار الاسلام بأمان فى تجارة فاشترى بعضهم عبدا من مسلم او ذمى فخرج به الى دار الحرب صار حرا ، وإن لم يخرج به حتى يُعتقه جاز عتقه ، وإن لم يُعتقه أجبر على بيعه ولا يُترك يخرج به . (وقالوا) إن اسلم

(١) ام ٤ : ٢٠٢ (٢) ام : واذا (٣) ام : يهرب (٤) مسمه (٥) انتهى ام (٦) ام ٤ : ١٨٨ (٧) - (٨) ام : مملوكة او مملوك (٩) ن (١٠) ام : جبرته (١٠) ام : ن

رقيق رجل من اهل الحرب فخرجوا في تجارة له اوفى تجارة ياذنه او برسالة فهم له على حالهم ويؤمنون ان يرجعوا الى دار الحرب ويبيعون ويبعث اليه بضمنهم

٣٩- (وأجمعوا) جميعا ان حرييا لو دخل ارض الاسلام بأمان ثم اسلم (٢٢) بها وفي يده مال صامت ورقيق وغير ذلك من الأموال ثم اغار المسلمون على بلده فغلبوا عليها وصارت للمسلمين : ان جميع ما في يد المستأمن الذي اسلم له دون سائر الناس .

٤٠- ثم اختلفوا فيما كان له من مال بأرض الحرب (١)

(فقال الأوزاعي) وسئل عن رجل من اهل الحرب خرج مستأمنا فلما دخل دار الاسلام اسلم ، ثم ظهر المسلمون على تلك الدار التي فيها اهله وعياله (فقال) (٢) 'يترك له اهله وعياله كما ترك رسول الله صلى الله عليه (٣) لمن كان (٤) معه من المسلمين (٥) حين ظهر على المشركين (٦) بمكة (٦) اهليهم (٧) وعيالاتهم (٧) (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال وقال) (٨) من اسلم في دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام فذلك المهاجر الى الله الفارّ بدينه الى الاسلام فخاله في ماله حين ظهر المسلمون على ارضه حال اخوانه من المهاجرين حين ظهر رسول الله صلى الله عليه على المشركين بمكة ، فإنه لم يقبض لهم مالا ولا ارضا ولا دارا (قال) (٩) وكذلك ان كانت له ودائع في دار الحرب في ايدي المشركين من اهل الحرب فهي له ان غلب المسلمون على ارضه .

(١) في قول مالك راجع مد ٣ : ١٩ : ٤٤ : ١٥٥ ، (٢) ام ٧ : ٢٢٤
(٣) ام : وسلم ز (٤) ام : ن (٥) ام : اهله وعياله ز (٦) - (٦) ام : مكة
(٧) - (٧) ام : ن : انتهى ام (٨) راجع ام ٧ : ٢٢٤ : ٢٢٥
(٩) راجع ام ٧ : ٢٢٥

(وقال الشافعي) ^(١) إذا ^(٢) دخل الحربى دار ^(٣) الإسلام بأمان وخلف .
 فى بلاد ^(٤) الحرب اموالا ودائع ^(٥) فى يدي ^(٦) مسلم ويدي حربى ويدي
 وكيل له ثم اسلم فلا سبيل عليه ولا على ماله ولا على ولده الصغار ما كان من ^(٧)
 ماله ^(٨) عقارا او غيره ؛ وهكذا لو اسلم فى بلاد الحرب وخرج الى دار الإسلام :
 لا سبيل على مال مسلم حيث كان ^(٩) ولا يجوز أن يكون مال مسلم مغنوما بحال ،
 فأما ولده الكبار وزوجته فحكمهم حكم انفسهم يجرى عليهم ما يجرى على اهل
 الحرب من القتل والسياء . (قال) ^(١٠) وإن سُبِيت امرأته وهى ^(١١) حامل ^(١١)
 منه لم يكن الى إرقاق ما ^(١٢) فى ^(١٢) بطنها سبيل من قبل آتة اذا خرج فهو مسلم
 بإسلام أبيه ولا يجرى السباء (*) عليه ^(١٣) (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

- ٩٠ (وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١٤) لو أن رجلا من اهل الحرب خرج الى دار
 الإسلام بأمان فأسلم ثم ظهر المسلمون على تلك الدار التى بها اهله وماله وولده
 وامراته كانوا جميعا فيئا للمسلمين وكان ماله وامراته وولده الصغار والكبار
 فيئا للمسلمين ، وما كان من ماله فى اهله او وديعة عند مسلم او ذمى او عند
 حربى فى دار الحرب فذلك كله فى المسلمين ، وكذلك داره وأرضه (قالوا) ^(١٥)
 ١٠ ولو أن الحربى اسلم فى دار الحرب ثم خرج الى المسلمين ثم إن المسلمين ظهروا
 على تلك الدار كان الحربى الذى اسلم وأولاده الصغار احرارا مسلمين لا سبيل
 عليهم ؛ وكان اولاده الكبار وامراته فيئا للمسلمين حاملا كانت امرأته او غير
 حامل ؛ وما كان له من مال وديعة عند مسلم او عند ذمى فى دار الحرب فهو له ،

(١) ام : ٤ : ١١١ (٢) ام : واذا (٣) ام : بلاد (٤) ام : دار

(٥) ام : ودائع (٦) ام : يد (٧) ن (٨) ام : له (٩) ما هنا زيادة فى ام

(١٠) ام : ن (١١) (١١) — (١١) ام : حملا (١٢) — (١٢) ام : ذى (١٣) ام :

على مسلم (١٤) راجع ام ٧ : ٢٢٤ ، وراجع ج ٦ (١٥) راجع ام ٧ : ٢٢٤ ، ٢٢٥

وما كان في منزله فهو له ، وما ^(١) كان في يدي حربي وديعة فهو في المسلمين ، وأما داره وأرضوه فهو في المسلمين . (وقالوا) ^(٢) إن تاجرا من المسلمين دخل دار الحرب بأمان فاشترى وباع وأصاب أموالا ورقيقا ودواب واشترى أرضين ودورا ثم إن المسلمين ظهروا على تلك الدار فجميع ماله ورقيقه ومتاعه له لا سبيل عليه ، وما كان ^(٣) من متاعه أو ماله وديعة عند مسلم أو ذمي أو حربي فهو أيضا له مسلم . وأما أرضوه ودوره فأتيا في المسلمين لأن النور والأرضين لا تحوّل . — ٤١ — (وأجمعوا) أن حرييا لو دخل بأمان دار الإسلام فاشترى بهائم ^(٤) أو ثيابا أن له الخروج بها معه الى دار الحرب وليس للإمام منعه من ذلك .

١٠ — ٤٢ — ثم اختلفوا في غير ذلك ^(٥) (٢٣)

(فقال الأوزاعي) وقيل له : علق دخل الينا بأمان أيترك يخرج من عندنا بالسلاح أو الكراع (قال) لا . قيل له : فإن جاء معه سلاح أو كراع أيترك يرجع به معه (قال) نعم اذا كان قد اومن على ذلك (حدثت بذلك عن معوية عن ابي اسحق عنه) . (قال) قلت له : مستأمن دخل معه بفرس فأخذ فرس رجل من المسلمين فأنزاه عليها فنتجت مورا أيترك يخرج به معه (قال) نعم لأن الولد للرحم ، ويعتبه ^(٦) الإمام فيما صنع .

(فقال الشافعي) لا يمنع من حمل الطعام والثياب والريق ، ولا بأس أن يحمل ذلك كله مسلم فيبيعه في دار الحرب لأن النبي صلى الله عليه باع سبي بني قريظة من المشركين . (قال) فأما الكراع والسلاح فلا اعلم احدا رخص في بيعهموها ^(٧) ولا يميز أن يباعوها (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(١) راجع ام ٧ : ٢٢٥ (٢) راجع ام ٧ : ٢٢١ (٣) اضأ (٤) سائر (٥) في قول مالك راجع مد ١٠ : ١٠٢ (٦) وسه (٧) سبهموها

(وقال أبو حنيفة) ^(١) لو أن حربيا دخل دار الإسلام بأمان فأدان اناسا من المسلمين ديونا وأصاب أموالا ومناعا ورقيقا وكراعاً لم يُترك أن يدخل دار الحرب بسلام اشتراه في ^(٢) دار الإسلام ولا يدخل بشيء من الكراع ولا من الرقيق إذا اشترى ذلك في ^(٣) دار الإسلام وأُجبر على بيعه ولا يخرج به. وإن كان خرج به بسلام فبادل به بسلام مثله ^(٤) أو بدونه ترك أن يخرج به، وإن بادل بخير منه لم يُترك أن يخرج به. وإن باع السلاح الذي خرج به بدراهم أو بشيء من العروض سوى السلاح لم يكن له أن يشتري شيئاً من السلاح فيخرج به إلى دار الحرب ولم يكن له أن يشتري السلاح الذي باعه فيخرج به إلى دار الحرب، ويُجبر على بيعه إن اشتراه. وكذلك الخليل والبراذين إذا خرج بها كان له أن يبيعها (*) ولم يكن له أن يشتري مكانها، وإن بادل بها مثلها أو دونهما ترك أن يخرج بها إلى دار الحرب، وإن بادل بها بخير منها لم يُترك أن يخرج بها (وهو قول أبي يوسف وزفر والولائي)

(وقال أبو ثور) في ذلك مثل قول الشافعي.

— ٤٣ — واختلفوا في حكم مال المستأمن يلحق ببلاد

١٥

الحرب ويخلف ودائع له في دار الإسلام

ثم أصيب في داره

(قال الأوزاعي) وسئل عن المستأمن إذا رجع إلى دار الحرب وقد أدين ديناً في دار الإسلام وأودع ودائع من رقيق وغير ذلك وقد كان من رقيقه من دبره في دار الحرب ومنهم من دبره في دار الإسلام فقتل هذا الرجل وظهر المسلمون على البلاد التي كان بها (قال) دينه الذي في دار الإسلام وودائعهم ^(٥)

٢٠

(١) راجع ٢٧٤ (٢) من (٣) من (٤) ٥٠ (٥) ودائمه

وماله كله يوضع في بيت مال المسلمين ، فإنه لو كان حياً ثم رجع الى دار الإسلام بأمان كان أحق بماله وودائعهم (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) .
 (قال وسئل الأوزاعي) عن رجل من العدو ارسل غلامه في تجارة الى ارض المسلمين فقدم العبد بأمان فأسلم كيف تؤخذ الصدقة منه وقد ذكر أن المال لسيده ، وكيف إن لم يسلم العبد ومات هل يرسل بذلك المال الى سيده ام لا ، وكيف إن أسر السيد هل يدفع المال اليه ام لا (فقال الأوزاعي) اذا دخل بأمان لم يعرض له فيما خرج به من مال ويؤخذ صدقته من بعد اسلامه من كل اربعين دينارا دينارا ثم يحاسب بما قصص الى أن ينتهي الى العشرين دينارا فإن قصصت عنها^(١) تركت ؛ وإن مات العبد قبل أن يسلم وقف ذلك المال ، فإن جاء سيده او رسوله فدخل بأمان دفع اليه ، وإن أسر سيده فقتل او استحي وضع ماله في مقام ذلك الجيش .

٥

١٠

(وقال الشافعي)^(٢) اذا^(٣) دخل الحربي دار الاسلام (٢٤) بأمان فأودع وباع وترك مالا ثم رجع الى بلاد^(٤) الحرب فقتل بها فدينه وودائعهم وما كان له من مال منقوض عنه لا فرق بين الدين والوديعة (حدثنا بذلك عنه الربيع) (وقال ابو حنيفة وأصحابه)^(٥) لو أن حريباً خرج الينا بأمان في تجارة فأصاب اموالا ومناقاة فأودع بعضه رجلاً مسلماً وأدان بعضه ثم رجع الى دار الحرب فقتل او سبي كان ما اودع فينا للمسلمين ، وكذلك الغصب القائم فهو في المسلمين ؛ وأما الدين والغصب المستهلك فيبطل عن الذي هو عليه ولا يكون فينا ؛ وكذلك لو كان عليه دين لمسلم بطل ما عليه من الدين اذا قتل او أسر .
 — ٤٤ — (وأجمعوا) أن مستأمناً لو مات في ارض الإسلام وخلف مالا

١٥

٢٠

كان قدم به معه او اصابه في ارض الإسلام من تجارة وخلف ورثة في دار

(١) منها (٢) ام ٤ : ١١١ (٣) ام : واذا (٤) ام : دار (٥) راجع ج ٧٦

الحرب أَنَّ المال مرهود الى ورثته إِلَّا أَنَّ (الأوزاعي قال) يُرَدُّ الى ورثته إِنْ كان قسم دار الإسلام واستأمن على أَنْ يرجع . (قال) فَإِنْ استأمن ولم يذكر رجوعاً فأول من ثم مات فَإِنْ ميراثه للمسلمين ؛ فَإِنْ جاء اخوه قُتِلَ إِنْما استأمن اليكم وهو يريد الرجوع فلا يصدق (وهذه رواية الفزارى عنه حدثت بذلك عن معاوية عنه) . (وأما العباس بن الوليد فحدثنا عن أبيه عنه) مثل ما ذكرت من قول غيره .

— ٤٥ — ثم اختلفوا في حكم الورثة اذا لم يعرفهم اهل

المسلمين وجاءوا بكتاب من ملك العدو

وأقاموا البيّنة من اهل الكفر بعد اجماعهم

١٠ على أَنّهم إِنْ أقاموا عدلين من المسلمين

فشهدوا لهم أَنّهم ورثة أَنَّ المال مدفوع اليهم

(قال الأوزاعي) اذا كانوا اولى بميراثه من المسلمين أعطى ورثته

ميراثه بكتاب ملكهم أَنّهم ورثته وشهادة بعضهم لبعض (حدثني بذلك

العباس عن أبيه عنه) (*)

١٥ (وقال الشافعي) (١) اذا (٢) قسم الحربى دار الإسلام بأمان فأت (٣)

فألا مان لنفسه وماله ولا يجوز أَنْ يؤخذ من ماله شئ وعلى الحاكم أَنْ يرده

الى ورثته حيث كانوا ، ولا يقبل إِنْ لم يُعرف ورثته شهادة احد غير المسلمين ،

ولا يجوز فى هذه الحال ولا (٤) غيرها شهادة احد خالف (٥) الإسلام (حدثنا

بذلك عنه الربيع)

٢٠ (وقال ابو حنيفة) إِنْ مات وترك مالا بُعث بما ترك الى ورثته اذا عرفوا

(١) ام ٤ : ١٩١ (٢) ام : واذا (٣) ن (٤) ام : فى ذ (٥) ام : دين ذ

او جله وكيل لم يبيّنه أنّه وكيل وجله يبيّنه على عدّة الورثة من المسلمين او من اهل الذمّة او من اهل الحرب ؛ اقبل ذلك وأدع القيلس فيه فأجيز شهادة اهل الحرب في ذلك ؛ وإن جله الوكيل بكتاب ملكهم لم اقبل ، وإن جاء عليه يبيّنه لم اقبل . (وهو قول اصحابه) . (وقالوا جميعا ^(١)) لو أنّ رجلا من اهل الحرب خرج اليّنا بأمان فمات في دار الاسلام وترك مالا وله ابن من اهل الذمّة وابن مسلم وابن ممة من اهل الحرب وابن له قد خلفه في دار الحرب فإنه يرثه الابن الذي خرج معه مستأمنًا والابن الذي خلفه في دار الحرب ولا يرثه ابنه الذمّي ولا ابنته المسلم ، ولا يتوارث اهل الحرب وأهل الذمّة ولا تجوز شهادة اهل الحرب على اهل ^(٢) الذمّة ولا شهادة اهل الذمّة على اهل الحرب .

— ٤٦ — واختلّفوا في حكم المستأمن اذا سرق او

قنف او اتى ما يجب عليه فيه الحد

(فقال الأوزاعي) ^(٣) وسئل عن قوم من اهل الحرب خرجوا مستأمنين لتجارة فزنى بعضهم في دار الاسلام او سرق او قنف (فقال) اذا استملنوا بها فيما بينهم او كان ذلك منهم فينا او في اهل ذمّتنا اخذوا بالحدود فإنهم لم يؤمنوا على ايمانها فينا وإظهار الفواحش في دار الاسلام (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) (٢٥) (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال قيل للأوزاعي المستأمنة ، استأمنوا وهم يريدون الرجوع : استمدى بعضهم على بعض (قال) اذا تراضوا الى الامام افند عليهم حكمه فيما تنازعوا فيه من مديانة بعضهم بعضا (قلت) فإن جاء احد منهم يستمدى (قال) لا نعرض له إلاّ ان يحييّا جميعا للحكم (قلت) فإن شرب احد منهم خرا (قال) ليس عليه شيء (قلت) فإن

سرق متاعا لمسلم (قال) يَقْطَعُ (قلت) فَإِنْ زَنَى وَقَدْ كَانَ أَحْصَنَ فِي بِلَادِهِ (قال) يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ؛ الْجُلْدُ وَلَا يُرْجَمُ (قلت) فَإِنْ قَنَفَ مُسْلِمًا (قال) يُجْلَدُ (قلت) فَإِنْ سَرَقَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ؛ فَلَمْ يَنْفِذْ لَهُ فِيهِ قَوْلُ (قِيلَ) فَإِنْ سُرِقَ مَتَاعٌ لِلْمُسْتَأْمَنِ (قال) يَقْطَعُ مَنْ سَرَقَهُ (قِيلَ) فَإِنْ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَى مَنْ سَرَقَهُ إِيصْرَهُ لَهُ الْإِمَامُ (قال) لَا .

- (وقال الشافعي) ^(١) إذا خرج أهل دار الحرب إلى بلاد الإسلام بأمان فأصابوا حدودا فالحدود عليهم وجهان ؛ فإما كان لله ^(٢) منها ^(٣) لا حق فيه للآدميين يكون ^(٤) لهم ^(٥) عفوه أو ^(٦) إكذاب ^(٧) شهود لو ^(٨) شهدوا لهم به فهو معطل عنهم ^(٩) لأنه لا حق فيه لمسلم إنما هو لله ، ولكن يقال لهم لم تؤمنوا على هذا فإن كفتهم وإلا رددنا عليكم الأمان وألحقناكم بأمناكم ، فإن فعلوا الحقوم بأمناهم وقضوا الأمان يثبتهم وبينهم ، وكان ينبغي للإمام إذا آمنهم ألا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم إن أصابوا حدا أقامه عليهم ؛ وما كان من حد للآدميين أقيم عليهم . ألا ترى أنهم لو قتلوا قتلناهم ، فإذا كنا مجتمعين على أن نعيد منهم حد القتل لأنه للآدميين كان علينا أن نأخذ منهم كل ما كان دونه من حقوق الآدميين مثل القصاص في الشجة وأرشها ^(١٠) ومثل الحد في القذف . والقول في السرقة قولان : أحدهما أن يقطعوا ويُغرموا من قبل أن الله تبارك ^(١١) ^(١٢) وتعالى ^(١٣) منع مال المسلم بالقطع وأن المسلمين غرّموا من استهلك مالا غير السرقة ، وهذا مال مستهلك فغرمناه قياسا عليه ؛ والقول الثاني أن يُغرم المال ولا يقطع لأن المال للآدميين والقطع لله (حدثنا بذلك

(١) أم ٧ : ٣٦ (٢) - (٣) أم : منها لله (٤) أم : فيكون (٥) له

(٥) - (٥) أم : وإكذاب (٦) أم : ن (٧) أم : ن (٨) وأدبها

(٩) مرق (١٠) - (١٠) أم : عز وجل

عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١) لو أن ناسا من اهل الحرب خرجوا الينا

بأمان فأدان بعضهم بعضا ثم اختصموا في ذلك الى قاض من قضاة المسلمين قضى

لبعضهم على بعض بذلك وحبس بعضهم لبعض فيما يلزمهم من الدين . وكذلك لو

اغتصب بعضهم بعضا واستهلك الغصب او كان قائما ثم خاصم المغضوب الغاصب

في ذلك الى قاض من قضاة المسلمين قضى عليه بالغصب المستهلك والقائم وحبسه

له به . وكذلك لو أن بعضهم قتل بعضا ثم خاصمه وليه وهو معه في دار الاسلام

الى قاض من قضاة المسلمين قضى عليه بالقتل . وكذلك لو قطع بعضهم يد بعض

او رجله او قفا عينه متمعدا قضى عليه بالقصاص ، وإن كان خطأ ضمن الأرش

في ماله . (وقالوا) لو أن ناسا من اهل الحرب خرجوا الينا بأمان فزنى بعضهم

او سرق دُرئ عن الحدة وضمن السرقة . ولو قُتل رجل منهم رجلا من المسلمين

قُتل به . وإن قذف رجلا من المسلمين رجل منهم ^(٢) ضرب الحدة . وإن زنى رجل

منهم بامرأة من المسلمين دُرئ عن الحدة وأوجع عقوبة . ولو أن بعضهم قطع

يد رجل من المسلمين قُطعت يده . وكذلك لو استدان بعضهم من بعض

المسلمين او اغتصب بعضهم من بعض المسلمين قُضى عليهم بذلك . ولو أن

مسلمًا قتل بعضهم دُرئ عن الحدة وضمن الدية في ماله إن كان القتل عمداً ،

وإن كان خطأ كان على عاقلته الدية وكانت عليه الكفارة . وكذلك لو أن

مسلمًا ^(٣) قطع يد بعضهم او رجله او قفا عينه او قتل ابنه متمعدا دُرئ عنه

القتل والقصاص وكان عليه الأرش في ماله ، وإن فعل ذلك خطأ كان على

عاقلته . ولو أن مسلماً اغتصب من بعضهم غصباً مالا او عرضاً فاستهلكه او

كلن قائماً قُضى على المسلم برده وأجبر على دفع ذلك اليه . وكذلك لو استدان مسلم

(١) راجع ام ٧ : ٣٣٥ ، ٣٣٦ وراجع غ ٢٢٤ ، ٢٢٥ (٢) مه

من بعضهم ديناً أُجبر على ردّه . ولو أنّ مسلماً زنى بإمرأة منهم دخلت إلينا بأمان . اقيم عليه الحدّ وذُرِّ عن المرأة . ولو سرق مسلم من بعضهم سرقة ذُرِّ عنه القطع وضمن السرقة . وكذلك لو أنّ رجلاً من هؤلاء الحربيين المستأمنين قتل رجلاً من اهل الذمّة او قطع يده متعمداً اقتص منه . ولو أنّ الذمّي قتل الحربى او قطع يده متعمداً ضمن الأرض ولم يُقتَص منه . ولو ^(١) أنّ فاسداً من اهل الحرب قتل بعضهم بعضاً فى دار الحرب وأدان بعضهم بعضاً فى دار الحرب واغتصب بعضهم بعضاً فى دار الحرب ثم خرجوا إلينا بأمان نخاصم بعضهم بعضاً فى ذلك الى قاض من قضاة المسلمين لم يقبض بينهم من ذلك بشئٍ إلاّ أنّ يُحدّثوا من ذلك شيئاً فى دار الاسلام فيلزم بعضهم لبعض ما صنع من ذلك إلاّ الحدود والقصاص ، فإنّا ندرؤهما عنهم ونضمنهم الأرض .

— ٤٧ — (وأجمع العلماء) لا خلاف بينهم أنّ حراماً على مسلم أن يبايع مستأمناً يبيعاً فاسداً وأنه يبطل ويُفسخ من مبايعة المستأمن المسلم فى دار الاسلام ما يفسخ من مبايعات المسلمين الفاسدة بينهم .

— ٤٨ — ثم اختلفوا فى جواز شراء المسلمين منه عبيداً

(قال الأوزاعى) وسئل عن رجل من اهل الحرب دخل دار الاسلام (*) بأمان ومعه امّ ولده ومدبرته فأراد بيعهما (قال) اذا اقرّ فى دار الاسلام أنّ هذه امّ ولده وهذه مدبرته فهما سواء لا يُفرّق بين قوله فيهما ، وإن مات فى دار الاسلام لم يُعتدّ وليه عليهما فيردّهما فى الرقّ (حدثنى بذلك اللعباس عن ابيه عنه) . (قال وسئل الأوزاعى) عن رجل دخل دار الاسلام من اهل

الحرب بأمان و... مولاه اعتقه في دار الحرب (قال) هما حران آمنان .
(وقال الشافعي) ^(١) إن كان أحدث لمكاتبه والعبد الذي كان اعتقه في دار الحرب قهرا فأبطل كتابة المكاتب في دار الحرب ورد الذي كان اعتقه في الرق جاز له بيعهما ^(٢) وكان المكاتب على الكتابة والمعتق حرا ، وأما المدبر فله بيعه بكل حال (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) كل من خرج به المستأن قاهرا له من دار الحرب فله أن يبيعهم ويسع المسلمين أن يشتروهم منه إلا أن يكون الذي قهره ذا رحم محرم منه ، فإن كان ذا رحم محرم منه لم يكن له أن يبيع احدا منهم ولا ينبغي لأحد من المسلمين أن يشتري احدا منهم لأنهم يعتقون بقرابته ^(٣) (قالوا) وكذلك ^(٤) لو قهر امرأته وقد ولدت منه أو هي حبلى منه لم يجز له أن يبيعها ولم يسع مسلما أن يشتريها منه . وكذلك أم ولده إذا أخرجها معه ، وإن اشتراها مسلم بطل البيع . (قال) وإن اعتق رقيقا له في دار الحرب أو دبرهم أو كاتبهم ثم أخرجهم قاهرا لهم أو مطاوعين له فإن عتقه إياهم وتدبيره وكتابته باطل وله أن يبيعهم ويسع المسلمين أن يشتروهم منه ، وإن اعتقهم في دار الإسلام جاز عتقه (الأولادى عنهم) .

— ٤٩ — واختلفوا في حكم المستأن أو الذمي يطلع

عليه أنه عين للمشركين يكتب اليهم

بأخبار المسلمين (٢٦ مكرر)

(قال الأوزاعي) إن كان من أهل الذمة يُخبر أهل الحرب بعودة المسلمين ودل عليها أو أوى عيونهم فقد نقض عهده وخرج من ذمته ، إن شاء الوالى

(١) راجع أم ٤ : ١٩١ (٢) يظهر أنه سقطت هنا جملة لها « وإن دل ذلك في دار الإسلام لم يجز له بيعهما » (٣) سمع (٤) أن ز

قتله وإن شاء صلبه . وإن كان مصالحاً لم يدخل في ذمة المسلمين بُد إليه على سواء « إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْخَائِنِينَ » ^(١) (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) (وقال الشافعي) ^(٢) « إِنْ أَطْلُعَ عَلَى مُشْرِكٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَنَّهُ عَيْنٌ لِلْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ يَدُلَّ عَلَى عَوْرَتِهِمْ عَوْقِبَ عَقُوبَةٍ مُنْكَلَةٍ وَلَمْ يُقْتَلْ وَلَمْ يُنْقَضْ عَهْدُهُ ، وَإِنْ كَانَ مُوَادِعًا إِلَى مَدَّةٍ بُدَّ إِلَيْهِ فَإِذَا بَلَغَ مَأْمَنَهُ قُوتِلَ إِلَّا أَنْ يَسْلَمَ أَوْ يَكُونَ مِمَّنْ يَقْبَلُ مِنْهُ الْجِزْيَةُ فَيُعْطِيهَا » (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(٣) « لَوْ أَنَّ إِلَى الْمُسْلِمِينَ ظُفْرَ بَعِيْنٍ ^(٤) لِلْمُشْرِكِينَ قَدْ دَخَلَ ^(٥) إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ بَغِيرَ أَمَانٍ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَهُ وَلَا يَسْتَبْقِيَهُ إِلَّا أَنْ يَسْلَمَ فَإِنْ أَسْلَمَ كُفِّ عَنْهُ ؛ وَإِنْ وَجَدَهُ عَيْنًا لَهُمْ وَهُوَ مُسْلِمٌ أَوْجَعَهُ عَقُوبَةً وَأَطَالَ حَبْسَهُ حَتَّى يُحْدِثَ تَوْبَةً . وَلَوْ أَنَّ عَيْنًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ دَخَلَ إِلَى أَرْضِ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ لَفُيِّرَ تِجَارَةٌ ثُمَّ عُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ عَيْنٌ لِلْمُشْرِكِينَ فُرُغَ إِلَى الْإِمَامِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ إِلَى مَأْمَنِهِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ؛ وَإِنْ كَانَ خَرَجَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ لَتِجَارَةٌ ثُمَّ عُلِمَ أَنَّهُ عَيْنٌ لِلْمُشْرِكِينَ يَكْتَبُ إِلَيْهِمْ يَمُورَاتَ الْمُسْلِمِينَ فَاتَّخَذَ فُرُغَ إِلَى الْإِمَامِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُوْجِعَهُ عَقُوبَةً وَأَنْ يُلْحِقَهُ بِمَأْمَنِهِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ . وَلَوْ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الذِّمَّةِ الَّذِينَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ وَهُوَ يَكْتَابُ أَهْلَ الْحَرْبِ وَيُطْلِمُهُمْ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَقْضًا لِعَهْدِهِ وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُوْجِعَهُ عَقُوبَةً وَيَطِيلَ حَبْسَهُ حَتَّى يُظَاهِرَ تَوْبَةً وَإِقْلَاعًا عَنْ ذَلِكَ وَلَا يَقْتُلَهُ . »

— ٥٠ — (وَأَجْمَعُوا) أَنَّ جُنَايَاتِ أَهْلِ الْحَرْبِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي

- ٢٠ دَارِ الْحَرْبِ (*) وَغَضِبَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِيهَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ مُوضُوعَةٌ وَأَنْ لَيْسَ
- (١) سورة الانفال [٨] ٦٠ (٢) راجع ام ٤ : ١٦٧ (٣) راجع خ ٢٣٦ ؛ وسيكرر بعض هذا القول في فصل ١٠٧ (٤) سر (٥) - (٥) مبدل

لحكم المسلمين أن ينظر في ذلك إذا أسلموا أو ^(١) دخلوا ^(٢) دار الإسلام.
بأمان ؛ وكذلك حكم جنائيتهم على المسلمين في الحروب وفي دار الحرب.
وغصوبهم لهم ^(٣) إذا أسلموا أو دخلوا دار الإسلام .

- ٥٩ - ثم اختلفوا في حكم جنائيتهم وديونهم وغصوبهم

وما يجب على من اتى منهم ما يجب فيه الحد على

المسلمين إذا أتوا ذلك بعد إسلامهم وقبل

خروجهم من دار الحرب الى دار الإسلام أو

فعل ذلك مستأمن من المسلمين بعد اجماع

الكل على أن ما أتوا من ذلك وفعلاه ودارهم

قد صارت دار الإسلام لا شرك فيها أو

صارت احكام الإسلام غالبة والمسلون عليها

أن احكامهم في ذلك احكام المسلمين

واحكام اهل دار الإسلام

(قال الأوزاعي) إذا دخل الرجل ارض الحرب بأمان حرم عليه كل

الربا في مبايعتهم (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية

عن ابى اسحق قال قلت للأوزاعي) الأسرى في بلاد العدو من المسلمين إذا

فودوا ورجعوا الى دار الإسلام وفيهم من قد زنى أو شرب الخمر أو قتل أو قنف

أو جرح بعضهم بعضا أو كان عليه حق (قال) إذا شهدت عليه الشهود بذلك

(١) ودخلوا (٢) وكذلك ز

أُخِذَ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضِ الْقَتْلِ وَالْقَذْفِ وَغَيْرِهِ وَأُقِيمَتْ عَلَيْهِ الْحُدُودُ (٢٧) إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ بِأَمْرَةٍ مِنَ الْعَدُوِّ فَيُدْعَى الشُّبْهَةُ .

(وقال الشافعي) ^(١) يُقَضَّى عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ بِمَا يَقَضَّى بِهِ عَلَى ^(٢) مَنْ أَتَى ذَلِكَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ (حدثنا بذلك عنه الربيع) . (وقال) ^(٣) إِذَا ^(٤) دَخَلَ الْمُسْلِمُ أَرْضَ ^(٥) الْحَرْبِ مُسْتَأْمِنًا فَأَدَانَ دِينًا مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ثُمَّ جَاءَ ^(٦) الْحَرْبِيُّ الَّذِي أَدَانَهُ مُسْتَأْمِنًا قُضِيَتْ عَلَيْهِ بِدِينِهِ كَمَا اقْضَى بِهِ لِلْمُسْلِمِ وَالَّذِي فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّ الْحُكْمَ جَارٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ^(٧) حَيْثُ كَانُوا ^(٨) لَا يَزِيلُ الْحَقُّ عَنْهُ أَنَّ ^(٩) يَكُونُ بِمَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ كَمَا لَا تَزُولُ عَنْهُ الصَّلَاةُ إِنْ يَكُونُ بِدَارِ الشَّرْكِ .

- ١٠ (وقال ابو حنيفة وأصحابه) لو أنَّ ناساً من المسلمين دخلوا دار الحرب بأمان في تجارة فلقوا ناساً من أهل الحرب قد أسلم بعضهم ولم يسلم بعض فأدان تجار المسلمين الذين دخلوا دار الحرب الذين أسلموا من أهل الحرب والذين لم يسلموا وجنوا عليهم جنائيات في النفس وفيما دون النفس واغتصبوا منهم أموالاً وأمتعة فاستهلكوا بعضها وبقي بعض وصنع بهم أهل الحرب من أسلم منهم ومن لم يسلم مثل ذلك ثم إنَّ أهل الحرب أسلموا جميعاً ثم خرجوا إلى دار الإسلام فخاصم بعضهم بعضاً في ذلك فإِنَّا نُبْطِلُ الجراحات التي كانت بينهم والقَتْلَ وكلَّ ^(١٠) ما صنع واحد الفريقين بصاحبه من ذلك خطأ كان أو عمداً وكذلك الغصب المستهلك ، وأمَّا الدين والمهر فإِنِّي أَخْذُ بِذَلِكَ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ ، وأمَّا النِّصْبُ الْقَائِمُ فَإِنِّي أَفْتِي مَنْ كَانَ فِي يَدِهِ شَيْءٌ مِنْهُ بِرَدِّهِ عَلَى صَاحِبِهِ وَلَا أُجْبِرُهُ

(١) راجع أم ٤ : ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ وراجع أيضاً أم ٤ : ١٨١ ، ١٨٢ (٢) من (٣) أم ٤ : ٢٠٠ (٤) أم : وإذا (٥) أم : دار (٦) أم : جله (٧) : أم المسلم (٨) أم : كان (٩) أم : بأن (١٠) كل

على ذلك وأجل الكفارة على من قتل من المسلمين الذين دخلوا دار الحرب ممن أسلم منهم ، وأما من (*) قتل ممن لم يسلم منهم فلا كفارة عليه ، ولا دية على من أسلم من أهل الحرب فيما قتل من تجار المسلمين وعليه الكفارة . ولو أن قوما من المسلمين دخلوا دار الحرب تجارا فقتل التجار^(١) الذين دخلوا دار الحرب بعضهم بعضا أو جرح بعضهم بعضا أو قذف بعضهم بعضا^(٢) أو أدا ن بعضهم بعضا أو اغتصب بعضهم بعضا متاعا أو مالا فاستهلكه أو هو قاتم ثم رجعوا إلى دار الإسلام فاختصموا في ذلك قضيت لبعضهم على بعض في ذلك كله وألزم بعضهم ما صنع ببعض إلا أني لا^(٣) آخذ لبعضهم من بعض في قذف ولا قص لبعضهم من بعض ؛ ادرا المود لأنهم فعلوا ذلك في دار الحرب حيث لا يجرى أحكام المسلمين عليهم ، وأقضى لبعضهم على بعض بأرض الجراحات وبالدية في القتل في أموالهم خطأ كل أو عمدا ولا تميل المائلة شيئا من الخطأ في دار الحرب لأن ذلك كان في دار الحرب حيث لا يجرى أحكام المسلمين عليه . ولو أن قوما من المسلمين أسرى في أيدي المشركين فأدا ن بعضهم بعضا وقتل بعضهم بعضا وجرح بعضهم بعضا وأغتصب بعضهم بعضا متاعا أو مالا فاستهلكه أو استهلك بعضه وبقى بعض ثم إن الأسراء بعد ذلك افلتوا من المشركين واستنقذهم المسلمون من أيديهم ثم جاء بعضهم نخاصم بعضا فيما صنع به من ذلك (فإن أبا حنيفة كان يقول) أسراء المسلمين إذا كانوا في أيدي المشركين ما صنعوا بينهم بمنزلة من أسلم من أهل الحرب فيما صنعوا بينهم : أهدر كل ما صنعوا فيما بينهم إلا الدين والمهر والنصيب القائم ، فإنني أفتيهم برده ولا أجبرهم (٢٨) (وقال زفر وأبو يوسف والولوي) أسرى المسلمين إذا فعلوا ذلك في دار الحرب بمنزلة قوم من المسلمين دخلوا دار الحرب بأمان ففعل ذلك

- بعضهم ببعض ثم خرجوا الى دار الاسلام طائفاً نفقياً بذلك كله لبعضهم على بعض ونزلهم اياه إلا أنه يُدْرَأ عليهم الحمود والقصاص ، ويضعون ارش الجنائيات والجراحات الخطأ والعمد في اموالهم ولا تعقل العاقلة الخطأ من ذلك ، فيكون عليهم كفارة القتل والخطأ . (وقال ابو حنيفة) في الأسراء وأناس من اهل الحرب اسلموا فاقتتل الأسراء ومن اسلم من اهل الحرب او الأسراء ومن لم يسلم من اهل الحرب فخرج بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضاً وأدان بعضهم بعضاً واغتصب بعضهم بعضاً ثم اسلم اهل الدار وخرجوا الى دار الاسلام فأتى أهدر ذلك كله إلا الدين والمهر وما كان من غصب قائم ، فأتى أقتبم بدفعه ولا (١) اجبرهم على ردّه (وقال زفر و ابو يوسف والولوي) مثل ذلك إلا في النصب القائم (فأتهم قالوا) يُجْبَرُونَ على دفعه . (وقال ابو حنيفة) اذا دخل المسلم دار الحرب لتجارة فلا بأس أن يبيعهم المينة والدرهم بالدرهم والدينار بالدينارين ولا بأس أن يأخذ اموالهم بكل وجه وبكل حيلة بطيبة انفسهم (وقال) لا ينبغي له أن يشتري منهم الدرهم بالدرهمين ولا الدينار بالدينارين ولا يشتري منهم مينة ولا يبايعهم بالربا اذا كان الفضل لهم عليه ، وإن كان الفضل له عليهم فلا بأس ، ولا بأس أن يخاطروهم على الشيء اذا كان الجمل من قبلهم ، ولا ينبغي له أن يخاطروهم والجمل من قبله لأن في ذلك فضلاً لهم عليه فأكرهه (وقال ابو يوسف والولوي) نكره ذلك كله أن يبيعهم اياه (*) او يشتريه منهم الدرهمين بالدرهم والمينة والمخاطرة على الشيء كما نكره ذلك للمسلمين ، وإن فعل ذلك فصار في يده منه ففعل امرناه برده عليهم وإن لم يفعل لم نجبره على ذلك .

٢٠

(وقال ابو ثور) في ذلك كله مثل قول الشافعي

(١) ولم

— ٥٢ — واختلفوا في جواز إقامة الحدود في أرض العدو

(قَالَ مُلْكٌ) وَسُئِلَ عَنِ الْقِصَاصِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ (قَالَ) الْحُدُودُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ (قَبِيلُ لَهُ) أَرَأَيْتَ مَا فَرَطَ فِيهِ الْوَالِي مِنْ ذَلِكَ وَأَخْرَجَهُ حَتَّى يَقْدَمُوا أَرْضَ الْإِسْلَامِ (قَالَ) أَرَى أَنْ يَقَامَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ إِذَا فَرَطَ فِيهِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ أَوْ شُغِلَ عَنْ ذَلِكَ بِحَرْبِهِ وَمَا هُوَ فِيهِ ، فَإِذَا كَانَ عَلَى هَذَا مِنْ شُغْلِهِ بِمَحْصَنٍ قَدْ حَاصِرَهُ أَوْ عَدُوٍّ قَدْ أَظْلَمَ وَمَا شُغْلُهُ مِنْ شَبْهِ ذَلِكَ فَارَى لَهُ عَذْرًا فِي تَأْخِيرِهِ ذَلِكَ ، فَإِذَا أَخْرَجَهُ حَتَّى يَقْدَمَ أَرْضَ الْإِسْلَامِ أَقِيمَ عَلَيْهِ مَا كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْ حَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ ، فَإِذَا كَانَ عَلَى مَا وَصَفْتَ مِنَ الشُّغْلِ فَلَهُ فِي تَأْخِيرِ الْحَدِّ وَالْقِصَاصِ عَذْرٌ (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ يُونُسُ عَنْ أَشْهَبَ عَنْهُ) .

(وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ) ^(١) مَنْ غَزَا ^(٢) عَلَى جَيْشٍ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ أَمِيرَ مِصْرَ وَلَا ^(٣) شَأْمَ وَلَا عِرَاقَ ^(٤) أَقَامَ الْحُدُودَ فِي ^(٥) الْقَنْفِ وَالْحَرَوِيِّكَفَ عَنْ الْقَطْعِ مَخَافَةَ أَنْ يُلْحَقَ بِالْعَدُوِّ ، فَإِذَا فَضَلَ مِنَ الدَّرْبِ قَافِلًا ^(٦) قَطَعَ ^(٧) (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ الْعَبَّاسُ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ) (وَحَدَّثَنِي عَنْ مَعُودَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ قُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ) أَرَى أَلَّا يَقَامَ حَدٌّ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ (قَالَ) نَعَمْ فَإِذَا قُتِلُوا أَقِيمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْحَدُّ . (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ) ^(٨) يَقِيمُ أَمِيرُ الْجَيْشِ الْحُدُودَ حَيْثُ كَانَ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا وَتَّى ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يُولِّ فَعَلَى الشُّهُودِ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ عَلَى الْحَدِّ أَنْ يَأْتُوا بِالْمَشْهُودِ عَلَيْهِ إِلَى أَمَامٍ ^(٩) وَتَّى ^(١٠) ذَلِكَ بِيَلَادِ الْحَرْبِ (٢٩) أَوْ بِلَادِ ^(١١) الْإِسْلَامِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ دَارِ الْحَرْبِ وَدَارِ الْإِسْلَامِ فَمَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ مِنَ الْحُدُودِ ^(١٢) .

(١) أم ٧ : ٢٢٢ (٢) أم : امر ١٠ (٣) - (٣) أم : من الامصار
(٤) - (٤) أم : في مسكره غير القطع حتى يقتل من الحرب فاذا قتل (٥) انتهى ام
(٦) أم ٧ : ٢٢٢ : ٢٢٣ (٧) - (٧) أم : الامام والى (٨) أم : بيلاد
(٩) هاهنا زيادة في ام

(قال) ^(١) وما ^(٢) هو إلا ما علنا وهو ^(٣) موافق للتنزيل والسنة وما ^(٤) يعقله المسلمون ويجمعون عليه أن الحلال في دار الإسلام حلال في بلاد الكفر والحرام في بلاد الإسلام حرام في بلاد الكفر، فمن اصاب حراما فقد حده الله على ما شاء منه فلا ^(٥) تضع عنه بلاد الكفر شيئا؛ أو أن يقول قائل إنما ^(٦) الحدود بالأمصار وإلى عمال الأمصار فمن اصاب حدا بيادية من بلاد الإسلام فالحدة ساقط عنه؛ وهذا ما ^(٧) لا ^(٨) اعلم مسلما يقوله. ومن اصاب حدا في الحضر ^(٩) ولا والى للمصري يوم يصيب الحد كان على ^(١٠) الوالى ^(١١) الذى يلى بعد ^(١٢) ما اصاب أن يقيم الحد، وكذلك ^(١٣) عامل الجيش إن وثى الحد أقامه وإن لم يول الحد فأول من يليه يقيمه عليه، وكذلك هو فى الحكم، والقطع ببلاد الحرب وغير القطع سواء (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(١٤) لو أن سرية عليها أمير دخلوا دار الحرب بينهم الخليفة الى دار الحرب لم يكن لأمرهم أن يقيم الحدود على أهل تلك السرية وهم فى دار الحرب. (وقالوا) إن زنى رجل منهم فى دار الحرب فى عسكر السرية فرُفع ذلك الى والى السرية لم يُقيم عليه حد الزنى ولكن يؤذبه، وكذلك لو سرق رجل من السرية من بعضهم سرقة ثم رُفع ذلك الى والى السرية لم يقطعه وقضى عليه بالمرقة إن كان استهلكها، وإن أثنى به والى السرية وقد شرب الخمر لم يُقيم عليه حد الخمر وأذبه، وإن قطع الطريق على بعض أهل السرية فأخذ ماله وقتله ثم رُفع ذلك الى والى السرية ضمته المال وضمته دية المقتول (*) فى ماله لورثة المقتول ولم يقتله به ولم يُقيم عليه حد قطع

(١) ام : ن (٢) ام : ما (٣) ام : فهو (٤) ام : وهو ما المقصود : مما يمهده
(٥) ام : ولا (٦) ام : ان (٧) ام : ما (٨) ام : لم (٩) ام : المصر
(١٠) - (١٠) ام : لوالى (١١) ام : يمهده (١٢) ام : فكذلك (١٣) راجع ام : ٢٧٢ : ٢٧٧ وخ ٢٧٧

الطريق ولم يقطع يده ورجله ولم يصلبه ولكن يؤذنه ، وكذلك الحدود
والجنايات : لا يقتص منه ولا يقيم حداً الى السرية الا ان يضمته ديات
الجنايات التي جناها في عسكره او خارجا من عسكره ، وكذلك الجيش اذا
دخلوا دار الحرب وعليهم امير وم خمسة آلاف ^(١) او اربعة آلاف ^(٢) او
نحو ذلك كانوا بمنزلة السرية في جميع ما وصفنا لا يأخذ بشئ من الحدود
والقصاص في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام فيرفعوا الى قاض من قضاة
المسلمين فيحكم بذلك كله عليه الا ان تتقاهم الحدود فتدرا عنه الا القنفذ ،
وأما الحر فلا يقيم عليه اذا مضى لذلك يوم او اكثر . (وقالوا) ان دخل
الخليفة دار الحرب غازيا في الجنود والناس ثم أتى برجل قد شرب خمرًا في
عسكره او زني او سرق فانه ينبغي له ان يقيم عليه الحد حتى الزنى وحد السرقة
وحده شرب الخمر ، وكذلك الحدود والجنايات التي توجب القصاص فانه يقتص
منه اذا كان ذلك في عسكر الخليفة . (قالوا) وإن خرج رجل من عسكره
علاه ^(٣) الى ^(٤) فاحية ^(٥) من العسكر فزنى او شرب الخمر او سرق من آخر معه من
المسلمين ثم رفع ذلك الى الخليفة لم يقيم عليه شيئاً من ذلك من قبل انه فعل
ذلك في دار الحرب في غير عسكر الخليفة ، فكذلك جميع الحدود والجنايات :
لا تقام عليه ولا يقتص منه الا ان يضمّن المال . (قالوا) وعسكر الخليفة في
دار الحرب بمنزلة مصر من امصار المسلمين في دار الاسلام في اقامة الحدود وغير
ذلك ، وسراياه او من خرج عن عسكره بمنزلة سرية وجبهم الى دار الحرب من
دار الاسلام . (وقالوا) وكذلك لو لم يدخل الخليفة ^(٣٠) دار الحرب ولكن
بعث الى الشام او الى العراق او الى الحجاز في الجنود غازيا الى دار الحرب

٥

١٠

١٥

٢٠

(١) الف (٢) الف (٣) لها علاقة اي في طلب اللطف او ما يشبهها مما يفيد خروجه
من عسكر المسلمين لسبب ما (٤) او (٥) له سقطت هناك « نائية » (هذا رأى زاهد
افندي الكونري) .

كان عسكره في دار الحرب بمنزلة عسكر الخليفة .

(وقال ابو ثور) في ذلك كله مثل قول الشافعي

— ٥٣ — (وأجمعوا) على أن الحربى اذا اسلم في دار الحرب ثم استفاض

الخبر عنده بنقل من يقطع نقله العذر بالشرائع المفروضة على اهل الإسلام أنه لا يُعذر بترك ما يجب عليه فعله وفعل ما يجب عليه تركه

— ٥٤ — ثم اختلفوا في غير ذلك من الأخبار

فألذى يجب (على قول الشافعي) أن يكون من اسلم منهم في دار الحرب

ثم اخبره رجل واحد من اهل الصدق عند الذى اخبره بشئ من الشرائع أن يلزمه بخبره جميع الفرائض التى اخبره بها

١٠ (وقال ابو حنيفة) لو أن رجلا من اهل الحرب اسلم في دار الحرب فمكث

أياما او اشهر^(١) او سنين لا يدرى ما يجب على اهل الإسلام من الصلاة

ثم علم بعد ذلك ما يجب عليه من الصلاة فإنه لا يقضى ما ترك من الصلاة اذ^(٢)

لم يكن علم^(٣) ما يجب عليه من الصلاة حتى يُخبره بذلك رجلان عدلان من

المسلمين ، فإذا اخبراه بما يجب عليه من الصلاة ثم ترك بعد ذلك صلوات

١٥ لشك^(٤) ايضا فمكث أياما او اشهر او سنين يشك^(٥) ولا يصلى كان عليه

أن يقضى كل صلاة تركها منذ اخبره الرجلان المسلمان ولا يقضى ما ترك قبل

ذلك ، وإن اخبره بذلك رجل واحد او امرأة او صبي أو أمة او عبد او ذمى لم

يكن يوجب ذلك عليه أن يقضى ما ترك في دار الشرك ، اخبره وهو في دار الحرب

او بعد ما دخل دار الإسلام . ولو دخل رجل دار الإسلام بعد ما اسلم ثم

٢٠ مكث أياما في دار الإسلام^(٥) ثم اخبره رجلان عدلان بما يجب عليه من

الصلاة لم يكن عليه أن يقضى ما ترك منها في دار الحرب ولا في دار الإسلام

(١) شهرا (٢) اذا (٣) اعلم (٤) لعل (٥) مثل

الآ منذ اخبره الرجلان العدلان . (قال) فكذلك الزكاة والصيام . (وقال
ابو يوسف) عليه أن يقضى ما ترك من الصلاة والزكاة والصيام في دار الإسلام
قبل أن يعلم وليس عليه أن يقضى ما ترك من ذلك في دار الحرب ، وإن علم
بشيء من ذلك في دار الحرب فتركه بعد العلم كان عليه أن يقضى ما ترك من
ذلك بعد العلم ، والعلم في قوله إذا علمه رجلان أو رجل أو امرأة أو عبد أو
صبي أو ذمي أو حر بي فأخبره أن ذلك يجب على أهل الإسلام ، فعليه أن
يقضى كل ما ترك من ذلك بعد ما أخبر به إذا كان ذلك الخبر حقاً . (وقال
زفر واللؤلؤي) عليه أن يقضى جميع ما ترك من الصلوات والصيام والزكاة منذ
أسلم ، في دار الحرب ترك ذلك أو في دار الإسلام ، قبل أن يعلم أو بعد ما علم ،
فعليه قضاء ذلك كله .

١٠

- ٥٥ - القول في أحكام الانتال والغنائم

(قال أبو جعفر قال الله) جل ثناؤه ^(١) « وأعلموا أن ما غنمتم من شيء
فإن لله خمسة والرسول لذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل »
- ٥٦ - (وأجمع) الكل من الحجة لا خلاف بينها أن أربعة أخماس
الغنيمة للمقاتلة .

١٥

- ٥٧ - ثم اختلفوا في المقاتلة التي تستحق ذلك اختلافاً

متبايناً ونحن ذاكر ذلك كله إن شاء الله .

فما اختلف فيه الجيش يأق أهل وقعة مددا

وقد احرزوا الغنيمة ولما يتقسموها

ولا خرجوا بها من دار الحرب (٣١) ،

والسرية تخرج او الجيش فيشهد بعضهم

القتال ويتخلف بعضهم عن القتال لغزو

(قال ملك) ^(١) وسئل عن مراكب خرجت تريد العدو فلما دفعوا

- وساروا اصابهم ريح فردت بعضهم الى الشام وبعضهم الى مصر ويدخل الجيش الى ارض الروم فأصابوا غنائم اترى هؤلاء في تلك الغنائم حقاً وهل يُقسم لهم معهم (قال ملك) ان استوفى ^(٢) أن الريح هي التي ردتهم وأن ذلك لم يكن رجوعاً من عند انفسهم قسم لهم حقهم مما غنموا (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه).
- (وحدثني يونس عن اشهب قال سئل ملك) عن غزاة البحر يخرجون من مصر في مراكبهم وفصلوا مع الناس ثم اعتلّ مركب فتحلقوا على اصلاحه

- ١٠ حتى فارقناهم تخافوا على انفسهم أن تطرحهم ريح الى ارض العدو وخيف ذلك عليهم فلحقوا بالشام افترى لهم معهم السهم (قال) ساروا ثم رجعوا ؟ ارايت لو ساروا فانكسر مركبهم او مرضوا فرجعوا . قيل له انهم قد ولجوا في ارض الروم (قال) ابلغوا قُبُرُس . قيل ^(٣) نعم وجوزوها الى ارض الروم حتى

- ١٥ عرض لهم الذي عرض تخافوا على انفسهم وخيف عليهم فانصرفوا الى الشام حتى جئناهم (قال) لقد كان عندي آفا بيننا أنه لا شيء لهم حتى اسمعك الآن تقول انهم قد غلبوا ارض الروم وواقعوا وأراهم قد مات منهم في ذلك . قيل نعم رجالان ولقد تبينت مواقعهم ^(٤) وعُدروا فيما خافوا وخيف عليهم لقد كنّا نظن انهم قد أسروا (قال) اذا جاء مثل هذا من الأشكال فأحبّ الى أن يُعطوا
- ٢٠ (وقال الأوزاعي) وسئل عن الجيش اذا دخلوا ارض الحرب فغنموا

غنيمة ثم لحقهم جيش آخر قبل أن (*) يخرجوا الى دار الإسلام ثم لم يلقوا عدواً حتى اخرجوها الى دار الإسلام (قال) (١) قد كانت مجتمع الطائفتان من المسلمين بأرض الروم ولا تشارك واحدة منهما صاحبها في شيء أصابته من الغنيمة لا يُنكر ذلك منهم وال (٢) ولا عالم ولا جماعة (٣) (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (قال) وسئل عن الجيش اذا غزوا أرض الحرب فغنموا غنيمة ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا الى دار الإسلام ثم لم يلقوا عدواً حتى اخرجوها الى دار الإسلام فهل يشركونهم (قال) ان كانوا انضموا اليهم وكان امامهم واحداً شركوهم في غنيمتهم ، وإن كانوا لم ينضموا اليهم وكانوا قد ساح كل واحد منهما في أرض العدو مغنموا فلكل جيش منهما ما أصاب لا يشتركان .

٥

١٠

(وقال الشافعي) (٤) اذا جاء الجيش مدد وقد تقضت الحرب وبعد ما غنموا فليس لهم من الغنيمة شيء ولم يشرك المدد الجيش ، وإن جاء المدد وقد بقي من الحرب شيء فشهدوا المدد شركوهم في الغنيمة لأنها لا تحرز إلا بعد تقضى الحرب (حدثنا بذلك عنه الربيع)

١٥

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) (٥) لو أن عسكر المسلمين غنموا في دار الحرب ثم لحق بهم عسكر آخر من دار الإسلام قبل أن يخرجوا الغنيمة الى دار الإسلام كانت الغنيمة بين الذين غلبوا عليها وبين العسكر الذين لحقوا بهم لأنهم مادة لهم ، وكذلك لو لحقت بهم سرية كانوا ايضاً بمنزلة أهل العسكر وصاروا شركاءهم في الغنيمة اذا لحقوا بهم قبل أن يخرجوا الى دار الإسلام ، لقوا بعد ذلك قتالاً اولم يلقوا .

٢٠

(١) لم ٧ : ٣١٠ (٢) — ام : والى جماعة ولا عالم : انتهى ام

(٣) راجع ام ٤ : ٧٠ و ٧ : ٣١٠ (٤) ام ٧ : ٣١٠

(وقال أبو ثور) الغنيمة لمن شهد القتال والوقعة ، فأما من جاء بعد ما تقضى القتال ولم يكن (٣٢) من الجيش لم يكن له في الغنيمة حق . (قال) فإن كان للجيش سرايا ردّ السرايا على الجيش وكذلك الجيش يرّد على السرايا إذا كان الجيش واحدا ، وإن كانا جيشين ^(١) متفرقين لم يكن لواحد منهما أن يشارك الآخر . (قال) وهذا ما لا أعلم بين أهل العلم فيه خلافا

— ٥٨ — (وقال مالك فيما حدثني به يونس عن ابن وهب عنه) (والاوزاعي فيما حدثني به العباس عن أبيه عنه) (والثوري فيما حدثني به علي عن زيد عنه) (والشافعي فيما حدثنا به الربيع عنه) ^(٢) (وأبو حنيفة وأصحابه رواية اللؤلؤي عنهم) ^(٣) (وأبو ثور) يرّد السرايا على العسكر ، وذلك أن تتسرى سرية بإذن الإمام من عسكر المسلمين في بلاد الحرب فتصيب غنيمة فإن ما أصابت من الغنيمة أربعة أخماسها بين السرية التي خرجت من العسكر وبين أهل العسكر . (وكذلك قالوا جميعا) إن أصاب أهل العسكر بعد انفصال السرية منهم شيئا ردّوا على السرية ، وكل من سبيل ما أصابوا من ذلك سبيل ما أصابت السرية المنفصلة منهم فيما يرّد بعضها ^(٤) على بعض .

— ٥٩ — ثم اختلفوا في ردّ السرية تخرج من مدينة قد

نزل بها العدو فتصيب من العدو ، على

أهل المدينة والجيش يستلّان بلاد العدو

متفرقين

(فقال مالك) وسئل عن الروم تغير دلي ما قارب المصيصة فيعلم بها

فيصاح فيها يا خيل الله أركب فيركب أهل النشاط منهم والقوة فيلقون الروم في

(١) حسا (٢) راجع ام ٧ : ٢١٠ (٣) راجع ام ٧ : ٢١٠ (٤) سبها .

ادنى ارضهم ارض الروم فيقاتلونهم فيقتلونهم ويفنمون فيقول اهل المصيصة نحن معكم فيما غنمتم من عندنا خرجتم وخلفتمونا في ذرايكم واهليكم ؛ فأطرق فيها (ثم قال) ما ارى ذلك إلا للذين اغاروا وغنموا (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه) (*)

(وقال الأوزاعي) وقيل له ارايت لو نزل بنا عدو على مدينتنا فأصبنا منهم غنيمة ايشترك الذين اصابوا الغنيمة وأهل المدينة فيها (قال) إن كان العدو نزل بنهر الذئب^(١) ونحوه فخرج اليهم قوم فأصابوا منهم غنيمة^(٢) كانت لهم دون اهل المدينة بعد الخمس، وإن كان العدو نزلوا على المدينة قريبا فنخرج اليهم اهل المدينة يعقب بعضهم بعضا فمنهم من يحرس ومنهم من يحمل اليهم الطعام ويأتيهم المدد منها فهم شركاء جميعا فيما اصابوا من الغنيمة بعد الخمس، ومن كان خرج الى الذين نزلوا على نهر الذئب^(٣) فقلوا وسلبوا^(٤) (حدثت بذلك عن معوية عن ابي اسحق قال) قلت له ذلك . (قال) وقلت له ارايت لو رحل الاسكر عن المدينة فتبعهم خيل او مسلحة فأصابوا منهم^(٥) شيئا مما يخلفون من دابة او متاع (قال) كل هذا امر واحد اراهم وأهل المدينة شركاء فيما اصابوا . قلت فلو جاء اسكر لهم يريد أن ينزل على المدينة فنخرجت اليهم خيل او مسلحة فأصابوا^(٦) منها شيئا^(٦) على ميلين او ثلاثة فقاتلهم فأصابوا منهم شيئا (قال) يكون لهم خاصة بعد الخمس ويسلب هؤلاء وينقلون وإن نزلوا ايضا على المدينة ثم خرج اليهم قوم فقاتلهم سلبوا^(٧) وقلوا^(٨) قيل له فالحرس يخرجون من المدينة عسаса فيخرج اليهم فارسان يحرسان ويسيران ولم يعقب عند باب المدينة فيصيب الفارسان من العدو شيئا (قال) هو للفارسين بعد الخمس، فإن كان الفارسان

(١) الرم في قوله «آل س» ، ولا يكاد يكون «اللاس» فتأمل (٢) ن (٣) راجع للتطبيق الاول (٤) ليل الصواب وأسلبوا (٥) منها (٦) - (٦) يظهر ان هذه الكلمات زائدة لتكرارها (٧) ليل الصواب أسلبوا (٨) او حلوا .

لو استغاثوا غايتهم العقب وأهل المدينة فهو بمنزلة أهل المدينة . قيل له سرية لأهل المصيصة بعثت فالتقت هي وسرية لأهل ملطية في بلاد العدو : إشارك بعضهم بعضا فيما أصاب هؤلاء (قال) لا إلا أن يجتمعوا جميعا فيغنموا وهم جميع . (وعلى قول الشافعي) ^(١١) (٣٣) إذا نزل العدو بحصن للمسلمين فإن قاتلهم

- القوم جميعا أو قاتلهم بعض أهل الحصن وكان الباقيون لهم معينين بما يكون دفعا للعدو وعونا للمقاتلين من الرجال عليهم أسهم لمن كان يستحق النصيب من المغنم ، وأما من لم يترزل ^(٢) محاربا للعدو ولا عليهم معينيا فلا سهم له . وذلك أن (الربيع حدثنا عنه أنه قال) إنما ترد السرية على الجيش والجيش على السرية إذا كانت كل فرقة منهما ^(٣) ردها للآخرى ، وإن تفرقوا فصاروا في بلاد العدو فلا ^(٤) ؛ فأما ^(٥) جيشان مفترقان فلا يرد واحد منهما على صاحبه شيئا وليس بجيش واحد ولا أحدهما ردها ^(٦) لصاحبه مقبلا ^(٧) عليه وله ^(٧) . (قال) ^(٨) ولو جاز أن ^(٩) يشرك واحد من هذين الجيشين الآخر ^(٩) جاز أن يشرك أهل طرسوس وعين ^(١٠) زربي ^(١١) من دخل بلاد العدو لأنهم قد يمينونهم لو ^(١٢) استغفروا ^(١٢) إليهم حيث ^(١٣) ينالون نصرتهم في أدنى بلاد العدو ^(١٤) وإنما يشرك ^(١٥) الجيش الواحد الداخل واحدا وأن تفرق عن ميعاد اجتماع في موضع ^(١٦) . (وحدثنا الربيع عن الشافعي أنه قال) ^(١٧) لو ^(١٨) كان قوم مقيمين ^(١٩) ببلادهم فخرجت منهم طائفة فغنموا لم يشركهم المقيمون وأن كانوا ^(٢٠) قريبا

(١) راجع أم ٤ : ٧٠ ، ٧١ و ٢١٠ (٢) ول (٣) منها (٤) قال (٥) أم ٧ : ٧٠ .
 (٦) أم ٤ رده (٧) — (٧) أم : مقيم له عليه (٨) أم : ن (٩) — (٩) أم : ن
 (١٠) — (١٠) أم : وغنقلونه (١١) رده (١٢) — (١٢) أم : أو ينفروا
 (١٣) أم : حين (١٤) أم : الروم (١٥) أم : يشرك (١٦) أم : أمي
 (١٧) أم ٤ : ٧٠ (١٨) أم : ولو (١٩) مسمون (٢٠) أم : منهم ٣

- ٦٠ - واختلّفوا فيمن لحق بجيش المسلمين قبل أن

يقتسوا غنائمهم بعد الحرب ممن كان

في دار الحرب

(فعل قول ملك) لا سهم له .

(وقال الأوزاعي) ^(١) من أسلم في دار الشرك ثم خرج ^(٢) فاراً بدينه ^(٣) إلى الله والإسلام ^(٤) فأدرك ^(٥) المسلمين في أرض الحرب ^(٦) قبل أن يقتسوا غنائمهم فذلك ^(٧) المهاجر حق ^(٨) على المسلمين إسهامه ^(٩) (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (قال) ^(١٠) وسئل عن التاجر يكون في أرض الحرب وهو مسلم ويكون بها الرجل ^(١١) قد أسلم فيلحق التاجر والذي قد أسلم بالمسلمين بعد ما يصيبون الغنيمة (فقال) من لحق بالمسلمين في دار الحرب قبل أن تُقسَم الغنائم أسهم له فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء والصبيان وهم أضعف في معونتهم ممن لحق بالمسلمين من الرجال .

(وقال الشافعي) ^(١٢) من ^(١٣) شهد قتالا ثم ^(١٤) أسلم وخرج ^(١٥) من دار الحرب أو أسلم ^(١٦) وكان ^(١٧) مع المسلمين مشركا ^(١٨) أو عبدا فأعتق أو ^(١٩) جاء ^(٢٠) من حيث جاء شرك في الغنيمة إذا ^(٢١) جاء وقد بقي من الحرب شيء شهدا المسلم الخارج أو الجيش لأنها لا تُحرز إلا بعد تقضى الحرب ^(٢٢) ومن لم يأت حتى تنقضى الحرب وأن لم تُحرز الغنائم لم يشرك في شيء من الغنائم ^(٢٣)

(١) أم ٧ : ٢٧٢ (٢) - (٣) أم : ربيع (٣) أم : والى أهل الإسلام

(٤) - (٥) أم : ن (٥) - (٦) أم : لحق (٦) انتهى أم

(٧) راجع أم ٧ : ٢١٢ (٨) أم ٧ : ٢١٢ (٩) أم : فن (١٠) ممن

(١١) أم : لخرج (١٢) - (١٣) أم : كان (١٣) أ : فأسلم ز

(١٤) - (١٥) أم : وباء (١٥) - (١٦) أم : ن ٤ ويشبه ما في أم ٤ : ١٧٣

(١٦) أم : الغنيمة .

لأن الغنيمة إنما كانت لمن حضر القتال ^(١) (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
(قال) ^(٢) وكذلك حكم التاجر .

- (وقال أبو حنيفة وأبو يوسف) ^(٣) لو أن المسلمين أصابوا غنيمة في دار الحرب ثم أسلم بعض أهل الحرب فلحق بالمسلمين قبل أن يُحرزوا الغنيمة إلى دار الإسلام ولم يلقوا ^(٤) قتالا منذ لحق بهم هذا الذي أسلم ولا غنموا لم يشرکہم هذا الذي أسلم ولحق بهم في الغنيمة التي كانوا أصابوها قبل أن يلحق بهم . وكذلك لو قاتل معهم هذا الذي أسلم ولحق بهم ولم يغنموا بعد ما لحق بهم لم يشرکہم في الغنيمة التي أصابوها قبل أن يلحق بهم . . . ^(٥) غنيمة أخرى أسهم له مع أهل العسكر في الغنيمتين جميعا . وكذلك لو أن تاجرا من المسلمين كان قد دخل دار الحرب بأمان فلما بلغه أن المسلمين قد غنموا لحق بهم لم يشرکہم في تلك الغنيمة إلا أن يغنموا بعد ما لحق بهم فيُسهم له في الغنيمتين جميعا . وكذلك لو أن رجلا من أهل العسكر جاء ^(٦) أجيرا مسلما مع رجل من أهل العسكر يخدمه ^(٣٤) فلما غنم المسلمون قال أنا أقاتل معكم . وكذلك لو أن رجلا من أهل العسكر اعتق غلاما له بعد ما غنموا لم يُسهم له في الغنيمة إلا أن يلقوا بعد ذلك قتالا فيغنموا فيشرکہم في الغنيمتين جميعا . وكذلك لو أن رجلا واحدا من المطوعة أو غيرهم أو اثنين لحق ^(٧) بعسكر المسلمين بعد ما غنموا وهم في دار الحرب لم يشرکہم في تلك الغنيمة إلا أن يلقوا قتالا ويغنموا فيشرکہم في الغنيمتين جميعا . وكذلك لو أن أسيرا في أيدي المشركين قد أسروه قبل هذه الغزوة ثم غنم المسلمون ثم استغنموا ^(٨) أو ^(٨) أفلت ^(٨) منهم بعد

(١) انتهى أم (٢) راجع أم ٤ : ٧٠ ، ١٧٧ و ٧ : ٢١٢ (٣) راجع أم ٧ : ٢١٢ ، ٢١٣

(٤) ملحقوا (٥) يعني القول ناقص من الأصل ، ومناه : ولو غنموا غنيمة الخ

(٦) حرا أو (٧) لحقوا (٨) — (٨) وألف

ما غنموا وصار مع المسلمين لم يشركهم في هذه الغنيمة إلا أن يلقوا قتالا بعد ما لحق بهم فيغنموا^(١) فيشركهم في الغنيمة الأولى والآخرة وكذلك لو أن رجلا ارتد ولحق بدار الحرب ثم إن المسلمين غنموا في دار الحرب غنيمة فرجع المرتد إلى الإسلام ولحق بهم لم يشركهم في تلك الغنيمة إلا أن يقاتل معهم فيصيبوا غنيمة أخرى قبل أن يقدسوا الأولى فيشركهم في الغنيمتين جميعا (وقال اللؤلؤي) لا يشرك المسلمين الذين غنموا أحد ممن لحق بهم بعد الغنيمة ممن مميّنا إلا أن يلقوا قتالا وهو معهم فيغنموا فيشركهم في الغنيمة الآخرة خاصة ولا يشركهم في الأولى التي لم يحضرها .

(وقال أبو ثور) إذا غنم القوم غنيمة وحازوها ولم يكن دون النهب مانع كانت الغنيمة لمن شهد الواقعة ولم يكن لأحد جاء بعد أن يشاركهم في غنيمتهم.

— ٦١ — واختلفوا في سهم من مات قبل احراز

الغنيمة أو قتل

(فقال مالك) وسئل عن الرجل يقاتل في سبيل الله فيقتل ثم يفتح لهم (*). اترى أن يعطى ورثته سهمه مما غنموا (فقال) يفتنم وما الذي يمنه من ذلك. فقيل له فلو لم يفتحوا إلا بعد يوم اترى أن يعطى (فقال) نعم . فقيل له فالرجل يفصل إلى الغزو فيموت قبل أن يكون قتال ثم يترلون موضعا فيغنمون اترى أن يسهم له (قال) لا (ثم قال) وهو يفصل ايضا من منزله فيسير اليوم او^(٢) اليومين^(٣) فيريد أن يعطى ايضا فزوج في ذلك (فقال) إن من الأشياء أموراً بيّنة ، وكان في معنى قوله أنه لا يرى له شيئا (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (وحدثني يونس عن ابن وهب قال سألت ملكا) عن رجل

(١) ضمنوا (٢) - (٣) واليومين

خرج فاصلا فيموت في الغزو هل يقسم له بعد موته فيكون لورثته ما قسم له ام لا شيء له لأنه لم يحضر الناس (قال مالك) لا ارى له شيئا .

(وقال الأوزاعي) ^(١) اسهم رسول الله صلى الله عليه ^(٢) رجلا ^(٣) من المسلمين قُتل بخيبر واجتمعت ^(٤) ائمة الهدى وأهل ^(٥) العلم ^(٥) على إسهام ^(٦) من مات او قتل ^(٧) بعد أن تدرب فاصلا في سبيل الله (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) .

(وقال الثوري) وسئل عن الميت في ارض العدو فلم ير له سهما وأن قطع الدرب إلا أن يكون اصاب الغنيمة يوم مات (حدثت بذلك عن معوية عن ابي اسحق عنه) .

١٠ (وقال الشافعي) إن مات قبل أن يغنموا فلا شيء له ، وإن مات بعد ما غنموا فنصيبه لورثته (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٨) إن مات رجل من عسكر المسلمين بعد ما اصابوا الغنيمة فمات في دار الحرب قبل ان يُحرز المسلمون الغنيمة الى دار الإسلام فسهمة قد بطل ولا يكون لورثته شيء . وكذلك ^(٩) لو قُتل او اسره العدو قبل أن تُحرز الغنيمة الى دار الإسلام لم يُسهم له ولا لورثته في الغنيمة بشيء ^(١٠) وإن احرز المسلمون الغنيمة الى دار الإسلام ثم مات رجل من اهل العسكر فإنه يسهم لورثته بسهمه .

(وقال ابو ثور) إن مات بعد ما غنموا او حيزت الغنيمة ضرب له بسهمه وأعطى ذلك ورثته ، وذلك أن السهم له بحضوره .

(١) ام ٧ : ٧٠٧ (٢) ام : وسلم (٣) ام : لرجل (٤) ام : فاجتمعت

(٥) - (٥) ام : ن (٦) - (٦) ام : الاسهام لمن (٧) انتهى ام

(٨) راجع ام ٧ : ٢٠٧ ، وراجع ج ٣١ (٩) اد : ١

٦٢- (وأجمعوا جميعاً) أنّ مرّيضاً لو شهد القتال مع الجيش في ارض العدو ولم يقاتل أنّ له سهمه من الغنيمة .

٦٣- (وأجمعت الحجة) على أنّ ما أصاب الجيش في ارض العدو من الغنيمة فأربعة أخماسها لمن قاتل عليها اذا كان دخولهم ارض العدو بإذن الإمام وليس فيها لغريم حق .

٦٤- ثم اختلفوا في ذلك ان كان دخولهم ارض

العدوّ بغير اذن الإمام

(فقال مالك) في ذلك : حكم من اذن له السلطان ومن لم يأذن له واحد (فقال) سلطان الله فوق سلطان العباد (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) (وقال الأوزاعي) (١) في (٢) الرجل والرجلين (٣) اذا خرجا بغير اذن امامهما (٤) فان شاء عاقبهما وحرهما وإن شاء عفا (٥) عنهما وخمس (٦) ما أصابا ثم قسمه بينهما ؛ وقد (٧) هرب نفر من اهل الذمة (٨) كانوا اسارى في ارض العدو (٩) بطائفة من اموالهم فنقلهم عمر بن عبد العزيز (١٠) (وحدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال) ومثل عن الرهط من المسلمين يخرجون من العسكر بغير اذن امام المسلمين فيغنمون ويسلمون هل لهم من الغنيمة شيء ام لا (قال) ذلك الى الإمام ان شاء فنقلهم منه وإن شاء عاقبهم . (وحدثت عن معوية عن الفزاري قال قلت للأوزاعي) رجل خرج من دار الاسلام الى دار الحرب (*) بغير اذن الإمام فأغار (١١) عليهم فأصاب شيئاً فجاء به (قال) يُخمس وبقية له (قال) قلت فإن اسلم رجل من العدو فيهم ثم اغار عليهم فأصاب منهم

(١) ام ٧ : ٣٦ (٢) - (٣) ام : ن (٣) ام : الامام (٤) - (٥) ام : خمس

(٥) ام : كان ز (٦) ام : المدينة (٧) ام : الحرب

(٨) ام : ماخرجوا به بعد الخمس ز ؛ انتهى ام (٩) فان

مالا نجاء به (قال) هو له من بعد الخمس .

(وقال الثوري) وسئل عن ذلك وعن الذي اغار وحده من دار الاسلام بغير اذن وعن الأسير يصيب منهم المال فيجئ به (قَالَ) هذا كله يُخْمَسُ وبقيته له (حدثت بذلك عن معوية عن الفراري عنه) .

٥. (وقال الشافعي) ^(١) نكره أن يخرج القليل الى الكثير بغير اذن الإمام للمخاطرة ^(٢)، فإن ^(٣) فعلوا فسبيل ^(٤) ما اوجفوا عليه بغير اذن الإمام كبديل ما اوجفوا عليه بإذن الإمام ؛ ولو زعمنا أن من خرج بغير اذن الإمام كان في معنى سارق ^(٥) زعمنا أن جيوشا لو خرجت بغير اذن الإمام كانت سراقا وأن أهل حصن من المسلمين لو جاءهم نكير ^(٦) فخرجوا ^(٧) بغير اذن الإمام كانوا سراقا (حدثنا بذلك عنه الربيع)

٦. (وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(٨) لو أن رجلا أو رجلين خرجا من مدينة من مدائن الشام أو غيرها فدخلوا دار الحرب فأصابا غنائم كانت ما أصابا لها ولا يُخْمَسَان ولا يشركهما أهل المدينة في ذلك . ولو ^(٩) أصاب أحد هذين الرجلين جارية من أهل الحرب وقد دخل دار الحرب بغير امان كانت له ولم يسهه أن يطأها حتى يُخْرِجها الى دار الاسلام ولا تُخْمَس الجارية في واحد من الوجهين . ولو دخل جيش دار الحرب والرجلان اللذان دخلا قد أصابا غنائم فأدركهما الجيش كانت تلك الغنائم بينهما وبين الجيش يُخْمَس ذلك وما بقي قُسم بينهم . (وقالوا) لو خرج رجلان أو رجل من عسكر المسلمين في أرض العدو فقتلوا وقد خرجوا ^(١٠) بأمر الإمام أو بغير أمره كان ما أصابوا بينهم وبين أهل

(١) أم ٧ : ٣١ : ولكتنا نكره الخ (٢) أم : ن (٣) - (٣) أم : وسيل

(٤) : أم : السارق (٥) أم : العدو (٦) أم : لخاريوم

(٧) راجع أم ٧ : ٣١ (٨) راجع أم ٧ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢

العسكر يأخذ الإمام خمس ذلك وما بقي قسمه بينهم (رواية الثؤلوي عنهم)
(وقال ابو ثور) في ذلك مثل قول الشافعي .

(وقال جميع من سمعنا من هؤلاء الذين وصفنا قولهم) اذا كان الساخل
ارض العدو بغير اذن الإمام جيشا^(١) فأصابوا غنيمة ثم خرجوا فإن الإمام
يخمسها ويقسم اربعة اقسامها بين الجيش .

(وقال الحسن البصري) اذا تسرت السرية بغير اذن الإمام فما اصاب
من شيء فهو بين المسلمين ، وإذا تسرت بإذن الإمام فلها نفلها بعد الخمس
(حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن سفيان عن هشام عن الحسن)
(وقال جميع من وصفنا قوله) اربعة اقسام الغنيمة لمن قاتل عليها
(وأجمعوا) أن الفارس يفضل في الغنيمة على الراجل .

— ٦٥ — ثم اختلفوا في قدر الفضل الذي يستحقه

الفارس على الراجل

(قَالَ مُلْكُ) (٢) لم ازل اسمع أن الفارس سهمين وللراجل (٣) سهما
(حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه)

(وقال الأوزاعي) (٤) اسهم رسول الله صلى الله عليه (٥) الخيل (٦) للفارس
سهمين (٧) ولصاحبه سهما (٨) وأخذ (٩) بذلك المسلمون (٩) بعد رسول (١٠) الله
صلى الله عليه الى اليوم (١٠) لا يختلفون فيه (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه)
(وقال الثوري) يُسهم للفارس ثلاثة اسهم (حدثنا بذلك ابو كريب قال

(١) حس (٢) راجع م ي ، باب القسم للخيل في الغزو ، وراجع مد ٣ : ٢٢

(٣) وللمسلم (٤) م ٧ : ٢٠٦ (٥) م : وسلم ز (٦) م : د

(٧) م : سهمين (٨) لم : سهم (٩) م : واحد والمسلمون

(١٠) — (١٠) م : د .

الفتنة من (١) بعد قتل الوليد (١) لا يسهمون للبراذين (٢) (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال قال الأوزاعي) ما كان من الهجن يُشبه الخليل أُلحق بها ، وما كان من المقاريف يُشبه الهجن أُسهم سهم له وسهم لفرسه ، وما كان من الأرماء ونحوها من البراذين لم يُسهم له (وقال الثوري) لا سهم لبغل ولا لحمار ولا لبعير اذا كان عليه الرجل (حدثني بذلك علي عن زيد عنه) . (وحدثني ابو كريب قال حدثنا وكيع قال قال سفين (٣) سهم الخليل والبراذين سواء .

(وقال الشافعي) (٤) التي (٥) نذهب اليه من هذا التسوية بين الخليل العرب والبراذين والمقاريف (حدثنا بذلك عنه الربيع) . (وقال) (٦) ينبغي (٧) أن يتعاهد الخليل فلا يُدخِل إلا شديدا ولا يُدخِل (٣٧) حطما ولا (٨) عجف رازحا (٨) ولا قحما ضعيفا ولا ضرا (٩) ؛ فان غفل فشهد رجل على واحد من هذه فقد قيل لا يُسهم له لأنه ليس لواحد منها غناء الخليل التي اسهم لها رسول (١٠) الله صلى الله عليه (١٠) ولم نعلمه اسهم لأحد فيما مضى على مثل هذا (١٢) . (قال) (١٣) ولو قال رجل اسهم للفرس كما اسهم للرجل ولم يقاتل كانت شبهة (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) (١٤) البرذون بمنزلة الفرس يُسهم لصاحب البرذون كما يُسهم لصاحب الفرس ؛ فأما اذا كان معه بغل او حمار فأما يُضرب له بسهم راجل لا يُسهم له بأكثر من سهم واحد لنفسه قاتل على البغال والحير او لم يقاتل عليها (الجوزجاني عن محمد) .

(١) - (١) ام : ن (٢) انتهى ام (٣) راجع مد ٢ : ٢٢ (٤) ام : ٧ : ٣٠٦
(٥) ام : والقي (٦) ام : ٤ : ٧٠ ، (٧) ام : ويبقى للامام (٨) - (٨) د
(٩) ولا عجف زاجرا (١٠) - (١٠) د (١١) ام : وسلم ز
(١٢) ام : هذه الرواب (١٣) ام : الشافعي ز (١٤) راجع ام : ٧ : ٣٠٦ وخ ٢١

(وقال ابو ثور) يُقَسِّم لصاحب الهجين مثل ما يُقَسِّم لصاحب الفرس العربي
— ٦٩ — (وأجمعوا) أَنَّ الفارس اذا كَانَ معه افراس في ارض العلوة
أَنَّهُ يُسَهِّم له ولفرس له واحد .

— ٧٠ — واختلفوا في سهم ما زاد على الواحد

- (قال ملك) ^(١) وقيل له رأيت الرجل يغزو بالفرسين اُسَهِّم لهما جميعا
(قال) لا ، لا يُسَهِّم إِلَّا لفرس واحد (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه)
(وقال الأوزاعي) ^(٢) يُسَهِّم لِمَنْ غزا بفرسين سهمان ^(٣) لا يُسَهِّم له
أكثر من ذلك ، اثر يعرفه اهل العلم وعملت به أئمة المسلمين (حدثني بذلك
العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال قال الأوزاعي)
لا يُسَهِّم لأكثر من فرسين ويأخذ صاحبهما خمسة اسهم وإن لم يقاتل عليهما
اذا غزا بهما معه .

- (وقال الثوري) اذا غزا الرجل بفرسين أعطى خمسة اسهم ولا يُسَهِّم
لأكثر من ذلك من الخيل (حدثت بذلك عن معوية عن ابي اسحق عنه) .
(وقال الشافعي) ^(٤) في ذلك مثل قول ملك (حدثنا بذلك عنه الربيع)
(وقال ابو حنيفة ^(٥) وزفر والؤلؤي) ^(٥) اذا كان مع الفارس فرسان او
ثلاثة او أكثر من ذلك لم يُضْرَبْ له إِلَّا بِسهمين سهم له وسهم لفرس واحد
لا يزداد على ذلك . (وقال ابو يوسف) ^(٦) اذا كان معه فرسان او ثلاثة او
برذوان او ثلاثة أُسَهِّم له بخمسة اسهم سهم له وأربعة اسهم لفرسين او ^(٧)
لبرذونين ^(٧) مما معه ولا يُسَهِّم له بأكثر من ذلك ، وما زاد على ذلك فهو جنائب

(١) راجع م ي ، باب التسم للخيل في الغزو ، وراجع مد ٤ : ٢٢

(٢) ام ٧ : ٣١١ : يسهم لفرسين ولا يسهم لأكثر من ذلك وعلى ذلك اهل العلم

وبه عملت الأئمة (٣) سهمان (٤) راجع ام ٤ : ٦١ : ٧٤ : ٣١١

(٥) راجع ام ٧ : ٣١١ (٦) راجع خ ١٣ ، ١٣ (٧) — (٧) ولرفوعين

(وقال أبو ثور) في ذلك مثل قول ملك (وقال) لم تراهل العلم اسهموا لمن معه العشرة من الظهر والدواب وهو قد ينتقل عليها للدوابه .

(وقال سليمان بن موسى) اذا ادرب رجل بأفراس كان لكل فرس سهمان (حدثني بذلك الحسن بن يحيى قال اخبر عبد الرزاق عن ابن جريج عنه) .

٧١ - (وأجمعوا) أَنَّ مَنْ قَاتَلَ عَلَى فَرَسِهِ حَتَّى أُحْزِزَتِ الْقَنْيِمَةُ ثُمَّ مَاتَتْ دَابَّتَهُ أَوْ (١) فَقَى (١) فَرَسُهُ أَنَّ لَهُ سَهْمَ فَرَسٍ .

٧٢ - ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَنْ فَقَى فَرَسَهُ قَبْلَ ذَلِكَ

(وقال ملك) (٢) وقيل له ارأيت الرجل يخرج في ارض الروم ثم يموت ولم يشهد القتال ايسم له تسهمه (قال) لا ارى ذلك . قيل له وكذلك الفرس (قال)

نعم الرجل هكذا فكيف الفرس (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه) (قال وسئل ملك) (٣) عن الفرس يغزى به في ارض الروم فلا يزال رهيصا حتى يفرغ من

القتال ايسم له (قال) لا يسهم له وكيف يسهم له وهو كبير . قيل (٤) اما هو فقد دخل ارض العدو . (قال) لا ارى ان يسهم له قد ينسل ارض العدو ثم ينكسر

(وقال الأوزاعي) (٥) مَنْ قَاتَلَ فَرَسًا (٦) فَلَهُ سَهْمُ فَرَسٍ وَأَنْ كَانَ دَخَلَ بِلَادَ الْعَدُوِّ رَاجِلًا (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معاوية

عن ابي اسحق قال قيل للأوزاعي) (٣٨) إِنْ فَقَى فَرَسٌ رَجُلًا بَعْدَ مَا ادْرَبَ قَبْلَ الْقَنْيِمَةِ وَبَقِيَ فَرَسُهُ لَمْ يَتَّبَعْ ثُمَّ غَنِمُوا (قال) لا يسهم لفرسه . قيل له فرجل

غزا على فرس ضيف ليس عنده غناء الا أنه عتيق (قال) اذا غزا به معه أسهم (وقال الشافعي) (٧) اذا لم يحضر القتال فارسا لم يعط لفرسه الذي قاده

الى بلاد العدو فأت قبل القتال . وكذلك لو حضر بأفراس قاتل على كل واحد

(١) - (١) وهو (٢) راجع مد ٣ : ٣٢ ، ٣٣ (٣) راجع مد ٣ : ٣٤ (٤) قال

(٥) راجع ام ٧ : ٣٧٠ (٦) فان ساه (٧) راجع ام ٤ : ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢

منها ^(١) ساعة لم يُعطَ إلا لفارس واحد . وكذلك لو كان مع رجل فارس قتال عليه ساعة ثم دُفع إلى آخر من الرجالة قتال عليه ثم إلى آخر قتال عليه لم يكن سهم الفارس إلا لرب الفرس ولم يكن للرجالة سهم إلا سهم راجل . (قال) ولو بعضنا بينهم سهم الفرس ما زدنا على سهم فارس واحد كما لو أسهمنا لرجل مات لم نزيد ورثته على سهم واحد ، وكذلك لو خرج من سهمه إلى نفر أقسموه (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف) ^(٢) إنما ننظر إلى الفارس والرجل على ما يدخلون عليه أرض العدو على دواوينهم ، فمن كان عليه في الديوان فارس ودخل أرض العدو على فارس أسهم له سهم فارس نفق فرسه بعد ذلك أو باعه أو اعاره أو اكراه فيضرب له في الغنيمة بسهم فارس ؛ ومن كان في الديوان راجلا ودخل أرض العدو راجلا ثم غنموا لم يضرب له إلا بسهم راجل لا يزداد على ذلك ، وإن كان أصاب بعد ما دخل أرض العدو فرسا أو برذونا أو اشتراه أو وهب له أو استعاره أو اكراه قتال عليه حتى غنموا لم يضرب له إلا بسهم راجل على ما دخل عليه أولا . (وقال اللؤلؤي) إذا دخل معه فارس أو برذون فنفق أو سرق أو شرد فذهب أو غلب عليه المشركون قبل أن يغتم المسلمون غنيمة ثم غنموا بعد ذلك وهو معهم راجل ضرب له بسهم فارس ؛ وإن كان هو (*) باع فرسه أو وهبه أو اكراه أو اعاره ثم غتم القوم وهو راجل معهم لم يضرب له إلا بسهم راجل ؛ وإذا دخل وهو راجل ثم اشترى فرسا أو وهب له قبل أن يغتم أهل العسكر شيئا ثم قاتل معهم حتى غنموا ضرب له بسهم فارس ، وكذلك لو استأجر فرسا أو استعاره قتال عليه حتى غنموا ضرب له بسهم فارس .

(١) منها (٢) راجع أم ٧ : ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، راجع خ ٣٣٥ ، راجع ج ٧٦

— ٧٣ — واختلفوا في غزاة البحر في مراكب يفترون

ومع بعضهم خيل وبعضهم راجل اختلافهم في
غزاة البرّ سواء ^(١)

— ٧٤ — (وأجمعوا) أنّ الذي يجب للفارس في البرّ يجب له في البحر
وأنّ الذي يجب للراجل في البرّ يجب له في البحر من السهام. ^(٢)

— ٧٥ — (وأجمعوا) أنّ للغزاة أنّ يأكلوا طعام العدو وأنّ يملفوا
دوابهم اعلافهم.

— ٧٦ — ثمّ اختلفوا في ذلك إنّ حمله بعضهم فأخرجه الى

دار الإسلام او باع منه شيئاً وما يجوز أكله
والانتفاع به من الأشياء غير ذلك

دون الجيش

(فقال ملك) ^(٣) لم نزل نسمع أنّ الطعام بأرض العدو يؤخذ فيأخذه
الرجل لا بأس به أنّ يأكله دون مؤامرة السلطان، ولو أنّ ذلك لم يؤكل حتى
يُجمَع ويحصّل الناس القسم بينهم هلك الناس. (قال) ^(٤) وأرى ^(٥) الغنم ^(٦) والابل
والبقرة ^(٧) بمنزلة الطعام يؤكل ^(٧) منها ما يؤكل ^(٧) من الطعام لأنّ ^(٨) ذلك
لو ^(٩) كان ^(٩) لا يؤكل حتى يحصل ^(١٠) الناس وتُجمَع الغنم ^(١٠) وتُقَسَم بينهم

(١) في قول ملك راجع مد ٣ : ٢٢ (٢) للسهم

(٣) راجع م ي ، باب ما يجوز للمسلمين أكله قبل الحس ، وراجع

مد ٣ : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣١ (٤) م ي ، الباب المار ذكره (٥) م : وانا ارى

(٦) - (٦) الابل والبقرة والغنم (٧) - (٧) م : يأكل منه المسلمون اذا دخلوا ارض

العدو كما يأكلون (٨) م : ولو ان (٩) - (٩) م : ن (١٠) - (١٠) م : يحضر الناس المقام

لأضر^(١) ذلك بالجيش^(٢) وهلكوا^(٣)، فلا أرى بأساً بما أكل من ذلك^(٤)
على وجه الحاجة^(٥) إليه ولا أرى لأحد^(٦) أن يدخر^(٧) من ذلك شيئاً
(٣٩) ولا^(٨) يتأمله^(٩) (وقال^(١٠)) في رجل يغزو فيصيب^(١١) الطعام^(١٢)
هياً كل منه ويتزود فيفضل منه شيء صالح^(١٣) له أن يحبسه فيأكله في أهله
أو يبيعه قبل أن يقدم بلده^(١٤) فيفتن^(١٥) بشفه^(١٦) (قال^(١٧)) أما^(١٨) يبيعه^(١٩) (١٤) (١٥)
في الغزو فإني أرى أن يحمل ثمنه في غنائم المسلمين، وأما^(٢٠) إذا^(٢١) بلغ به
بلده فلا أرى بأساً أن يأكله وينتفع به إذا كان ذلك^(٢٢) الطعام على وجه الزاد
يتزوده فيفضل معه شيء يقدم به^(٢٣). (وقال^(٢٤)) في الغازي في سبيل الله يهدي
لأهله من الطعام الذي يصيب بأرض العدو^(٢٥) (قال^(٢٦)) إذا كان الشيء التافه فلا
بأس بذلك (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه). (وحدثني يونس عن
أشهب قال سئل ملك^(٢٧)) عن القوم يصيبون الطعام في أرض الروم فيصيب بعضهم
العسل وبعضهم القمح وبعضهم اللحم فيقول بعضهم لبعض أو احدهم لصاحبه
اعطونا قحاً ونعطيك عسلاً أو طعاماً غير الطعام الذي يأخذونه منهم (قال^(٢٨))
ما أرى ذلك أرى هذا يبيعه عسلاً بقمح^(٢٩)؛ أرايت إن باع إياه بلجام^(٣٠)
يركب به فهذا مثله فلا أرى ذلك، هذا يبيع ولا يجوز فيه البيع، ولكن يُطعم
هؤلاء هؤلاء وهؤلاء هؤلاء بغير شرط، إنما الطعام في أرض الروم أن يأكل
من وجد منه شيئاً فإن فضل منه بعد ذلك فضل لا حاجة له به إعطاه بعض

(١) م : أضر (٢) م : بالجيش (٣) م : د (٤) م : كاهل

(٥) م : المروف والحاجة (٦) م : د (٧) م : لحد

(٨) — (٨) م : يرجع به إلى أهله (٩) — (٩) م : وسئل ملك عن الرجل يصيب

(١٠) م : في أرض العدو (١١) م : يصلح (١٢) م : بلاده

(١٣) م : ملك (١٤) — (١٤) م : أن يباع وهو (١٥) سمه

(١٦) — (١٦) م : وإن (١٧) — (١٧) م : يسيراً تأملاً انتهى

بالجيش ولم يبعه . (وحدثني يونس عن ابن وهب قال سئل ملك) عن الفزاة في سبيل الله اهل البحر وغيرهم ينزلون في ارض العدو فيصيبون الطعام فيصيب قوم ما لا يصيب قوم ويصيب قوم اللحم وآخرون الخبز والعسل فيقول اهل مركبة إنا قد اصبنا الحما ولم نصب خبزا فهل لكم ان نعطيكم بما اصبنا وتعطونا مما اصبتكم ، فإن لم يعطوهم لم يعطوهم شيئا (قال) ارجو أن يكون ذلك خفيفا اذا كان انما يؤكل . قلت له وكذلك (*) الرجل يجد الحنطة ويجد الآخر الشعير فيحتاج الى شعير لفرسه فيسئله ان يبدله له على هذا النحو (فقال ملك) اذا كان هذا في الغزو فأراه خفيفا يأكلونه ويتقون به فلا ارى بأسا به .

(وقال الأوزاعي) ^(١) كان المسلمون يخرجون من ارض الحرب بفضل العلف والطعام الى دار الاسلام فيملفونه ^(٢) دوابهم ^(٣) ويقدمون ^(٤) على اهلهم بالقبيل ويهديه ^(٥) بعضهم ^(٦) الى بعض لا يكرهه ^(٧) امام ولا يعميه عالم ، فإن ^(٨) باع احد منهم ^(٩) شيئا منه قبل ان تقسم الغنائم التي ثمنه في المقاسم ^(١٠) ، وإن باعه بعد ما ^(١١) تقسم ^(١٢) تصدق ^(١٣) به عن العسكر ^(١٤) (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال) وسئل عن رجل اخرج قمحا من ارض العدو فزرعه (قال) لا بأس به وأن اكل وأهدى ما لم يبع ، فإن باعه فلا يصلح . قلت فإن اراد أن يخرج من اثم ذلك (قال) يؤذى ثمن ذلك القمح الذي أخرج من ارض العدو ثم يبيع ويصنع ^(١٥) ما شاء . قلت فثمنه بأرض العدو او ثمنه ببلده (قال) ثمنه ببلده .

(قال وأخبرنا الأوزاعي) أنه لا بأس بما اخرج المسلمون من الطعام من

(١) ام ٧ : ٣١٣ — (٢) ام ٢ : ن (٣) ام : ه ز (٤) ام : ويهدي
(٥) ام : بعض (٦) ام : ينكره (٧) — (٨) ام : وان كان احد منهم باع
(٩) — (١٠) ام : اللقمة (١١) ام : يتصدق
(١٢) ام : ذلك الجيش : انتهى ام (١٣) ص

- أرض العدو (قال) وقبداً كانوا يخرجون بالقديد والجبن إذا كان ذلك للأكل أو هدية فأما للبيع فلا يصلح . (وحدثت عن معوية عن أبي اسحق قال سألت الأوزاعي) عما أصبنا في بلاد الروم من طعام أو شراب أو إدام أو علف (فقال) هو لمن سبق إليه يأخذه لا يرفعه إلى القسم وأن كان له ثمن : قلت ولا يستأذن فيه الإمام وأن كان قليلاً (قال) لا إلا أن ينهى الإمام عن أخذه فإن نهي عن أخذه فليس لأحد أن يأخذ منه شيئاً إلا بإذنه . قلت وهل للإمام أن ينهي عن أخذه (قال) إن كان الطعام قليلاً فأراد أن يؤاسي بين الناس نظراً منه لهم فلا بأس أن يقسمه بينهم . قلت فهل للإمام أن يبيع الطعام في أرض العدو (قال) لا يبيعه (٤٠) في أرض العدو ويدعه ، فإن باع انسان منه شيئاً فهو مضمّن . قلت أبيع من البقر والغنم إن شاء (قال) قد كانوا رتبوا باعوا منها ، إذا كان ذلك فضلاً عن الناس فلا بأس أن يبيعه ممن يسوقه فأما من الطعام فلا . قلت وينبغي للإمام أن يخطب الناس فيقول إنا قد أحللتنا لكم الطعام والعلف والبقر والغنم (قال) لا يصلح للإمام أن يفعل هذا ولا يخطبهم به فإنه لم يحلل . قلت فمن أصاب طعاماً أو علفاً فأوقر دابته فهو أحق به (قال) من سبق إلى شيء منه فهو أحق به ولكن ينبغي فيما يحسن من الأخلاق ألا يجلس عن أخيه وهو محتاج إليه . قلت ويكون ما أصاب منه بمنزلة طعام نفسه في ذلك (قال) لا هذا أشد . قلت فعليه أثم إن حبسه عنه لما يعده له وهذا محتاج إليه (قال) أما أثم فلا وقد أقام الناس بالقسطنطينية ^(١) حتى زرعوها فما كان عليهم في زرعهم إلا العشر . قلت أرايت ما ساقوا من الزمك ثم ينفذوا زوادهم فيجوعون أو يذبحون منها فيأكلون (قال) إذا كان ذلك منهم في أرض العدو فذبحوها وأكلوها فهو بمنزلة الطعام . وإن كان ذلك منهم بعد ما قطعوا الحرب حسب

ذلك على مَنْ ذبح منهم من سهامهم فرُفِع منه الخمس . (قال) قلت له فالرجل
يصيب الشعير ويصيب الآخر قححا فيبادل به ايدا بيد اتراه بيعا (قال) لا . قيل له
فأصاب رجل طعاما او علقا ايتناع به تمرا من رجل خرج به من اهله (قال) لا بأس .
قلت ايتناع به طعاما او اداما (قال) لا بأس إنما ابدل طعاما بطعام يؤكل
كله . قلت افيبيع ما ابدله به بعد (قال) لا . قيل له رجل استقرض من رجل
قححا او شعيرا وهو بدائق ثم دخلوا بلاد العدو فأصاب المستقرض من طعام
العدو قضى منه ورضى بذلك المقرض (قال) يعتمد المستقرض الى قيمة ذلك
الطعام الذى قضاه يوم اصابه فيجمله فى المقسم لأنه صار بمنزلة البيع حين قضاه .
قلت افيرجع المقرض على المستقرض بما كان (*) له عليه بقول الاخذ له
قضيتنى من شئ لى فيه نصيب (قال) لا يرجع فيه لأنه أعطى ثمنه فى المقسم .
قلت ارأيت القديدين ومن لا يسهم له مع المسلمين ايطيب لهم ما يأكلون من
الطعام فى ارض العدو (قال) نعم . قيل له الرجل يحجز القرب او يعمل العمل
فيأتيه الرجل بالطعام مما اصاب من طعام العدو (قال) لا يأخذه منه . قلت
الايمام ينزل فى عمران الروم فيأتيه الرجل من طرف طعام الروم يخصه بذلك
اياكل منه وإنما هو شريكهم فيه (قال) ما احب له ذلك ولا لمن يأتيه به .
قلت افتركه لمن حضره أن يأكل منه (قال) نعم إن فيه لشيئا . قلت ان
استقرض رجل من رجل شعيرا مما اصاب فى (١) ارض العدو (قال) يقضيه فان
لم يقضه حتى يرجع الى دار الاسلام لم يقضه اياه

(وقال الثورى) وقيل له ارأيت الطعام والعلف فى ارض الروم (قال)
ياكلون ويلفون فى سفرهم فان فضل عن احد منهم شئ فرجع به دفعه الى
الايمام (حدثت بذلك عن معوية عن ابى اسحق عنه) . (قال) قلت له فان ابى

- الإمام أن يقبله منه ولم يقدر على دفعه إليه ابجزة أن يبيعه فيصدق به (قال) .
 أرجو . قيل له أرأيت لو أن رجلا أصاب طعاما أو علفا ثم مات وقد فضل منه
 فضل إيباع في ميراثه (قال) لا إن بيع صار مغنا ولكن يقتسمه رقاؤه بينهم
 ويتأسون فيه . قلت أرأيت إن نهى الإمام عن أخذ الماشية والطعام ليقسمه
 بين الناس فأخذ انسان منه شيئا بغير اذنه أيكون ذلك بمنزلة الغلول (قال) هذا
 أيسر ولكن يعتبه (١) الإمام ويغرمه ثمنه إن كان قد استهلكه أو يحسبه عليه
 مما يريد أن يعطيه منه من حصته . قلت أرأيت إن باع انسان طعاما وطارق (٢)
 صاحبه ثم قيل له إن التي صنعت مكروه ابرد الثمن على صاحبه إن كان الطعام
 لم يستهلك أو يجعل الثمن في القسم (قال) يجعل الثمن في القسم . (٤١) قلت فإن
 لم يكن أخذه منه (قال) فلا يأخذه منه . قلت أفياخذ الطعام إن شاء (قال) لا أرى
 أن يأخذه منه لأنه باعه منه عن غنى به عنه . قلت فواقفنا الاضحى في بلاد العدو
 انضخى إن شئنا (قال) نعم شاة شاة ، قد كان المسلمون يضحين في بلاد عدوهم .
 قلت أفيقول المضحي للإمام اعطيك ثمن هذه واضحي بها (قال) لا يقول ذلك
 له وليضح بها إن شاء (قال وكره سفين) إن لم يأكلوا (وقال) أكره الفساد
 (وقال الشافعي) (٣) لا (٤) يجوز لأحد من الجيش أن يأخذ شيئا دون
 الجيش مما يتموله العدو إلا الطعام خاصة فالطعام (٥) كله سواء وفي معناه الشراب
 كله ، فلمن (٦) قدر منهم على شيء (٧) أن يأكله ويشربه (٨) ويعلفه ويعطيه
 غيره ويسقيه ويعلف له ، وليس له أن يبيعه وإذا باعه رد ثمنه في المغنم ؛
 ويأكلونه (٩) بغير إذن الإمام ، وما كان حلالا من مأكول أو مشروب فلا

(١) سمع (٢) راو طارق (٣) أم : ٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨ (٤) أم : ولا
 (٥) أم : والطعام (٦) أم : فن (٧) أم : له ز (٨) أم : أو يشربه
 (٩) أم : ويأكله

معنى للإمام فيه ^(١) . (قال) ^(٢) وإن ^(٣) اقترض رجل ^(٤) رجلاً طعاماً أو
 علفاً في بلاد العدو رده عليه ^(٥) ، فإن خرج من بلاد العدو لم يكن له رده .
 عليه لأنه مأذون له في بلاد العدو يأكله ^(٦) وغير مأذون له إذا ^(٧) طارقه .
 بلاد العدو يأكله ^(٨) ويرده المستقرض على الإمام . (قال) ^(٩) ومن فضل
 في يده ^(١٠) من الطعام شيء ^(١١) قل أو أكثر فخرج به من دار الحرب ^(١٢) لم
 يكن له أن يأكله ^(١٣) ولا يبيعه ^(١٤) وكان عليه أن يرده إلى الإمام فيكون
 في المنعم ، فإن لم يفعل حتى يتفرق الجيش فلا يخرج منه أن يتصدق به ولا
 بأضعافه كما لا يخرج من حق واحد ولا جماعة إلا تأديته إليهم ؛ فإن قال لا
 أجدهم فهو ^(١٥) يجد الإمام الأعظم الذي عليه تفرقه ^(١٦) فيهم ؛ ولا اعرف لقول
 من قال يتصدق به وجهاً ، فإن كان ^(١٧) مالا له فليس عليه ^(١٨) الصدقة به ؛
 وإن كان مالا لغيره فليس ^(١٩) له الصدقة بمال غيره ، فإن قال لا اعرفهم قيل
 له ^(٢٠) ولكن تعرف الوالي الذي يقوم به عليهم ؛ ولو لم تعرفهم ولا إليهم
 ما أخرجك فيما بينك وبين الله إلا أداء قليل ما لهم وكثيره عليهم ^(٢١) . (*)
 وإذا تباع رجلاً طعاماً بطعام في بلاد العدو فالقياس ألا ^(٢٢) بأس به لأنه
 إنما أخذ مباحاً بمباح فيأكل ^(٢٣) كل واحد منهما ما صار إليه ما لم يخرج ،
 فإذا خرج رد الفضل ؛ فإذا جاز له أن يأخذ طعاماً فيطعمه غيره لأنه قد كان

٥

١٠

١٥

(١) : أم : وألف تعالى اغن ز (٢) : أم : الشافعي رحمه الله تعالى ز (٣) : أم : وإذا
 (٤) : أم : الرجل (٥) : أم : ن (٦) : أم : في أكله (٧) : أم : أن
 (٨) : أم : في أكله (٩) : أم : الشافعي رحمه الله تعالى ز (١٠) : أم : يديه شيء
 (١١) : أم : ن (١٢) : أم : العنوا إلى دار الإسلام (١٣) : أم : يبيعه
 (١٤) : أم : يأكله (١٥) : مهم (١٦) : مرفه (١٧) : أم : ليس ز
 (١٨) - (١٩) : أم : ن (٢٠) : أم : ن (٢١) : هاهنا زيادة في أم
 (٢٢) : أم : أنه لا (٢٣) : أم : فكل

يحلّ لغيره أن يأخذه^(١) كما أخذ فيأكل فلا بأس أن يبايعه فيه^(٢) .
 (قال)^(٣) وإذا فضل في يد^(٤) رجل طعام ببلاد العدو بعد تفتى الحرب ودخل
 رجل لم يشركهم في الغنيمة فبايعه لم يجز له بيعه لأنه أعطى من ليس له أكله .
 والبيع مردود ، فإن فات رد قيمته إلى الإمام ولم يكن له حبسها^(٥) لأنه^(٦)
 أخرجها^(٧) من يده^(٨) إلى من ليس له أكلها وكان كإخراجه أياها من بلاد
 العدو إلى الموضع الذي ليس له أكلها^(٩) فيه . (قال)^(١٠) وأحب إلى إذا كانوا
 غير مغلوبين^(١١) ولا خائفين من^(١٢) أن يُدركوا في بلاد العدو ولا مضطرين
 ألا يذبحوا شاة ولا بعيرا ولا بقرة إلا لأكله ولا يذبحوها^(١٣) لنمل ولا شراك
 ولا سقاء يتخذونه^(١٤) من جلودها ولو فعلوا كان مما أكره ولم أُجز لهم اتخاذ
 شيء من جلودها (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

١٠

(وقال أبو حنيفة وأصحابه)^(١٥) إن أخذ رجل من الغنيمة طعاما أو علفا
 ففضل منه فضل عن نفسه ودابته فليرده إلى الغنيمة ، فإن كانت الغنيمة قد
 قُسمت تصدق به ، وإن كان اقترض من ذلك شيئا لأحد من أهل العسكر في
 دار الحرب فلا ينبغي له أن يأخذه منه لأنه كان له أن يأخذ من الغنيمة ما يحتاج
 إليه من الطعام والعلف ، فإذا اقترض فضلا في يده فهو بمنزلة ما أخذ المستقرض
 ولا ينبغي الذي اقترضه أن يأخذه بشيء من ذلك ، وإن أخذه بشيء من ذلك
 تخافضه فيه لم يقض له عليه منه بشيء . وإن باع شيئا من ذلك لأحد من المسلمين
 في أرض الحرب محتاج إليه لم يجز بيعه ولا يقضى له عليه بالثمن ، وللذي اشتراه
 أن يأكل منه^(١٦) (٤٢) ويعلف منه دابته ولا يعطى الذي اشتراه منه ثمنه . وإن

١٠

(١) أم : يأخذ . (٢) أم : به . (٣) أم : الشافعي رحمه الله تعالى ز
 (٤) أم : يدي (٥) حسه (٦) — (٦) أم : ولا إخراجها (٧) أم : يديه
 (٨) أم : أكله (٩) أم : الشافعي رحمه الله تعالى ز (١٠) معاصم : أم : مغلوبين (١١) في
 (١٢) أم : يذبحوها (١٣) أم : يتخذونها (١٤) راجع أم : ٧ ، ٢١٢ ، وراجع خ ٢٢٤

باعه او اقرضه بعد ما خرج الى دار الاسلام ف عليه ان يأخذ بثمنه او مثله فيرده الى الغنيمة ، فان كانت الغنيمة قد قسمت تصدق به على فقراء المسلمين ولا يحمل له شيء منه .

(وقال ابو نور) اذا اخذ الرجل اللف او اللحم او شيئا من الاقدام من بلاد الحرب فخرج من البلاد وقد فضل معه شيء فبها قولان : احدهما انه له وذلك انهم لما اباحوا له اخذه وهو في بلاد الحرب ^(١) اذا ^(٢) خرج كان له بالاباحة الاولى والله اعلم ، والقول الثاني انه له ما كان في بلاد الحرب فاذا خرج رده الى الغنيمة . وكان القول الاول اقيسهما وأحب الى والثاني احوطهما ، والله اعلم .

— ٧٧ — (وأجمعوا) ان حراما على الجيش اذا دخلوا بلاد العدو ان يأخذ بعضهم شيئا من اعيان اموال العدو التي في ملكهم لنفسه دون اصحابه كالذهب والفضة وان على من اخذ ذلك ان يلقيه في المنعم .

— ٧٨ — ثم اختلفوا فيما سوى ذلك بعد اجماعهم على

ان له اخذ الطعام لنفسه للأكل على السبيل

التي ذكرنا

(قال ملك) ^(٣) وسئل قيل له انا اصبنا في ارض الروم فلفلاد ودارصيني افتراه طعاما من الطعام الذي ترى لمن اصابه ان يأكله (قال) نعم ان شاء يأكله (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه) . (قال) وسئل عن الرجل يأخذ من ارض الروم من اشجارهم من هذه الأصماغ والأثوية وقصب النشاب والعيدان يرى اينصرف بشيء من ذلك الى بلده (قال) اما الشيء الخفيف

(١) لم اجدوا له د (٢) لعل الصواب فاذا (٣) راجع ٣٤٠ : ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٦

- الذى لا يراد بشئ منه البيع فلا بأس ، وأما الذى يراد بشئ منه البيع فلا اراده
ولا آتجبه . (قال) (*) وقيل له أرأيت الغازى يجد الغرارة يحتاج اليها يجعل
فيها متاعه والجلد يحتديه والشيخ لهواء البطن (فقال) ما ارى بهذا بأسا أن
يأخذوه وهذا تضيق^(١) على الناس وما كل الناس يكون معه فى الغزو ما يكفيه
مما يحتاج اليه . قيل له فإن احدهم يأتي بالكعبة الخيط يشترىها بدانق^(٢) يطرحها
فى المغاتم (فقال) هذا شئ يراؤون^(٣) به وما هذا التضيق على الناس (وحدثني
يونس عن ابن وهب قال سئل ملك) عن الرجل يأخذ الشئ من ارض العدو
فى الغزو مثل الحجر والرخام والمسن والمصا والدواء من الشجر (فقال) اما
المصا التى يستعين بها والدواء الذى يؤخذ من الشجر فلا ارى به بأسا ، وأما
الرخام والمسن ففيه شك لأنه لولا جماعة من معه لم يخلص الى ما هناك يبيع
هذه الأشياء ثم يأتي به معه فيبيعه ، فلا آتجبه . قلت له فالى ذكرت من الادوية
(فقال) إنه يؤتى من هناك بأدوية تكون من الشجر فلا بأس بها . (قال)
وسئل عما ذبح الغزاة فى ارض الروم بن الجزر ما ترى فى جلودها أطرَح فى
المغاتم ام تكون للذين ذبحوا تلك الجزر (فقال) ارى ان كان لها ثمن أن تُطرح
فى المغاتم وإن لم يكن لها ثمن لم ار بأخذها بأسا . فقيل له فما احتاج اليه الا انسان
من شئ ينفع به مثل شئ يجعله لا يكفه او حزام او خف او نعل فليس من ذلك
الشفر ومنافعهم منها (فقال) لا ارى بأسا أن ينفع بكل ذلك وأراه واسعا لمن
آخذه اذا كان لا يأخذ من ذلك الشئ يجعله الى اهله وله بموضعه ثمن
(وقال الأوزاعي) وسئل عن الحطب يحتطبه الرجل فى ارض الروم
والخشيش يحتشّه هل له أن يبيعه وكيف يصنع فى ثمنه (فقال) إن باعه فله ثمنه

ولا تخس فيه (حدثنا بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن
ابي اسحق قال قلت للأوزاعي) أرايت ما كان من صيد البر والبحر مما لم يحز
(٤٣) الصدوق في بيوتهم فأصابه رجل وهو مع الجيش (قال) هو له دون الجيش
يبيعه إن شاء ولا شيء عليه فيه . (قال) وما قذف به البحر من الحيتان فوجد
على الساحل أو وجد في الشباك في الماء أو وجد من الحيتان المملوحة في بيوتهم
فهذا كله من الطعام لا يباع ، فإن بيع منه شيء فهو مغم . قلت فإن أصابوا ظليفا
أو صيدا ، حماما أو طائرا داجنا في بيوتهم (قال) هذا من الطعام يؤكل ولا
يبيع . قلت فإن رأى الإمام أن يبيع ما أصابوا من ذلك نظرا منه لهم لأن
له ثمننا وليس بينهم إلى الطعام حاجة (قال) ذلك اليه ، إن شاء فعل فإن خلى بين
الناس وذلك اخذه من شاء فأكله . قلت القطناني كلها من الطعام هي (قال)
نعم فلا تباع . قلت فالحلبة (قال) هي من الطعام والعلف . (قال) والعسل والجبن
والسمن والخل والإدام من الطعام فلا يباع . قلت فالبصل (قال) هو من الطعام .
قلت فالملح (قال) من الطعام . قلت فالقليل والتليل (قال) هو من الطعام فلا
يباع . ثم سأله عنهما (١) بعد (قال) يباع .

(وقال الثوري) التليل من الطعام فيؤكل (حدثت بذلك عن معوية عن
أبي اسحق عنه) . (وحدثت عن معوية عن الفراري قال قلت لسفين) إن
أصاب رجل في بلاد الروم ظليفا وهو مع الجيش ثم قدم به هاهنا فباعه (قال)
لا بأس ، هو له ، ليس هذا مثل هذا يعني مثل الطعام والعلف ، لأن هذا ليس
لهم . قلت أرايت الزيت ايتحن به . (قال) نعم هو طعام قلت والدهن يتحن به
(قال) لا ليس من الطعام . (قال) والمصطيسكا والإهليلج والشونيز والدارصيني
والابخرات (٢) وما لم يربب من الزنجبيل والعسل فهذا كله يباع ليس من الطعام .

(قال) والحمص والخردل والبطم والخرق والثوم والسماق كل هذا من الطعام ،
والعسل البرى ^(١) هو من الطعام ، فإن بيع منه شئ فهو مغنم . قلت أرايت
الأدوية : إلا كحال (*) (قال) تباع . قلت فبنور البقول وغرس الشجر
والرياحين (قال) يباع . قلت الشمع يصيبه الإسرج به (قال) لا . قلت فالقطران
يوقح به الرجل دابته (قال) ان كان له ثمن فلا ، وإن لم يكن له ثمن فأحب إلى
أن يستحل به شئ . قلت فالنفط (قال) مثله . قيل له فالصابون يغسل به الرجل
ثوبه (قال) لا ولكن يوضع في المقسم (قال) واللبان يوضع في المقسم . قيل له
فالخطمي والطين والفسول يغسلون به (قال) ان لم يكن له ثمن فلا بأس وأحب
إلى أن يستحل به شئ

- ١٥ (وقال الشافعى) ^(٢) اذا ^(٣) دخل القوم بلاد العدو فأصابوا منها شيئاً
سوى الطعام فأصل ما يصيبون ^(٤) منه ^(٥) سوى الطعام شيئان أحدهما محظور
أخذه غلول والآخر مباح لمن أخذه ، فأصل معرفة المباح منه أن ينظر إلى بلاد
الإسلام فما كان فيها مباحاً من شجر ليس ملكه ^(٥) لا دعى ^(٥) أو صيد من
بر أو بحر فأخذ مثله في بلاد العدو فهو مباح لمن أخذه ، يدخل في ذلك القوس
يقطعها الرجل من الصحراء أو الجبل والقدح ينحتة أو ما شاء من الخشب
وما شاء من الحجارة للبرام ^(٦) وغيرها اذا كانت غير مملوكة محرزة ^(٧) ،
فكل ما أصيب من هذا ^(٨) فهو لمن أخذه لأن أصله مباح غير مملوك ، وكل
ما ملكه القوم فأحرزوه في منازلهم فهو ممنوع مثل حجر نقالوه إلى منازلهم أو عود
أو غيره أو صيد فأخذ هذا غلول . (قال) ولو ^(٩) أخذ ^(١٠) بازياء معلماً فهذا

(١) اللزاني (٢) أم ٤ ، ١٧٦ و ١٨٠ (٣) أم : وإذا
(٤) — (٤) أم : يصيبونه (٥) — (٥) أم : ملكه الأدنى (٦) أم : للبرام
(٧) له في الأصل « محورة » أى محوذة (٨) أم : هذه
(٩) أم : الشافعى رحمه الله تعالى (١٠) أم : وإذا (١١) أم : الرجل ز

لا يكون إلا مملوكا ويردّه في المغنم ، وهكذا إن اخذ صيداً مقلداً او مقرطاً او موسوما فكلّ هذا قد عُلِمَ ^(١) انه قد ^(١١) كان له مالک ، وهكذا إن وجد في الصحراء وتدا منحوتاً او قنصاً منحوتاً كان النحت دليلاً على أنّه كان ^(١٢) مملوكاً ^(١٣) فيعرف ، فإن عرفه المسلمون فهو لهم وإن لم ^(١٤) يعرفوه فهو مغنم لأنّه في بلاد العدو . (قال) ^(١٥) وما وجد ^(١٦) من اموال العدو من كلّ شيء له ثمن من هرّ او صقر او ^(١٧) كلب ^(١٨) فهو مغنم ^(١٩) ، وما أصاب من الخنازير فإن كانت تمسوا اذا كبرت امرته يقتلها كلّها ولا تسخل مغنماً بحال ^(٢٠) (قال) ^(٢١) والطعام ^(٢٢) مباح أن يؤكل في بلادهم ^(٢٣) وكذلك الشراب ، وإنما ذهبنا الى ما يكون ما كولا مغنيا من جوع وعطش ويكون قوتاً في بعض احواله ، فأما الأدوية كلّها فليست من حساب الطعام المأذون به ^(٢٤) ، وكذلك الزنجبيل مرتباً ^(٢٥) وغير مرتب إنما هو من حساب الأدوية ، فأما ^(٢٦) الألايا فطعام يؤكل ، فما كان من حساب الطعام فلصاحبه أكله ولا يخرج من بلاد العدو ، وما ^(٢٧) كان من حساب الدواء فليس له أخذه في بلاد العدو ولا ^(٢٨) غيرها ^(٢٩) . (قال) ^(٣٠) وجلود البهائم التي يملكها العدو كاللذانير والدرام لأنّه ^(٣١) إنما أُذن لهم في الأكل من لحومها ولم يؤذن لهم في ادّخار جلودها وأسقيتها وعليهم ردّه الى المغنم . (قال) ^(٣٢) وإذا كانت الرخصة في الطعام خاصة فلا رخصة في جلد شيء من الماشية ولا ظرف فيه طعام ، لأنّ الظرف غير

- (١) - (١) ن (٢) - (٢) ام : مملوك (٣) ام : الشافعي رحمه الله تعالى و
(٤) ام : وجدنا (٥) - (٥) ام : ن (٦) هاهنا زيادة في ام
(٧) هاهنا زيادة في ام (٨) ام : الشافعي رحمه الله تعالى و (٩) ام : الطعام
(١٠) ام : بلاد العدو (١١) ام : ن (١٢) ام : وهو مرتب
(١٣) ام : واما (١٤) - (١٤) ن (١٥) الى (١٦) انتهى ام
(١٧) ام : ٤ ، ١٨٧ و ١٩١ (١٨) لا بما (١٩) ام : ن

الطعام والجلد غير اللحم فَرَدَ الظرف والجلد والوكاء ، فإن استهلكه فليبه قيمته ، وإن انتفع به فليبه ضمانه حتى يردّه وما نقصه الانتفاع وأجر مثله إن كان لمثله اجر ^(١) . (قال) ^(٢) ولا يوقح الرجل دابّته ولا يدهن أشعلوها ^(٣) من ادهان المدوّ ^(٤) ، فإن ^(٥) فعل ردّ قيمته (حدثنا بذلك عنه الربيع).

— ٧٩ — واختلفوا في جواز استئمان ما أصيب من أموال

المدوّ عند الحاجة اليه مما لا يجوز اتلافه لبعض

المسلمين دون بعض ^(٦)

(فقال الأوزاعي) وسئل عن الرجل يأخذ السلاح من الغنيمة إذا احتاج فيقاتل به بغير إذن الإمام (قال) ^(٧) يقاتل به ^(٨) إذا ^(٩) كان الناس في معصية القتال ثم ^(١٠) برّدّه ^(*) في مقامهم ^(١٠) ولا ينتظر برّدّه اقطاع ^(١١) الحرب فيعرضه للهلاك وانكسار سنّه ^(١٢) في ^(١٣) طول امتنائه ^(١٤) في دار الحرب وقد ^(١٥) قال ^(١٥) رسول الله صلى الله عليه ^(١٦) « إياك ^(١٧) ورأيا ^(١٨) الغلول أن تركب الدابة حتى تحصر قبل أن تؤدّي إلى المقسم ^(١٩) أو تلبس الثوب حتى يخلق قبل أن يؤدّي ^(٢٠) إلى المقسم ^(٢١) » (حدثني بذلك الملباس عن أبيه عنه) . (قال) وسئل عن الرجل يحمل الشيء من النقي فيقتنع به وهو يريد أن يبلّغه المقسم ثم يضيع منه ايضمنه أو يعطى معه قدر ما يرى أنه انتفع

(١) انتهى أم (٢) أم ٤٤ و ١٧٦ (٣) أسأمرها (٤) هاهنا زيادة في أم (٥) أم : وإن

(٦) في قول مالك راجع مد ٣٦٤٣ و ٣٧ (٧) أم ٤٧ و ٣٥٥ (٨) أم : ن

(٩) أم : ما (١٠) — (١٠) أم : ن (١١) أم : القراغ منه

(١٢) عنه (١٣) أم : من (١٤) أم : مكته

(١٥) — (١٥) أم : وروى أن (١٦) أم : وسلم قال ذ

(١٧) أم : (١٨) أم : وإيا (١٩) أم : المقم (٢٠) أم : ترو

(٢١) أم : المقم : انتهى أم

به اذا بلغه (قال) يستغفر الله ولا يعود ويلقى قدر ما انتفع به في المقاسم. (وحدثت
عن معوية عن ابي اسحق قال قلت للأوزاعي) الرجل يعقر فرسه في القتال
ايركب فرسا من النقي او يقاتل بشيء من السلاح او النبيل يرمى بها (فقال) اذا
كان في معمة القتال واختلاطهم فلا بأس ما لم يبق فرسه او سلاحه بشيء من
ذلك. قلت افيأذن الإمام بأخذ ذلك (قال) اذا كان في حال ضرورة فلا
يستأذن الإمام فيه فإنه لا جناح على مضطر. فأمّا في المشاورة فلا يأخذ شيئا من
ذلك ولا ينبغي للإمام أن يأذن له فيه. قلت فإذا ركب الفرس في المعمة
لضرورة فعقر الفرس تحته ايضن (قال) لا. قلت افيطلب العدو على الفرس
وقد انهزم القوم (قال) لا. قلت او ما يُعد من الضرورة أن يطلب عليه العدو
وهم منهزمون (قال) لا ولكن ليقف مكانه ولا يقتل دابة المسلمين في الطلب،
فإن الناس يتبعونهم فيسكفونه ذلك إلا أن يخاف إن لم يتبع الناس أن
يهلك. قلت فإن كان على فرس نفسه ولكن قد اخذ سيفاً من النقي او رمحاً اطلب
به على فرسه (قال) لا بأس ليس هذا مثل الفرس. قلت فيأخذ فرسا من النقي
اقوى من فرسه او سيفاً اقطع من سيفه فيقاتل به في المعمة (قال) لا بأس. (٤٥)
قلت ايلبس^(١) الرجل الثوب من البرد من النقي (قال) ذلك مكروه إلا أن يخاف
الموت فيلبس فإن اصاب الرجل علفاً وهو في سرية وليس
معه وعاء يحمل فيه وهو محتاج إلى علف يخاف أن يفعل أن يقطع به يأخذ وعاء
من النقي فيحمل فيه إلى العسكر (قال) هذه ضرورة^(٢) فيكسر به الحطب
ثم يحمل به ذلك فيأتي به العسكر وقد انتفع به قبل ذلك (فقال) كل شيء من
هنا ونحوه اذا اخذته وانتفعت به وأنت تريد أن تحمله إلى العسكر من السرية
فلا تنفع به إلا من ضرورة لأنك إن انتفعت به ثم أتيت به المقسم فقد انتفعت

- بشيء من الفى ، وكل شيء من هذا اذا كنت تريد أن تقتنع به مكانك ثم تلقه
ولا تحمله الى المقسم فلا بأس به . قلت فإن كنت لا ادرى لعلنى إن لم احمله انا
حمله غيرى من اصحابى الى المقسم (قال) إذا كان كذلك فلا تقتنع به حتى تعلم
أنه لا يُحمل ويُترك . قيل فإن حمله معه يوما او يومين يقتنع به ثم القاه كراهية
ان يبلغه المقسم فيكون قد انتفع بشيء من الفى (قال) أكره أن يفعل هذا ليؤكد
به ذلك . قيل له الرجل يأخذ الفحل من الرمك ليركبه ويسوق عليه الرمك
او يطلب عليه رمكا اخرى ليجبى بها (قال) أو ما معه دابة ؟ قيل بلى ولكن لى
دابته (قال) اذا كان ذلك نظراً منه للعامة فلا بأس ، وإن كان الإمام شاهداً
استأذنه ، قلت الست تعد أمير السرية اماماً (قال) بلى . قيل القوم يصيبون
الطاحونة يطحنون فيها (قال) لا بأس ، فإن كانوا يريدون أن يحملوها الى
المقسم فلا يفعلوا إلا من ضرورة ثم يعطون فى المقسم بقدر ما انتفعوا به منها .
قيل فإن قدموا بها معهم الى دار الإسلام وقد كانت قيمتها فى بلاد العدو خمسة
دراهم ^(١) وقيمتها درهمان (قال) يعطون قيمتها ثم خمسة دراهم ^(٢) (*)
- (وقال الثورى) وسئل عن القوم يحتاجون الى الدواب او سلاح مما اصابوا
من المغنم (فقال) يستأذنون الإمام احب الى ، وإن لم يستأذنوا فلا بأس
يركبون ويقاتلون (حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عنه) . (وحدثت
عن وهوبة عن ابى اسحق قال سألت سفين) عن الرجل تقرر دابته او يُكسر
سلاحه فيقاتل على الدابة من المغنم او بالسلاح (فقال) إن كان لضرورة فلا بأس
(وقال الشافعى) ^(٣) ما ^(٤) اعلم ما قال الأوزاعى إلا موافقاً السنة ^(٥)
- معقولا لأنه يحل فى حال الضرورة الشيء فإذا انقضت الضرورة لم يحل (حدثنا
بذلك عنه الربيع)

(١) درهم (٢) درهم (٣) أم ٧ ، ٢٠٦ (٤) أم : وما (٥) أم : السنة

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١) اذا غنم المسلمون غنيمة من اهل الحرب فإن كان في الغنيمة سلاح او دواب فاحتاج رجل الى أن يركب او الى أن يأخذ من السلاح ما يتقوى به على المشركين فله أن يأخذ ذلك ، فإذا انقطعت الحرب زد ذلك الى المغم فقسّم بين المسلمين ، وإنما ذلك قوة يتقوى بها المسلم على العدو فلا بأس به (اللازى عنهم)

(وقال ابو ثور) اذا احتاج القوم الى السلاح والدواب من الغنيمة للقتال أخذوا ذلك في وقت ما يحتاجون اليه قبل أن قسّم الغنيمة ، فإذا استغنوا عنه ردّوه الى الغنيمة حتى يقسّم ؛ وإن كانوا على خوف كان لهم أن يستعملوه حتى يخرجوا من بلاد الحرب أو يأمنوا والله اعلم ؛ ولهم أن يضلوا ذلك بإذن الامام وغير اذنه لا حرج عليهم في ذلك ، وذلك أنّ على الامام لو رأى بهم حاجة الى شيء من ذلك ^(٢) فإذا احتاجوا كان لهم أن يأخذوا ما كل يجب عليه أن يعطيهم والله أعلم .

— ٨٠ — (وأجمعوا) أنّ حراما على المسلمين اذا غلبوا على مال العدو من الأموال العين والعرض وحازوا ذلك الى دار الإسلام او الى الموضع الذي يأمنون (٤٦) فيه كرامة العدو أن يتلفوا ذلك بإحراق او افساد او يهلكوه بوجه من وجوه الفساد .

— ٨١ — ثم اختلفوا في جواز اتلاف ذلك وإحراقه قبل

الغلبة عليه وقبل قهر العدو

(فقال ملك) ^(٣) ما أرى بأسا بإحراق النخل وإخراص العامر في ارض

(١) راجع أم ٧ ، ٢٠٠ (٢) بعض القول ناقص من الاصل (٣) راجع م ٤ باب النهي من قتل النساء والولدان في النزو ، وراجع مد ٢٤ ، ٧ و ٨ و ٤٠

العدو ، وقد قال الله ^(١) « ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين » ، ولا بأس أن تعمر الدواب التي يتقون بها على قتال المسلمين في ارض العدو ، فأما المواشي التي تؤكل فلا ارى أن تعرق ولا تُمسّ (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (وحدثني يونس عن اشهب قال سئل ملك) عن تحريق بيوت الروم وأشجارهم فقال لا ارى بذلك بأساً ، قد قطع رسول الله صلى الله عليه والنخيل . قيل له افتحرق بيوت نملهم (فقال) لا تحرق بيوت نملهم ولا اشجارهم (فقال) اتبعوا الاحاديث . قيل له افترى أن يقتل خنازيرهم (فقال) نعم

(وقال الأوزاعي) ^(٢) نهى أبو بكر الصديق أن تقطع شجرة تُثمر أو يُحرب

عاصم وعمل بذلك ائمة المسلمين بعده وكانت عليه علمائهم ولا اعلم مكان احد يشك في أبي بكر وأصحابه أنهم كانوا اعلم بتأويل هذه الآية من أبي حنيفة يعني قول الله ^(٣) « ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها » (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معاوية عن أبي اسحق قال سألت الأوزاعي فقال) اكره تخريب القرى والكنائس والشجر (وقال) لا بأس ان يحرق الحصن اذا فتحه المسلمون على ما كان فيه من طعام او كنيسة او بيت.

قلت ما ترى في تحريق ربيع الحصن من خارجه (قال) هو حصن لم لا ارى بذلك بأساً . قيل فلا يعم على القوم ليخرجن في قطع الشجر (*) او اخراب عاصم (قال) ان استطاع رجل أن يروغ عنهم فليفعل وإلا فليقطع من الشجر ما لا يثمر . قيل له ارايت ان يبعث قوما لقطع الشجر او اخراب عاصم يخرج رجل معهم لطلب علف ولا يُعينهم على ذلك (قال) لا يخرج فأنهم يخرجون لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ . قلت ايكسر ارحاءهم ويمور عيونهم لئلا يطحنوا فيها

(١) سورة الحشر [٥٩] ، ٥ (٢) دلجج ام ٧ ، ٣٢٤ (٣) سورة الحشر [٥٩] ، ٥

(قال) لا . قلت افهم قناتهم ليقطع عنهم الماء (قال) قال لا إلا أن يكونوا يريدون احصاءهم . قيل طرب كان على الرحي حديد فأرادوا اخذه ائترع عنها . (قال) لا بأس . قلت فيترل القوم على الحصن يحاصرون اهله فيذبجون البقر والغنم في ماتهم ليفسدوا عليهم ماءهم (قال) إن كانوا يريدون اكل ما ذبحوا فلا بأس ، وإلا فإني لا اعلم هذا إلا فساداً لا يُعجبنى أن يكيّدوا عدوهم بما قد شهوا عنه . قلت ربما حرق العدو الكلاً على الصائفة فنقطع من شجرهم ونخرّب من قرام لثلا يجرّوا الكلاً (قال) لو خرب من البيوت شيء ، فأما الشجر فلا يُعجبنى . قلت ربما نزلنا في بيوتهم في الثلج والبرد فنحتاج الى الوقود فنخرّب من بيوتهم وأوابهم وبعض ما يفتنّون به من الاعواد (قال) لا بأس بذلك ويطبخون ويشون . قلت له اقهر اق خورهم وتكسر خوابيها وتشق ازقاقها (قال) أما الخوابي فإني اكره ذلك لأنه يُجمل فيها الدقيق والكماب ، وأما الزقاق فلا يشقّ منها شيء . قلت نجد العسل فنحمل منه لحاجتنا ونهريق بقيته (قال) لا هذا فساد . قلت انكسر صلبيهم في بيوتهم وكنائسهم وأصنامهم (قال) لا بأس . قلت نجد الأوعية فيها الطعام والدقيق ولا نريد حمله ونريد حمل الأوعية الى المقسم (قال) أنذر الدقيق والطعام فاحية وخذ (٤٧) الأوعية إن شئت ولا تفسد . قلت فالمسلمون ينزلون على الحصن فيقطعون الشجر المثمر حوله ويحرقون البيوت ليكون لهم مقاتل يقاتلون فيه (قال) لا بأس ، هذه ضرورة . قلت افقطعون الشجر المثمر لطريق يمرّون فيه (قال) لا بأس . قلت افقطعون الشجر المثمر في الطريق ليظنّ العدو أنّهم يأخذون فيه ثم لا يأخذون فيه يأخذون في غيره (قال) أما هذا فلا يُعجبنى ، ورخص في قطع الشجر كله اذا كان الطريق ضيقاً وخافوا أن يدرّكهم

١٠

١٥

٢٥

- العدو فلا يطيقونه (قال) : وإن لم يخافوا فليصبروا على ضيقه . قلت نأني
الزرع في بلادهم ففسرَح فيه دوابنا ترعى فيه وتأكل منه وتفيد : ولو شاء
رجل أن يوثق دابته فيقطع لها منه فأكلت ، انخشي أن يكون ذلك فسادا (قال)
لا أعلم بذلك ، وكره تحريق الزرع والكلأ . قلت أرايت لو نزل المسلمون بحصن
للععدو وحوله طعام قد جمع خارجا من الحصن وهو قوة لم يخرجون اليه فيأخذون
منه ثم يدخلون حصنهم (قال) إن كانت غارة فلا يحرقوه ، وإن كانوا يريدون
احصارهم ^(١) فقدروا على أن يضمروه اليهم وينعمهم منه فعلاوا ^(٢) ولا يحرقوه .
قلت فإن انحلوا تركوه (قال) نعم . قلت إنه ليس بالمسلمين اليه حاجة ولكنته
قوة للعدو (قال) لا يفعلوا إلا ألا يقدروا على ضمة اليهم ، فإن ارادوا
احصارهم فلا بأس أن يحرقوه إذا كان قوة للعدو . قلت له اقطع الرجل من
الشجر المشمر الغصن والقضيب او العود للغاس (قال) لا بأس . قيل اقطع
الشجرة المثمرة للخباء ولا يجد غيرها ، فكره ذلك (وقال) الشجر كثير .
قلت أرايت ما اصابوا بما لا يستطيعون حمله من سيف او ترس او رمح أيكسر
(قال) نعم . قلت فالحري فإنه يتخذ الجلبة منه البحرقي ^(٣) (قال) نعم . قلت
وكل ما تقوى ^(٤) (*) به من شيء كسر وخرق (قال) نعم اذا لم يستطع حمله . قلت
فانلحف (قال) إن شاء حرقه وإن شاء تركه . قيل له الحصن يحاصر اهله اقطع
عنهم الماء (قال) نعم قلت فإن كان لم يقدروا على قطعه ولهم صهريج ايلقى
فيه اللحم والجيف فيفسد عليهم (قال) لا بأس ، ألتمس هلكة عدوك بما قدرت
عليه فإذا صاروا في يدك لم تفعل بهم . قيل فإن كان فيه اسارى من المسلمين
(قال) فلا جناح على الأسارى فيما ألجأتهم اليه الضرورة من شرب مائهم .
الذى فيه الجيف واللحم . قيل اقطع عنهم الماء وفي الحصن اسارى من اسارى
(١) حصارهم (٢) فعلوا (٣) المرقى (٤) هول

المسلمين فأسلمهم الأسارى آلآ يفعلوا فيهلكوا^(١) (قال) لا يكفون عن مجاهدة عدوهم بكل ما رجوا ان يظفرهم الله به منهم لنخوف امر عسى آلآ يبتلى الله به اسراهم وعسى أن ينجيهم الله به من ايديهم الى اخوانهم ، فإن ظهروا لهم فنشدوهم أن يَخَارَ سبيل الماء لما هم فيه من الجهد والعطش مَرَحَوْه اليهم قيل ارأيت ان قال العدو لهم إِمَّا أَنْ تَرْحَلُوا عَنَّا وَإِمَّا أَنْ نَضْرِبَ اعْتِاقَ اسَارَاكُمْ وَأَسْلَمَ الْإِسَارَى أَنْ يَرْحَلُوا عَنْهُمْ وَلَا يَضْرِبُوا اعْتِاقَهُمْ (قال) هؤلاء ضحفاء وددت أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَيْدِيهِمْ أَسِيرٌ مُسْلِمٌ إِلَّا ضَرَبُوا عُنُقَهُ . قلت ارأيت لو ظهر المسلمون على خمر وخنازير للعدو قتلوا لا تفسدوا خمرنا ولا تقتلوا الخنازير ونحن نُعْطِيكُمْ كَذَا وَكَذَا اَتَرَى هَذَا نَمْنًا لِلْخَنَازِيرِ وَالْخَمْرِ (قال) لا ارى به بأسا . قلت فإن كان في ايدي العدو اسارى من المسلمين فأراد المسلمون فداهم فقالوا لا نقادى إِلَّا بِكَذَا وَكَذَا مِنَ الْخَمْرِ (قال) لا ارى به بأسا إِنَّمَا يَبْتَاعُونَ لَهُمْ بِهِ خَرًّا فَيَفَادُونَهُمْ بِهِ فَإِنَّمَا هَذِهِ ضَرُورَةٌ .

(وقال الثوري)^(٢) (٤٨) وسئل عن اُخْرَابِ الْمِرْمَرِ وَقَطْعِ الشَّجَرِ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ (قال) لولا ما جاء فيه من الأثر ما رأينا به بأسا (حدثت بذلك عن معوية^(٣) عن ابي اسحق عنه) . (قال) وسألته عن كسر اصنامهم وصلبهم وهدم حصونهم وإهراق خورهم فلم ير بذلك بأسا

(وقال الشافعي)^(٤) أما كل ما لا روح فيه للعدو فلا بأس ان يحرقة المسلمون ويُخْرِبُوهُ بِكُلِّ وَجْهٍ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَعَذِبًا إِنَّمَا الْمَعَذِبُ مَا^(٥) يَأْلَمُ بِالْعَذَابِ^(٦) مِنْ ذَوَى^(٧) الْأَرْوَاحِ ؛ قَدْ قَطَعَ النَّبِيُّ^(٨) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^(٩) أَمْوَالُ

(١) هلكوا (٢) زاجع ام ١٧٤ ، ٤ (٣) د (٤) ام ٧ ، ٧٣ (٥) لم ز

(٦) العذاب (٧) ام : ذوات (٨) ام : رسول الله (٩) ام : وسلم ز

بنى النضير وحرقتها وقطع من اعناب الطائف وهي آخر غزوة^(١) غزاها^(٢) لقي فيها حربا . (قال) ^(٣) وقد ^(٤) تحمل^(٥) اماتة ذوات الأرواح بمعينين^(٦) احدهما آب يُقتل ما كان فيه ضرر لضرره وما كان منه ^(٧) يُوكل لمنفعة المأكّل ^(٧) منه وحرّم ان يعضب^(٨) الروح الذي لا يضره^(٨) لغير منفعة الأكل فيه^(٩) ، فإذا ذبحنا غنم المشركين في غير الموضع الذي نصل الى أكل لحومها فيه فهو قتل لغير منفعة وهم يتقوتون بجلودها^(١٠) ولحومها^(١٠) ، فلم نسلم^(١١) من^(١١) أن يقوى^(١٢) بها المشركون حين ذبحناها (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١٣) إنما قول ابى بكر « لا تحرب عمراة ولا تحرق نخلا ولا تقطع شجرا مشرا » ، وذلك اذا افتتح بلادهم وظفر بها فصارت في ايديهم فلا ينبغي لهم أن يفعلوا شيئا من ذلك ، قد صار فينا للسلحين ؛ وأما اذا كان الجيش لا يقوون على أن يقيموا في تلك البلاد ولا يقدرّون على أن يولّوا عليها احدا ولا يقدرّون على أن يحرزوها فتصير لهم فليحرق حصونهم ومداينهم وكنائسهم ويعقر نخلمهم وشجرهم ويحرقه ، وما اصابوا من دوابهم ومواشيهم فلم يستطيعوا أن يخرجوه منهم ذبحوه وحرّقوه (القولوى عنهم)

١٥ (وقال ابو ثور) لا يُقتل مواشيهم ولا يحرق نخلمهم ولا زرعهم ولا يعقر دوابهم ولا يُفسد من اموالهم شيء إلا أن يكون في ذلك شيء* (٥) اذا فله كان

(١) ام : غزوة (٢) ام : النبي صلى الله عليه وسلم ز
(٣) ام : ذ : ما هنا زيادة في ام (٤) ام : فقد (٥) ام : اكل
(٦) ام : لمعينين (٧) — (٧) ام : في منفعة الاكل
(٨) — (٨) ام : قلب التي لا تضر (٩) ام : ذ
(١٠) — (١٠) ام : بلعومها وجلودها (١١) — (١١) ام : نكاح في
(١٢) ام : يتقوى (١٣) راجع ام ٧ ، ٢٢٤ ، وراجع غ ٣٣١

ادعى لخروجهم ولا يقتل شيئاً من الحيوان ويأخذ من ذلك ما أطاق وما لم يُطَقْ.
تركه ، وذلك أَنَّ النبي صلى الله عليه قد نهى أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا

— ٨٢ — واختلفوا في جواز اتلاف ما قد غنمه المسلمون

من ثياب العدو وأموالهم إذا كَرَّ العدو عليهم

وهم في بلادهم قبل القسمة^(١) ولم يطبقوا أَنَّ

ينجوا بها أو غلبوا العدو فلم يقدرُوا على

إخراج بعض ما غلبوهم عليه

(قَالَ مُلْكٌ) ^(٢) وسئل عن الدوابِّ والبقر في أرض العدو تَرْقُبُ

(قَالَ مُلْكٌ) ما أرى بأساً إذا خاف المسلمون أَنَّ يَوقَى بِهَا الْعَدُوُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

أَنْ يَحْرِقُوهَا . فَمَثَلٌ لَهُ مَا تَرَى فِي الْعَدُوِّ إِذَا هَرَبُوا وَتَرَكَوا طَعَامًا كَثِيرًا وَعَلَقًا

وَاسْتَفْنَى عَنْهُ الْمُسْلِمُونَ (قَالَ) ما أرى بأساً أَنْ يُحْرِقَ ذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ يُذْهِمُ

وَيُفِظُهُمْ ؛ نَمَّ قَرَأَ مُلْكٌ قَوْلَ اللَّهِ ^(٣) « وَلَا يَذْهَبُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ » أَلَيْسَ

إِذَا رَأَوْا مِثْلَ هَذَا يَغِيظُهُمْ ؛ نَمَّ قَرَأَ مُلْكٌ ^(٤) « مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْتَةٍ أَوْ تَرْكْتُمْوهَا

قَاتِمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ » ؛ (قَالَ مُلْكٌ) وَاللَّيْنَةُ مَا خَلَا

الْحِجَوة (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ يُونُسُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ) .

(وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ) وَمِثْلُ إِذَا أَصَابَ الْمُسْلِمُونَ غَنِمًا أَوْ دَوَابًّا فَلَمْ يَسْتَطِيعُوا

أَنْ يُخْرِجُوهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ (قَالَ) ^(٥) نَهَى أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ^(٦) أَنْ تَعْمَرَ

بِهِمَةِ إِلَّا لِمَا كَلَّةَ وَأَخَذَ بِذَلِكَ أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَجَمَاعَتُهُمْ حَتَّى أَنْ كَانَتْ ^(٧)

(١) الْعَسْمَةُ (٢) رَاجَعَ م ، بِابِ النَّبِيِّ مِنْ قَتْلِ النَّسَاءِ وَالْوَلَدَانِ فِي النَّزْوِ ،
وَرَاجَعَ ٤٥٠ ، ٨٧ ، ٤٠٠ (٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ [٩] ، ١٢١ (٤) سُورَةُ الْحَشْرِ [٥٩] ، ٥ .

(٥) أَم ٧ ، ٢٢٤ (٦) أَم ٥ : ن (٧) أَم ٥ : كَلَّ

علمائهم ليكرهون ذبح^(١) الرجل^(٢) الشاة^(٣) او البقرة^(٤) لاها بها^(٥) او^(٦) ليا كل طائفة منها ويترك^(٧) سائرهما ، وكان^(٨) عمر بن الخطاب يقول وأى لنا مثل ابى بكر تقطع اليه الا عناق^(٩) ؛ وبلغنا انه من عرق^(١٠) نحلا ذهب ربع اجره ومن عقر جواده^(١١) ذهب ربع اجره^(١٢) ومن لم^(١٣) يباشر رفيقه ذهب

- ربع اجره ومن عصى امامه ذهب اجره كله (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال) وسألته عن الرجل يأخذ الشيء من النقي وهو يريد أن يبلغه المقسم ثم يبدوله أن يلقيه فيلقيه من ضرورة او غير ضرورة اسمه ذلك وهل يلزمه ألا يلقيه اذا حمله إلا من ضرورة (فقال) اذا حمله فلا يلقه إلا من ضرورة . (قال) وسئل عن القوم يصيبون المرأة معها صبي رضيع او فطم لا يستطيعون حمله مع امه يحملون امه ويلقون الصبي (قال) يحملان جميعا ، فإن لم يطيقا تركا جميعا . (قال) وسئل عن القوم يكونون في السرية فيصيبون المرأة فلا تقدر على المشى وهم ولا يكون معهم محل لها ويخافون ان تركوها أن تدل عليهم او الغلام لم يحتلم او الشيخ الكبير كذلك (فقال) لا يقتل من نهي عن قتله بالظن (وقال الثوري) ان اصبحت امرأة وصبيًا او شيخا كبيرا لا تستطيع حملهم فليتركا ولا يقتلوا (حدثت بذلك عن معوية عن الفراري عنه)

- ٩٥ (وقال الشافعي) لا بأس بإحراق كل ما لا روح فيه . (قال) (١٠) وإذا حاصرناهم^(١١) فظفرنا لهم بنخيل احرقناها او نناثتها^(١٢) عنهم فرجعت علينا او^(١٣) استلحمتنا^(١٤) (١٤) وهي في ايدينا او خفنا الدرك وهي في ايدينا ولا حاجة لنا
- (١) — (١) ام : للرجل ذبح (٢) — (٢) ام : والبقرة (٣) — (٣) ام : ن (٤) — (٤) ام : ويضع (٥) — (٥) ام : ن (٦) — (٦) ام : قتل (٧) — (٧) ام : جوادا (٨) — (٨) انتهى ام (٩) — (٩) واجمع ام ٤ ، ٦٦ و ١٦١ و ١٧٣ الى ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٢٢ و ٢٢٣ ما جاء في فصل ٨١ وما سيأتي في فصل ٩٠ (١٠) — (١٠) ام ٤ ، ١٦١ (١١) — (١١) ام : حاصرنا المراكين (١٢) — (١٢) ام : ساهها ام : بتليها (١٣) — (١٣) ام : واستلحمتنا (١٤) — (١٤) ام : استلحمتنا

بركوبها إنما نريد غنيمتها أو بنا حاجة إلى ركوبها أو كانت معنا ^(١) ماشية ما كانت أو نحل أو ذو ^(٢) روح من أموالهم مما يحل للمسلمين اتخاذه لأكلة فلا يجوز عقر شيء منها ولا قتله بشيء من الوجوه إلا أن نذبحه (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(٣) إن كان فيما غنم المسلمون دواب وإبل وغنم استاقوها معهم إلى دار الإسلام، وإن لم يطبقوا أن يستاقوها ذبحوا الإبل (*) والغنم والدواب وأحرقوها بالنيران لئلا يفتن بها أهل الحرب، ولا ينبغي لهم أن يعرقوها لأن ذلك مثله وقد ^(٤) نهى ^(٥) النبي صلى الله عليه عن المثلة. وإن كان في الغنمية التي أصابوا سلاح ومتاع وآنية كثيرة ولم يكن معهم من الظهور ما يحملون ذلك عليه فليحرقوا ذلك بالنار ولا يدعوه ينتفع به أهل الحرب. وكذلك ما نفل على المسلمين من امتعاتهم وسلاحهم في دار الحرب؛ ولا ينبغي لهم أن يعرقوا شيئاً من ذلك لأنه مثله (الذلولي عنهم) .

— ٨٣ — (وأجمعوا جميعاً) أن لمن قدر من رجال الجيش على حمل مال للعدو وقد رآه أن يتركه ولا يخرج بذلك إلى المقسم كان ذلك قبل غلبتهم العدو أو ^(٥) بعدها ^(٥)، وأن على من أخذ شيئاً مما لا يجوز له تموله دون الجيش أن يأتي به المقسم ولا يجوز له أن يرمى به بعد أخذه إذا أخذه للمقسم.

— ٨٤ — (وأجمعوا) أن حراماً على من أخذ من عين ما لهم من الجيش بعد الغلبة لهم والتعذر أن ينجفها عن سائر الجيش وأن عليه أن يؤدي ذلك إلى المقسم وأن ذلك من الفلول الذي قال الله ^(٦) «وَمَنْ يَنْقُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ

(١) معها وكذا في أم أيضاً (٢) دء كذا في الأصل

(٣) راجع أم ٧ ، ٢٣٣ ، وراجع خ ٣١ (٤) — (٤) وما من (٥) — (٥) ومما

(٦) سورة آل عمران [٣] ، ١٠٠

يوم القيامة » .

٨٥- (وأجمعوا) أَنْ حَكَمَ العَرُوضُ الَّتِي يَأْخُذُهَا الْآخِذُ مِنْ جَيْشِ
المُسْلِمِينَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ حَكْمٌ ^(١) الْأَعْيَانِ مِنَ الدَّفَائِيرِ وَالِدِرَاهِمِ إِذَا كَانَ مَا أَخَذَ
مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا لَهُ قِيَمَةٌ وَخَطَرٌ وَلَمْ يَكُنْ مَا كُولا وَلَا مَشْرُوبًا وَلَا مَعْلُوفًا

٨٦- ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الشَّيْءِ النَّافِعِ الَّذِي لَا قِيَمَةَ لَهُ

إِلَّا الْيَسِيرَ (٥٠)

- (قَالِ مَلِكٌ) وَسُئِلَ عَنْ اخْتِذَاكَ الْإِبْرَةِ أَمْ مِنْ الْغُلُولِ (قَالِ) إِنْ كَانَ
يَنْفَعُ بِهَا فَاتَى أَرَى هَذَا خَفِيفًا (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ يُونُسُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ) .
(قَالِ) وَسُئِلَ عَنْ الْقَوْمِ يَكُونُونَ فِي الْغَزْوِ فَيَغْنَمُونَ الْغَنَامَ فَيَلْقُونَ أَشْيَاءَ مِثْلِ
النَّصْعَةِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ مِنَ الْمَتَاعِ لَا يَبْتَغُونَهُ وَيَتْرَكُونَهُ فَيَأْخُذُ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَتْرَاهُ لَهُ ^(٢)
١٠ (قَالِ مَلِكٌ) كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ لَهُ ثَمَرَةٌ وَلَا يَرَادُ بِهِ الْبَيْعُ قَدْ تَرَكُوهُ وَأَسْلَمُوهُ فَلَا
بَأْسَ بِهِ لَمَنْ أَخَذَهُ وَلَا أَرَى فِيهِ خَمْسًا وَمَا أَعْلَمُ اللَّهُ بِمَا فِي صُدُورِ الْعُلَمَاءِ .
(وَقَالِ الْأَوْزَاعِيُّ) وَقِيلَ لَهُ الْمَتَاعُ فِي أَرْضِ الرُّومِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حَمْلَهُ بِأَخْذِهِ
الرَّجُلُ (قَالِ) لَيْسَتْ لَهُ ، وَلَوْ يُسَوِّمُ بِجَعْلِهِ فِي الْمَقَاسِمِ (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ الْعَبَّاسُ عَنْ
أَبِيهِ عَنْهُ) . (وَحَدَّثَتْ عَنْ مَعُودَةٍ عَنْ أَبِي اسْحَقَ قَالَتْ لِلْأَوْزَاعِيِّ) أَرَأَيْتَ
١٥ مَا أَصَابَ النَّاسَ فِي بِلَادِ عَدُوِّهِمْ مِمَّا لَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ وَلَا إِدَامٍ وَلَا عِلْفٍ
أَيُرْفَعُ كُلُّهُ إِلَى الْمَقَاسِمِ (قَالِ) نَعَمْ . قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ثَمَنٌ وَأَبَى الْقَسَامُ أَنْ يَقْبَلُوهُ
مِنْهُ فَأَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ (قَالِ) إِذَا كَانَ كَلِمَةً قَدْ احْرَزَ الْعَدُوُّ فَأَحْبَبَ إِلَى أَنْ
يَسْتَحْلَهُ بَشْيٌ ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يُحْرِزُوا فِي بَيْوتِهِمْ نَحْوَ الشَّجَرِ وَالْحِجَارِ وَالْأَقْلَامِ وَالْمَسْنَنِ
وَالْأَدْوِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَشَيْءٍ مِنْهَا ثَمَنٌ أَخَذَهُ مَنْ شَاءَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ثَمَنٌ حِينَ
٢٠

يحملة هو فمالجه فصار له ثمن فهو له ليس عليه فيه شيء

(وقال الثوري) وسئل عن ذلك (فقال) اذا جاء به الى دار الاسلام وكان له ثمن رضعه الى المقسم وأن لم يكن كان له ثمن في بلاد العدو . (قال) وإن لم يكن له ثمن حتى يحملة هو فيعالجه أعطى بقدر عمله فيه وكان بقيته في المقسم (حدثت بذلك عن معوية بن أبي اسحق عنه) .

(وقال الشافعي) (١) قليل (٢) القلول وكثيره محرم (٣) ، (*) واحتج (٤) بخبر عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله قال لو زعت سهما من جنبك في بلاد العدو ما كنت احق به من اخيك (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

— ٨٧ — واختلفوا في سلب المقتول . يأخذه القاتل هل

يحمل له أم لا

(فقال مالك بن أنس) (٥) وسئل عن رجل قتل رجلا (٦) من العدو ا يكون له سلبه بغير إذن الإمام (فقال) لا يكون ذلك لأحد دون (٧) الإمام ولا يكون ذلك من الإمام إلا على وجه الاجتهاد ، ولم يبلغنا (٨) أن رسول الله صلى الله عليه وآله سئل عن ذلك وأمر به فيما بعد حين كان ذلك أمراً بائناً ، وإنما ليس لأحد فيه قول ، ولكن لم يبلغنا (٩) أن رسول الله صلى الله عليه وآله سئل عن ذلك (١٠) ولا (١١) عمل به (١٢) بعد (١٣) يوم حنين (١٤) ، ثم كان أبو بكر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله عليه فبعث الجيوش فلم يبلغنا أنه صنع ذلك ، ثم كان عمر بن الخطاب فلم يبلغنا أيضاً أنه فعل ذلك (حدثنا بذلك يونس عن ابن وهب عنه)

(١) ام ٤ ، ١٦٧ (٢) ام : وقيل (٣) انتهى ام (٤) راجع ما يليه في ام ١٦٧ (٥) م ي . باب ما جاء في السلب في القتل : سئل مالك عن قتل الخ (٦) م : قتيلا (٧) م : بغير إذن (٨) م : يبلغني (٩) — (٩) م : ن (١٠) م : وسلم ن (١١) م : من قتل قتيلا لله سلب (١٢) — (١٢) م : ن (١٣) م : الا (١٤) انتهى م

(وقال الأوزاعي) ^(١) مضت سنة ^(٢) رسول الله صلى الله عليه ^(٣) فيمن ^(٤)

قتل علجاً فله سلبه ، وعملت به أئمة المسلمين بعده إلى اليوم ^(٥) (حديثي بذلك المباس عن أبيه عنه) . (قال) وسئل عن رجل قتل علجاً هل له أن يأخذ سلبه بغير إذن إمامه (فقال) لا يأخذ من سلبه شيئاً إلا بإذن إمامه .

• (قال) وسئل عن السلب ما الذي اجتمع عليه فيه الخمس أم لا (فقال) بلغنا أن عمر بن الخطاب أمر بخمس السلب . (قال) وسئل عن رجل يارز علجاً وموقود قوس الملح بيده فقتله المسلم أيكون له قوسه مع سلبه (فقال) ليس قوسه من سلبه إذا قتله وهو تارك له ^(٦) . (وحديث عن معاوية عن أبي إسحق قال قتل للأوزاعي) أيكون السلب لمن ^(٧) قتل (٥١) وأن كان ذلك في غير

١٠ مبارزة (قال) نعم من قتل قتيلاً كان له سلبه ^(٨) (قال) لا إذا لم يحضر إليه سلاح . قلت فإن أسره ثم قتله (قال) لا يكون له سلبه . قلت فإن حمل على علج فاعتنقه ثم جاء آخر فقتله (قال) سلبه للذي اعتنقه . (قال) وإن أشر الملح مسلماً فصرعه ثم قام المسلم ونزل الملح عن دابته فقاتله ^(٩) وخشى أن يغلبه فجاء رجل فقتله (قال) سلبه للذي حبسه . قيل له فإن أسر رجل علجاً ثم جاء آخر فقتله (قال) لا يكون السلب لواحد منهما ويفرق بينهما . قيل فإن أسر رجل علجاً ثم أتى به الإمام فقتله الإمام (قال) لا يكون له سلبه . قلت له رجل يارز علجاً فوضع الملح بعض سلاحه في الأرض ثم قاتله فقتله المسلم أيكون له ما وضع من سلاحه بالأرض مع سلبه (قال) لا إلا ما كان عليه . قلت رجل يارز علجاً فصر به فصرعه ثم أخذه جريحاً فتوجه نحو الإمام فمات في يده قبل

(١) أم ٧ ، ٢١٢ (٢) أم : السنة عن (٣) أم : وسلم (٤) أم : من

(٥) انتهى أم (٦) د ، خفيت الكلمة من الأصل لالساقي قطعة من ورق فوقها

(٧) من (٨) بعض القول ناقص من الأصل (٩) هـ

أن يصل به الى الإمام (قال) لا يكون له سلبه إلا أن يكون قتله قضى (١)
 في مكانه . قلت ما يصلح من السلب (قال) فرسه الذى قتله عليه وسلاحه
 مع (٢) خيلته (٣) . قلت فإن كان عليه هميان فيه مال (قال) لا يكون له الهميان
 الذى فيه المال . (قال) فإن كان قتله على فرسه ثم نزل عنه فقاتله ومقود فرسه
 في يده فقتله (٤) لم يكن له فرسه . قلت إلا أن يكون صرعه هو عن فرسه بطعنة
 أو ضربة (قال) نعم اذا أشعره وهو على دابته فصرع او نزل هو عن دابته بعد
 ما أشعره فقاتله فقتله كانت دابته له مع سلبه . (قال) فإن قاتله العليج وهو
 بالأرض فأشعره المسلم ثم ركب العليج فرسه ثم ادركه آخر فقتله كان سلب العليج
 للذى كان أشعره أولا (٥) وكان فرسه للذى قتله عليه . وإن بارز عليجا (٦)
 ففتر به فرسه فصرعه عنه ثم قتله آخر فسلبه للذى قتله يعنى اذا قاتله . قلت
 فإن بارز رجل عليجا فقتله وأخذ سلبه وهو أول مغنم أصيب (٧) ا يكون ذلك
 بمنزلة النفل فلا ينقله السلب (قال) بل (٨) ينقله سلبه . قيل رجل بارز عليجا
 ثم جاء آخر فقتله (قال) فلا يصلح هذا ولا يكون السلب لواحد منهما ولكن
 يكون في القى . قيل له رجل حمل على فارس فقتله فاذا هو امرأة (قال) إن
 كانت حشرت له سلاح فإن له سلبها ، والغلام كذلك اذا قاتل فقتل كان سلبه
 لمن قتله . قلت الرجل يرمى العليج وهو في الحصن أو في الصف بسهمه فيقتله
 ا يكون له سلبه (قال) لا إلا أن يكون بارزه فرماه بسهم او حجر او بوا له
 الرمح فقتله فيكون له سلبه . قيل له رجل بارز عليجا فقتله فلم يقدر على أن يسلبه
 حتى قتل المسلم ايضا (قال) يدفع سلبه الى ورثته . قيل المعاهد يقتل العليج
 ا يكون له سلبه (٩) (قال) نعم . قلت فالمبذ والأجير يقتلان ا يكون لهما السلب
 (قال) لا ، وإن شاء الإمام رضى لهما . قيل له عليج طلبه قوم فألجؤوه الى مفارقة

(١) نصا (٢) من (٣) ولغة « خيلته » بضم الميم وتشديد اللام (٤) صله
 (٥) اول (٦) طلع (٧) طى (٨) سلبه

- لا منقذ لها قتله بعضهم (قال) سلبه لذي قتله . قيل له فرجل بارز علجا ومعه امرأة قتله لتكون المرأة مع سلبه (قال) لا . قيل ^(١) فرجل بارز علجا فضربه فصرعه فظن أنه ^(٢) قد قتله فينبأ هو يسلبه اذ وثب العليج فهرب ما يصنع بما يسلب منه (قال) يجعله في النقي . قلت ارايت لو ترك رجل السلب او النفل فلم يأخذه (قال) قد اخذ بالفضل وإن اخذه اخذه حلالا . قلت وإن شاء الإمام سلب القاتل وإن شاء لم يسلبه (قال) لا ، السلب لمن قتل . قلت فإن خاف القاتل ألا يسلبه الامام فتدبر على اخذه في ستر يأخذه (قال) لا ، هي ظلامة ظلمها ، لا يأخذه إلا بأذنه قيل يسلب قتلام حتى يُتركوا عراة (قال) ابعد الله عورتهم ، ولو ترك عليها شيء كان احسن (وحدثننا العباس عن ابيه قال قيل للأوزاعي) هل (٥٢) لمن قتل يوم المغار وقد كانت شدة الناس جميعا السلب (فقال) ليس فيما ذكرت سلب .

- (وقال الثوري) وقيل له إن حمل على العليج فاستأسر له ثم قتله (قال) ارى له سلبه يعني اذا كان قد بارزه (حدثت بذلك عن معوية عن ابي اسحق عنه) . (قال) وقيل له ان يسلب قتلام حتى يُتركوا عراة (قال) اكره أن يُتركوا عراة .

- ١٥ (وقال الشافعي) ^(٣) السلب ^(٤) لمن قتل ^(٥) مُقبلا في الحرب مبارزا او غير مبارز قاله الامام او لم يقتله ، وهذا حكم رسول الله صلى الله عليه ^(٦) وحكم من ^(٧) سنة بعده وقد ^(٨) قاله رسول الله صلى الله عليه ^(٩) يوم حنين ^(١٠) وفي غير يوم من مغازيه ^(١١) وقاله ^(١٢) من بعده من الأئمة ^(١٣) . (قال)

(١) مال (٢) ان (٣) ام ٧ ، ٢١٢ (٤) ام : قلب (٥) ملز

(٦) ام : وسلم و (٧) من (٨) ام : قد (٩) ام : وسلم و

(١٠) — (١٠٠) ام : بـر معوية (١١) ام : وقد قاله (١٢) انتهى ام

(١٣) ام ٤ ، ٦٧

والتي لا اشك فيه أن يُعطى السلب من قتل والمشارك مُقبل^(١) والحرب قائمة والمشركون يقاتلون^(٢). (قال^(٣)) ولو اشترك نفر في قتل رجل كان السلب بينهم ؛ ولو أن رجلا ضرب رجلا ضربة لا يعاش من مثلها او ضربة يكون مستهلكا من مثلها وذلك مثل أن يقطع يديه^(٤) ورجليه^(٥) ثم يقتله آخر كان السلب للقاطع اليدين والرجلين^(٦) لأنه^(٧) صيره في حال لا يمنع فيها سلبه ولا يمنع من أن يذوّق عليه ، وإن ضربه وبقى فيه ما يمنع^(٨) بنفسه^(٩) ثم قتله آخر^(١٠) بعده^(١١) فالسلب للآخر إنما يكون السلب لمن صيره بحال لا يمنع فيها^(١٢). والسلب الذي يكون للقاتل كل ثوب عليه وكل سلاح عليه ومنطقته^(١٣) وفرسه إن كان راكبه او مُمسكه ، فإن كان مُفلتا^(١٤) منه او مع غيره فليس له. وإنما سلبه ما أخذ من يديه او مما على بدنه او نجت بدنه^(١٥) ؛ فإن كان في سلبه اسوار^(١٦) ذهب او خاتم او تاج او منطقة فيها نفقة فلو ذهب ذاهب الى أن هذا مما عليه من سلبه كان مذهبا ، ولو قال ليس هذا من عدة الحرب إنما^(١٧) له سلب المقتول الذي هو له سلاح^(١٨) كان وجها^(١٩). (وقال^(٢٠)) لا^(٢١) يُخمس السلب لأن^(٢٢) النبي صلى الله عليه اذ قال من قتل قتيلا فله سلبه لم يستثن قليل السلب ولا كثيره^(٢٣) (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال ابو حنيفة وأصحابه^(٢٤)) إنما النفل قبل الغنيمة فلا ينبغي للإمام

(١) هاهنا زائدة في ام (٢) هاهنا زائدة في ام (٣) ام : الشافعي ز (٤) دم
(٥) ام : او رجليه (٦) ام : او الرجلين (٧) ام : قد ز
(٨) — (٨) ام : يمنع نفسه (٩) — (٩) ام : بعده آخر (١٠) ام : قال الشافعي ز
(١١) وسطه (١٢) ام : مثلها (١٣) ام : قال الشافعي ز
(١٤) ام : سوار (١٥) ام : واجها (١٦) ام : وافته امره ز
(١٧) ام : قال الشافعي (١٨) ام : ولا (١٩) — (١٩) القول في ام لفصل من هذا
(٢٠) راجع ام ٧ ، ٢٢٠ ، وراجع م في أول ابواب السير ، وراجع خ ٢٢٥ ؛
ويستكرر بعضه في فصل ٨٨

ان ينفل شيئا من الغنيمة بعد ما يصير في ايدي المسلمين ، ولكن اذا اراد ان ينفل قال قبل ان يصيبوا الغنيمة من اصاب اسيراً فله سلبه او يقول من قتل قتيلا فله سلبه . (وقالوا) ^(١) ان قتل رجل مشركا وأخذ سلبه فلا ينبغي للإمام أن ينقله إياه لأنه صار في ^(٢) الغنيمة (رواية الأولي عنهم) .

٥ (وقال أبو ثور) إذا قتل رجل رجلا من اهل الحرب فله سلبه ولا يَحْتَسِبُ ، وذلك ان النبي صلى الله عليه قال من قتل قتيلا فله السلب ولم يذكر بعد الخنس ؛ فمن قتل في مبارزة او في اقبال الحرب او بعد ما انهزم القوم فله السلب ، وذلك ان النبي صلى الله عليه قال من قتل قتيلا فله السلب ولم يقل في اقبال ولا اديار ولا مبارزة .

١٠ (قال ابو حمفر) وخمس عمر بن الخطاب سلب البراء بن مالك (حدثنا بذلك ابو كرييب قال حدثنا وكيع عن سفيان عن هشام عن ابن سيرين قال) بارز البراء بن مالك اخوانس بن ملك مرزبان الزارة قتله ثم جاء بسلبه فكان قيمته ثلثين الفا فقال عمر بن الخطاب انما لم نسكن نخمس الا سلب ولكن هذا مال عظيم نخمسه فكان اول سلب خمس في الاسلام . (وقال ابن عباس) السلب من النفل (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عن مالك عن ابن شهاب عن القسم بن محمد عنه) .

— ٨٨ — واختلفوا في النفل الذي يحل لمن نَفَله

(فقال مالك بن انس) ^(٣) وسئل عن النفل هل يكون في اول منم (فقال) ^(٤) ذلك (٥٣) على وجه الاجتهاد من الإمام . ليس ^(٥) عندنا في ذلك

(١) ام ٧ ، ٢١٣ : قال ابو حنيفة في الرجل يقتل الرجل ويأخذ سلبه لا الخ
(٢) ام : من (٣) م ي ، بل ما جاء في اعطاء النفل من الخنس : سئل مالك عن الخ
(٤) م : قال (٥) م : وليس

امر معروف^(١) إلا اجتهاد السلطان ؛ ولم يبلغني أن رسول الله صلى الله عليه^(٢) نقل في مغاليزه كلها وقد بلغني أنه قد نقل في بعضها^(٣) ، وإنما ذلك على وجه الاجتهاد من الإمام في أول منم وفيما بعده^(٤) (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (قال ثم قلت لمالك) هل ينقل بأكثر من السلب (فقال) ليس في ذلك وقت ، وإنما ذلك على وجه الاجتهاد . (وحدثني يونس عن أشهب قال سئل مالك)^(٥) عن الوالي إذا نقل بعض الجيش من أين ينقلهم من الخمس^(٦) أم من جميع النخبة (فقال) إن أحب ذلك إلى أنها من الخمس . فقيل له من الخمس (فقال) نعم .

(وقال الأوزاعي)^(٧) للقاتل سلبه ، مضت بذلك السنة من رسول الله صلى الله عليه إلا أنه لا يُنقل أحد سلباً من بعد الفتح ، ولا يصلح للإمام أن يقول من أصاب شيئاً فهو له من بعد الخمس ، فإنه لم يقو أن يدخل دار الحرب أو يصيب فيها مغان إلا بالجيش الذي فصل معهم في دار الحرب (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (قال وقال الأوزاعي) والسنة أنه لا نقل في ذهب ولا فضة ولا لؤلؤ ولا في أول غنيمة ، ولا سلب في يوم هزيمة ولا فتح . (قال) وسئل عن الإمام يبعث السرية فيصيبون وقد سمى لهم نفلهم ثلثاً أو رباعاً أراد أن يزيدهم (فقال) لا يزيدهم على ما سمى لهم ولا ينفلهم من الخمس شيئاً . (وحدثت عن معاوية عن أبي إسحق قال قلت للأوزاعي) كيف وجه النفل وكيف كانوا يصنعون فيما مضى (قال) الأمر في ذلك إذا خرج الإمام بالناس ألا يسمى لهم الأنفال حتى يبعث سرايا ؛ فإذا انته أول

(١) م : موقوف ز (٢) م : وسلم ز (٣) م : يوم حنين ز (٤) انتهى م
(٥) راجع م ي ، باب ما جاء في إعطاء النفل من الخمس ، وراجع مد ٣٠ ، ٣١ و
(٦) الخمس (٧) راجع ام ٧ ، ٣١١

سريرة بنزيمة لم ينقلها شيئاً مما جاءت به لانه لا نقل في اول مقام ثم ينقل السرايا بعد و يظهر لهم النقل . قلت وذلك اليه ان ينقل السرايا ما جاءت به ان شاء وان لم يكن معنى لهم فلاحين بعثهم (*) (قال) نعم . قلت فالحديث الذي جاءه لا نقل بعد الغنيمة « ما وجهه (قال) اذا بعث سراياه ولم يسم لهم فلا ولم يكن من نيته حين بعثهم ان ينقلهم ثم جاءوا بنزيمة فبرزت من ^(١) يديه وقبضها القسام فليس له ان ينقلهم منها ، وإلا فإنه ينقلهم منها ان شاء . قلت فان بعث سريرة ومعنى لها فلا او خطب الناس فجعل للسرايا الأفعال فسعى لهم النقل ثم جاءته سريرة بنزيمة وهي اول مقام اتفق لهم بما كان جعل لهم ام يمنهم (قال) بل نفي لهم بما جعل لهم وقد جهل في تسميته لهم النقل قبل ان يأتيه اول سريرة بمنهم ، فاذا كان معنى لهم النقل وخرجوا على ذلك فليف لهم بما معنى لهم ما لم يجاوز الثلث . قلت وكما اكثر ما ينقل الامام (قال) لا يزيد في البداية على الربع ولا في الرحلة على الثلث ، وإن شاء نقل اقل من ذلك بعد الخمس . قلت فان بعث سريرة في البداية وجعل لهم الثلث وأصابوا غنيمة ارددتم الى الربع ام نفي لهم بما جعل لهم ^(٢) قلت فالى من النقل الى امير العامة او الى صاحب المقدمة (قال) اذا بعث الامام صاحب المقدمة ثم بعث صاحب المقدمة سراياه فنقلهم صاحب المقدمة . قلت فان بعث سريرة فسعى لهم فلا ثم بعث اخرى ولم يسم لهم فلا ومن نيته ان ينقل التي لم يسم لها فلا مثل نقل الاخرى (قال) فليمنهم ما كان نوى من ذلك . قلت ويفضل الامام السرايا بعضها على بعض (قال) نعم ان شاء اذا كان ذلك نظراً منه للعامة . قلت ان شاء أن يرضع لهم (قال) نعم . قلت فان بعث سريرة فأصابوا ثلثة اروس من الشىء وقد كان فنقلهم الثلث فأعطاهم رأساً ^(٣) فوجدوا به عيباً (قال) يردونه ثم يقوم هو وبقية الروس ثم يعطيهم فنقلهم من

(١) في (٢) معنى القول ناقص من الاصل (٣) داس

ذلك . قلت أرايت إن بعث الإمام ثلاثة نفر او رجلا واحدا فأصاب شيئا أترى .
هؤلاء سرية (٥٤) (قال) نعم قد بعث النبي صلى الله عليه ثلاثة نفر . قلت فان بعث
سراياه بعضهم قبل بعض فتفرقوا ثم جاءت سرية منها بغنيمة وقد كان بعث غيرها .
قبلها (قال) أول سرية تأتيه بغنيمة فهي أول مغنم لا يتغلها منه ويتغل ما بعدها .
وإن كان غيرها بعث قبلها . وإن بعث سرية فأصاب رجل منهم شيئا ثم
أصابوا بعد ذلك شيئا فليس يكون الذي أصابوا منهم أول مرة بأول مغنم حتى
يقفوا اليه . قلت فالإمام يقول من جاء بأسير فله سلبه (قال) لا يحل هذا له .
قلت فيقول من حمل درعا فنزاهها او فسطاطا او نجفا فله كذا وكذا من
المغنم (قال) لا يحل هذا له وهذا حث لا يُعرف ، فان جعل انسان ذلك فليفر
لهم الإمام بما جعل لهم من ماله . قلت فالإمام يقول اذا التقى الصفان من جاء
بأسير فله كذا وكذا بما في ايدي المسلمين من غنائمهم او من شيء أصابه (قال)
لا يستقيم هذا ، اذن تذهب غنائم المسلمين ، ولكن إن كان معه مال من مال
الله فجعل لهم منه فلا بأس ، وقد كانوا يحملون الأموال لمثل ذلك . قلت فينزل
على الحصن فيرى فيه الثغرة فيقول من دخل من الثغرة فله كذا وكذا إن فتح
الحصن او اقام عليها فله كذا وكذا (قال) لا بأس إن فتح الحصن فله ذاك ،
وإن لم يفتح فلا شيء له . قلت فان فتح الله الحصن ودخله المسلمون فاذا فيه
مطمورة فقال الإمام من دخل المطمورة فأخرج منها شيئا فله ثلث او ربع
(قال) لا بأس ما لم يزد على الثلث بعد الخمس . قلت فالسرية تبعث خيلا ورجالة
فيصيرون الغنيمة وقد سئى لهم نفل (قال) الخيل والرجالة سواء في النفل لا يفضل
بعضهم على بعض . قلت فالإمام تأتيه السرية بغنيمة فيدفع اليهم نفلهم من
الدواب وغيرها ويقبض هو بقية الغنيمة ثم تذهب الغنيمة او يذهب ما في ايدي
القوم (*) من نفلهم (قال) ما بقي فهو للذي كان له لا يرجع بعضهم على بعض .

٥

١٠

١٥

٢٠

- قلت فلا إمام بعث سراياه جميعا فقال لهم من اصاب منكم شيئا دون صاحبه فله منه ثلث اوربع دون اصحابه (قال) هذا بدعة لا يصلح هذا . قلت امام بعث سرية فنقلهم فأصابوا غنيمة ثم لقوا عدوهم فبعثوا الى اميرهم يستمدونه فبعث اليهم مددا فأتوهم وقد هزموا عدوهم وحروا على غنيمتهم (قال) لا يشاركونهم في نقلهم .
- ٥ قيل له سرية بُعثت ونُقلت فأصابوا غنيمة وأصابوا في ايدي العدو اسيرا من المسلمين فاستنقذوه منهم ايكون ذلك الأسير شريكهم في نقلهم (قال) اما في النقل فلا ولكن يكون له سهم مع المسلمين . قلت فلا إمام ينادى في الخليل ليبعثهم في السرية ويسمى لهم فلا فإذا اجتمعوا اليه بدا له ألا ينقلهم او ينقصهم مما كان متى لهم من النقل (قال) ذاك اليه ما لم يخرجوا ، يقول لهم من شاء منكم أن يخرج على كذا وكذا من النقل ومن شاء فليجلس . قلت فالرجل يخرج
- ١٠ من العسكر لحاجة او لطف فيصيب الغنيمة فيجئ بها الى الإمام ولم يكن الإمام سمى لهم فلا ولم ينوه (قال) إن شاء الإمام نقله ما رأى ، قد كانوا ينقلون في مثل هذا . قلت له ارايت ما اصابت السرية المنقلة من العين والذهب والفضة والجواهر (قال) ليس في هذا نقل إنما هو لجميع الجيش . قلت ^(١) وإن كان
- ١٥ تبرا ليس بدنانير ولا دراهم (قال) وأن قلت فما اصابوا من السيوف والسروج والمناطق المحلاة والقلائد والأقراط (قال) لا يُنقل من الحلى ولا من الصامت ويُنقل من الرقيق والدواب والمتاع والسيوف والمناطق المحلاة . قلت فإن خرج الأجير في سرية ، ماختلف فيه في (٥٥) قوله فمرة (قال) يكون له نقل ، ومرة (قال) لا يكون له نقل . قلت فلما هدد يخرج في السرية ايكون له معهم نقل
- ٢٠ (قال) نعم . وإن خرج العبد من ^(٢) سرية ^(٣) يطف او في حاجة فأصاب شيئا

لم يكن له في ذلك نفل ولا مع السرية لأنه يصير ذلك النفل لمولاه ولكن يرضخ الإمام للعبد رضخا. قلت فالإمام يبعث السرية ثم يبعث أمير تلك السرية سرية من سريته وينقلهم (قال) ليس ذلك له إلا أن يكون الإمام اذن له في ذلك ، فإن كان قد فعل فأحب إلى أن يفي لهم . قلت فرجلان يغزوان فيشتركان فيما أصابا من النفل فيخرج هذا في سرية وهذا في سرية (قال) لا يستقيم هذا. قلت العسكر يمر ببلاد العدو فيرون الرمك أو الشيء على الطريق فيقول الإمام من جاء بشيء فله منه ثلث أو ربع فيبتدعه الناس فيأتون به (قال) هو جائز لهم بعد الخس (قال) ولا ينبغي للإمام أن يدفع إلى كل سرية تأتيه بغنيمة نفلها منه حتى تأتيه بغنيمة من السبي وغيره . قلت فالإمام يبعث السرايا فتجىء بالرمك الكثيرة ويحجى بعضها بأكثر مما جاء به بعض فلا يعرف ما جاء به هؤلاء ولما جاء به هؤلاء ولا يتدبر على احصائه ولا يبيع في تلك الحال ولا على أن يدفع إلى كل سرية نفلها حتى تُساق إلى المصيبة فتباع بها (قال) فإذا كان ذلك كذلك ^(١) فهذه ضرورة فليعطهم على حصة ما جاءوا به من العدة . قلت فالإمام ينادى في الخيل فيجتمعون إليه فيريد أن يبعث بعضهم ويحبس بعضا ويسمى لهم النفل فيقول الذين حبسوا نحن نخرج على غير نفل فلم تنفل ^(٢) هؤلاء وتمنعنا من الخروج ،(*) والناس نشاط للخروج (قال) ما نفلهم الإمام فهو جائز لهم اذا صنع ذلك نظرا للعامة . قيل له امام بعث سرية ونفلها فجاءت بغنيمة فأراد الإمام أن يجعل تلك التسمية بين العامة ويُلغى نفلهم واستطاب ذلك الإمام من السرية، فمنهم من طُيب ومنهم من لم يطيب كيف يصنع العامة بما دخل في سهامهم من ذلك (قال) يتصدق الرجل بقدر ما دخل في سهمه من ذلك. قلت رجل قال له الإمام انطلق في نفر معك الى رمك دلّ عليها فجيئوا بها ولكم منها كذا وكذا ، قال لا افعل إلا

- أَن تَخْصَنِي بِدَايَةِ مَنَاسِيِ النِّفْلِ لَتَكُونَ لِي دُونَ الْقَوْمِ فَفَعَلَ وَوَلَّاهُ عَلَيْهِمُ (قَالَ)
بِئْسَ مَا صَنَعَ الْإِمَامُ حِينَ خَصَّهُ بِذَلِكَ دُونَ أَصْحَابِهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَصَابَ مَا أَصَابَ
مِنْ ذَلِكَ بِقُوَّةِ أَصْحَابِهِ ، وَأَرَى إِذْ جُعِلَ لَهُ ذَلِكَ أَنِّي لَهٗ بِمَا جُعِلَ لَهُ . قُلْتُ
مُسْتَأْمَنٌ كَانَ يَعْنِي مَعْنَى فِي الْعَسْكَرِ فَأَبْصَرَ النَّاسَ رَمَكًا لَا يَرِيدُونَ طَلِبَهَا فَقَالَ
الْمُسْتَأْمَنُ لِلْإِمَامِ أَتَأْذُنِي لِي أَنْ أَنْطَلِقَ إِلَى هَذَا الرِّمَكِ فَأَجِبْنِي مِنْهَا بِرَمَكَةٍ أَرْكَبُهَا
وَتَكُونَ لِي دُونَ النَّاسِ فَأَنِّي لَا أَطِيقُ الْمَشْيَ مَعَكُمْ (قَالَ) لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا أَنْ
يَنْفِلَهَا أَيَّاهُ بَعْدَ الْحَسِّ ، هَذِهِ ضَرُورَةٌ . قُلْتُ نَزَلْنَا فِي قَرْيَةٍ فَجَاءَ مُسْتَأْمَنٌ قَدْ جَاءَ
مَعْنَانِمْ جَعَلَ يُخْرِجُ إِلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي نَفَى الْمُسْلِمُونَ عَنْهَا الْعَدُوَّ فَيَجِيءُ بِالْمَتَاعِ يَقُولُ
هَذَا مَتَاعٌ كَانَ لِي (قَالَ) إِنْ كَانَ حِينَ ارْتِدَائِهِ قَالَ لِلْإِمَامِ إِنَّهُ قَدْ بَقِيَ لِي
مَتَاعٌ فَأَخْرَجَ فَأَجِبْنِي بِهِ فَأَذِنَ لَهُ فَبَوَّلَ ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَجَاءَ بِشَيْءٍ نَفَلَهُ
مِنْهُ مَا رَأَى بَعْدَ الْحَسِّ وَبَقِيَّتِهِ فِي الْمَقْسَمِ . قُلْتُ فَإِنْ قَالَ لِلْإِمَامِ أَتَأْذُنِي لِي أَنْ
أَخْرَجَ فَأَجِبْنِي بِشَيْءٍ فَمَا ^(١) جِئْتُ بِهِ قُلِّي نَصْفَهُ (٥٦) لَا خَسَّ عَلَى فِيهِ فَعَلَ
(قَالَ) بِئْسَ مَا صَنَعَ حِينَ شَرَطَ لَهُ أَلَّا يَخْمُسَهُ ، وَأَرَى أَنِّي لَهٗ بِمَا جُعِلَ لَهُ .
(قَالَ وَكَتَبْتُ إِلَى الْأَوْزَاعِيِّ) أَسْأَلُهُ عَنْ مَسْرِيَّةٍ بُعِثَتْ وَنُفِلَتْ فَأَخْطَأَ بَعْضُهُمُ
الطَّرِيقَ أَوْ مَاتَتْ ^(٢) دَابَّتْ فَأَنْضَمَّ إِلَى الْعَسْكَرِ الْأَعْظَمِ بَعْدَ مَا كَانَ قَدْ أَصَابَ أَصْحَابَهُ
غَنِيمَةً أَوْ قَبْلَ أَنْ يَغْنَمُوا ثُمَّ غَنِمُوا أَيْضًا بَعْدَ فِرَاقِهِ أَيَّامٌ شَيْئًا (فَكَتَبْتُ إِلَى)
إِنَّ مَا أَصَابُوا مِنْ غَنِيمَةٍ قَبْلَ أَنْ يَقْتُلَ صَاحِبَهُمْ إِلَى الْعَسْكَرِ الْأَعْظَمِ فَهُوَ شَرِيكُهُمْ
فِيهَا ، وَلَيْسَ لَهُ فِيهَا أَصَابٌ بَعْدَ وَصُولِهِ إِلَى الْعَسْكَرِ مِنْ ^(٣) غَنَائِمِهِمْ شَيْءٌ ؛ وَعَنِ النَّفَرِ
يُخْرِجُونَ مِنَ الْعَسْكَرِ يَتَعَلَّقُونَ قَرِيبًا مِنْهُ أَوْ بَعِيدًا بِإِذْنٍ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَيَصِيبُونَ
الْغَنِيمَةَ أَوْ يَصِيبُهَا بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ إِشْتِرَاكًا فِي النِّفْلِ (فَكَتَبْتُ) إِنَّ مَنْ
أَصَابَ مِنْهُمْ شَيْئًا دُونَ أَصْحَابِهِ أُعْطِيَ مِنْهُ نَفْلُهُ دُونَهُمْ ؛ وَعَنِ الْإِمَامِ يُصِيبُ فِي

عسكره الغنيمة وقد بعث سراياه وذلك أول شيء أصيب من الغنائم (فكتب)
 اذا كان أول من يصيب من الغنائم الإمام في عسكره فقل السرايا بعد ذلك بما
 جاءوا به لأن الذي أصاب في عسكره هو أول مغنم ؛ وعن إمام بعث سراياه
 ونقلهم ثم بدا له أن يخرج في سرية بنفسه نظرا منه للعامة ليكون ^(١) له من النفل
 مثل ما لرجل منهم (فكتب) لا أعلم بذلك بأسا ؛ وعن سرية بعثها الإمام
 تنفلها فأصابوا غنيمة ثم رجعوا إلى عسكرهم فدفع إليهم نقلهم ثم لقبهم العدو
 فاستنقذوا من المسلمين جميع ما غنموا وما كانوا ^(٢) أصحاب السرية نفلا ثم إن
 المسلمين ظهروا على العدو فأصابوا جميع ما كانوا ^(٣) استنقذوا منهم وما كان من نفل
 أصحابهم (فكتب) هو ^(٣) حين نفلوهم وقبضوه بما لم يرد إليهم . (قال)
 وكتبت إليه أرايت إن كان العدو لقوا المسلمون (*) فقاتلهم قبل أن يقبض أهل
 هذا النفل فنقلهم فزهمهم المسلمون هل يبطل لقاء ^(٤) المسلمين العدو وقتالهم أيام
 فقل أولئك القوم الذين كانوا نفلا اذا قاتل المسلمون عن جميع غنائمهم (فكتب)
 ان كانت تلك السرية رجعوا بغنائمهم إلى العسكر وقبضت منهم فقد استحقوا
 النفل وصارت مصيبة دخلت عليهم فبرد عليهم الإمام فنقلهم ؛ وعن أمير بعث
 سرية ونقلهم ثم جاءت سرية أخرى جميعا معا لم تسبق أحدهما الأخرى وهما أول
 مغنم (فكتب) هما سريتان بمشتا فاتفق قنومهما فيؤخذ من كل واحدة منهما
 نصف ما أصابت ؛ وعن أمير بعث سرية ونقلها نفلا فأتته بغنيمة ثم لم يبعث
 غيرها ولم يصيبوا غيرها حتى قتل أبي لهم بما نقلهم أو لا يفي لهم وهو أول مغنم
 (فكتب) ليض لم نقلهم الذي جعل لهم ، فإن كان قد جهل فان الخلف أعظم
 من عجلته بالنفل أول سرية حين بعثها ؛ وعن أمير بعث سريتين ونقلهما
 فأصابنا غنيمة ثم بعثت إحدى السريتين بشرها إلى الأمير فأخبرته بما أصابت

(١) ومكود (٢) كان (٣) هم (٤) لما

- من الغنيمة وأقبلت السرية الأخرى بتنميمتها فسبقت البشرية الى الأمير وأخبروه بما غنموا قبل أن تصل اليه السرية التي اقبلت بتنميمتها اى السريتين أول منغم (فكتب) الأولى منها التي أمت الإمام بتنميمتها هي أول منغم ، فإن خبر البشرى ليس أول منغم ، وعن امير بعث سرية ونفلها فحضت ثم بداله فأتبعهم فوجدهم قد غنموا وهم مقيمون على حصن يرجون فتحه أيبطل قدومه عليهم فأنفهم (فكتب) إن لهم نفلهم مما أصابوا قبل أن يقدم عليهم أميرهم ، وعن امير بعث سرية ونفلها فأتوا على حصن او مطمورة (٥٧) فحاصروهم ثم إن امير تلك السرية نفل رجلا منهم فقال من دخل الحصن أو المطمورة فله كذا وكذا من النفل الذي كان أمير الجيش نفل جميع السرية ، او بعث أمير السرية خيلا من سريته الى خنينة أخرى يطلبها ثم نفلها من نفل السرية حين رأى ثقلا ١٥ منهم عن طلب الغنيمة كيف يصنع امير الجيش في ذلك (فكتب) ان كان أمير الجيش نفل السرية حين بعثا الربع او احدى منه امضى لهم ما نفلهم صاحب السرية فيما بين ما كان نفلهم الى الثلث مما أصابوا . قيل له الإمام ينزل بالسكر في القرية الضخمة فيقيم فيها اياما فيأتيه الرجل منها بالمتاع أصابه فيها أو يأخذ الشاة فيأكل لحمها ويأتي بجلدها الى المقسم أو يدخل البيت فيصيب فيه المتاع ١٥ فيأتي به الامام (قال) ليس في هذا نفل . قيل له سرية بُعثت فلقوا عدوا فقاتلهم فقتلهم وجاءوا بسلبهم ا يكون هذا أول منغم (قال) نعم .
- (وقال الثوري) بلغنا أن النبي صلى الله عليه كان ينفل في بدء الربع واذا نفل نفل الثلث (حدثني بذلك علي عن زيد عنه) . (وحدثت عن معاوية عن أبي اسحق قال سألت سفيان) عن الامام يبعث السرية وينفلهم فيخطئ ٢٥ بعضهم الطريق ثم لا يجتمعون إلا في العسكر وقد أصاب هؤلاء وهؤلاء (قال)

أحبّ إلى أن يكون ما أصابوا بينهم جميعاً .

(وقال الشافعي) (١) وذَكَرَ (٢) حديث (٣) عبد (٣) الله (٣) بن عمر أن رسول

الله (٤) صلى الله عليه (٥) بعث سرية (٦) قبل نجد فغنموا (٧) ابلاً

كثيرة فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً ثم فُلُوا بعيراً

بعيراً ؛ وحديث (٨) سعيد بن المسيّب أنه قال (٨) كان الناس يُعطون الأُفْعال (٩)

من الخس ؛ ثم (١٠) قال الشافعي وحديث عبد (١١) الله (١١) بن عمر يدل على

أنهم (١٢) أعطوا ما لهم مما أصابوا وعلى (١٣) أنهم فُلُوا بعيراً بعيراً ، والنفل

هو شيءٌ زيده (١٤) غير الذي كان لهم ، وقول سعيد (١٤) بن المسيّب « يُعطون

والنفل من الخس » كما قال ابن شاء الله « وذلك من خسر النبي صلى الله

عليه (١٥) » فإن له خسر الخس من كل غنيمة فكان رسول (١٦) الله (١٦) صلى

الله عليه (١٧) يضعه حيث أراه الله كما يضع سائر ماله ، فكان الذي يريه (١٨)

الله (١٩) ما فيه صلاح المسلمين . (قال) (٢٠) وما سوى سهم النبي صلى الله

عليه (٢١) من جميع الخس لربن سمّاه الله (٢٢) فلا يتوهم عالم أن يكون قوم

حضرُوا فأخذوا ما لهم وأعطوا ما (٢٣) لغيرهم إلا أن يتطوع (٢٤) به عليهم غيرهم .

(قال) (٢٥) والنفل في هذا الوجه من سهم رسول (٢٦) الله (٢٦) صلى الله عليه (٢٧)

فينبغي للإمام أن يجتهد فإذا كثر العدو واشتدّت شوكتهم (٢٨) وقبل من بإزاءه

(١) أم ٤ ، ٦٨ — (٢) — (٣) القول في أم أفضل من هذا (٣) — (٣) أم : ن

(٤) — (٤) أم : النبي (٥) أم : وسلم ز (٦) أم : فيها عبد الله بن عمر ز

(٧) مصبوا (٨) — (٨) القول في أم أفضل من هذا (٩) أم : النفل

(١٠) أم : ن (١١) — (١١) أم : ن (١٢) أم : أمّا ز (١٣) أم : على

(١٤) أم : ن (١٥) أم : وسلم ز (١٦) — (١٦) أم : النبي (١٧) أم : وسلم ز

(١٨) رب ز (١٩) أم : تبارك وتعالى ز (٢٠) أم : الشافعي ز (٢١) أم : وسلم ز

(٢٢) أم : هو وجل له ز (٢٣) أم : بما (٢٤) أم : يطوم (٢٥) أم : الشافعي ز

(٢٦) — (٢٦) أم : النبي (٢٧) أم : وسلم ز (٢٨) أم : الشوك

من المسلمين نفل منه اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه (١) وإذا لم يكن ذلك لم ينفل؛ وذلك أن أكثر مغازي رسول الله (٢) صلى الله عليه (٣) ومراياه لم يكن فيها انفال من هذا الوجه. (قال) (٤) والنفل في أول مقرى والثاني وغير ذلك سواء على ما وصفت من الاجتهاد. (قال) (٥) وقد روى بعض الشاميين في النفل في البدأة والرجعة الثلث في واحدة والرابع في أخرى. ورواية ابن عمر أنه نفل نصف السدس؛ فهذا يدل على أنه ليس للنفل حد لا يجاوزه الامام، وأكثر مغازي رسول الله صلى الله عليه (٦) لم يكن فيها انفال؛ فإذا كان للامام ألا ينفل فنفل فيبقى لتفيله أن يكون على الاجتهاد غير محدود. (قال) (٧) ولا أعلم شيئاً ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه بهذا يعني بقول الإمام إذا (٨) بعث (٩) سرية أو جيشاً قبل اللقاء «من غنم شيئاً فهو له بعد الخمس»، (قال) ولم أعلم سنة رسول الله صلى الله عليه (١٠) إلا ما وصفنا من قسمة الأربعة الاخماس بين من حضر القتال وأربعة اخماس الخمس على أهله ووضع سهمه حيث أراه (٥٨) الله (١٠١) وهو خمس الخمس (١١)، والله أعلم؛ (قال) (١٢) وهذا (١٣) مذهب وذلك أن يقال إنما قاتل هؤلاء على هذا الشرط، والله أعلم (حدثنا بذلك عنه الربيع).

وقال أبو حنيفة واصحابه (١٤) إنما النفل قبل الغنمية فلا ينبغي للإمام أن ينفل شيئاً من الغنمية بعد ما تصير في أيدي المسلمين، ولكن إذا أراد أن ينفل قال

(١) ام : وسلم ز (٢) — (٢) ام : للنبي (٣) ام : وسلم ز (٤) ام : للشافعي ز (٥) ام : الشافعي ز ؛ ما هنا زيادة في ام (٦) ام : وسلم ز (٧) — (٧) القول في ام الفصل من هذا (٨) اد (٩) ن (١٠) ام : من وجل ز (١١) ام : وهذا أحب إلى ز (١٢) ام : ن (١٣) ام : ولهذا (١٤) راجع ام ٧ ، ٣٢٠ ، وراجع م في أول أبواب السير ، وراجع خ ٢٣٥ . وراجع ج ٧٦ ؛ وقد جاء بعده في فصل ٨٧ .

قبل أن يصيبوا الغنيمة : مَنْ اصاب اسيرا فله سلبه . او يقول من قتل قتيلًا فله سلبه ، او يبعث سرية فيقول ما اصبتم من شيء فلكم خمسة اولكم ربعة اولكم ثلثه ، فهذا النفل ، فما اصابوا في وجههم ذلك سلم لهم ما مئى لهم . (قالوا) فإن مئى لم فقال ما اصبتم في وجه كذا وكذا فلكم نصفه او فلكم كله فهو أيضا جائز لهم وينبغي له أن يسلم لهم ذلك ، وقد كان يُستحب ذلك ليكون احرص لهم على القتال وعلى النكاية في العدو . (قالوا) ولا بأس أن يقول الوالى للرجل ما اصبته من المشركين فهو لك ، او ما غلبت غلبة فهو لك ، فهذا أيضا من النفل ، فما اصاب او غلبه غلبة فينبغى للامام أن يسلم ذلك اليه . (قال) وإن لم يسلم لهم شيئا فان قتل أحد منهم انسانا وأخذ سلبه فلا ينبغي للامام أن ينقله اياه ؛ وكذلك إن غلب على شيء وحده فهو في له ولجاعة العسكر ولا^(١) ينبغي^(١) للامام أن ينقله اياه ؛ (قالوا) وكذلك لو خرجت سرية او ائام فشدوا من العسكر بأمر الامام او بغير أمره فأصابوا غنيمة كانت بينهم وبين اهل العسكر ولم يكن ذلك لهم خاصة ولا ينبغي للامام أن ينقلهم اياه (الأولوى عنهم) .

(وقال أبو نور) اذا قال الامام مَنْ اصاب شيئا فهو له فكان هذا اصلح للناس وادعى للقتال وأكلب على العدو كان ذلك جائزا وكان مَنْ اصاب شيئا فهو له ولم يُخمس ؛ ولا يُخمس الا فقال والأسلاب إلا أن يشترط الايمام (*) ذلك عليهم فيقول مَنْ اصاب شيئا فهو له بعد أن يُخمس ؛ ومعنى النفل معنى السلب ، والله اعلم ؛ وقد نقل النبي صلى الله عليه في البدأة والرجوع ؛ وقد قال ابن عمر فقلنا رسول الله صلى الله عليه بعيرا بعيرا ، وإنما النفل قبل الخس ، والله اعلم .

— ٨٩ — واختلفوا في الموضع الذى يجوز للامام فيه قسم الغنيمة^(٢)

(قال الأوزاعي) ^(١) لم يقفل رسول الله صلى الله عليه ^(٢) من غزوة ^(٣) أصاب فيها مغنا إلا خمسة وقسمه قبل أن يقفل ^(٤)، من ذلك غزوة بني المصطلق وهوازن ^(٥) يوم حنين ^(٦) وتزوج ^(٧) رسول الله صلى الله عليه ^(٨) بخيبر حين فتحها ^(٩) الله عليه ^(١٠) صفية ^(١١)، ثم لم يزل المسلمون على ذلك

- حتى ^(١٢) هاجت الفتنة من بعد ما قتل الوليد بن يزيد : لم يخرج جيش منهم من ارض الروم إلا بعد ما يفرغون من قسم غنائهم ^(١٣) (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال) وترك قسم غنائهم المسلمين في دار الحرب حتى يخرجوا بها الى دار الإسلام خلاف لهدى من مضى من المسلمين منذ بعث الله نبيه صلى الله عليه فسلم جراً . (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال قلت للأوزاعي) ^(١٤) رأيت إن ابتاع انسان من الغنيمة دابة او سبيا او متاعاً ثم غلب العدو عليه بعد ما قبضه ايهدر عن المبتاع منه (قال) لا فإكان اكثر ما كان يابق من سبي جيوش المسلمين في ارض العدو ثم لا يهدر عنهم اتانهم . (قال) وإذا اشترى جارية فانت كانت من ماله .

- (وقال الثوري) وقيل له ايجوز بيع المغنم في ارض العدو (قال) وما يمنع من أن يجوز (حدثت بذلك عن معوية عن ابي اسحق عنه) . قال قلت : يقولون لا تنها ^(١٥) تحرز بعد (فكت) .

(١) ام ٧، ٢٣، ٤ مد ١٢ (٢) ام مد : وسلم (٣) ام مد : غزوة

(٤) مد : قال (٥) — (٥) مد : وخيبر وحنين (٦) ام : ويوم

(٧) ام : وخيبر (٨) — (٨) مد : ن (٩) ام : وسلم ز

(١٠) — (١٠) ام : اقتضاها (١١) هاجت زيادة في ام (١٢) — (١٢) ام مد : بعده وولت (ام : وعليه) جيوشهم في ارض الروم (مد : الشرك) في خلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان رضي الله عنهما في البر والبحر (وخلافة ... والبحر : مد : الى خلافة عمر بن عبد العزيز) ثم سلم جراً في ارض للشرك حتى (ام : حين) هاجت الفتنة (انتهى مد) وقتل الوليد في انتهى ام (١٣) راجع ام ٧، ٣٠ (١٤) ن (١٥)

(وقال الشافعي) ^(١) إذا ^(٢) غزا المسلمون بلاد أهل الحرب بالخيل والركاب (٥٩) فغنموا أرضهم وديارهم وأموالهم وأنفسهم أو بعض ذلك دون بعض. فالسنة في قسمة أن يقسمه الإمام معجلاً على وجه النظر ، فإن كان من ^(٣) معه كثيراً في ذلك الموضع آمين لا ^(٤) يكره عليهم المنو فلا يؤخر قسمة إذا أمكنه في موضعه التي غنمه فيه ، وإن كانت بلاد حرب أو كان يخاف كربة المنو ^(٥) أو كان منزله غير راقق بالمسلمين تحول عنه إلى أرفق بهم منه وآمن لهم من عدوهم. ثم قسمة وأن كان ^(٦) بلاد شرك ^(٧) ، وذلك أن رسول الله ^(٨) صلى الله عليه ^(٩) قسم أموال بني المصطلق وسببهم في الموضع التي غنمه فيه قبل أن ^(١٠) يتحول عنه وما حوله كله بلاد شرك ، وقسم أموال أهل بدر يسير على أميال من بدر ومن حول سدير وأهل مشركون ^(١١) . (قال) ^(١٢) وأكثر ما قسم رسول الله صلى الله عليه ^(١٣) وأمرأه سراياه ما غنموا ببلاد الحرب (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(١٤) لا يفني للإمام والمسلمين إذا أصابوا غنائم في دار الحرب أن يقسموا شيئاً من ذلك حتى يُحرزوه إلى دار الإسلام من قبل أنه إن ^(١٥) لحق بهم جيش من جيوش المسلمين وقد غنموا شركوهم في تلك الغنمية ، فلا يفني لهم أن يقسموا حتى يُحرزوها إلى دار الإسلام ، وإن هم فعلوا فاقسموها في دار الحرب كأولئك قد أساءوا وجاز ^(١٦) ذلك . وإن احتاج عسكر المسلمين وهم مع الإمام في دار الحرب إلى ما صار في الغنمية من الثياب

(١) ام : ٤ ، ٦٠ (٢) ام : وإذا (٣) ام : ن (٤) لان (٥) ام : عليهم
(٦) ام : كانت (٧) ام : قال الشافعي ز (٨) — (٨) ام : التي
(٩) ام : وسلم ز (١٠) ن (١١) هامتا زيد في ام (١٢) ام : الشافعي ز
(١٣) ام : وسلم ز (١٤) راجع ام ٧ و ٢٠٤ و ٢٠٤ ، وراجع خ ١٣٣
(١٥) ن (١٦) حار

- والمنازع والدواب فلا بأس أن يقسم ذلك بينهم في دار الحرب . وأما الرقيق فلا ينبغي له أن يقسم بينهم شيئاً منه حتى يُحرّروا إلى دار الإسلام ، ولا ينبغي له أن يبيع شيئاً من الغنيمة في دار الحرب حتى يُخرج ذلك إلى دار الإسلام ، فإن فعل قسم ذلك أو باعه في دار الحرب جاز (الجوزجاني عن محمد عنهم) (٥)
- ٩ (وقال أبو ثور) إذا غنم المسلمون غنيمة وحلّوها وصارت في أيديهم وهم في بلاد الحرب قسموها إن أرادوا ذلك ، وذلك أنّها قد صارت ملكاً لهم ، فيُخرج الإمام خمسة ويقسم الباقي بين أهل الجيش ؛ والقسمة في بلاد الحرب وبلاد الإسلام سواء ولا أعلم بين أهل العلم خلافاً أنّ الغنيمة إذا صارت في أيدي المسلمين في بلاد الحرب أن لهم أن يأكلوا منها ويلبسوا وبركبوا ويستمتعوا بما يحتاجون إليه منها ، فإذا كان هذا لهم قُسمت إذا أرادوا ذلك ، وإنما يؤخّر الناس قسمها حتى يخرجوا ثلاثاً يشغلهم عن العدو .

— ٩٠ — واختلّفوا في استئجار من يخرج الغنيمة إلى

أرض الإسلام وإلى موضع المقسم أو الدليل

بعض ما يصاب من الغنائم وكيف سبيل

- ١٥ إخراج الغنيمة إلى المقسم
- (قال الأوزاعي) يحمل الإمام للراعي والدليل من جماعة المال ، ومن (١) استأجر السرية على حفظ غنيمتهم حتى تُقسم فمن انفالهم يُعطون أجرهم (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (قال) وسئل عن الإمام يستأجر من الحسن من يسوق الماشية من الغنائم كل يوم (٢) بأجر معلوم : أرايت إن تبعهم العدو فاعتنقدهما في أيديهم هل يلزم الإمام إخراج القوم فيما ساقوا وعملوا (٣)
- ٢٠

(١) وما (٢) د (٣) بعض القول ناقص من الأصل

(وقال الشافعي) ^(١) إذا ^(٢) حوله الإمام يعني ^(٣) ما أصاب من الغنيمة ^(٤) عن موضعه الى موضع غيره فإن كانت معه حمله ^(٥) عليها ^(٦) ، وإن لم تكن معه فينبغي للمسلمين أن يحملوه له إن كانت ^(٧) معهم حمله بلا كراء ، وإن امتنعوا فوجد كراء تكارى على الغنائم واستأجر عليها ثم أخرج (٦٠) الكراء والإجارة من جميع المال . (قال) ^(٨) ولو قال قائل يجزى من ^(٩) فضل يحمل كل مذهب . (قال) ^(١٠) وإن لم يجد حمله ولم يحمل الجيش قسمه مكانه ثم من شاء أخذ ماله . (قال) ^(١١) ولو قال قائل يجزى من على حمله بكراء مثلهم لأن هذا موضع ضرورة كل مذهب . (قال) ^(١٢) وإذا خرجت سرية من عسكر فغنمت غنيمة فالأمر فيها كما وصفت في الجيش في بلاد العدو . (قال) ^(١٣) فإن ساق صاحب الجيش أو السرية سبيا أو خريثا أو غير ذلك فادركه العدو غاف أن يأخذه منه أو ابطلا عليهم ^(١٤) بعض ذلك فالأمر الذي لا شك فيه أنه إن ^(١٥) أراد قتل البالغين من الرجال قتلهم وليس له قتل من لم يبلغ ولا قتل النساء منهم ولا عقر الدواب ولا ذبحها ^(١٦) (حدثنا بذلك عنه الربيع) . (قال وقيل للشافعي) أرايت الإمام إذا أحرز ما جمع من المتاع فحرقه في بلاد الشرك وهو يقاتل أو ^(١٧) حرقه ^(١٨) عند ادراك المشركين له وخوفه أن يستغنوه قبل أن يقسم وبعد ما قسم (قال) كل ذلك في الحكم سواء ، إن أحرقه بإذن من معه لم يضمن لم شيئا ويعزل الخمس لأهله فإن سلم له دفعه اليهم خاصة وإن لم يسلم له لم يكن عليه شيء ، ومتى حرقه بغير إذنهم ضمنه لهم إن شاءوا ؛

•

١٠

١٥

(١) أم ٤ ، ٦٦ (٢) أم : وإذا . (٣) — (٤) أم : ن
(٤) — (٥) حمله عليه (٥) أم : كان (٦) أم : للشافعي ز (٧) مع
(٨) أم : للشافعي ز (٩) أم : للشافعي ز (١٠) أم : للشافعي ز
(١١) أم : للشافعي ز وراجع أم ٤ ، ١٩٩ أيضا (١٢) أم : عليه (١٣) ن
(١٤) انتهى أم (١٥) — (١٦) (١٧) أحره

وكذلك الرجل من المسلمين إن حرقه يضمن ملحق منه إن أحرقه بعد أن يُحرّزه المسلمون ، فأما إذا أحرقه قبل أن يُحرّز فلا ضمان عليه (وقال الثوري) يستأجر على الغنمية منها (حدثت بذلك عن معاوية عن أبي اسحق عنه)

- ٥ (وقال أبو حنيفة وأصحابه) إن أصاب المسلمون في أرض الحرب شيئاً كثيراً وليس مع الإمام فضل من الدواب والابل تحملهم عليها بطيب أنفس أصحابها ، وإن لم يكن معهم فضل مشى الرجل ومن (*) أطلق من الصبيان والنساء ، فإن لم يطبقوا المشى معهم ضرب أعناق الرجال وخلى عن النساء والصبيان وإن كان فيما غنم المسلمون دواب وابل وغنم استاقوها معهم إلى دار الإسلام وإن لم يطبقوا أن يستاقوها ذبحوا الإبل والغنم والدواب وأحرقوها بالنيران لئلا يلتفت بها أهل الحرب ، ولا ينبغي لهم أن يرقبوها لأن ذلك مثلة ، وإن كان في الغنمية التي أصابوا سلاح ومتاع وآنية كثيرة ولم يكن معهم من الظهر ما يحملون ذلك عليه فليحرقوا ذلك بالنار ولا يدعوه يلتفت به أهل الحرب (الجوزجاني عن محمد)

- ٩١ - واختلفوا في سنة قسم الغنائم

- ١٥ (قال مالك) (٢) إنما يكون الخس فيما أُوجب عليه بالخيال والركاب فأما ما افتتح منها يعني من خير بقتال نفسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي منها على الذين افتتحوها كانوا ألفاً وثمانمائة قسم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سهماً كل مائة رجل لهم سهم ، فأما يكون الخس فيما غلبه المسلمون بقتال لأنه أُوجب عليه بالخيال والركاب (حدثني بذلك يونس عن أشهب عنه) .
٢٥ (قال وسئل مالك) (٣) إنا كان عمر بن الخطاب إذا افتتحت الفتوح يُبعث إليه

(١) راجع غ ٢٢٧ (٢) راجع مد ٣ ، ٢٦ إلى ٢٦ (٣) سيتكرر هذا القول في العمل ١٢٦

بالخمس (قال) أما المال فلا وأما... (١) ففسي وأما الرقيق فلا أدري . قيل له فكيف كان يصنع بخمسه (قال) إن مما افتتح ما لم يكن فيه خمس : افتتحت خيبر (٢) والشأم فلم يكن فيها (٣) خمس . أرايت رقيق (٤) الذين ضرب عليهم عمر الجزية الخمسوا : لم يخمسوا ولكن خمس المال وترك الرقيق والارض فلم يخمس ؛ خمس عمر المال ولم يخمس الارض ولا الرقيق ، اقرها لمن يأتي بعد ذلك من المسلمين ؛ (٦١) فكلّمه في ذلك فأسى ونازعه آياه فبات فلما أصبح قال إني نظرت في هذه الليلة في هذا الأمر فوجدت الله قد فرغ منه ووجعت الذين هولم : قال الله (٥) « للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم » والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم » ثم قال (٦) « والذين جاءوا من بعدهم » فهذا المال لهؤلاء ؛ (قال ملك) ولوقسم (٧) يومئذ لأولئك من اين كان يجحد من جاء بعدهم ، أنا اقول هذا إله لو قسم لم يكن لمن يجحد من بعد شيء ؛ لم يكن لمن يفزوشى وعطل الغزو

(وقال الأوزاعي) (٨) كانت مكة قبل (٩) الفتح (٩) دار حرب فأظهر (١٠) الله رسوله والمؤمنين عليها عنوة (١٠) وفيها رجال مسلمون فلم يقبض لهم (١١) دارا ولا ارضا ولا امرأة وآمن الناس (١٢) وعفّاعبهم (١٣) (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . وحدثت عن معوية عن ابى اسحق قال قلت للأوزاعي كيف يصنع الإمام بالفنائم اذا اصابها (قال) ان شاء جزأها اجراء على خمسة اسهم ثم اقرع عليها ، إن شاء باع الفنائم ثم اخرج منها الخمس : إتما عليه النظر في ذلك العامة .

(١) ما هنا يراعى في الاصل مكان كلمة واحدة خطها الكاتب (٢) خمس (٣) هم (٤) الرمي (٥) سورة الحشر [٥١] ، ٨ ، ٩ (٦) سورة الحشر [٥١] ، ١٠ ، (٧) اسم (٨) ام ٧ ، ٣٤ ، (٩) — (٩) ام : ن (١٠) — (١٠) ام : ظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون (١١) ام : رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٢) فناس (١٣) انتهى ام :

(وقال الثوري) الغنيمة ما اصاب المسلمون عنوة، وفيه الخمس واربعة اخماس
 لكن شهداها والخمس لمن متى الله (حدثنا بذلك أبو كريب قال حدثنا وكيع عنه)
 (وقال الشافعي) ^(١) كل ^(٢) ما حصل مما غنم عن ^(٣) اهل دار الحرب
 من شيء قل أو أكثر من دار وأرض ^(٤) أو ^(٥) غير ذلك من المال والسبي ^(٦)
 قسّم كله إلا الرجال البالغين، فالامام فيهم بالخيار بين أن يمن على من رأى
 منهم أو يقتل أو يفادي أو يسبي، فإن ^(٧) من أو قتل فذلك له، وإن سبي أو
 فادى فسبيل ما سبي وما أخذ مما فادى سبيل ما سواه من الغنيمة. (قال) وذلك
 اذا اخذ منهم شيئاً على اطلاقهم، ^(٨) فأما أن يكون اسير من المسلمين فيفاديه ^(٩)
 بأمرين أو أكثر فذلك له ولا شيء للمسلمين على من فادى من المسلمين بأمرى ^(١٠)
 المشركين، وإذا جاز له أن يمن عليهم فلا يعود على المسلمين منه منفعة يقبضونها
 كان أن يستخرج اسيراً من المسلمين انفع وأولى أن يجوز ^(١١). (قال) ^(١٢)
 وفي الرجل يأسره رجل ^(١٣) فيسرق أو تؤخذ منه الفدية قولان: احدهما ما أخذ
 منه كلالل يُقْتَم وإنه ان استرق فهو كالقديّة وذلك يُخمس وأربعة اخماس بين
 جماعة من حضر ولا ^(١٤) يكون ذلك لمن أسره، وهذا قول صحيح لا أعلم خيراً
 ثابتاً يخالفه، وقد قيل الرجل يخالف للسبي والمال لأن عليه القتل فهو لمن أخذه
 وما أخذ منه فلمن أخذه كما يكون سلبه لمن قتله لأن أخذه اشد من قتله، وهذا
 مذهب والله اعلم. (قال) ^(١٥) وينبغي للإمام أن يعزل خمس ما حصل بعد ما
 وصفنا كاملاً ^(١٦) ويقر أربعة اخماسه ويحبس من حضر القتال من الرجال من ^(١٧)

(١) ام : ٤، ٦ و ٦٦ (٢) ام : وكل (٣) ام : من (٤) ام : لو ارض

(٥) — (٥) ام : وغير (٦) ام : لو السبي (٧) ام : وان (٨) معلوم

(٩) ام : بأمرى (١٠) هامتا زيادة في ام (١١) ام : الشافعي

(١٢) ام : الرجل (١٣) ام : فلا (١٤) ام : د (١٥) ام : فينبى

(١٦) كلاماً (١٧) ام : د

المسلمين البالغين ويعرف من حضر من اهل الذمة وغير البالغين من المسلمين ومن النساء فينفلهم شيئاً، فمن رأى أن ينفلهم من الأربعة الأخماس عزل لهم نفلهم^(١) ويعرف^(٢) عدد الفرسان والرجال من بالغى المسلمين الذين حضروا القتال فيضرب للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً فيسوى بين الرجل^(٣) والراجل فيعطيان سهماً^(٤) سهماً^(٥). (قال) ^(٥) ويُعطى^(٦) جميع سهم ذوى^(٧) القربى حيث كانوا لا يفضل منهم احد حضر القتال على آخر^(٨) لم يحضره إلا بسهمه في الغنيمة كسهم العامة ولا تقير على غنى ويُعطى الرجل سهمين^(٩) والمرأة سهماً ويُعطاه^(١٠) الصغير منهم والكبير سواء، وذلك أنهم إنما أعطوه^(١١) باسم القرابة وكلهم يلزمه اسم القرابة. قال^(١٢) فإن قال قائل قد أعطى رسول الله صلى الله عليه^(١٣) بعضهم مائة وسقى وبعضهم أقل قيل^(١٤) إنما^(١٥) حظّه وحفظ عياله^(١٦). (قال) ^(١٧) والقسم اذا لم يُذكر^(١٨) بتفصيل^(١٩) يشبه قسم الموارث. (قال) ^(٢٠) ويفرق ثلثة اخماس الخمس على من مضى الله^(٢١) على التام والمساكين وابن السبيل في بلاد الإسلام كلها يُحصون ثم يوزع بينهم لكل صنف منهم سهمه كاملاً^(٢٢) لا يعطى واحد من اهل السهمان سهم صاحبه. (قال) ^(٢٣) ومضى^(٢٤) رسول الله^(٢٥) صلى الله عليه^(٢٦) واختلف^(٢٧) اهل العلم عندنا في سهمه فمنهم من قال يردّ على اهل^(٢٨) السهمان التي ذكرها الله^(٢٩) لاني رأيت المسلمين قالوا

١٠

١٥

١٥

- (١) هامتا زيادة في ام (٢) ام : ثم يعرف (٣) ام : الرجل
(٤) انتهى ام (٥) ام ٤ ، ١١ و ٣ (٦) ام : فيعطى (٧) ام : ذى
(٨) ام : احد (٩) ام : وسطى (١٠) ام : اعطوا (١١) ام : من
(١٢) ام : وسلم ز (١٣) — (١٣) القول في ام الفصل من هذا (١٤) هامتا
زيادة في ام (١٥) ام : من (١٦) — (١٦) ام : يكن تفصيل (١٧) ام : الشافعى ز
(١٨) ام : من وجل ز (١٩) كما (٢٠) ام : الشافعى ز (٢١) ام :
وقد مضى (٢٢) — (٢٢) ام : التي (٢٣) ام : وسلم ز وهاهنا زيادة في ام
(٢٤) ام : تختلف (٢٥) ام : من (٢٦) ام : من وجل منه ز

- فَيَنْ سَتَى لَهُ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ فَلَمْ يَجِدْ : يُرَدُّ عَلَى مَنْ سَتَى مَعَهُ ، وَهَذَا مَذْهَبٌ بِحَسْنِ وَأَنْ كَانَ قِسْمُ الصَّدَقَاتِ مُخَالَفًا قِسْمِ الْبَنَى ؛ (قَالَ) ^(١) وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يُضْمَرُ الْإِمَامُ حَيْثُ رَأَى عَلَى الْاجْتِهَادِ لِلْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يُضْمَرُ فِي السِّكَرَاعِ وَالسَّلَاحِ ، (قَالَ) ^(٢) وَالْقَى اخْتَارَ أَنْ يُضْمَرَ الْإِمَامُ فِي كُلِّ امْرَأَةٍ حُصْنٌ بِهِ الْإِسْلَامُ وَأَهْلُهُ مِنْ سَدِّ ثَغْرِ أَوْ ^(٣) اَعْدَادِ ^(٤) كِرَاعٍ أَوْ سِلَاحٍ أَوْ اعْطَاةٍ ^(٥) أَهْلُ الْبَلَاءِ فِي الْإِسْلَامِ قَتْلًا عِنْدَ الْحَرْبِ وَغَيْرِ الْحَرْبِ اَعْدَادًا لِلزَّيَادَةِ فِي تَعَزُّزِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ عَلَى مَا صَنَعَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٦) فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ^(٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٨) قَدْ اعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ ^(٩) وَنَفَلَ فِي الْحَرْبِ وَاعْطَى عِلْمَ خَيْبَرَ نَفَرًا مِنْ اصْحَابِهِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ أَهْلَ حَاجَةٍ وَفَضْلٍ وَأَكْثَرُ مِنْ أَهْلِ فَاقَةٍ تَرَى ذَلِكَ كُلَّهُ - وَاللَّهُ ^(١٠) أَعْلَمُ - مِنْ سَمْعِهِ ^(١١) . (قَالَ) ^(١٢) وَقَوْلُهُ ^(١٣) « فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَةٌ ^(١٤) » (*) مِفْتَاحُ كَلَامِ ^(١٥) ؛ وَاللَّهُ ^(١٦) كُلُّ شَيْءٍ وَلَهُ « الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ » ^(١٧) (حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنْهُ الرَّبِيعُ) . (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ) ^(١٨) يُبَغَى لِلْإِمَامِ وَالْمُسْلِمِينَ إِذَا احْرَزُوا الْغَنِيْمَةَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَأَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَقْسِمَهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ قِسْمَ الْخَمْسِ فَيَجْعَلُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ لِلْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَقِسْمَ الْأَرْبَعَةِ الْأَخْرَاسِ بَيْنَ أَهْلِ الْعَسْكَرِ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَيْهِ . وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنْ يَبِيعَ ذَلِكَ كُلَّهُ ثُمَّ يَقْسِمَ ثَمَنَهُ فَيُزِيلُ الْخَمْسَ مِنْ ذَلِكَ فَيَقْسِمُهُ فِي الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَيَقْسِمُ

(١) ام : ن (٢) ام : الشافعي ز (٣) - (٣) ام : واحدا (٤) ام : اعطاء (٥) ام : وسلم ز (٦) - (٦) ام : النبي (٧) ام : وسلم ز (٨) ام : ن (٩) ام : تعالى ز (١٠) انتهى ام (١١) ام : ٤ ، ٧ (١٢) ام : قول الله تبارك وتعالى (١٣) سورة الاحقاف [٨] ، ٤٢ (١٤) ام : ن (١٥) ام : ن (١٦) راجع ما سياتي من قول أبي ثور في صحيفة ١٣٨ (١٧) ام : ن (١٨) سورة الروم [٣٠] ، ٢ (١٩) راجع خ ٢١ و ٧٥ و ٣٣٢ ، وراجع ج ١٩

اربعة (١) اخماس (٢) الثمن بين اهل العسكر الذين غلبوا عليه فعل ، وإن رأى
 أن يقسم لكل اهل راية من الفى على حدة فعل يقوم الفى كله الدواب والسلاح
 والمغنم والبقر والسبي فيعطى كل اهل راية بحصنهم من ذلك كله فيكون اهل تلك
 الراية يقسمون ذلك فيما بينهم ، وأصح ذلك وأجوده أن يبيعه كله بمن (٣) يريد
 ثم يقسمه على ما وصفت فيعزل الحسن فيقسمه على ثلثة اسهم ويقسم اربعة اخماسه
 بين الذين غلبوا عليه وبين من لحق بهم من جيوش المسلمين وهم في ارض
 الحرب قيل أن يحرزوه الى دار الاسلام بين الرجال والفرسان . (وقالوا ايضا)
 ماغلب عليه المسلمون من ارض فالامام في ذلك بالخيار إن شاء أن يأخذ خمسة
 ويقسم اربعة اخماسه بين الذين اصابوه فعل ، وإن شاء أن يجعل ذلك ارض
 خراج ويترك اهلها فيها يؤدون عنها الخراج ويعمرونها كما صنع عمر بن الخطاب
 بالسواد فعل (وروى بشر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة قال) قلت له رأيت
 إن اعطى الامام نصف الجيش ثم ضاع او احترق (٦٣) ما بقى من المغنم (قال)
 يرد الامام القسمة فيقسمها بين القوم فانية . قلت رأيت اذا قسم الامام الفنيمة
 في دار الحرب ثم إن جيشا دخلوا قبل أن يخرجوا هل يشاركون الذين قسم
 لهم فيما اخذوا (قال) لا . قلت رأيت إن كان اعطى نصف الجيش (قال)
 فذلك اذا وضع يده في القسمة فأعطى رجلا واحدا ثم دخلت سرية لم يعطوا
 من تلك القسمة شيئا لأن الامام قد احدث في قسمتها .

•

٩٠

٩٥

(وقال ابو ثور) اذا باع الامام الفنيمة وجعل ثمنها أخرج الحسن منها فقسم
 على خمسة اسهم . (قال) وقوله « الله » (٢) ابتداء الكلام (٤) وذلك أن الأشياء
 كلها لله ، فسهم النبي صلى الله عليه الى الامام يشتري منه الكراع والسلاح

٢٠

(١) — (١) الاوجه الاحاس (٢) خمس (٣) سورة الاحمال [٨] . ٤٢

(٤) راجع ما جاء من قول الشافعي في صحيفة ١٢٧

ويعطى من رأى ممن فيه غناء للإسلام ونفمة لأهل الإسلام وورده عليهم من أهل الحرب والعلم والفقه والقرآن وسهم لنزوى القرى يوم قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب صلة^(١) لهم^(١) الفنى^(١) منهم والفقير والذكر والأنثى فيه سواء ، وذلك أن الله جلّ ثناؤه جعل ذلك لهم^(٢) وقسمه

- رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نعلمه فضل بعضهم على بعض ، ولا أعلم بين أهل العلم خلافاً في رجل لو أوصى بثلث ماله لبني فلان وهم يحصون أنه بينهم الذكر والأنثى والصغير والكبير فيه سواء لا يفضل بعضهم على بعض ، فهكذا كل شيء صيرّ لقوم فهو بينهم بالسواء إلا أن يبين ذلك الأمر به ، (وقال) لا يُعطى من اليتامى وأبناء السبيل إلا الفقراء لأنّ هذا إجماع ، وسهم ليتامى المسلمين ، وسهم لساكنين المسلمين ، وسهم لابن سبيل المسلمين وأربعة أخماس يقسمها الإمام بين من حضر القتال (*) من البالغين . (قال) ويبيع الإمام جميع ما غلب عليه إلا المتأثرة فإنّ الإمام ينظر في أمرهم فما كان أصلح للمسلمين عمل به من فداء وقتل واسترقاق (قال) وأما الأرضون فقد اختلفوا فيها فقال بعضهم^(٣) تقسم كما يقسم سائر النسيمة وهذا قول ابن عبد الله وبه أقول .

- ١٥ (وقال أبو العالية الرياحي) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالنسيمة فيقسمها على خمسة يكون أربعة أخماس لمن شهدا ثم يأخذ الخمس فيضرب بيده فيأخذ منه الذي قبض كفه فيجعله للكعبة وهو سهم الله ثم يقسم ما بقي على خمسة اسهم فيكون سهم للرسول وسهم لنزوى القرى وسهم ليتامى وسهم لساكنين وسهم لابن السبيل (حدثنا بذلك أبو كريب قال حدثنا وكيع عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية) .

٢٠

(١) - (١) مسلمهم المعنى (٢) سورة الانفال [٥] ، ٤٢ ، وسورة الحجرات [٤٩] ، ٧٤

(٣) لم .

(وقال ابن عباس) كانت الغنيمة تُقسَم على خمسة أخماس فأربعة منها لمن قاتل عليها وخمس واحد يُقسَم على أربعة فربيع لله وللرسول ولذي القربى يعني قرابة النبي صلى الله عليه ، فما كان لله وللرسول فهو لقرابة النبي صلى الله عليه ولم يأخذ النبي صلى الله عليه من الخمس شيئاً ؛ والرابع لليتامى والرابع الثالث للمساكين والرابع الرابع لابن السبيل وهو الصنف الفقير الذي ينزل بالمسلمين .
(حدثني بذلك أبو عثمان بن صلح قال حدثنا عبد الله بن صلح عن معوية بن صلح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس) .

— ٩٢ — (وأجمع) أهل السير نقلاً عن رسول الله صلى الله عليه أنه كان ينتقل لنفسه من جميع الغنم قبل أن يُقسَم صفيّاً يصطفيه لنفسه وذلك مثل سيف يأخذه منه أو جارية أو علق من الإخلاق فيكون له دون الجيش الذين غزوا (٦٤) وحاربوا ، فإنّ ذلك كان له شهد الواقعة أم لا .

— ٩٣ — ثم اختلفوا في ذلك الصنف بعده

(فقال أبو بكر الصديق) رحمه الله وقالت له فاطمة رضوان الله عليها انت ورثت رسول الله صلى الله عليه أم أهله (فقال) سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول إنّ الله إذا اطعم نبيّاً طعمة فهو لولي الأمر من بعده (حدثنا بذلك أبو كريب قال حدثنا ابن فضيل عن الوليد بن جميع عن أبي الطفيل عن أبي بكر) .

(وقال الشافعي) هو مردود في مصالح المسلمين (حدثنا بذلك عنه الربيع) (وقال أبو حنيفة وإسحاق) (١) الغنيمة مقسومة على خمسة . أربعة أخماس للجيش وخمس مقسوم على ثلاثة بين اليتامى والمساكين وابن السبيل . (الجوزجاني عنه) .

(وقال ابو ثور) قد رُوي أَنَّ النبي صلى الله عليه كان له صفى من الغنيمة ،
 فان ثبت هذا عن النبي صلى الله عليه فكان بعد ما نزل الحكم في قسم الغنائم
 كان للإمام اخذه على نحو ما كان يأخذ النبي صلى الله عليه ويجعله يجعل سهم
 النبي صلى الله عليه من الخمس ؛ فان لم يثبت ذلك لم يأخذ الامام من ذلك شيئاً
 والله أعلم .

— ٩٤ — (واجمعوا جميعاً) أَنَّ النساء والذريرة اذا سُبوا وأحرزوا الى
 دار الاسلام قد صاروا غنيمة وأن ليس للإمام اذا كان الجيش إنما نسبهم ولا قوا
 مقاتلتهم في صحراء من الارض ليست بملك لهم أن يمن عليهم .

— ٩٥ — ثم اختلفوا في جواز فدائهم وفداء رجالهم ويبيعهم

من الكفار وفي حكم مقاتلتهم

(قال ملك) ^(١) ذلك الى الإمام إن شاء قتلهم وإن شاء فادى بهم
 أسرى المسلمين (*) (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (وحدثني
 يونس عن ابن وهب قال سمعت ملكاً) وسئل عن الرجل يبتاع الرقيق من
 المعجم السودان والصفالبة فيريد بيعهم من النصراني قبل أن يدخلوا في الإسلام
 (فقال) ما أعلم حراماً وما يُعجبنى أن يفعله احد . (قال) وسئل عن الرجل
 يشتري الصقلي والأسود من المجوس فيجبرهم على الإسلام (فقال ملك) ليس
 هؤلاء مجوساً إنما المجوس الذين يكونون بالشرق هؤلاء الفرس ، هؤلاء لا يعلم
 ما دينهم . قيل له يُجبر الرجل هذا المبد على الإسلام اذا اشتراه (فقال) نعم
 يُكرهه على الإسلام ^(٢) .

(وقال الوزاعي) وسئل عن الأسير : احب اليك أن يُدعى الى الإسلام

قبل ان يُقتَلَ (فقال) يقتله إن شاء وإن شاء عرض عليه الإسلام فإن أسلم فهو عبد للمسلمين ، وإن شاء من عليه ، وإن شاء فادى به أسراء المسلمين . (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (قال وقال الازاعى) ^(١) كان المسلمون لا يرون ببيع النساء ^(٢) من ^(٣) أهل الحرب ^(٤) بأسا ويكرهون ^(٥) بيع الرجال إلا أن يفادى بهم أسارى المسلمين ^(٦) . (وحدثت عن معوية عن أبي اسحق قال سألت الازاعى) ^(٧) عن السبي من الروم والصفالبة يصابون صفارا وكبارا (فقال) من أصبت من سبي الروم صغيرا فلا تبعه من أهل الذمة ومن أصبت من الصفالبة أو الحبش أو الترك أو غيرهم ممن ليس له دين يعرفه ولا ينصح وإنما دينه ما دعوته اليه اجابك اليه فهو مسلم وإذا ملكته فلا تبعه منهم ، ومن أصبت من الكبار فادعه الى الاسلام وعلمه فإن أبى فبعه إن شئت منهم ، وإسلامه أن يقول « لا إله إلا الله » . قلت فإن قالوا بلسانه ولم يعرف ذلك بقلبه (قال) إذا قالها فهو مسلم ثم تعلمه بعد .

(وقال الثوري) الامام بخير في اسرى ^(٨) المشركين إن شاء قتلهم وإن شاء فادى بهم وإن شاء من عليهم وإن شاء استرقهم (حدثني بذلك علي عن زيد عنه) .

(وقال الشافعي) ^(٩) إذا أسر المشركون فصاروا في يدي ^(١٠) الامام فبيعهم حكمان أما الرجال البالغون فللامام ^(١١) إن شاء أن يقتلهم أو بعضهم أو بمن عليهم أو على بعضهم ، ولا ضمان عليه فيما صنع من ذلك أسرتهم العامة أو واحد ^(١٢) أو تزوا على حكمه ^(١٣) أو وال هو أسرم . (قال) ^(١٤) ولا ينبغي له أن يقتلهم إلا

(١) أم ٧ ، ٢١٦ (٢) أم : السبيل (٣) — (٤) أم : ن (٥) أم : وكانوا يكرهون (٦) انتهى أم (٧) سيكرر هذا القول في فصل ١٠٠ (٨) أم ٤ ، ١٧٦ (٩) أم : يد (١٠) فالامام (١١) أم : أحد (١٢) أم : تحكمهم (١٣) أم : الشافعي (١٤)

عليه لقدرة فيهم وشرقه عندهم . (قال) ^(١) ولو اسلم رجل لم يُرَدَّ الى قوم
يقوون ^(٢) عليه يضرونه ^(٣) إِلَّا أَنْ ^(٤) يكون ^(٥) في مثل حال العقيلي (حدثنا
بذلك عنه الربيع).

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٥) اذا حاصر المسلمون مدينة او حصنا او
عسكرا من العدو فظفر بهم المسلمون فأسروهم وغلبوا على عسكر العدو والوالى مع
المسلمين فى ارض العدو فأبى بالأسراء فإن شاء أن يعرض عليهم الإسلام فعل ،
وإن لم يعرض فلا بأس لأن الدعوة قد بلغتهم . فإن شاء أن يضرب اعناق
الرجال كلهم من الأسراء فعل ، وإن رأى ان يمن عليهم فيصيرهم فيثا يتسمهم
بين المسلمين فعل ؛ ويتبغى للإمام أن ينظر اى ذلك خير للمسلمين ، فإن كان
قتلهم خيراً ^(٦) للمسلمين ونكحى للعدو قتلهم ، وإن رأى أن يصيرهم فيثا
فيقتسمهم بين المسلمين ورأى ذلك خيراً فعل ؛ وإن رأى قتلهم فلا يقتل منهم شيخا
كبيراً ولا مُقعداً ولا اعمى ولا مصاباً ولا زَمِناً ولا امرأة ولا صبياً ، ويكونون
فيثا للمسلمين على كل حال اسلموا او لم يسلموا ويقسمون مع الغنيمة . (قالوا) ولا
بأس أن يباع السبي اذا كانوا رجلا او نساء من اهل الذمة ومن المسلمين ، ولا
يباعوا من اهل الحرب ؛ ولا بأس أن يباع الصغار من السبي : اذا سُبُوا مع الآباء
والامهات فيباعون مع الآباء والامهات من اهل الذمة ومن المسلمين ولا يتبغى
أن يفرق بينهم ، ولا يتبغى أن يباعوا من اهل الحرب اذا كانوا قد أدخلوا
دار الإسلام . (وقالوا) اذا (٦٦) اسر المشركون اناسا احرارا من المسلمين من
عسكر المسلمين ثم غنم المسلمون غنائم من العدو فى وجههم ذلك وفيهم رقيق
وأمتعة وأولئك الذين اسروا من المسلمين فى ايدي المشركين على حالهم فيلتبغى

(١) ام : ن (٢) ام : يعمون (٣) ام : ان يضروه (٤) — (٤) ام : ن
(٥) راجع ام : ٢١٦ ، وراجع خ ٣١ الى ٣٣ . (٦) حر

- توا إلى المسلمين أن يفادى أولئك الأسراء الذين في أيدي العدو من الغنيمة التي غنمها المسلمون فيفادى بهم من الأسراء الذين في أيدي المسلمين ، وربما أصابوا من الأمتعة والأموال حتى يستقذروهم من أيدي المشركين فيفادونهم بذلك ما لم تقسم الغنيمة . فإذا قسمت الغنيمة فإدام من بيت مال المسلمين ، فإن أبي العترة أن يرضوا أن يفادوهم إلا بالرقيق الذين أسروا منهم اخذ الامام الرقيق من الذين صاروا لهم فداى بهم وعوض الذين اخذهم منهم قيمتهم يطيب انفسهم . (وروى بشر عن أبي يوسف قال قال أبو حنيفة) لا يرّد احد من المشركين اذا وقع عليهم السباء الى دار الحرب على حل ، لا يفادى بهم ولا يباعون . (قال وقال ابو يوسف) أما البيع فلا يباعوا منهم ، ولكن الامام يفادى بهم المسلمين . (وقال ابو ثور) يبيع الامام جميع ما غلب عليه إلا المقاتلة ، فإن الامام ينظر في امرهم فما كان اصلح للمسلمين عمل به من فداء او قتل او استرقاق ، وكان^(١) ابو بكر الصديق رحمه الله لا يفادى بأسير المشركين وأن أعطى به كذا وكذا مدياً من دنائير (حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن الحسن ابن صلح عن ليث عن الحكم عنه) .
- ١٥ (وقال عطاء والحسن) الأسير يمن عليه او يفادى (حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن سفين عن اشعث عن عطاء والحسن) .
- (وعلّة) من قال « يفادى بالمشركين وأن كلن امرأة » ما (حدثنا به ابو كريب قال حدثنا وكيع عن عكرمة بن عمار عن ابيس بن سلمة بن الأكوع عن ابيه قال) غزوت (*) مع ابي بكر هوازن على عهد النبي صلى الله عليه ففتلني جارية من بني فزارة من اجل العرب عليها قشع لها ما كشفت لها نوبا حتى أتيت المدينة فلما قسمت المدينة على النبي صلى الله عليه بعث الى فقال الله

(١) وذلك

أيوك هبها لي قوهبتهاله (قال) فيبث بها ينادي بها امرى من المسلمين كانوا بمكة
(وعلة) من ابى الفداء بالشركين أن ذلك عون للشركين وقد اجمع
الكل على تحريم بيع السلاح والسكران منهم وهو عون لهم ، فكذلك كل
ما كان عوناً لهم .

— ٩٦ — (وقال ملك) فيها (حدثنا به يونس عن ابن وهب عنه)

(والأوزاعي) فيها (حدثني به العباس عن أبيه عنه)

(والثوري) فيها (حدثني به علي عن زيد عنه)

(والشافعي) ^(١) فيها (حدثنا به الربيع عنه)

(وأبو خزيمة وأصحابه)

(وأبو ثور) : إذا أسلم امرى المشركين بعد أن قهرهم الإمام واسترقهم
وقسمهم بين الجيش لم يخرجهم إسلامهم ذلك من الرق .

(وقال مجاهد) إذا أسلم أهل العنوة فهم أحرار وأموالهم في المسلمين (حدثنا
بنك عنه الربيع عن الشافعي عن سفين عن ابن أبي نجيح عنه) .

— ٩٧ — واختلفوا في حكم ما غلب المشركون عليه من

أموال المسلمين أو لحق بهم ثم ظهر

عليه ^(٢) المسلمون

(قال ملك) ^(٣) فيها يصيب العدو من أموال أهل ^(٤) الإسلام ^(٥) إرته
إن أدرك قبل أن تقع المقاسم ^(٥) فيه ^(٥) فهو رد على أهله ، وأما ما وقعت فيه

(١) راجع أم ٤ ، ١٥٩ و ١٦٦ و ١٧٠ وما جاء في صحيفة ١٤٣ (٢) طهم

(٣) م ي ، باب ما يرد قبل أن يقع القسم مما أصاب العدو : قال ملك الخ

(٤) — (٤) م : المسلمين (٥) — (٥) م : فيه المقاسم

- المقامس فلا بُرْدَ على أحدٍ وقد ^(١) مضى في المقامس ^(٢) (حدثني ^(٣) بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (قال وقال ملك) في ^(٤) رجل حاز المشركون غلاما ^(٥) له ^(٦) فقتله ^(٧) المسلمون (قال) ^(٨) صاحبه الحق ^(٩) به ^(١٠) ما لم يقسم ^(١١) ، فإذا ^(١٢) قُسمت الغنائم ^(١٣) فإني لا ^(١٤) أرى بأشأ ^(١٥) أن يكون له ^(١٦) بالثمن إن شاء . (قال ^(١٧) وقال (٦٧) ملك) في الرجل يعرف أم ولده في أرض الروم وقد خُسمت وأعطى أهل النفل نفيلهم والقوم الذي لم (فقال) لا أرى أن ^(١٨) تُسرق وأرى أن يفتديها إلا بمأم لسيدها . فإن لم يفعل فأرى ^(١٩) على ^(٢٠) سيدها أن يفتديها ولا يدعها ، ولا أرى للذي صارت له أن يسترقها ولا يستحل فرجها وإنما هي بمنزلة الحرّة ، ولأن ^(٢١) السيد ^(٢٢) يكلف أن يفتديها إذا جرح فها مثله ^(٢٣) ، وليس ^(٢٤) له أن يسلم أم ولده فُسترق ^(٢٥) ويُستحل ^(٢٦) فرجها ^(٢٧) . (قال) فإن لم يكن عنده ما يفتديها به كان ذلك ديناً عليه يُبْع ^(٢٨) به . (قال وسئل ملك) ^(٢٩) عن العبد يأتى إلى أرض العدو فيأخذُه العدو ثم يُعْتِمِه الله المسلمين اتواهُ مثل الذي يأمره العدو من العبيد أو مثل ما يأخذون من المتاع يعطاه صاحبه قبل المقامس ويُعْتِمِه بعد القسم (فقال) العبد الذي يؤمر والذي يأتي سواء إذا وقع في المقامس ، ما أشبه به أن يكون في المقامس ، لا يُدْفَع إلى صاحبه .

(١) — (١) م : ن (٢) — (٢) م : وسئل ملك من .. (٣) — (٣) م : غلامه (٤) : ثم غنمه (٥) م : ملك ز (٦) — (٦) م : أول بنير من ولا قيمة ولا حرّم . (٧) م : قسبه المقامس (٨) — (٨) م : قال وقت فيه (٩) م : ن (١٠) م : ن (١١) م : الغلام لسيده (١٢) — (١٢) م : قل ملك في أم ولد رجل من المسلمين حازها المشركون ثم غنمها المسلمون فقسمت في المقامس ثم مر بها سيدها بعد القسم أنها لا (١٣) — (١٣) م : فلي : (١٤) م : لأن (١٥) م : سيدها (١٦) م : بمنزلة ذلك (١٧) م : قيس (١٨) م : تسترق (١٩) انتهى م (٢٠) م : (٢١) واجه بعد ١٤، ١٥

(وقال الأوزاعي) ^(١) في العبد يأبى الى ارض العدو إن أخذ قبل أن يدخل حصنا من حصونهم رُدَّ الى مولاه، وإن دخل حصنا فسُي فهو بمنزلة اهل الحصن يجمل في النفي (حدثنا بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال وسئل) عن عبد ابقى الى ارض العدو فتزوج بها وولد له فأصاب المسلمون ذريته ثم إن العبد استأنف فأومن فاشترى ذريته ثم ادرك السيد العبد كيف يصنع به وبذريته أيمكن السيد من عبده وذريته ام لا (قال الأوزاعي) لا يُمكن منه ولا من ذريته فإنه دخل بأمان فهو آمن . (وحدثت عن معاوية عن ابي اسحق قال قلت للأوزاعي) أرايت ما احرز العدو من متاع المسلمين ثم اصابه المسلمون بسد (قال) ما اصاب من ذلك من عبد او دابة او امة او متاع قليل هو لفلان فُلم ^(٢) أنه كذلك لم يقسم، وإن كان صاحبه غائباً جعل مع الخمس، فإن كان كراء كان على صاحبه حتى يردَّه اليه وما كان من ^(٣) ذلك، فإن لم يأت احد يدعيه ولم يعرف له صاحب بعينه وُضع في المنقسم، فإن جاء صاحبه قبل أن يقسم اخذه . (قال وقال) ارى ان يردَّ عليه عبده مالم يقسم منه، وإن جاء بعد ما قُسم اخذه بالقيمة إن شاء . قلت فإن قال صاحبه للذي ^(٤) هو في يده انا آخذنه بالقيمة ولكن اجلني أياما (قال) ليس ذلك له إلا أن يشاء الذي هو في يده، فإن اراده صاحبه فليدفع اليه ثمه ويأخذ متاعه وإلا فلا شيء له قيل فإن اختلفا في الثمن فقال المشتري ابتعته بمائة وقال صاحبه إنما ابتعته بخمسين ولا تبلغ قيمة العبد ما قال المشتري (قال) ارى القول فيه بقول المشتري . قلت له فإن ابتاع رجل جارية كان العدو احرزها فكشفت عنده زمانا ثم جاء صاحبها وقد زادت او نقصت اياخذها بالثمن الذي اشتراها هذا به او بقيمتها ^(٥) يوم يأخذها (قال) بالثمن الذي كان اشتراها به . قلت فهل يردَّ معها عفوا إن كان

(١) راجع ام ٧، ٢٢٦ (٢) و (٣) الذي (٤) معها

- وطئها (قال) لا ، وقع عليها وهي له حلال . قلت أرايت إن أصابها المسلمون
ومعها ولد من عدو (قال) تُردّ الأُمة على سيدها ما لم تُقسّم ويوضع ولدها وما كان
معها من مال وُهب لها في مقام المسلمين ، وإن أصابوها وهي حبيلى فإني بطئها
عضو من أعضائها ما لم تضع : تُردّ هي وما في بطئها على سيدها ما لم تُقسّم . قلت
فإن أحرز العدو عبداً مسلماً فأصابه المسلمون ومعه مال اكتسبه فيهم من عمل
يده (قال) ما أرى ماله الذي اكتسب من عمل يده إلا لمولاه مع العبد ، ولو
اكتسب مالا من عمل يده ثم اشترى نفسه من العدو ثم جاء رده إلى سيده ؛
ولو مرّ العبد ببلد من ملك العدو فأصابه ثم جاء به رُضخ (٦٨) له منه شيء
وبقيته للمسلمين ولو فتح المسلمون حصناً للعدو فأصابوا فيه عبيداً وإماء
١٠ كانوا للمسلمين فتصّروا وأصابوا منهم أهوالاً استفادوها فيهم عُرِض عليهم
الإسلام ، فمن أسلم منهم رُدّ إلى مولاه إن^(١) جاء قبل أن يُقسّم ، وإن أبى قتل ،
ووضعت أموالهم التي استفادوها فيهم وأولادهم في مقام المسلمين . (قال)
وسألته عن العدو إذا غار على بلاد المسلمين وأصابوا عبداً أو دابةً لمسلم فطلبهم
المسلمون فاستغنوه من أيديهم قبل أن يُحرزوه في بلادهم اُقسّم (قال) لا .
قلت أفيجلّ في بيت المال حتى يجيى صاحبه (قال) نعم . قلت فإن جاء^(٢)
١٥ وقد اُقسّم^(٣) (قال) يأخذه ويتبع المشتري أصحابه . قلت فإن كان الجيش
قد تفرّقوا (قال) يُردّ على صاحبه بالقيمة قيل له فإن أصابوا مسلماً أو ذمياً أو
عبداً نصرانياً فخرج إليهم أخو المسلم أو سيّد العبد بأمان وهم في البرّ أو البحر
عند المدينة ففدى أخاه أو عبده بمائة دينار أو بعبد له آخر نصراني أو رهنهم به
٢٠ رهنًا حتى يأتيهم بالفداء وقبض أخاه أو عبده وقبضوا ذلك منه ثم طلبهم المسلمون
فأصابوا ذلك منهم قبل أن يصلوا به إلى بلادهم وأمّنتهم أو بعد ما أحرزوه في

(١) وإن (٢) — (٣) حاولوا

ببلادهم (قال) إن كان ما نادوا^(١) به^(٢) من ذلك من مال^(٣) الناس وُضع في مقام المسلمين ، وإن كان ذلك من ماله رُدَّ عليه لأنه كان حقاً على المسلمين أن يندوه من فيثهم دون ماله ، فإذا حمّله من^(٤) ماله دونهم فأهل أن يُردَّ عليه حين أصابه بعينه . قيل له فإن اتى مسلم عدواً في بلادهم تخافه قبل أن يقاتلهم فصالحهم على أن يدفع إليهم سلاحه ودأبته وألا يمرضوا له ففعلوا ثم استنقذه المسلمون من أيديهم بعد (قال) هي مثل الأولى يُردَّ الى صاحبه . (*) قيل له فإن كان اسير في أيديهم أعطاهم عهداً على أن يخلّوا سبيله ويبيعت إليهم بفدائه ألف دينار ففعلوا وبيعت بها إليهم ثم أصابها المسلمون بعينها (قال) هي مثل الأولى . قيل له فسلم أهدى الى العدو هدية أو باع منهم عبداً نصرانياً^(٥) ابتاع^(٦) منهم عبداً نصرانياً بداية أو بمال قبضوا ذلك وأحرزوه ثم أصابه المسلمون (قال) لا يُردَّ على صاحبه شيء من ذلك ويوضع في مقام المسلمين ، وإن جاء صاحبه قبل أن يقسم لم يُردَّ عليه . قلت له الحصن ينزل به المسلمون أو يكون المسلم في صف والعدو في صف فيرميهم المسلمون بالنبل فيقع في داخل الحصن ويقع في حائط الحصن ويصيب الحصن ثم يقع الى الأرض أو يقع في صف العدو ثم يفتح الله للمسلمين (قال) ما أصيب من ذلك فيما العدو عليه اغلب فن عرف سهمه أخذه ، وما لم يُعرف من ذلك من شيء وُضع في مقام المسلمين . قلت أولاً يكون ما لا يُعرف من ذلك بمنزلة القطة (قال) لا ولكنها بمنزلة ما أحرز العدو من متاع المسلمين لأنه^(٧) في^(٨) حصنتهم وفي أيديهم . قلت فن عرف سهمه وأخذه أبيه إن شاء أو يكره ذلك له لأنه قد هرب به الى الله (فكره) أن يبيعه ولكن يجمله في كنفه فيرمي به مرة أخرى . (قال) وما وُجد من ذلك مما المسلمون عليه اغلب فلم يعرفه احد

(١) — (١) مردواه (٢) مسائل (٣) في (٤) — (٤) وامام (٥) — (٥) لا

فليتصدق به على من هو احوج اليه منه ولا يتسوكه ^(١).

(وقال الثوري) اذا اصاب العدو شيئا من اموال المسلمين فأحرزه العدو ثم احرزه المسلمون بعد فإن احركه صاحبه قيل أن يقسم فهو احق به ، وإن اصابه بعد ما قسم فهو احق به بالثمن الذي ابتاع به اذا اقام البيئة أنه متاعه .

- وإذا اصاب العدو لرجل شيئا فاشتراه رجل من المسلمين (٦٩) من العدو فأقام البيئة أنه متاعه اخذه بالثمن الذي اشتراه به من العدو ، فإن لم يأخذه بذلك الثمن فهو للذي اشتراه . (قال) وإذا اصاب العدو مملوكا مسلما لمسلم فاشتراه رجل من المسلمين فأعتقه فليس له عليه سبيل وهو استهلاك . وإن كانت جارية اشتراها رجل فوقع عليها فولدت له فليس لمولائها شيء . وإذا أسر الرجل الحر أو المكاتب أو أم الولد فاشتراهم فليس عليهم شيء : يرد المكاتب الى سيده وأم الولد الى سيدها والحر ليس عليه شيء إلا أن يكون الحر امره أن يشتريه أو يكون المكاتب امره أن يشتريه فيكون ديننا على المكاتب ، وأما أم الولد فليس عليها شيء وأن كانت امرته أن يشتريها . (وقال) اذا ابتاع العبد الى العدو فأصابه المسلمون بعد فصاحبه احق به قسم أو لم يقسم بغير ثمن (حدثني بذلك على عن زيد عنه) . (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال سألت سفيان) عما احرز العدو من متاع المسلمين ثم اصابه المسلمون فوجده صاحبه في يد رجل قد ابتاعه من العدو أو من المقسم او وقع له في قسمه (قال) إن اقام الذي هو في يده البيئة أنه ابتاعه اخذه صاحبه بالثمن ، وإن كان وقع له في قسمه اخذه بالقيمة . (قال قال الأوزاعي) مثل ذلك . (قال وسألت سفيان والأوزاعي) عن العبد يأتى الى العدو ثم يصيبه المسلمون (قال) هو والذي احرزه العدو سواء . (وقال) اذا اختلف المشتري ورب السلعة في الثمن الذي اشتراها به فالقول قول المشتري . (وقال) إن ابتاع رجل جارية كان العدو
- ١٥
- ٢٠

(١) وفي قوله الأوزاعي وارجع ايضا ما سياتى من قول الثوري

أحرزها ثم جاء صاحبها وقد زادت أو قصت فإنه يأخذها بالقيمة الأولى يوم
 اقتسمت . (*) قلت فهل يردّ معها عقرا إن كان وطئها (قال) لا ، وطؤه أياها
 استهلاك ، أرايت لو عمت أو عورت أو مرضت إنما يقال ^(١) له إن شئت
 نخفها وإن شئت فدع . قلت أرايت إن ابتاعها ومعه ولد من العدو أيطؤها
 إن شاء وهو يعرف صاحبها (قال) وما بأس ، إن جاء صاحبها أخذها إن شاء
 بالثمن . وإن أصابها المسلمون ومعه ولد من عدو وجاء صاحبها قبل أن يُقسم
 ردّها وولدها على صاحبها . (قال وسألت سفيّان) عما أحرز العدو من متاع أو
 دابة أو عبد لمسلم ثم أصابه المسلمون بعد (قال) يقتسمونه . قلت ايقسمونه وهم
 يعلمون أنّه لمسلم (قال) نعم إذا لم يجيئ صاحبه . قلت وما يختلف فيه أنّه يُقسم
 (قال) لا أوليس عامّة ما يصيبون من الغنيمة هكذا ، فإن جاء صاحبه ^(٢) قبل
 أن يُقسم ^(٣) وإن جاء بعد ما قسم أخذه بالثمن إن اراده . قلت فإن
 عُرِف أنّه عبد لفلان فشهد على ذلك رجلان وفلان غائب أو قال العبد أنا
 عبد لفلان (قال) يُقسم ولا يصدق . قلت أفيتربص به (قال) إن كان
 صاحبه ^(٤) في العسكر أو قريبا ، وإلاّ قسم . قلت فإن بيع العبد في المقسم ثم
 جاء صاحبه قبل أن يُقسم الثمن (قال) يجيئ بشمته فيدفعه ويأخذ عبده . قلت
 فإن اغار العدو على بلاد المسلمين فأصابوا عبدا أو دابة لمسلم فطلبهم المسلمون
 فاستنقذوه من أيديهم قبل أن يُحرزوه في بلادهم فباعوه فيما باعوا من غنائمهم
 ثم جاء صاحبه وقد قسم (قال) يأخذه بنير ثمن لأنّ العدو لم يُحرزه .
 (وقال الشافعي وسئل) ^(٥) عن العدو يأبى اليهم العبد أو يشرده اليهم ^(٥)
 البعير أو يغيرون فينالونها أو يملكونها (٧٠) أيتهما ^(٦) فرق ^(٦) (قال) لا .

(١) حول (٢) صاحبها (٣) بمنزلة قول ناقص من الأصل (٤) ام ٤٤ ١٧٠

(٥) ام : ن (٦) — (٦) ام : اسهم

- قيل ^(١) فسا تقول فيهما اذا ظهر عليهما المسلمون فجاء ^(٢) صاحبهما ^(٣) قبل
 أَنْ يُقْتلَا ^(٤) (قال) هما لصاحبهما . فقيل ^(٥) افرأيت ^(٦) إِنْ وقعا في المقاسم
 (قال) اختلف فيهما ^(٧) الفتون ^(٨) . قيل ^(٩) فسا اخترت من ذلك ^(١٠)
 (قال) ^(١١) انا استخير الله ^(١٢) فيه . قيل ^(١٣) فمع اى القولين الا تار
 والقياس (قال) دلالة السنة فيما ^(١٤) ارى ^(١٥) والله ^(١٦) اعلم مع ^(١٧) بن
 قال هو مالكة قبل وبعد القسم ^(١٨) ، فأما ^(١٩) القياس فمع لا شك ^(٢٠) .
 (قال) ^(٢١) وعلى ^(٢٢) هذا القول ^(٢٣) إِنْ احرز ^(٢٤) جارية رجل العدو ^(٢٥)
 ووطئها ^(٢٦) المحرز لما فقلت ثم ظهر عليها المسلمون فهي ^(٢٧) وأولادها
 لمالكها ^(٢٨) ، فإن اسلموا عليها ^(٢٩) دُفعت ^(٣٠) الجارية الى مالكها ويأخذ
 من ^(٣١) واطئها ^(٣٢) عقرها وقيمة اولادها يوم سقطوا ^(٣٣) ، وأعتل ^(٣٤) في
 ذلك بمحدث عمران بن حصين (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
 (وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٣٥) لو أن جارية لرجل من المسلمين اسرها
 العدو فصارت لبعضهم فأعتقها إِنْها حرة ولا سبيل عليها . وكذلك لو
 ووطئها فجاءت منه بولد ثم ظهر عليها المسلمون وعلى ولدها كانت هي وولدها
 احرارا لا سبيل عليها . وكذلك لو كاتبها الذي صارت له من العدو ثم ظهر

(١) أم : قلت لثاقبي (٢) — (٣) ن : أم : صاحبهما
 (٤) أم : صاحبهما ز : (٥) أم : قلت : (٦) أم : أرايت (٧) هما
 (٨) هاهنا زيادة في أم : (٩) أم : قلت لثاقبي (١٠) أم : هذا (١١) أم : قال
 (١٢) أم : هو وجل ز : (١٣) أم : قلت : (١٤) — (١٥) أم : ن
 (١٦) أم : قال ز : (١٧) — (١٨) أم : ن : (١٩) انتهى
 (٢٠) — (٢١) أم : قال في أم : ١٧٩ ، ١٨٠ (٢٢) أم : ١٧٣ ، ١٧٤
 (٢٣) — (٢٤) أم : أرايت (٢٥) أم : العدو ز : (٢٦) أم : ن
 (٢٧) أم : فوطئها (٢٨) أم : قال هي (٢٩) أم : قلت ز : (٣٠) أم : قال
 (٣١) أم : تدفع (٣٢) — (٣٣) أم : من ووطئ (٣٤) انتهى أم : (٣٥) راجع أم : ١٧٠
 (٣٦) راجع أم : ٧ ، ٢٦ ، وراجع خ : ٢٢٧ ، وراجع ج : ٧٥ و ٧٦

عليها ^(١) المسلمون كانت حرة لا سبيل عليها . وإن باعها الذي صارت له من حربي فالبيع جائز ، وإن ظهر عليها المسلمون فجاء صاحبها وهي في الغنيمة قبل أن تقسم فهو أحقّ بها ، وإن كانت قد قُسمت كان أحقّ بها بالقيمة . وإن كانت في يد رجل من العدو فوهبها لرجل من تجار المسلمين دخل اليهم بأمان كان لصاحبها أن يأخذها من التاجر بالقيمة . وإن كان باعها التاجر قبل أن يبيع صاحبها من رجل من المسلمين كان لصاحبها الذي أسرت منه أن يأخذها من المشتري بالثمن الذي اشتراها به . ولو أن رجلا من المسلمين دخل دار الحرب (*) بأمان فاشتراها من يدي العدو ثم أخرجها إلى دار الإسلام فجاء صاحبها يطلبها كان أحقّ بها بالثمن . وإن لم يبيع صاحبها حتى يأسرها العدو مرة ثانية من يدي الذي اشتراها ثم ظهر المسلمون عليها كان الذي اشتراها آخر أحقّ بها بغير شيء إذا كانت في الغنيمة لم تقسم ، فإن صارت له بغير شيء ثم جاء الأول الذي أسرت من يده أولا أخذها من الذي صارت له بالثمن الذي اشتراها به أولا . وإن لم يبيع واحد منهما يطلبها وهي في الغنيمة حتى قُسمت وصارت في سهم رجل من المسلمين ثم جاء الأول والثاني يطلبها كان الآخر منهما أحقّ بها بالقيمة فإن لم يطلبها لم يكن للأول عليها سبيل ، وإن أخذها الثاني بالقيمة ثم جاء الأول يطلبها كان له أن يأخذها بالقيمة والثمن الذي اشتراها به أولا ^(٢) . ولو أن جارية لرجل من المسلمين غلب عليها العدو فصارت لرجل منهم ووطئها فجات منه بأولاد ثم ظهر المسلمون عليها وعلى أولادها كان الذي أسرت من يديه أحقّ بها وأولادها بغير شيء إذا كانت هي وأولادها في المنعم ولم يقسموا ، وإن كانوا قد قسموا كان أحقّ بهم بالقيمة . وكذلك إن كانت حبل فوضعت وهي في الغنيمة ، وإن كانوا قد قسموا وصارت

- في سهم رجل من المسلمين قبل أن تلد ثم ولدت ولداً في يدي الذي صارت في سهمه كان للذي أسرت من يديه أن يأخذها هي وولدها بقيمتها وحدها بما قومت عليه حيث جُلت له في سهمه . وإن لم يجيء الذي أسرت من يده يطلبها حتى عمت في يدي المشتري أو قطعت يدها أو رجلها وأخذ المشتري أرض ذلك ثم جاء الذي أسرت من يده لم يكن له ^(١) أن ^(٢) يأخذها إلا بجميع الألف الذي اشتراها به ولا يُحسب (٧١) له من الجناية ولا من نقصان شيء ويكون أرض الجناية للذي اشتراها (في قول أبي حنيفة وأبي يوسف) . (وقال الثوري) إذا جنى عليها في يد المشتري جناية تنقصها النصف وأخذ المشتري الأرض كان للذي أسرت من يده أن يأخذها بنصف الثمن ، وإن كانت الجناية تنقصها ^(٣) الثلث كان له أن يأخذها بثلثي الثمن : وكذلك إن جنى عليها ^(٤) ١٠ المشتري ثم جاء الذي أسرت منه يطلبها رُفِعَ عنه من الثمن بحسب ذلك ^(٥) وأخذها ؛ وإن كانت ذهبت عينها من الماء ^(٥) أو مرضت لم يكن له أن يأخذها إلا بجميع الثمن أو يترك . (وقالوا جميعاً) لو أن ناقة أو بعيراً شرد إلى أرض الحرب أو دابة أُنْقِلبت إلى أرض الحرب فصارت في يدي العدو فظهر العدو على المسلمين فأخذوا منهم دواباً وإبلًا كان ذلك كله سواء وقد صار ذلك ملكاً للعدو ، فإن غلب عليه المسلمون بعد ذلك فوجده صاحبه في العينة قبل أن يُقسَمَ كان أحقّ به بغير شيء ، وإن كان بعد ما قُسِمَ كان أحقّ به بالعينة : وكذلك البقر والغنم والبز وجميع الأمتعة سوى الكيل والوزن . (قالوا) ولا يصدق الذي أخذ من يديه المتاع أو الجارية أو الغلام فجاء يطلب ذلك فلا يصدق بقوله وإن حلف لم يقبل عينه في ذلك إلا أن يقيم شاهدين عدلين على أنه متاعه لا يعلونه باع ولا وهب . وإن اختلفا في الثمن كان القول

(١) ثمان (٢) مئتي (٣) عليها (٤) د (٥) لسان

قول الذى اشتراه مع يمينه إلا أن يجيئ الذى أخذ من يده بالبيعة أنه اشتراه بأقل من ذلك ؛ وإن أتما جميعا البيعة أخذ بيعة المشتري . (وقالوا) لو أن المشركين ظهروا على شئ من أنواع التجارات لمسلم مما يكال أو يوزن حنطة أو شعيراً أو تمرأ أو زيبيا أو عسلا أو زيتا أو اشباه ذلك ثم ظهر عليه المسلمون بعد ثم جاء صاحبه يريد أخذه فإن وجده فى الغنيمة قبل أن يقسم كان احق به (١) بغير شئ ، وإن كان (١) من قبل أنه إنما كان يقضى له به وهو فى يدى الذى صار فى سهمه بكيل مثله أو يوزن مثله فإذا كان يعطى مثل ما يأخذنا بطلنا ذلك ؛ وإن باعه الذى صار فى سهمه كان للذى أخذ من ملكه أن يأخذه منه باليمن اذا كان قائما ، فإن كان قد استهلكه المشتري لم يكن لصاحبه على المشتري سبيل . وكذلك كل شئ ظهر عليه العمون من امتعات المسلمين ، فإن كان قد استهلك فى الغنيمة او (٢) استهلكه (٢) الذى صار فى سهمه او استهلكه الذى اشتراه او (٣) لم (٣) يقدر عليه لم يكن لصاحبه الذى أخذ من يده على الذى استهلكه ولا على الذى باعه سبيل فى جميع ذلك . (وقالوا) فى اللوازم والدنانير مثل القول فى الحنطة والشعير . (قالوا) ولو أن المشركين ظهروا على ثوب لرجل ثم ظهر عليه المسلمون فصار فى سهم رجل قطعه قميصا غطاه ثم جاء صاحبه الذى أخذ من يده لم يكن له عليه سبيل ، وكذلك لو كانت غزلا ففسجه او حنطة فطحنها ، وكذلك لو أن المشركين هم الذين كانوا فعلوا لم يكن لصاحب الغزل عليه سبيل كان فى الغنيمة قبل أن يقسم او بعد ما قسم من قبل أنه إنما أخذ منه غزل فلا يأخذوا ، وكذلك جميع الأشياء (وقالوا) إن كان ثوبا فضبغه الذى صار فى سهمه ثم جاء صاحبه كان له أن يأخذه ويعرم ما زاده الصبغ .

(١) بعض القول ناقص من الاصل ، والمعنى أنه ان وجده بعد ما قسم فلا سبيل له عليه
(٢) - (٢) واستهلكه (٣) - (٣) ولم

(وقالوا) لو أن مكاتباً لرجل أو أم ولد أو مديتر رجل من المسلمين أسرهم أهل الحرب ثم ظهر عليه المسلمون كأن صاحبه أحق به بغير شيء قسم ذلك أو لم يُقسم إلا أنه إن كان قسم فأخذ من يدي الذي صار في سهمه عوض الذي أخذ منه قدر قيمته ^(١) لو كان عبداً . وكذلك (٧٢) لو كان عبداً أسرهم المشركون فأعتقوه أو كاتبوه أو دبروه ثم ظهر عليه المسلمون فقد فصار في سهم رجل فلا يملكون بما أحدث فيه المشركون من العتق والتدبير والكتابة ثم علوا بعد كلف حرّاً لا سبيل عليه وعوض الذي أخذ من يديه قدر قيمته لو كان عبداً . وإن أبى عبد من عبيد المسلمين أو أمة فلقى بدار الحرب فصار في أيدي المشركين فاهرب من له ثم إن المسلمين ظهروا على العبد أو الأمة ثم جاء صاحب الأمة أو العبد يطلبه وهو في الغنيمة قبل أن يُقسم أو بعد ما قسم فصاحبه الذي أبى منه أحق به لأنه لجأ إليهم ولم يغلبوا عليه (في قول أبي حنيفة) . وكذلك إن كانت الأمة ولدت من رجل من أهل الحرب أولاداً كان السيد أحق بها وبأولادها فُتسمت أو لم تُقسم . وكذلك إن اشتراها رجل من الغنيمة أو صارت في سهم رجل فأعتقها ثم جاء صاحبها الذي أبقت من يده كان أحق بها بغير شيء وكان عتق الذي اعتقها باطلاً لأن الآفة لم يُحرزها المشركون . ولو كانت قد ولدت من الذي صارت له في سهمه أولاداً أو من الذي اشتراها من الغنيمة ثم جاء الذي أبقت منه قضى له بعقرها وقيمة أولادها على الذي وطئها . ولو كانت مما أحرزه العدو بظهور عليه كان العتق ماضياً ولم يكن لسيدها عليها سبيل . (وقال زفر وأبو يوسف والؤلؤي) الآفة والتي أُسرت سواء ؛ إذا وجدها الذي أبقت من يده أو أُسرت من يده في الغنيمة قبل أن تُقسم فهو أحق بها بغير شيء ، وإن كانت صارت في سهم رجل من المسلمين ^(٢) كان أحق بها وإن كان الإمام باعها كان أحق

بها بالثمن الذي اشتراها به التاجر. وإن كانت ولدت من الذي صارت في سهمه (٥) أو (١) من (١) التاجر الذي اشتراها لم يكن للذي أبقت من ملكه أو أسرت من ملكه عليها ولا على ولدها سبيل. وكذلك لو دبرها الذي صارت في سهمه أو الذي اشتراها كان التدبير جائزا ولم يكن للذي أبقت من ملكه ولا للذي أسرت من ملكه عليها سبيل.

(وقال أبو ثور) إذا أبق العبد إلى أرض العدو ثم سباه المسلمون رد على صاحبه قبل القسمة وبعدها، وكذلك لو غلب عليه العدو ثم أسره المسلمون.

— ٩٨ — واختلفوا في حكم الرجل يشتري الجارية أو المملوك

من المقسم فيصيب معها (٢) مالا

وقد تفرق الجيش

(قال ملك) وسئل عن الرجل يشتري الجارية في مقاسم الروم فإذا انصرف بها وجد معها الخلى (قال) لا أدري من هذا بما كان اشترى بأسا مثل القرطين وأشباههما (٣)، فأما ما كان من ذلك كثيرا له بال فلا أرى ذلك. فقيل له إنهم أيضا ر بما باعوا بأرض الروم الكبة (٤) الخيوط وما أشبهها بالدرهم ونحوه فإذا انصرف الرجل إلى بلده فاحتاج إلى تلك الخيوط ففتحها وجد فيه الصلب الذهب يكون فيه سبعون مثقالا (قال) أرجو ألا يكون به بأس، كيف يصنع، قد تفرقوا وصار إلى بلده وهؤلاء هاهنا بالثأم، ما يدري ما يصنع (حدثني بذلك يونس عن أشهب عنه).

وقياس (قول الأوزاعي) (والتوري) أنه إن أصلب معها المال قبل أن (٥) يتفرق الجيش رده في المنعم، وإن كان الجيش قد تفرقوا تصدق به.

(١) — (١) ومن (٢) مها (٣) واسامها (٤) والكه (٥) ن.

وقياس (قول الشافعي) أن يُردّ في المغنم إن لم تكن التنيمة قُسمت ، وإن كانت قد قُسمت دفعه الى الإيمل .

(وقال الشعبي) في رجل اشترى جارية من المغنم (٧٣) معها ذهب او فضة (قال) يُجمل في بيت المال (حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن زكرياء عنه) .

٢٥

— ٩٩ — واختلفوا في حكم اطفال المشركين اذا سبوا

ومهم أبؤم وأمهاتهم او احدهم

او لم يكن معهم ^(١) احد منهم

(فقال ملك) وسئل عن ابتاع صبياً صغيراً نصرانياً ولعله ان بلغ عنده أن يسلم (فقال) كيف يفرق بين الصغير وبين ابويه . قيل له ما (فقال) ما اري بأساً أن يبيعه في رأيي . فسئل عن سبي المجوس ايباعون تمتح على غير دين الإسلام فلم ير بذلك بأساً (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه) .

(وقال الأوزاعي) ^(٢) وسئل عن صبي وأبوه كافر وقما في سهم رجل فمات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام بعد ذلك هل يصل على (فقال) من اشترى وصيفاً وأن كان معه أبوه فهو أولى به منه . ولو خرج أبوه مستأماً يريد شراءه لم يصلح له بيعة من اجل أنه قد فارق ملته ودخل في صفة الاسلام حين اشتراه (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال سألت الأوزاعي) قلت السبي يصابون وهم صغار مع آبائهم وأمهاتهم (فقال) اذا مات صغيراً وهو في جماعة التي او في الخمس او في ثل قوم وهم في بلاد العدو لم يصل عليه بالم يقسم ، فاذا أخرج من التي قُسموا وصاروا في ملك المسلمين .

٣٠

او اشتراه قوم يبيئهم ثم اشتركوا فيه ثم مات صلى عليه وأن كان في بلاد العدو وأن^(١) كن معه ابواه لأن المسلمين اولى به من ابويه . ولو أن أحدهم اعتق نصيبه منه كُلف خلاصه من شركائه .

(قال وسألت سفيان) عن السبي يصابون وهم صغار فيموت بعضهم (قال)

كان يقال اذا دخلوا فئة المسلمين صلى عليهم .

(وقال الشافعي)^(٢) اذا كان مع الصبيان آبؤهم او امهاتهم فحكمهم حكم

(*) آبائهم في البيع والشراء . من اهل الحرب والمشركين وغيرهم وإن مات

لم يصل عليه . وإن صاروا لنا ليس مع واحد منهم واحد^(٤) . من والديه^(٤)

فلا^(٥) يباعون^(٦) . من المشركين^(٦) ولا يفادى بهم لأن حكمهم حكم آبائهم

ما كانوا معهم . فاذا تحوّلوا لنا ولا والد مع احد منهم فإن حكمه حكم ماله^(٧)

(حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة)^(٨) اذا سبي المسلمون نساء اهل الحرب وأولادهم فكانوا

في يدى الإمام مع الغنيمة فمات بعضهم صغيراً او كبيراً لم يصل عليه ، فإن

أخرجوا الى دار الإسلام فمات احد من رجالهم او نسايتهم قبل أن يصف

الإسلام لم يصل عليه . وإن مات احد من صبياتهم ولم يبلغ ومعه ابوه او امه لم

يصل عليه اذا كان لم يصف الإسلام قسم او لم يقسم . وإن مات صبي منهم في

دار الإسلام جارية او غلام لم يبلغ ولم يصف الإسلام ولم يسب ابواه ولا واحد

منهما صلى عليه كان مات في الغنيمة او بعد ما صار في سهم من سهام المسلمين .

(قال) (وإن كان سبي معه ابواه او احدهما وأخرجوا الى دار الإسلام فمات ابواه

(١) قال (٢) راجع ام ٣ ، ٢٩٤ ، ٤ ، ١١٨ (٣) ام ٧ ، ٢١٧ : قلنا الصبيان

اذا صاروا إلخ (٤) — (٤) ام : احد والديه (٥) ولا (٦) — (٦) ام : تبينهم منهم

(٧) ماله (٨) راجع ام ٣ ، ٢١٧ و ٢١٢ ، ٧ ، ٢١٦ و ٢٢٢

- في دار الإسلام او مات الذي أخرج معه من ابويه في دار الإسلام ثم مات الصبي قبل أن يصف الإسلام لم يصل عليه، وإن كان سبي الصبي أولاً فأخرج الى دار الإسلام ثم سبي ابواه او احدهما^(١) بعد ذلك كان مسلماً لأنه حيث صار في دار الإسلام قبل أن يسبي واحد من ابويه صار مسلماً وإن مات صلى عليه . وإن سبي ابواه او احدهما أولاً فأخرج الى دار الإسلام ثم سبي الصبي بعد سباه الذين سبوا ابويه او سباه غيرهم من ناحية اخرى كان على دين ابيه ولم يكن مسلماً وإن مات لم يصل عليه . وإن سبي الصبي ومعه جده او جدته لم يسب احد من ابويه (٧٤) كان مسلماً اذا أخرج^(٢) الى دار الإسلام ولم يكن على دين ابويه وإن مات قبل أن يصف الإسلام صلى عليه . (وهو قول زفر وأبي يوسف والؤلؤي) . وإن كانت جارية لم تحض وقد بلغت مبلغاً بوطاً مثلها ثم أخرجت الى دار الإسلام فهي مسلمة ، فإن صارت في سهم رجل من المسلمين استبرأها بشهر ثم وطئها ، وإن اظهرت الشرك وقالت لا اسلم (فإن ابا يوسف قال) هي بمنزلة المرتدة وأكره أن يطأها ، (وقال زفر والؤلؤي) لا يكون كفراً حتى تبلغ وله أن يطأها كانت من اهل الكتاب او غيرهم
- ١٠ (وقال الأوزاعي) وسئل عن الرجل يشتري الطفل من اطفال المشركين ثم يموت هل يصلى عليه (قال حدثني خصيف أنه قال) ندفنه ولا نصلى عليه . (قال) وكان غيره يقول يصلى عليه فإنه قد دخل في صفة الإسلام حين اشتراه (حدثنا بذلك العباس عن ابيه عنه) .
- ٢٠ (وقال الشعبي) وقيل له أتى خراسان فابتاع منها السبي فيموت بعضهم ايصلى عليه (قال) اذا صلى فصل عليه (حدثت بذلك عن معاوية عن أبي اسحق عن سفين عن سلمة بن تمام قال قلت للشعبي)

(قال أبو اسحق وسألت ابن عون) عن السبي يموتون وهم صفار وهم في ملك المسلمين (قال) حتى يصابوا .

— ١٠٠ — واختلفوا فيما يحرم به دم الحربى بعد اجماعهم

على أنه اذا قال « اشهد ألا الله إلا الله وأن

محمدا عبده ورسوله وأن كل ما جاء به حق

وبرئت من جميع ما خالف الإسلام والحنيفية

من الملل » كان بذلك محقون اللهم وكذلك إن

أعطى الأمان قبل أن يُقدّر عليه وهو ممتنع

كان به محقون اللهم

(قال الثوري) وقيل له الرجل يحمل على الملح فاذا غشيه قال لا اله إلا الله ١٠

فيكف عنه ثم يقبل اليه الملح فيحمل عليه : فاذا قال لا اله إلا الله فيكف

عنه ثم يقبل اليه (٥) يقاتله (قال) يقاتله اذا قاتله ويكف عنه اذا ظفها

(حدثت بذلك عن معاوية عن ابي اسحق عنه) .

(وقال الأوزاعي) وسئل عن رجل حمل على ملح فقال لا اله إلا الله وهو

يُرى إنما يريد أن يكف عنه فلما كف عنه توجه نحو بلاده ايتبعه (قال ١٥

الأوزاعي) يتبعه فيقاتله فإن كف الملح عن قتاله او قال ائني على الإسلام

فليات به الإمام (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معاوية

عن ابي اسحق قال سألت الأوزاعي (١) عن السبي من الروم والصقالبة

يصابون صفاراً او كباراً (قال) مَنْ اصبحت من سبي الروم صغيراً فلا تبعه من

اهل الذمة ، وَمَنْ اصبحت من الصقالبة او الحبش او (٢) الترك (٢) او غيرهم ممن ٢٠

(١) قد جاء هذا القول في فصل ٩٥ — (٢) — (٣) والبر

ليس له دين يعرفه ولا يُفصح وإتّما دينه ما دعوته اليه اجابك فهو مسلم وإذا ملكته فلا تبعه منهم ، ومن ^(١) أصبت من الكبار فادّعه الى الإسلام وعلمه فان ابي فبعه إن شئت منهم ، وإسلامه أن يقول « لا اله إلا الله » . (قال) قلت فان قالها بلسانه ولم يعرف ذلك قلبه (قال) اذا قالها فهو مسلم ثم تعلمه بعد .
 (وقال الشافعي) إن قم الإمام مرید التقبل فشهد آلا اله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله قبله الإمام فغيرائه لورثته المسلمين وعلى قاتله الكفارة والدية (حدثنا بذلك عنه الربيع) . وهذا من قوله يدل على أن الحرب اذا طال ذلك حرم دمه وماله

(وقال ابو حنيفة واصحابه) إن قال « اشهد آلا اله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله » ولم يقل « إني داخل في الإسلام » لم يكن بذلك مسلمًا .

— ١٠١ — واختلفوا في حكم الرجل من الجيش يُعتق بعض

السبي قبل الفسحة

(قال الأوزاعي) لو أن رجلا من الجيش اتق سبيًا من الجيش الذي هو فيهم وله فيه نصيب كان عتقه باطلا (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) ^(٢) .

(وقال الثوري) (٧٥) اذا اصاب المسلمون رجلا من المشركين وبينه وبين رجل من الذين اصابوه قرابة ذات محرم لم يعتق لنصيبه فيه لأنه لا يُعرف الذي له حق حتى يُقسم ويصير من حصته . (قال) ولو أن رجلا من المسلمين شهد الغنيمة فأعتق رجلا من الغنيمة لم يعتق حتى يُقسم ويصير من حصته . قيل له ارايت لو اقتسم المسلمون غنائمهم فصار محرمه ذلك بينه وبين نفر (قال) هذا يعتق ويضمن لشركائه . (قال) وإن كان معاهدًا غزا منهم فكذلك (حدثت

بنك عن معوية عن ابي اسحق عنه .

(قال وسئل الأوزاعي) عن ذلك (فقال) لا يعتق لنصيبه فيه اذا كان في العامة ، وإن كان فعلا بينه وبين قوم لم يعتق لذلك وأن كان اياه او اخاه حتى يصير في ملكه او في قسم بينه وبين غيره كما أنه لو اعتق غلامك وهو معهم لم يجوز حتى يصير في ملكه او في قسم بينه وبين غيره .

(وقال الشافعي) ^(١) اذا ^(٢) اوجف المسلمون على العدو فكان فيهم ولد لمسلم مملوك للعدو ابن ^(٣) امة منهم ^(٤) او كان فيهم والد لمسلم لم يزل من اهل الحرب وقد شهد ابنه الحرب فصار له حظ ^(٥) في ابيه او ابنه منهم لم يعتق واحد منهما عليه حتى يُقسَما ، فإن ^(٦) صار احدهما او كلاهما في حظه عتق ، ولو ^(٧) لم يكن لم يعتق ؛ فإن قال قائل فأنت تقول اذا ملك اياه او ^(٨) ولده ^(٩) عتق عليه فإنما اقول ذلك اذا اجتلب هو ^(١٠) ملكه بأن يشتريه او يتهبه ^(١١) ، وإنه ^(١٢) لو ^(١٣) وهب له او أوصى له به لم اغن عنه عليه حتى يقبله وكان له رد الهبة والوصية ، فهو اذا اوجف عليه فله ترك حقه من الغنيمة (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
(قال) ^(١٤) ولا يعتق عليه ^(١٥) حتى يصير في ملكه بقسم او شراء ولا يشبه هذا الجارية يطؤها وله فيها حق من قبل أنا ندرأ ^(١٦) الحدة بالشبهة ولا نُثبت الملك بالشبهة (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١٧) اذا ظهر جيش من جيوش المسلمين (•) على سبي من سبي المشركين فلم يُقسَم السبي ولم يُبَاع حتى اعتق رجل من الجيش من المسلمين رأساً من النخبة فإن العتق باطل . وكذلك لو اعنتهم جميعاً رجل من

(١) ام ٤ ، ١٨٤ (٢) ام : واذا (٣) — (٣) ام : ن (٤) ام : الحظ
(٥) ام : فاذا (٦) ام : وان (٧) — (٧) وولده (٨) ام : في ذ
(٩) ماله : ام : يتهبه (١٠) — (١٠) ام : او يزعم انه (١١) ام : ن
(١٢) ام : ن (١٣) در (١٤) راجع ام ٧ ، ٣٦٤ و ٣١٥

الجيش كان عتقه باطلا لأن سهمه لا يُعلم إن هو ، ولو باع لم يجز بيعه . وكذلك لو أن جميع الجيش الذين غلبوا عليهم اعتقوا لم يجز عتقهم حتى يُقسموا . وكذلك لو أن الإمام عزل خمسهم ثم أراد أن يقسم أربعة أخماسهم بين أهل العسكر فأعتقهم أو بعضهم رجل من أهل العسكر أو اعتقهم جميعاً أهل العسكر لم يجز ذلك . وإن كان قسمهم الإمام فصار لكلّ عدّة منهم رجل أو رجلان من النّبي أو أكثر من ذلك فإن كان عدّة الذين ^(١) قسم لهم مائة أو أقل فأعتق ^(٢) بعضهم واحداً منهم أو اعتق جميعهم جاز ذلك وضمن لشركائه قيمة حصصهم إن كان موسيراً ، وإن كان ميسراً سوا في ^(٣) حصّة شركائه ^(٤) ، وهذا والأوّل سواء في القياس ولكننا نستحسن أن نبيز العتق إذا صار بين مائة أو أقلّ ، وإن صار ^(٥) بين أكثر من مائة وليس في ذلك ريب ^(٥) ثم اعتق بعضهم لم يجزه .

١٠

- ١٠٢ - واختلفوا في حكم الرجل من الجيش يقتل أسيراً

(قال الأوزاعي) وسئل عن رجل أسر علجاً فقتله أو قتل أسيراً بعد ما يبلغ به الإمام (قال) إذا قتله بعد ما يأسره عوقب ، وإن قتله بعد ما يبلغ به ^(٦) الإمام غرم ثمنه (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه)

١٥

(وقال الشافعي) ^(٧) إذا ^(٨) قتل الرجل الأسير قبل بلوغ الإمام وبمده في دار الحرب وبعد الخروج منها ^(٩) بفير أمر الإمام فلقد ^(١٠) أساء ولا غرم عليه من قبل آفة لما كان للإمام أن يرسله ويقتله ويفادى به ^(١١) كان حكمه غير حكم الأموال التي ليس للإمام إلاّ أعطوا من أوجب عليها ، ^(١٢) ولكنّه لو قتل طفلاً أو امرأة عوقب وغرم أثمانها ، ولو استهلك ما لا غرم ثمنه

(١) الذي (٢) ماصو (٣) - (٣) في كانه (٤) صاروا (٥) وب

(٦) ن (٧) ام ، ٤ ، ١١ (٨) ام : واذا (٩) مه

(١٠) ام : قد (١١) ن

(حدثنا بذلك عنه الربيع)

— ١٠٣ — (وأجمعوا) على أن التفريق بين الطفل الذي لم يُنْفَر ولم يبلغ سبع سنين وبين أمه غير جائز.

— ١٠٤ — ثم اختلفوا في جواز التفريق بينه وبين غير أمه

والوقت الذي يجوز فيه التفريق وفي حكم

البيع اذا فُرّق بينهما

(قال مالك) ^(١) وسئل عن الحديث الذي جاء لا تولّ والدته عن ^(٢) ولدها (قال) ^(٣) أمّا نحن فنقول لا يفرّق بين الوالدة ولدها حتى يبلغ (حدثني ^(٤) بذلك يونس عن ابن وهب عنه ^(٥)). (قال قلت لمالك) فاحدّد ذلك (قال) اذا ائتم ^(٥). قلت له ^(٦) افرأيت الوالد ^(٧) وولده ^(٧) (قال) ليس من ذلك في شيء (وقال الشافعي) ^(٨) اذا ^(٩) ملك الرجل اهل البيت لم يفرّق بين الأم وولدها وكذلك ^(١٠) الولد والوالد ^(١٠) حتى يبلغ الولد سبعا او ثمانى سنين ، فاذا بلغ ذلك جاز أن يفرّق بينهما ^(١١). وكذلك ولد الولد من كانوا ، فأما الاخوان فيفرّق بينهما (حدثني بذلك عنه الربيع)

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ينبغي لوالى الجيش اذا اصابوا غنيمة من العدو وفيهم رقيق فأراد أن يتسمهم او يبيعهم وفيهم رجل وامرأته ومعهما ^(١٢) ولد لهما صغار اسلموا او لم يسلموا فإنه ينبغي له أن يجعل الرجل وامرأته وولدهما في سهم رجل من المسلمين ، فإن لم تبلغ عدّة الرقيق ما يصير هذا الرجل وامرأته وولده في

(١) مد ١٠ ، ١١٣ : وسالت مالكا عن الخ (٢) مد : على

(٣) مد : على مالك ز (٤) — (٤) مد : ن (٥) مد : قال ز (٦) مد : لملك

(٧) — (٧) الوالدة ولدها (٨) ام ٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ (٩) ام : واذا

(١٠) — (١٠) ام : ن (١١) هاهنا زيادة في ام (١٢) ومعا

سهم جلهم^(١) لعدة من المسلمين ، وإن لم يتفق ذلك باعهم جميعاً ولا يفرق بينهم ؛ وإن هو فرق بينهم في القسمة أو في البيع جاز ذلك وقد اساء (في قول أبي حنيفة وزفر) ، (وأما أبو يوسف والمؤلولي فإنهما قالاً) ينبغي له أن فرق بينهم أن يستردّهم حتى يجمع بينهم جميعاً ثم يبيعهم أو يجعلهم في سهم رجل . وكذلك لو كان (*) في السبي امرأة ولدها الصغير^(٢) ولم يُسبَ أبوه معها أو كان رجل وولد له صغير وليس معها أمّ الصبيّ أو كان غلامان اخوان صغيران أو أحدهما صغير والآخر كبير وليس معها أحد من أبويهما وكذلك الأختان إن كانتا صغيرتين أو أحدهما صغيرة والآخرى كبيرة وكذلك الرجل وابن أخيه وهو صغير وكذلك الصبيّ أو الصبية إذا كان مع واحد منهما عمه أو خاله أو جدّه أو جدّته أو ابن أخيه أو ذو رحم محرم من قبل الرجال أو^(٣) النساء^(٣) فلا ينبغي للوالى أن يفرق بين أحد منهم في قسمة ولا يبيع ، وإن كان مع الصبيّ أبواه ودهم عمه وخاله رجلان فلا بأس أن يفرق بين الأمّ والخال وبين الأبوين والصبيّ ، ولا ينبغي له أن يفرق بين الأبوين والصبيّ في القسمة والبيع ؛ وإن فرق بين أحد منّ مميّنا قد اساء في ذلك وجاز (في قول أبي حنيفة وزفر) ، وينبغي له ألا يفرق وإن فرق استردّها حتى يجمع بينهما ثم يصترهما جميعاً في سهم رجل من المسلمين أو يبيعهما جميعاً (في قول أبي يوسف والمؤلولي) . (وقالوا جميعاً) لا بأس أن يفرق بين المرأة وزوجها إذا كانا في السبي في القسمة والبيع ويصتر الزوج في سهم رجل والمرأة في سهم آخر أو يبيع الرجل من انسان والمرأة من آخر وهما على النكاح . (وقالوا) في كلّ من ذكرنا عنهم أنه لا يفرق بينه وبين صاحبه : إنما لا يجوز التفريق بينهم ما داموا صفراً ؛ فإذا كانوا كباراً قد ادركوا وليس فيهم صغير فلا بأس أن يفرق بينهم

في القسمة والبيع . وإن كان في السبي صبيّ ومعه اخوان له او ثلثة او اكثر من ذلك وكذلك إن كان معه اخوة له او اخوات (٧٧) او (١) عمات (١) او خلات وم صغار او كبار فلا ينبغي أن يفرق بين احد منهم وبين الصبيّ في قسمة ولا بيع . (وأما بشر فروى عن ابي يوسف أنّه قال) لا اردّ البيع في شيء من التفريق إلاّ في الولد والأُمّ ، فأما في ذوى الأرحام فأتى اكره ذلك ولا اردّ البيع فيه .

(وعلة ملك) في أنّ التفريق جائز فيما خلا الولد والوالدة أنّ الولد والوالدة يُجمَع على منع التفريق بينهما فوجب التسليم لذلك ، وما عداها فمختلف فيه وللرجل أن يُحدِّث (٢) في ملكه ما شاء ما لم يمنعه من ذلك ما يجب التسليم له . (وعلة الشافعي) قريبة من هذه إلاّ أنّ الولد عنده في معنى الوالدة في الآخى للطفل (٣) عن كلّ واحد منهما اذ كان يُجبر الوالد على فقة الولد ، وليس كذلك عنده الأخ . وأما ما حدّث من سبع سنين او ثمانى (٤) سنين فتخيير رسول الله صلى الله عليه غلاما بين ابويه وذلك ففريق بينهما فكذلك في السبي (وعلة من قال بقول ابي حنيفة) أنّ كلّ ذى رحم محرم قياس للوالدة اذ كانت ذات رحم محرم ولم يجز التفريق إلاّ في الوقت الذى لاخلاف فيه لاجماعهم على منع ذلك في حال من الصبيّ فأحوال الصبيّ كلّها واحدة .

- ١٠٥ - (وأجمع) اهل السير جميعاً نقلاً عن رسول الله صلى الله عليه اعطى سبي قريظة اذ سأله أن يُترّهم على حكم سعد بن معاذ ما سأله وأنّ بنى قريظة نزّلوا على حكم سعد فحكم فيهم بأن يُقتل مقاتلتهم ويُسبى ذرارهم وأنّ رسول الله صلى الله عليه امضى حكم سعد على ما حكم فقتل مقاتلتهم وسبى ذرارهم .

١٠٦- ثم اختلف العلماء فيما اشبه ذلك من الحكم ومن

الذى يجوز النزول على حكمه (*)

(قال الشافعي) (١) لا (٢) بأس أن يقبل الإمام من أهل الحصن (٣)

ومن (٤) بعضهم أن ينزلوا على حكم الإمام وغير الإمام إذا كان النزول على حكمه مأموناً موضعاً لذلك في (٤) عقله وفطره للإسلام ، وذلك أن السنة والآثار (٥) دلّت على أن قبول الإمام إنما كان لمن وصفت من أهل القناعة والثقة (٦) ، فلا يجوز للإمام عندى أن يقبل خلافتهم من غير أهل القناعة (٧) والعقل فيكون قبل خلاف ما قبلوا منه ، ولو فعل كان قد ترك النظر ولم يكن له العذر (٨) (حدثنا بذلك عنه الربيع)

- ١٠ (وقال أبو يوسف) (٩) لو أن أهل حصن نزّلوا على أن يحكم فيهم فلان فإن لم يرضوا بحكمه ردّوا إلى حصنهم فتردّوا على ذلك فحكم فيهم فلان بقتل المقاتلة نفذ عليهم برضام الأوّل وليس لهم أن يرجعوا عن ذلك بعد الحكم الذى نفذ فيهم . ولو رجعوا عن ذلك قبل أن يحكم فلان فإن ذلك لهم . وإن كانوا قد نزّلوا ثم كرهوا أن يحكم فلان قبل أن يحكم فإنهم يرّدون إلى حصنهم . ألا ترى أن فلانا لو مات قبل أن يحكم ردّوا إلى حصنهم . ولو أبى فلان الحكم ردّوا إلى حصنهم . ولو تراضوا هم والمسلمون بحاكم من المسلمين غيره فحكم فيهم بالقتل والسبأ كان جائزاً ، وإن حكم بأن يصيروا ذمة يؤدّون الخراج فهو جائز ، وإن حكم فيهم أن يُسبوا فيكونوا فيثا فهو جائز لازم لهم وعليهم ، ولو حكم فيهم بأن يرّدوا إلى حصنهم ويُسْتَأْنَف الأمر فيهم فإن ذلك جائز على

(١) أم ٤ ، ١٦٨ (٢) أم : ولا (٣) المحرر (٤) — (٤) أم : ن (٥) أم : ن
(٦) والمعنى (٧) أم : والثقة (٨) أم : عذر (٩) راجع خ ١٣٨ إلى ٢٤٢

المسلمين مثل قوله لا احكم ويمتزة موته . ولو حكم فيهم أن يكونوا في دار المسلمين آمنين من غير أن يؤدوا خراجا لرؤسهم فإن هذا لا يجوز : حكمة هذا خلاف (٧٨) السنة ^(١) ، فإن رضوا أن يكونوا ذمة يؤدون الخراج فذلك لهم فإن كرهوا اداء الخراج ردوا الى حصنهم ونبتذ اليهم . ولو خرج بعضهم على أن يحكم فيهم فلان قلما انتهوا الى عسكر المسلمين افتتحت القلعة قتل من فيها فهؤلاء الذين في ايدينا على ما نزلوا عليه . فإن كانوا شرطوا إن لم يرضوا أن يردوا الى حصنهم فلم يرضوا بما حكم عليهم وقد فتح الحصن وهدم فإنهم يردون الى ادنى موضع يأمنون فيه . وإن كان اهل الحصن قد اجتمعوا على نزول هؤلاء لهذا الصلح فليس يلغى للمسلمين أن يقاتلهم حتى يعلموا ما يصنع هؤلاء ، فإن فعلوا قتلهم فلا دية عليهم ولا ضمان إلا أنهم قد اساءوا وغدروا وأتوا ما لا يحل لهم . ولو أن جنداً من اهل الشرك او من اهل الحصن استأمنوا الى المسلمين وهم في مععة القتال فآمنهم وصاروا في ايدي المسلمين فأرادوا أن ينصرفوا الى ما منهم من دار الحرب فليس لهم ذاك وللمسلمين أن يجبسوم ويصيتروهم ذمة يؤدون الخراج وليس هذا كالرجل المستأمن من غير قتال . ذلك له ان يرجع إن لم يكن اماناً على شرط ، فأما الذين استأمنوا في مععة القتال فهم ^(٢) على ما وصفت لك : أرايت لو نادى الإمام من اماناً فهو آمن قتل من الحصن الواحد والاثنان والشرة فهم آمنون وهم ذمة ، وكذلك اهل عسكر يقاتلون المسلمين فهم مثل ما وصفت لك . (قال) ولو كانوا نزلوا ^(٣) لحكم رجلين فأتى احدهما او اختافا في الحكم عليهم لم يلزم واحداً من الفريقين حكم واحد منهما ولم يلزمهم إلا اجتماعهما ^(٤) على حكم واحد . ولو اصطلحوا على أن يحكم فيهم بحكم الله او بحكم القرآن فإن هذا وجه الحديث وقد جاء في النهي عنه ، فإن فعلوا وأجابوا الى ذلك قتل القوم عليه

- فإن الحكم فيهم الى الإيالم يتخير (*) افضل ذلك للدين والإسلام من الأحكام من القتل والمن والإسترقاق . ولو سألوا أن يُنزّلهم على حكم رجل من اهل الذمة فإنهم لا يجابون الى ذلك ولا يُعطونه ولا يحل أن يحكم اهل الكفر في حقوق الإسلام والدين . (قال) ولو نزلوا على حكم رجل لم يسموه فذلك الى الخاكم يحكم فيهم بما هو افضل للإسلام والدين . ولو كان الخاكم فيهم اعمى او محدوداً في قنف كان على ما وصفت من حكم المرأة ، ولا ينبغي للوالى أن يقبل في الحكم في مثل هذا صبيّاً ولا امرأة ولا عبداً ولا ذميّاً ولا اعمى ولا محدوداً في قنف ولا رجلاً فاسقاً ولا صاحب دنية وسوء ، إنما يتخير في هذا على الراى والدين والموضع من الإسلام في رأيه وعقله وبصره وحيطته على الدين ، ولا ينبغي أن يضيّع الحكم في هذا حتى يصير الى بعض من وصفنا ممن لا يجوز شهادته ولا حكمه بين اثنين لو اختصما . ولو أنهم نزلوا على حكم رجل يختارونه لأنفسهم من اهل العسكر قبلت ذلك منهم ، فإن اختاروا رجلاً موضعاً لذلك قبلت ذلك منهم ، وإن اختاروا بعض من وصفنا ممن لا يجوز حكمه لم اقبل ذلك ورددتهم الى أن يختاروا رجلاً موضعاً ليحكم او نرّدهم الى الحصن الذى كانوا فيه ولا نرّدهم الى حصن هو احصن من ذلك ولا الى جند منهم يمتنعون بهم ؛ إنما نرّدهم الى الموضع الذى منه خرجوا اليّنا . ولو سألوا أن ينزلوا على حكم رجل من المسلمين^(١) ورجل منهم فلا ينبغي للوالى أن يقبل ذلك منهم ولا يحكمهم ككفاراً في الدين ، ولو قبل فحكم لم ينفذ حكمهما في شىء إلا أن يسلّموا او يصيروا ذمة فإن هذا مقبول منهم بغير حكم . ولو سألوا أن ينزلوا على حكم اسير في ايديهم من المسلمين فلا ينبغي للوالى أن يجيبهم الى ذلك ، ولو قبل لم يجوز حكمه لأنه لو آمنهم لم أجز امانه ولم أفتّده ، وكذلك فاجر مسلم (٧٩) معهم في دارهم ، وكذلك رجل

منهم اسلم وهو في دارهم معهم، وكذلك لو كان في عسكر المسلمين غير أنه متهم وأن كان مسلماً فلا ينبغي للوالى أن يقبله حكماً من قبل عظم هذا الحكم وما يتخوف من حمله على الإسلام والدين والتجمة والريبة .

— ١٠٧ — واختلفوا في ما على الرجل من المسلمين يُطَّلَع عليه

أنه يدلّ العدو على عورة المسلمين

(فقال ملك) وسئل عن الجاسوس من المسلمين يوجد وقد كاتب الروم وأخبرهم خبر المسلمين ماذا ترى فيه (فقال) ما سمعت فيه بشئ وأرى فيه اجتهد الإمام (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه)

(وقال الأوزاعي) وسئل عن الجاسوس من المسلمين ما عقوبته (فقال) يستتاب فإن تاب قبلت توبته وإن أبى عاقبه الإمام عقوبة موجعة ثم غرّبه إلى بعض الآفاق وضُمنَ الحبس (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه)

(وقال الشافعي) ^(١) وقيل ^(٢) له ^(٣) رأيُ المسلم يكتب إلى المشركين من أهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم أو العورة ^(٤) من عوراتهم هل يحلّ ذلك حرمة ^(٥) ويكون في ذلك دلالة على ممالأة المشركين على ^(٦) المسلمين ^(٦)

(فقال) ^(٧) لا يحلّ دم من ثبتت له حرمة الإسلام إلا أن يقتل أو يزنى بعد احصان أو يكفر كفراً يبتا بعد إيمان ثم ثبت على الكفر . وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يحذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليحذر ^(٨) أو يتقدم في نكاح ^(٩) المسلمين ^(٩) بكفر بين ^(١٠) . قيل ^(١١) له ^(١١) افتأمر

(١) أم ٤ ، ١٦٦ و ١٦٧ أم : قيل (٢) أم : (٣) أم : الشافعي (٤) أم : بالعورة (٥) حرمة أم : دمه (٦) — (٦) أم : ن (٧) أم : قال الشافعي رحمه الله تعالى (٨) لحدودها (٩) — (٩) كتابه (١٠) ما هنا زيادة في أم (١١) — (١١) أم : قلت لشافعي

- الإمام اذا وجد مثل هذا بعقوبة من فعله ام تركه كما ترك النبي صلى الله عليه^(١) (فقال)^(٢) العقوبات غير الحدود فأما الحدود فلا تعطل بحال وأما العقوبات فلا إمام تركها على الاجتهاد ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه^(٣) أنه قال تحاجوا لنوى^(٤) الهيئات ، وقال^(٥) في الحديث « ما لم يكن حد^(٦) » فإذا كان^(٧) (٥) من الرجل ذى الهيئة بجمالة كما كان هذا من حاطب بجمالة وكان غير متهم أحببت أن يتجافى له ، وإذا كان من غير ذى الهيئة كان للإمام والله^(٨) أعلم تزييره (حدثني بذلك عنه الربيع) وقال ابو حنيفة وأصحابه^(٩) لو أن وإلى المسلمين ظفر بعين^(١٠) للمشركين^(١١) في دار الإسلام وهو مسلم أوجه عقوبة وأطال حبسه حتى يحدث توبة

- ١٠٨ — واختلفوا فيما يجب على الغال من العقوبات
- ١٠ (فقال ملك) وسئل عن الرجل يفل من الغنائم ما عقوبته (فقال) أما شيء معلوم يؤخذ به فلا نعلمه ، وأما قول من يقول إن متاعه يحرق فلا . (ثم قال) ولو عاقبه السلطان كان لذلك اهلا (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (قال) وسئل عن الرجل يفل في أرض العدو ثم يتوب من ذلك بعد أن يرجع (فقال) إن كان قد تفرق الناس في بلدان شئ فأرى أن يتصدق بما غل ويتوب إلى الله ويتصل .

(وقال الاوزاعي) وسئل عن الغلول قليل له اسواء العقوبة في^(١٢) صغيره وكبيره (قال) سواء (حدثت بذلك عن معاوية عن ابي اسحق عنه) . (قال) قلت له ايجز ما غل (قال) لا . قلت افيحرق متاعه (قال) نعم . قلت ايجرم سهمه

(١) ام : وسلم د (٢) ام : الشافعي ان د (٣) ام : وسلم د (٤) لمى (٥) ام : وقد قيل (٦) هذا (٧) ام : هذا (٨) ام : تعالى د (٩) راجع خ ٢٣٦ وقد رجا . هذا القول في فصل ٤١ (١٠) سر (١١) المركب (١٢) مه

(قال) نعم . قلت وسهم فرسه (قال) نعم لا يُعطى شيئاً في غزاته ، ورأى الإمام في عقوبته . قلت أرايت إن كان قد استهلك ما غلّ (قال) يفرمه الإمام . ويُحرق متاعه . قلت وما الذي يُحرق من متاعه (قال) كلّ متاعه الذي غزا به . وسرجه وإكافه . قلت ودابته ونفقته إن كانت في خرجه (قال) لا . قلت أفيُحرق سلاحه (قال) لا ولا ثيابه التي عليه . قلت أرايت إن بقي من متاعه الذي أُحرق شيء لم تُحرقه النار من حديد أو غيره هل لأحد أن يأخذه (قال) لا قد مضت فيه العقوبة (٨٠) فما أبقت النار منه فصاحبه أحق بأن يأخذه . قلت له لو (١) أن رجلاً غلّ فلم يعلم به حتى رجع إلى اهله ووُجد الغلول في منزله أيجوز أن يبيع متاعه الذي في منزله أو متاعه الذي غزا به (قال) متاعه الذي كان غزا به . قلت فإن وُجد في متاع رجل قد مات غلول (٢) أيجوز أن يبيع متاعه (قال) لا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبيع متاع الرجل الذي وجدوا في متاعه الغلول وقد مات . قلت أفيُحرم سهمه (قال) نعم إن كانوا لم يقتسموا ، وإن كان قد أخذ سهمه لم يؤخذ منه . قلت وإن كان قد استهلك الغلول أيفرم ويؤخذ بقيمته من ميراثه (قال) نعم . قلت أيعلى على الغنائم إذا مات وقد وُجد الغلول في متاعه (قال) أمّا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ترك الصلاة عليه وقال « شأنكم بصاحبكم » . قلت أفتصلي عليه العامة (قال) نعم . قلت الغلام الذي لم يحتلم إذا غلّ أيجوز أن يبيع متاعه ويحرم سهمه (قال) لا يبيع متاعه ولكن يحرّم سهمه . قلت أيفرم إن كان استهلكه (قال) نعم إن كان له شيء . قلت والمرأة إذا غلّت أيجوز أن يبيع متاعها (قال) نعم . قلت فالعقوبة (قال) حسبها ذاك . قلت والعبد إذا غلّ (قال) رأى الإمام في عقوبته ولا يبيع متاعه لأنه لسيده . قلت أيفرم سيده إن كان العبد استهلك الغلول (قال) هو في رقبة العبد ، إن

•

١٠٠

١٥

٢٥

- شاء مولاہ افتسکہ وإن شاء دفعه یجنایته . قلت فلما هد اذا غلّ ایحرق متاعه (قال) ما اری بذلك بأسا اذا كان استعین به علی العدو ^(١) . قلت فالأجیر یسرق من المغنم (قال) یقطع بقول لآتة لیس له فیه نصیب . قلت فالرجل یوجد معه الغلول فیقول ابتعته او اخطأت به (قال) یخفف عنه العقوبة . قلت ولا (*) یحرق متاعه اذا دخل ^(٢) سهمه (قال) لا . قلت فرجل ابتاع شیئا من صاحب المقسم فلم يدفع الیه ثمنه حتی تفرق الجيش ثم تقاضاه اياه ایدفعه الیه (قال) إن فعل فلیجمله ^(٣) فی عنقه ، وإن لم يتقاضه فلیتصدق به عن ذلك الجيش . قلت فإن علم أنّ صاحب المقسم لا یقدر ان اخذه منه أنّ یدفعه الی اهله الذین هو لهم ایدفعه الیه او الی امیر ذلك الجيش (قال) إن اتهمه فلیتصدق به عنهم . قيل له اسواء الغلول إن وجد مع رجل وقد كان رُفع الی المقسم فأخذ منه او غلّه قبل أنّ یأتی به المقسم (قال) هو سواء هو غلول ، وإن كان سرقة من المغنم فهو اخبث ، لآتة غلول ما ^(٤) لم ^(٥) یقسم .
- (قال وسألت سفین والاوزاعی) عن الرجل یغلّ ^(٦) ثم یندم وقد تفرق لجیش (قال) یتصدق به عن ذلك الجيش ، فإن كان قد استهلك ما غلّ غرمه . (قال سفین) إن لم یقدر علیهم ولا علی ورنهم .
- (وقال الشافعی) ^(٦) وقیل له ^(٧) ارأیت ^(٨) المسلم الحرّ او العبد النازی او الذی او المستأمن یغلّون من الفتنام شیئا قبل أنّ یقسم (قال) لا یقطع ویغرم کل واحد من هؤلاء قيمة ما سرق إن ^(٩) هلك ^(١٠) قبل أن یؤذیه ، وإن كان القوم جهلة علّموا ولم یماقبوا ، فإن علّوا عوقبوا . فقیل ^(١١) له ^(١١) فیرجل عن

(١) حول لای لیس له مع نصیب ذ (٢) دخل (٣) من معه ولحمه ذ (٤) - (٥) ولم (٥) علم (٦) ام ٤ ، ١٧٧ (٧) - (٨) ام : قلت لشافعی (٨) ام : فأرأیت (٩) وان (١٠) ام : الذی اخذه ذ (١١) - (١١) ام : قلت لشافعی

دأته او ^(١) يُحرق ^(٢) صرجه او يُحرق متاعه (قال) ^(٣) لا يعاقب رجل في ماله إنما ^(٤) يعاقب في بدنه وإنما جعل الله الحمد على الابدان وكذلك العقوبات قائماً على الأموال فلا عقوبة عليها ^(٥)؛ وقليل الغلول وكثيره محرم ^(٦) (حدثنا بذلك عنه الربيع) . (وعلى قول الشافعي) ان نهم الغال وقد تفرق الجيش دفعه الى الامام (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال ابو يوسف) ^(٧) في رجل اخذ من الغنيمة شيئاً وهو يريد الغلول فهلك منه في (٨١) دار الحرب او استهلكه فهو سواء وهو آثم مسمى ولا ضمان عليه من قبل أن الغنيمة لم تُحرز ولم تُقسم وأن جنماً لو دخل عليهم شركهم في الغنيمة ؛ ولو لم يستهلكه في دار الحرب ولم يهلك منه حتى خرج الى دار الإسلام فهلك منه او استهلكه فهو ضامن لذلك ^(٨) حتى يرد ذلك في الغنيمة ، فإن كانت الغنيمة قد قُسمت تصدق بقيسته ^(٩) ؛ وإن علم السلطان بهذين جميعاً فعليهما التعزير ؛ وإن اخذ من الغنيمة شيئاً وهو ^(١٠) يريد أن يضعه في النى ويرفعه الى السلطان ثم بدا له في امساكه وفي الغلول ثم استهلكه في دار الحرب او هلك منه او استودعه رجلاً هناك وضيع منه فلا ضمان عليه ؛ وإن خرج به الى دار الإسلام فلا ضمان عليه من قبل أن اصل اخذه كان حلالاً إنما اخذه ليضمه في الغنيمة فنيته أن يغله ليست بخلاف ولا يجب عليه بها ضمان ؛ الا ترى أن رجلاً لو كانت عنده ودیعة فأجمع أن يخونها لم يضمن حتى يستهلكها ؛ وإن خرج هذا بهذا الغلول الى دار الإسلام واستهلكه ^(١١) فهو ضامن كرجل عنده ودیعة فأودعها غيره بغير امر صاحبها او استهلكها فهو ضامن . ولو أن رجلاً

(١) — (١) ام : ويحرق (٢) نام : قتال (٣) ام : وإنما (٤) ام : قال الشافعي رحمه الله تعالى (٥) انتهى ام (٦) راجع غ ٢٠٥ (٧) في الصبغة و (٨) جميعاً (٩) لا ز (١٠) او استهلك

صاحب مغنا في دار الحرب فأمر الإمام الناس أن يردّوا المغنم فلم يفعل وأجمع على الغلول فيها فهو مثل الأول سواء لأنه لم يحدث فيها حدثاً بالعمل . ولو أنّ الإمام قال له إذا ما عندك من الغنيمة قال ما عندى شئ فهذا مثل الذى أخذها وهو يريد الغلول ، والجواب فيه ^(١) كالجواب فى ذلك ؛ فلا ينبغي له أن يحرق متاع صاحب الغلول إنما عليه التعزير .

— ١٠٩ — (وأجمعوا) أنّ ما كان جائراً يبعه فحائز قسمه فى المغنم (•)

— ١١٠ — ثم اختلفوا فى جواز قسم اشياء مما اختلف فى

جواز بيعه ومما يحرم بيعه بكل حال

(قال الأوزاعى) وسئل قيل له مصحف من مصاحف الروم اصبناه فى بلادهم ايباع او يحرق (قال) يدفن احبّ الى . قلت ولا ترى أن يباع (قال) كيف وفيه شركهم ^(٢) .

(قال وسألت الثورى والأوزاعى وغيرهما) عن مصحف من مصاحف المسلمين اصبناه فى بلاد العدو (قالوا) ^(٣) إن لم يوجد صاحبه جُلّ فى المقسم وبيع .

١٠ قلت (للأوزاعى) فأصابوا الحريز والقلادة فيها الصليب والأصنام والدرام والدفانير فيها الصليب والشرك والصليب يكون من الفضة والذهب (قال) قد كانوا يصيبون هذا فيأتون به المقسم فيبيعونه ؛ وأما الصليب فيكسّر ثم يباع احبّ الى ؛ وإنما كانت الدنانير قبل اليوم على هذا فيتبايعون بها بينهم . قلت فأصابوا كلبا (قال) لا يصلح من الكلب وأن كان كلب الصيد ، لا يقسم ولا يحتبس . قلت اصابوا فهذا (قال) هو بمنزلة الكلب . قلت فإن

(١) بها (٢) وراجع ايضا ما سياتى من قول الاوزاعى (٣) حال

أصابوا هراً (قال) لا يباع لأن ثمنه مكروه ، ولا ارى لأحد أن يأخذه لنفسه . (قال) فإن أصابوا بلزياً أو عقاباً أو صقراً مما أحرزوا في بيوتهم يبيع في النقي ، وإن لم يكن مما أحرزوا في بيوتهم فهو لمن أخذه . قيل له تجلود السباع . (قال) لا تبيع ولا يأخذها أحد لنفسه . قيل فإن أصاب رجل بازياً فأرسله على صيد فأخذ صيده وذهب ^(١) البازي (قال) إن شاء الإمام ضمنه ثمنه وإن عماء تركه ، وقد أساء حين أرسله وأباً ما أصاب فبيوكل (حدثت بذلك عن معوية عن أبي إسحق عنه)

(وقال الشافعي) ما وجد من كتبهم فهو مغمم كته و ينفى للإمام أن يدمو من يترجمه فإن كان علماً من ظب أو غيره لا مكروه فيه باعه (٨٢) كما يبيع ما حواه من المغام ، وإن كان ^(٢) كتاب شرك شق الكتاب واتسع بأوعيته وأداته فباعه ، ولا وجه لتحريقه ولا دفنه قبل أن يعلم ما هو . (قال) وإذا ظهر المسلمون على بلاد الحرب حتى تصير دار الإسلام أو ذمة يجرى عليها الحكم فأصابوا فيها خراً في أخواب أو زقاق أهرقوا الحمر واتسعوا بالزقاق والخلوأي وطهروها ولم يكسروها لأن كسرها فساد ؛ وإذا لم يظهرها عليها وكان ظفرهم ظفر غارة لا ظفر أن يجرى بها الحكم أهرقوا الحمر من الزقاق والخلوأي فإن استطاعوا حملها أو حمل ما خف منها حمله مغمماً وما لم يستطيعوا حرقوه وكسروه إذا ساروا إن ^(٣) شاموا . (قال) وما وجد من أموال العموم من كل شيء له ثمن من هراً أو صقر فهو مغمم ، وما أصيب من الكلاب فهو مغمم إن اراده أحد لصيد أو ما أشبهه أو زرع ، وإن لم يكن من الجيش أحد يرميه لذلك لم يكن له حبسه لأن من اقتنائه لغير هذا كان آمناً ورأيت لصاحب الجيش أن يخرج به فيعطيه أهل الأتخاس من الفقراء والمساكين ومن ذكر معهم : إن اراده أحد

منهم لزرع او ما اشبه ^(١) او صيد ، فان لم يرده قتله او خلاه ، ولا يكون له بيعه .
(حدثنا بذلك عنه الرازي ج)

- ١١١ - واختلفوا في حكم اموال الرهبان

(قال مالك) ^(٢) وسئل عن اموال الرهبان في ارض العدو ان يؤخذ (قال)
أما قدر ما يصلحه فانه يُترك له وأما غير ذلك فلا وهو يدعى . (وقال) تكفيه
بقرتان في رأيي ^(٣) ، ولو قبل قوله لا دغى الشيء الكثير (حدثني بذلك يونس
عن ابن وهب عنه) . (وحدثني يونس عن اشهب أن ملكا) سئل عن راهب
يكون له في ارض الروم الغنم ^(٤) والزرع ايمس (قال) لا وذلك يسير ، في ارض
الروم الزرع ^(٥) . (*) والغنم ^(٦) . قيل له ولا ترى أن يُعرض لبقره ولا لغنمه
(فقال) نعم لا يُعرض لبقره ولا لغنمه اذا عُرف أنهما له ولذلك وجه يُعرف
وما ادرى كيف يُعرف . قيل له ولا يُنزل الراهب من صومعته ولا يهاج (فقال)
نعم لا يُنزل منها ولا يهاج .

(وقال الأوزاعي) ^(٧) وقيل له العليج يوجد في ارض الروم في بيت قد طُبّق
عليه له كوة ينظر منها ليس في صومعة (قال) هذا راهب قد حبس نفسه . قيل
لا يقتل ولا يُسب (قال) لا يقتل ولا يُسب (حدثت بذلك عن معاوية عن ابي
اسحق عنه) . (قال) قلت فان وجد في صومعته او في بيته ذلك متاع او مال
(قال) ما كانوا يعرضون لما في بيوتهم فيؤخذ المأل . قلت فان وجدوا له بقرا او غنما
او متاعا او شيئا كان خارجا من بيته او صومعته او وجدوه وقد مات في صومعته
(قال) يؤخذ ذلك كله فيجمل في المقسم . قلت وإن وجدوا راهبا قد نزل من
صومعته فأدرك فأخذ فقال إنما نزلت ففررت حين جئتم تخفتكم (قال) لا يُعرض

(١) سه (٢) راجع مد ٣ ، ٦ (٣) رأى (٤) المسه (٥) الردع .

(٦) والمسسه (٧) قد جاء هذا القول في فصل ٨

له . قلت استخبرونه عن الشيء من امر عدوهم (قال) لا إناهم إن استخبروه فأخبرهم فما استخبره العدو عنكم فأخبرهم استحلتم بذلك دمه . قلت فإن وجلوا في صومته طعاماً فاحتاجوا إليه (قال) يأخذون منه ويتركون له قوته .

(وقال الشافعي)^(١) إذا^(٢) لم يكن في ترك قتل الراهب حجة إلا ما وصفنا غنمنا كل مال للراهب^(٣) في صومته وغير صومته ولم ندع له شيئاً لأنه لا خبر في أن يُترك ذلك له فيُتبع ، ويُسبى أولاد الرهبان ونساؤهم^(٤) إن كن غير مترهبات^(٥) ، وأصل^(٦) ذلك أن الله^(٧) أباح أموال المشركين ؛ فإن قيل لم^(٨) لا تمنع ماله قيل كما لا تمنع مال المرأة^(٩) والمولود^(١٠) وامنع دماءها (قال)^(١١) وأحب لو ترهب النساء تركن كما ترك الرجال ؛ فإن ترهب عبدة من^(١٢) المشركين أو أمة سبيتهما من قبل أن السيد لو اسلم قضيت^(١٣) له أن يسترقهما بمنعهما الترهب لأن المماليك (٨٣) ما يملكون من أنفسهم ما يملك الأحرار^(١٤) (حدثنا بذلك عنه الربيع) . (وقد قال في كتاب سير الواقدي)^(١٥) جائز قتل الرهبان ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى^(١٦) .

(وقال أبو حنيفة) في ذلك مثل قول الشافعي (وقال) جائز قتل الرهبان ما لم تفتتح البلاد وتظفر .

— ١١٢ — واختلفوا في حكم ما يصاب من الكنوز واللقطة

في أرض العدو

(فقال مالك) وسئل عن الرجل يجد الركن في دار الحرب (فقال) يجمعه

(١) أم ٤ ، ١٥٧ ، (٢) أم ٢ : وإذا (٣) لم : له (٤) وما (٥) أم : مترهبين

(٦) أم : والأصل في (٧) أم : عز وجل د (٨) أم : هم

(٩) — (٩) أم : المولود والمرأة (١٠) أم : د : وقد جاء هذا القول في فصل ٨

(١١) د (١٢) د (١٣) انتهى أم (١٤) راجع أم ٤ ، ١٦٧

(١٥) راجع صحيفة ١١ سطر ١٧

في غنائم المسلمين (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (وقال في موضع آخر سئل ملك) عن الرجل يجد السكتر مدفوناً في ارض العدو فيأخذه ايكون له (فقال ملك) لا بل يكون للمسلمين جميعاً لأنه لم يكن يستطيع أن يبلغ ذلك المكان وحده . (وقال ملك) هو لجماعة المسلمين .

- (وقال الأوزاعي) وسئل عن الرجل يصيب في الخربة فيما بيننا وبين العدو النحاس والفصوص ما منزلته عنك وهل ترى فيه الخمس (فقال) إن كانت الخربة فيما المسلمون عليه من الأرض اغلب فهو لكم من بعد الخمس ، وإن كان العدو هم اغلب على تلك الخربة فذلك الى رأي الإمام ينقله من بعد الخمس ما بدا له (حدثنا بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال سألت الأوزاعي) عما اصيب من ذهب او فضة في بلاد العدو ١٥ في القبور اذا نبشت وهو مع جيش (قال) هو منتم بمنزلة اموال العدو وفيه الخمس والذي اصابه والجيش شركاء لأنه إنما اصابه بقوة الجيش ، وإن شاء الإمام نقله منه وفيه الخمس . قلت رأيت ما وُجد في البحر في ارض العدو من جوهر او لؤلؤ (قال) هو لمن اصابه دون الجيش بعد الخمس وليس بمنزلة الركاز . قلت فما وُجد فيه من حلي مصوغ (قال) هو بمنزلة اموال العدو . (قال) ١٥ وسألته عما وُجد في القبور اذا نبشت من ذهب او فضة فيما المسلمون (*) عليه اغلب (قال) هو لمن وجده وهو ركاز وفيه الخمس . قلت رأيت الركاز ما هو (قال) ما وُجد تحت الأرض من شيء مما لم يكن لهذه الأمة فهو ركاز وفيه الخمس . (قال) وإنما مضت السنة أن الركاز في الذهب والفضة ثم اخذوا بعد ٢٠ من الحديد والنحاس والرصاص . قلت افترى أن يؤخذ منه (قال) ما اري بأساً . قلت والنفخار والزجاج الفروعوني ونحو ما يوجد من ذلك (قال) ما أعدت

هذا ركازاً . قلت فما وجد على ظهر الأرض وفي التلول فجرت عليه السيول او
 نحسرت عنه الريح ويظهر (قال) هو ركاز . (قال) وما كان ظاهراً للناس
 قُرك على حاله نحو الأصنام المذهبة والعمد من الرصاص الظاهر هذا كله ليس
 بركاز ، وإنما هو شيء لامة المسلمين وفيهم يُجمل وفي بيت ما لم ليس لأحد
 أن يأخذ منه إلا لأمر المؤمنين بمنزلة الأرض ليس لأحد أن يأخذ منها شيئاً
 إلا بإذنه فإذا إذن فيه لأحد فهو له . ولا خمس عليه فيه . قلت ما كان من
 العمد من الرصاص ونحوه قد ظهر بمضه (قال) ما كان منه يدركه البصر فليس
 بركاز . (قال) وسألته عن نبش القبور اذا دُتوا فيها على شيء (قال) هذا عمل
 سوء . (قال) وسألته عن الرجل تملّ دابته فيدعها او يُسقله سلاحه او متاعه
 فيلقيه هل لأحد أن يأخذ من ذلك شيئاً (قال) لا إلا أن يأخذه فيرده عليه
 إلا أن يعلم أن صاحبه القاه ليأخذه من شاء ، فإذا كان كذلك فهو لمن اخذه .
 قلت فإن اخذه رجل ثم جاء صاحبه فقال إنما تركته رجاء أن يُجمل لي (قال)
 القول له . وإن قال تركته ليأخذه من شاء فليس له أن يرجع فيه . قلت فإن
 كان رجل في الساقة فوجد متاعاً طروحاً لا يدري القاه صاحبه او سقط منه (قال)
 فإن اخذه فليمرّقه .

١٠

١٥

(وسألت سفيان الثوري) عن نبش القبور يُدُون فيها على الشيء (٨٤)
 (قال) اكرهه . قلت وما تكره منه (قال) هل بلغك أن احداً فعله بمن
 مضى . قلت لا (قال) فلا يُجبن . قلت فما حال ما اصاب في الحرب او غيره
 من ذلك (قال) ما اصاب في ارض المسلمين مما احرزوا من بلاد العدو فمن اصابه
 وهو وحده او مع جيش فعلم أنه ركاز فهو له خاصة بعد الخمس . وما اصابوا من
 ذلك في بلاد العدو تحت الأرض او فوقها من ركاز او غيره فهو مقسم بين من
 اصابه وبين الجيش : ثم فيه شركاء بعد الخمس . وما وجد من شيء في بلاد العدو

٢٠

لَا يُدْرَى لِلْمُسْلِمِينَ هُوَ أَوْ لِلْعَدُوِّ فَلْيَعْرِفْهُ فَإِنْ هُوَ عُرِفَ وَإِلَّا جُمِلَ فِي الْمَقْتَسَمِ .
وَمَا وُجِدَ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ فَعُرِفَ أَنَّهُ ^(١) لِمُسْلِمٍ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْقِطْعَةِ فَلْيَعْرِفْ فَإِنْ وُجِدَ
صَاحِبُهُ وَإِلَّا فَلْيَتَصَدَّقْ بِهِ عَنْهُ .

(وَقَالَ الشَّافِعِيُّ) إِذَا وَجِدَ رَجُلًا فِي أَرْضِ مَوَاتٍ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ كَمَوَاتِ
العرب فهو كَمَنْ وَجده وعليه فيه الخمس ، وإن وجده في أرض عامرة يملكها من
العدو فهو كالغنيمة ، وما اخذ من ييوتهم فليس ^(٢) بأحقَّ به من الجيش
(حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنْ الرَّبِيعِ)

(وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ) كُلُّ شَيْءٍ أَصَابَهُ الْمُسْلِمُونَ فِي ^(٣) دَارِ الْحَرْبِ لَهُ
نَحْمٌ مِمَّا فِي عَسْكَرِ أَهْلِ الْحَرْبِ أَوْ مِمَّا فِي الصَّحَارَى وَالْغَيْطَانِ وَالْغِيَاضِ فَهُوَ فِي
الْغَنِيمَةِ لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ ^(٤) يَكْتُمَهُ وَلَا يَنْفِلَهُ وَلَا يَخُونَهُ ^(٥) مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ
عَلَى اخْتِذِهِ إِلَّا بِالْجُنْدِ وَلَا عَلَى مَبْلَغِهِ حَيْثُ بَلَغَ إِلَّا بِجَمَاعَةِ أَصْحَابِهِ (رَوَايَةٌ بِشَرِّ ^(٦)
عَنِ ابْنِ يَرْبُوعٍ) .

— ١١٣ — (وَاجْعُوا) أَنْ لِلْأَسِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ^(٧) أَنْ يَفْدِيَ نَفْسَهُ مِنَ الْعَدُوِّ

— ١١٤ — تَمَّ اخْتِلَافُوا فِي وَجُوبِ آدَاءِ مَا ضَمِنَ لَهُمْ مُكْرَاهًا

١٥

عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى تَرْكِ الْآدَاءِ

بَعْدَ الضَّمَانِ (•)

(قَالِ الْأَوْزَاعِيُّ) وَسُئِلَ عَنْ الرَّجُلِ يُؤَمِّرُ فِيمَطِئُهُمْ عَوْدًا عَلَى أَنْ يَبْعُوهُ
إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَإِنْ وَجِدَ فَنَاءَهُ وَإِلَّا رَجَعَ إِلَيْهِمْ فَيَقْدِرُ عَلَى فَنَاءِهِ
فَقَرَى لَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ (قَالِ) نَعَمْ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ الْعَبَّاسُ عَنْ
أَبِيهِ عَنْهُ) . (قَالَ) وَسُئِلَ عَنِ الْإِمَامِ هَلْ يَبْغِي لَهُ أَنْ يَتَرَكَ الْمُسْلِمَ مِنَ الْمَلِجِ

٢٥

١٦) هـ (٢) مَنْ (٣) مَنْ (٤) ن (٥) نَحْوَهُ (٦) فَسَّرَ (٧) الْمُسْلِمَ

الذي جاء به ولا يبعث فداءه او يؤخذ سلاح إن كان معه (قال) إن كان مع العليج سلاح او متاع فلا يحل لمسلم أن يعرض فيه ولا ينزع منه أسيره المسلم امام ولا غيره .

(وقال الثوري) وسئل عن ذلك (فقال) إن قدر على فداءه بمثل اليهم . وإن لم يقدر على فداءه فلا يرجع ، وإن كان صالحهم على سلاح أو كراع فلا يبعث به اليهم ويبيع اليهم بقيمته (حدث بذلك عن معاوية عن أبي اسحق عنه) (وقال الشافعي) (١) إذا (٢) أسر المشركون المسلم فقلوه على فداء يدفعه اليهم (٣) الى وقت (٤) وأخذوا عليه إن لم يدفع اليهم (٥) الفداء أن يعود في اسارهم فلا ينبغي له أن يعود في اسارهم ولا ينبغي للإمام (٦) إن اراد العودة أن (٧) يدفعه والعودة (٨) . فإن كانوا امتنعوا من تخليته إلا على مال يعطيهم فلا يعطيهم منه شيئاً لأنه مال اكراهه على اخذه منه يفسد حق . وإن كان اعطاهم على شيء يأخذه منهم لم يحل له إلا اداؤه اليهم (٩) بكل حال (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) لو أن ناساً من العدو استأمنوا الى المسلمين على أن يدخلوا اليهم بالأشبار فيفادونهم فآمنهم المسلمون على ذلك فدخلوا بأسراء المسلمين دار الإسلام فاشتطوا عليهم في الفداء وقالوا إما أن تنادوا كل رجل ممن معنا من المسلمين (٨٥) بمائة ألف او أكثر او اقل وإما أن ردوهم معنا الى دار الحرب فلا ينبغي للإمام أن يرد أسراء المسلمين الى دار الحرب ولكن يناديهم بما ينادي به مثلهم ، فإن أبوا أن يرضوا منهم أن يخرجوا بهم الى دار الحرب وقال لم خذوا متاً فداء مثلهم وإلا فأنتم اعلم . إلا

(١) أم ٤ ، ١٦٤ (٢) أم : ٢ (٣) أم : ٣ (٤) وأم : (٥) أم : ٣ (٦) أم : إن يبعث ذ (٧) — (٧) أم : ٣ (٨) أم : ٣ (٩) أم : ٣

أَن (أبابوسف قال) إذا اشتطوا في الفداء فادى الإمام كل واحد منهم بديته وإن كانوا مكاتبين أو مدبرين أو أمهات أولاد أو عبيداً مسلمين فادام بقيمتهم ، فإن أبو أن يرضوا لم يردم على ذلك ولم يدعهم أن يخرجوا بهم إلى دار الحرب . (وقالوا جميعاً) إن ضمن لهم الفداء بطيب نفس منه نخلوه على ذلك من غير أن يُكرِهوه على الاقتداء فإن عليه أن يفي بما ضمن لهم ولا يحمل له منهم ما ضمن . — ١١٥ — (وأجمعوا) أن لإمام المسلمين أن يفدى أسرى المسلمين من العدو بالمروض من الثبات وغيره غير السلاح والكراع .

— ١١٦ — ثم اختلفوا في غير ذلك مما يجوز أن يفدوا به

(قال الأوزاعي) وسئل يفد الأسير من المسلمين في أيدي العدو بالصغير ممن أصيب منهم ^(١) وقد ملكه المسلمون (فقال) لا لأنه قد دخل في صبغة الإسلام (حدث بذلك عن معوية بن عمرو عن أبي إسحق الفزاري عنه) . قلت فبالرجل ^(٢) من أهل النعمة (قال) إن رضى الذمي بذلك فلا بأس وإلا فلا . قلت فالمعوج يصيبهم المسلمون فيشتريهم المسلمون فالتمس العدو أن يفادوا أسارى ^(٣) من المسلمين بأولئك المعوج الذين أسرا يخرج الإمام سادتهم على أن يفادى بهم (قال) إذا اعطاهم الثمن وكان المعوج على دينهم لم يسلموا فلا أرى بذلك بأساً . (٥) قلت الإمام يؤتى بالأسماء فيتخذ منهم الدليل أو يقول لرجل منهم دلتني على كذا وكذا وأخلى سبيلك أو يبعث السرية وينظلم فلا فيصيبون الغنائم ويصيبون المعوج يفادى بأولئك المعوج أسراء من المسلمين . إن شاء (قال) نعم . قلت وذاك إليه (قال) نعم إن ذلك في أرض العدو وقد كان له أن يقتلهم إن شاء .

(قال أبو إسحق وقال سفيان) ليس ذلك له ما سمعنا بأحد فعل هذا وليس

(١) سهم (٢) ما الرجل (٣) أسارى

له أن ينادى بأسراء السرية إلا بإذنهم .

(وقال الشافعي) ^(١) ينادى أسراء المسلمين بكل من سبي منهم إلا بالاطفال إذا سبوا وليس معهم أحد من آبائهم وأمهاتهم ، فإن الطفل إذا لم يكن معه أبواه أو أحدهما فحكمه حكم أهل الإسلام ، ولا ينادون بذمتي ولا معاينة (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) يناديهم الإمام بكل ما غلب عليه لهم من أمتة ورقيق ^(٢) ما لم تقسم الغنيمة ، فإذا قسمت الغنيمة فإدام من بيت مال المسلمين ، فإن أبي العدو أن يرضوا أن ينادوهم إلا بالريق الذين أسروا منهم أحد الإمام الرقيق من الذين صاروا لهم فنادى بهم وعوض الذين أخذهم منهم قيمتهم بطيب أنفسهم ؛ وإن أبا أن يرضوا إلا أن ينادوهم بأقارب من أهل الذمة فلا ينبغي للإمام أن يناديهم بهم . وإن كان للمسلمين رقيق قد سبوا قبل ذلك بحيث من أهل الحرب أو كان لأهل الذمة رقيق قد سبوا من أهل الحرب فأراد العدو أن ينادوا ^(٣) ما ^(٤) في أيديهم من أسارى المسلمين برقيق المسلمين وبرقيق أهل الذمة إذا كانوا لم يسلوا فينادوهم بهم بطيبة أنفس ^(٥) مواليتهم من المسلمين وأهل الذمة ويعوضون الموالى قيمتهم .

— ١١٧ — (٨٦) (وأجمعوا) أن للأسير من المسلمين إذا كان في أيدي العدو وقدر أن يتخلص منهم بقتلهم وأخذ أموالهم وسبي ذراريهم أن له أن يفعل ذلك ويتخلص منهم ، وكذلك إن كان في قيد فله أن يكسر قيده ويهرب منهم ؛ وإن قدر أن يأخذ من أموالهم ونسائهم وذراريهم ويقتل من رجالهم ففعل فخلال له ذلك جائز .

(١) راجع أم ٣ ، ١٩٣ و ٤ ، ٢١٨ و ٧ ، ٢٢٢ (٢) راجع خ ٢٢٦ و ٢٢٧

(٣) — (٣) عادوم عا (٤) امهم

— ١١٨ — ثم اختلفوا في ذلك إن كانوا هم أطلقوا قيده وآمنوه

(فقال ملك) وسئل عن الرجل المسلم يؤسر بأرض الروم يأمره الروم فيؤثفونه ثم يحلونه بعد فيهرب منهم حتى يأتي المسلمين (فقال) لا أرى بذلك بأساً لا إرأاه اعظام عهداً ولا ميثاقاً فلا أرى ألا^(١) يهرب منهم (حدثني بذلك يونس عن أشهب عنه):

(وقال الأوزاعي) وسئل عن الرجل يؤسر فيؤخذ عليه العهد ألا يهرب ولا يقاتل ولا يبيعهم سوءاً فيخون سبيله على هذا هل له أن يهرب (قال) إن كان جعل لهم عهداً فليت^(٢) بعهده، وإن كانوا لم يأخذوا عليه فقدّر على أن يهرب فليفعل (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه). (وقال الأوزاعي) إن حلوا الأسير فيهم وآمنوه فلا يخونهم ولا يفتنهم ولا يقاتلهم (حدثني بذلك عن معاوية عن أبي إسحق عنه). قلت للأوزاعي أسير كان عندهم في حصن نزل به^(٣)

المسلمون أو صمم بهم في بلاد العدو وقد كانوا آمنوه فيهم وحلوا عنه أيدل المسلمين على عورة لهم وهو عندهم (قال) لا بأس. قلت أفيدلّ إليهم من سلاح العدو أو حبلاً يصعدون به (قال) لا لأنه لا يصلح أن يخونهم ولا يقتلهم قلت أفهرب منهم ويأتي المسلمين ثم يقاتلهم معهم (قال) نعم. قلت أفياخذ منهم دابة أو سلاحاً حتى يقاتلهم به أو ثوباً يلبسه (قال) لا إلا من ضرورة ثم يدعه في بلادهم

(*) قالت أفيعطيهم العهد على ألا يفزروهم إن سألوه ذلك (قال) نعم إذا خافهم، ثم يفزروهم ويكفّر يمينه. قيل أرايت إن كان في وفاق أو حبس فاستأجره رجل منهم يعمل له عملاً يقتله إن قدر أو يفسد عمله ويخونه فيه (قال) لا يعجبني.

(وقال الثوري) وسئل عن الأسير يكون في وفاق فيحلونه ويأخذون عليه العهد لا يقاتلهم أبداً ولا يفزروهم ولا يهرب منهم ولا يخونهم ولا يقتلهم (قال) فليهرب منهم إن استطاع ويفزروهم ويكفّر يمينه ولا يقتلهم ولا يخونهم، وإن أخذوا

منهم شيئا رده اليهم ، وإن ادركوه قاتلهم ؛ وإن كان في وثاق عندهم فلا بأس :
 أن يخونهم ويتنالم (حدثت بذلك عن معاوية عن أبي اسحق عنه) . (قال
 وقال) إن حلوا الأسير فيهم قاتلوه فلا يخونهم ولا يفسد بهم ولا يقاتلهم .
 (وقال) إن كفل بالأسير مسلم أو معاهد على ألا يهرب فلا يهرب إن خاف
 على كفيله منهم إن هرب ، وإن كفل به رجل من العدو فليهرب إن قدر .

(قال الشافعي) ^(١) إذا أسر المسلم فكان في بلاد الحرب أسيرا ^(٢) موثقا
 أو محبوسا أو غلى في موضع يرى أنه لا يقدر على البراح منه أو في ^(٣) موضع
 غيره ولم يؤمنوه ولم يأخذوا عليه أنهم آمنون ^(٤) منه فله أخذ ما قدر عليه من ^(٥)
 أموالهم وإفساده والحرب منهم والذهاب بما قدر عليه ^(٥) من ولداهم ونسائهم ^(٦) .
 وإن ^(٧) آمنوه أو بعضهم وأدخلوه في بلادهم فعروف ^(٨) عندهم في أمانهم أياهم
 وهم قادرون ^(٩) أنه ^(١٠) يلزمهم أن يكونوا منه آمنين وأن لم يقل ذلك إلا أن
 يقولوا قد آمنناك ولا أمان لنا عليك لأننا لا نطلب منك أمانا ؛ فإذا قالوا هذا
 هكذا كان القول فيه كالتول في المسئلة الأولى يحل له اغتيالهم والذهاب بأموالهم
 وإفسادها والذهاب بنفسه . فإن آمنوه وحلوه وشرطوا عليه ^(٨٧) ألا يبرح
 بلدهم ^(١١) أو بلدا مضموا وأخذوا عليه أمانا ^(١٢) أو لم ^(١٣) يأخذوها ^(١٤)
 . فقال ^(١٥) بعض أهل العلم يهرب وقال بعضهم لا ^(١٦) يهرب ^(١٧) . وإذا أسر
 العدو الرجل من المسلمين غلوا سبيله ^(١٨) وآمنوه وولّوه من ضياعهم أو لم يولّوه
 فأمانهم أياهم ^(١٩) أمان ^(٢٠) لهم منه فليس له أن يفتلهم ولا يخونهم ؛ فأما ^(٢٠)

(١) أم ٤ ، ١٦٤ (٢) أسرا (٣) أم ٢٠ (٤) أم : آمنوا
 (٥) — (٥) أم : ٢٠ (٦) أم : قال الشافعي رحمه الله تعالى (٧) أم : قال
 (٨) أم : يعرف (٩) أم : عليه (١٠) أم : قاله (١١) أم : بلادهم
 (١٢) أم : أمانا (١٣) — (١٣) ولم (١٤) أم : يأخذوا (١٥) أم : قال
 الشافعي رحمه الله تعالى قال (١٦) أم : ليس له أن (١٧) أم : قال
 (١٨) سبيله (١٩) — (١٩) أمانا (٢٠) أم : وأما

الحرب بنفسه فله الحرب ، فإن أدرك ليؤخذ فله أن يدفع عن نفسه وأن قتل
الذى أدركه لأن طلبه ليؤخذ^(١) أحداث من الطالب^(٢) غير الأمان فيقتله
إن شاء ويأخذ ماله ما لم يرجع عن طلبه (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

— ١١٩ — واختلفوا في حكم الرجل من المسلمين يشتري

اسيرا من اسرى المسلمين

(قَالَ مَالِكٌ) ^(٣) فِي الرَّجُلِ خَرَجَ إِلَى الْعَدُوِّ فِي الْمَغَادَةِ أَوْ التَّجَارَةِ فَيُشْتَرَى ^(٤)
الْعَبْدُ ^(٥) أَوْ الْحُرُّ ^(٦) أَوْ يَوْهَبَانُ لَهُ ^(٧) (قَالَ) ^(٨) أَمَّا الْعَبْدُ فَإِنْ سَيِّدُهُ الْأَوَّلُ
أَحَقُّ ^(٩) بِهِ إِذَا دَفَعَ مِنْهُ ^(١٠) ، وَإِنْ كَانَ وَهَبَ لَهُ فَأَرَى ^(١١) سَيِّدُهُ ^(١٢) أَحَقُّ بِهِ
بِفَيْءِ ^(١٣) شَيْءٍ ^(١٤) إِلَّا أَنْ يَكُونَ ^(١٥) ^(١٦) أَعْطَاهُ ^(١٧) مَكْفَاةً وَأَمَّا الْحُرُّ
فَإِنْ مَا اشْتَرَى ^(١٨) بِهِ يَكُونُ ^(١٩) دِينًا ^(٢٠) عَلَيْهِ يُقْبَعُ ^(٢١) بِهِ ^(٢٢) وَلَا
يُسْتَرْقُ ، وَإِنْ كَانَ وَهَبَ لَهُ فَهُوَ حُرٌّ وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ^(٢٣) ^(٢٤) أَعْطَاهُ ^(٢٥)
مَكْفَاةً فَهُوَ ^(٢٦) بِمَنْزِلَةِ مَا اشْتَرَاهُ ^(٢٧) بِهِ (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ يُونُسُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ)
(وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ) وَقِيلَ لَهُ إِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ مِنْ أَسَارَى ^(٢٨) الْمُسْلِمِينَ ^(٢٩)
الْعَبْدَ وَالْحُرَّ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ ^(٣٠) (قَالَ) يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْحُرَّ مِنْهُ وَلَا يُسْتَرْقُ (حَدَّثَتْ
بِذَلِكَ عَنْ مَعْوِيَةَ عَنْ أَبِي اسْحَقٍ عَنْهُ) . (قَالَ) قُلْتُ فَإِنْ اخْتَلَفَ الْأَسِيرُ

(١) — (١) : م : ن (٢) : م : ي ، باب ما يرد قبل أن يقع القسم مما أصاب العدو :
ويستل مالك من الرجل الخ (٣) : م : يشتري (٤) — (٤) : م : الحر والعبد
(٥) : م : قال في قسم الحر وآخر العبد (٦) — (٦) : م : تخبره أن شاء أن
يأخذه ويدفع إلى الذي اشتراه منه فذلك له وإن أحب أن يسله أسله
(٧) — (٧) : م : فبيده الأول (٨) — (٨) : م : ولا شيء عليه
(٩) — (٩) : م : مكفوا عطفه فكأن في الأصل (١٠) : م : الرجل ز
(١١) : م : أعطى فيه شيئا (١٢) : م : اشتراه (١٣) — (١٣) : م : دين
(١٤) — (١٤) : م : ن (١٥) : م : الرجل ز (١٦) : م : أعطى فيه شيئا
(١٧) : م : دين على الحر ز (١٨) : م : اشترى (١٩) — (١٩) : ن

والمشتري قتل المشتري ابتعتك بكذا وقال الأسير ابتعتني بكذا (قال) القول قول المشتري . (قال وقال) إن أهدى صاحب الروم لمسلم أو ذمى أسيرا كان حراً ولم يكن له على الأسير شيء

(وقال الثوري) وسئل عن المسلم والمعاهد يأسره العدو ثم يشتريه رجل منهم (قال) لا يكون عليهما شيء للمشتري إلا أن (*) يكونا أمراه أن يشتريهما^(١) وضمننا له الثمن (حدثت بذلك عن معوية عن أبي إسحق عنه) . قلت له فإن اختلفا في الثمن إذا أقر الأسير أنه قد أمره أن يشتريه ولم يوقت له الثمن (قال) فاقول قول المشتري ، وإذا قال الأسير امرتك أن تشتريني بكذا وقال المشتري امرتني بكذا فاقول قول الأسير ،

(وقال ابن أبي ليلى) قول المشتري .

(وقال الشافعي)^(٢) إذا^(٣) دخل الرجل بلاد الحرب فوجد في أيديهم أسيرا أو أمراى^(٤) رجلا ونساء من المسلمين فاشتراه فأخرجهم^(٥) من بلاد الحرب فأراد أن يرجع عليهم^(٦) لم يكن ذلك له وكان متطوعا بالشرى وزايدا إن اشترى ما ليس يباع من الأحرار ؛ فإن كان بأمرهم اشتراه رجع عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه)^(٧) إذا أسر العدو فأسرا من المسلمين ثم دخل بعض تجار المسلمين دار الحرب فاشتراه من العدو بأمر الأسراء ثم أخرجهم إلى دار الإسلام رجع عليهم للتاجر بالثمن الذي اشتراه به من العدو ؛ وإن كان اشتراه من العدو بغير أمر الأسراء ثم أخرجهم إلى دار الإسلام فهم أحرار لا سبيل عليهم للتاجر في الثمن وهو متطوع عليهم حيث اشتراه بغير أمرهم ؛

(١) مسند - (٢) أم ٤ ، ١٦٥ ، ويكرر في أم ٤ ، ٢٠٠ (٣) أم : وإذا

(٤) أم : أسارى (٥) أم : وأخرجهم (٦) أم : بما أعطى فيهم و

(٧) راجع خ ٣٢٧ و ٣٢٨

- وإن كانوا أسروا مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد للمسلمين ثم دخل تاجر^(١) أرض الروم فاشترى منهم بأمهم من العدو ثم أخرجهم إلى دار الإسلام ردت أم الولد إلى سيدها ورجع عليها التاجر بالثمن الذي اشتراها به إذا عتقت يوماً ما ورُدَّ أيضاً المدبر إلى سيده ورجع التاجر على المدبر بالثمن الذي اشتراه به إذا عتق يوماً ما ؛ وأما المكاتب فلا سبيل له عليه وهو على مكاتبته يؤدى إلى مولاه فإن أدّى الكتابة صار حراً ورجع عليه التاجر بالثمن الذي اشتراه (٨٨) هـ ، وإن هو عجز كان مملوكاً ولا سبيل للتاجر عليه ولا على مولاه حتى يعتق يوماً ما فيرجع عليه التاجر بالثمن الذي اشتراه به . وإن كان اشترى التاجر المدبر أو أم الولد بأمر مولاه في دار الإسلام رجع بالثمن الذي اشترى به المدبر على مولاه وزجج بالثمن الذي اشترى به أم الولد على ولاها ؛ وأما الثمن الذي اشترى به المكاتب فإنه لا يرجع على المكاتب ولا على مولاه حتى يعتق المكاتب يوماً ما^(٢) فيرجع به عليه . وإن كان اشتراه التاجر بغير إذنهم وبغير إذن المولى لم يرجع على مولى أحد منهم بشئ ولم يرجع على المكاتب ولا على المدبر ولا^(٣) على أم الولد^(٤) بشئ إذا عتقوا ولا قبل أن يعتقوا . وأما^(٥) إذا أسر العدو مملوكاً فاشتراه تاجر صار للذي اشتراه وللمولى أن يأخذه إن شاء بالثمن . وإن وهب العدو المكاتب والمدبر وأم الولد والعبد لبعض^(٥) تجار المسلمين ثم أخرجهم التاجر إلى دار الإسلام لم يكن للتاجر سبيل على المدبر ولا على أم الولد ولا على المكاتب قبل أن يعتقوا ولا بعد ما يعتقون ولا سبيل له على مواليتهم ، وأما العبد فهو مملوك للتاجر الذي وهب له ولمولاه إن شاء أن يأخذه بقيمته . وإن أسر المشركون بعض صبيان المسلمين ولم يلقوا فدخل بعض تجار المسلمين فاشترى منهم أو بغير إذنهم لم يرجع عليهم بشئ بعد ما يدركون ولا قبل أن يدركوا إذا كانوا أحراراً أو مكاتبين

(١) لمرا (٢) ن (٣) - (٣) ن (٤) راجع ما قد جاء في صحيفة ١٥٤ (٥) ليس

أو مدبرين ، وإن اشتراهم بأمر أبيهم رجع بالثمن على أبيهم . وكذلك أهل
الذمة إذا أسروهم العدو فهم في الفداء ، وإذا أسروا فهم في ذلك كله بمنزلة أسراء
المسلمين في جميع ما وصفنا .

— ١٢٠ — واختافوا في وطء الأسير أو المستأنمة له

أو امرأة له أسيرة في بلاد العدو وما (٥) يحلّ

٥٠

له وطؤه من النساء في دار الحرب

(قتل الأوزاعي) وسئل عن مدبرة سباهها العدو ثم دخل عليها سيدها (١)
بأمان أو كانت أم ولد أو امرأة حرة (قتل) إذا حرزهن (٢) عدو كانوا أقدر
على فروجهن سرا وجها منه : لا (٣) (٤) يصلح (٥) له أن يطأ فرجا يتعاوره (٦)
رجلان (٦) يطؤها هو (٧) في (٨) السر (٩) وزوجها (٩) الكافر في (١٠) العلانية (١٠) :
ولو قتيها وليست (١١) بذات (١١) زوج فيهم (١٢) ما كان (١٣) له أن يطأها حتى
يخلوا (١٤) بينه (١٥) وبينها (١٥) فيخرج (١٦) بها إلى (١٧) بلاد (١٨) الإسلام (١٧) ،
لأنه (١٩) (٢٠) لو (٢٠) كان له منها (٢١) ولد (٢١) كانوا أملاك به منه (٢٢) يجمونه
على صيغة الكفر (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (قال وقال
الأوزاعي) في رجل أسر ومعه أمته إن نزعوها منه لم يصلح له أن يطأها على
وجه الفاحشة فيهم ويطؤونها على وجه النكاح عندهم يتداولان فرجها بينهما .
(وحدثت عن معوية عن أبي اسحق قال سألت سفيان والأوزاعي وغيرهما)

١٠٠

١٥٠

- (١) سنده (٢) حرره (٣) أم ٧ ، ٣٣ (٤) لم (٥) أم : يحل
(٦) — (٦) أم : ن (٧) أم : المولى (٨) — (٨) أم : سرا (٩) أم : والزوج
(١٠) — (١٠) أم : علانية (١١) — (١١) أم : وليس لها (١٢) أم : ن
(١٣) ن (١٤) محلو (١٥) — (١٥) أم : بينها وبينه (١٦) أم : ويخرج
(١٧) — (١٧) أم : ن (١٨) له (١٩) ولاه (٢٠) — (٢٠) أم : ولو
(٢١) — (٢١) أ : ولم منها (٢٢) انتهى أم

- عن الأسير المسلم يكون في أهل الحرب من أهل الكتاب يتزوج فيهم (قالوا)
لا إلا أن يخاف العنت على نفسه . قلت (للأوزاعي) فإن فعل قدم بها هنا
معه ايفرق بينهما (قال) لا إنما هو شيء يُكره له فإذا فعلا كآفاً على نكاحها .
قلت له فإذا خشى على نفسه العنت يتزوج منهم أحب إليك أم ^(١) أو من نساء
المسلمين (قال) من نساء المسلمين . قلت بغير ولي (قال) المسلمون أولياؤها .
قلت فإن كانت معه امرأة له سبيت معه يطؤها (قال) يُكره ذلك له ، فإن
فعل فلم يأت حراماً ، وإن صبر فهو أفضل . (قال أبو اسحق قال سفين) إن
تزوج مسلم ثم ^(٢) امرأة منهم فليخطبها إلى وليها منهم . (قال) قلت له فإن
أمر رجل وامرأته يطؤها (قال) يُكره ذلك له (٨٩) من أجل الولد ، فإن
شاء فعل وينفي الولد . قلت فإن تزوج امرأته رجل منهم فقد هو على أن يطأها
١٠ اله ذلك (فقال) لا يطؤها . (قال وسألت الأوزاعي وسفين) عن الرجل يؤمر
هو وأمته يطؤها إن شاء (قال) لا لأنها في ملكهم ولا أنهم قد أحرزوها .
(قال قلت لسفين) فإن اشترى منهم أمة يطؤها (قال) نعم وينفي الولد ؛
(قال وقال الأوزاعي) ^(٣) يُكره ذلك له من أجل الولد . قلت فإن تزوج منهم
١٥ ثم قدم بها معه هنا فاختلعا في الصداق (قال) يسأل الإمام عن مهر مثلها فإن
علم ذلك جاز عليه ، وإلا كان القول قول الزوج . (قال وقال سفين) إذا اختلفا
كان لها مهر مثلها .

- (وقال الشافعي) ^(٤) للرجل أن يطأ أمه وله وأمته في بلاد العدو وليس
يملك العدو على المسلمين شيئاً ^(٥) (وقال) ^(٦) إذا ^(٧) اشترى الرجل أمته من
المشركين بعد ما يجزئونها فأحب إلى ألا يطأها حتى يستبرئها وقد ^(٨) صار ^(٨)
٢٠

(١) أو (٢) أو (٣) راجع أم ٧ ، ٣٣٣ (٤) أم ٧ ، ٣٣٣ (٥) انتهى أم
(٦) أم ٧ ، ٣٣٣ (٧) أم : وإذا (٨) — (٨) أم : كما

لا^(١) يطؤها لو نكحت نكلها فاسداً او اصبحت حتى يستبرئها^(٢) وقد صارت الى من كان يستحها^(٣)؛ وكذلك ام الولد والمديرة (حدثنا بذلك عنه الربيع) (وقال ابو حنيفة وأصحابه)^(٤)؛ لو أن العدو سبوا جارية لبعض المسلمين. ثم إن سيده الجارية دخل ارض العدو بأمان لم يسهه أن ينصبهم جاريته ولا يطأها لأن ملكها حيث غلبوا عليها قد صح لهم. ولو أن العدو اسروا امرأة لرجل من المسلمين حرة او اسروا ام ولد له او مديرة او مكاتبة ثم دخل ذلك المسلم ارض الحرب بأمان وسعه ان ظفر بامرأته أن يطأها، وإن ظفر بأم ولده او مديرته أن يطأها، وإن ظفر بمكاتبته أن يخرجها الى دار الإسلام (*) من قبل أن العدو لو اسلموا عليهن^(٥) أخذن^(٦) منهم ولم يصلح لهم ملك عليهن. ولو أن مولى الأمة التي اسرها العدو أسر هو ايضا وسعه أن يأخذها وأن يسرقها منهم، ولكن لا يسهه أن يطأها حتى يدخلها دار الإسلام؛ وكذلك^(٧) لو دخل مولاها دار الحرب بغير امام وسعه^(٨) أن يسرقها منهم وأن ينقلب عليها، ولكن لا يسهه أن يطأها حتى يدخلها دار الإسلام؛ وإن دخل بأمان لم يسهه أن يعرض لها.

١٠

١٢١- واختلفوا في جواز قتال اسراء المسلمين

١٠

ومستأنبيهم مع العدو في دارهم التي لا يجري

عليها حكم المسلمين عدواً غيرهم

(قال ملك)^(١) وسئل عن الأسارى يكونون بأرض العدو فيقول لهم الذين هم بأيديهم^(٢) قاتلوا معنا عدوتنا فإن فُتِح لنا عليهم خلتنا سبيلكم

(١) ن (٢) ام : بحيفة ز (٣) مسند (٤) راجع لم ٧ ، ٢٢٢ و ٢٢٣

(٥) عليهم (٦) احدوا (٧) ان ز (٨) وسبه (٩) راجع مد ٣ ، ٢٢٣ و ٢٢٤

(١٠) مسند

(فقال ملك) لا ينبغي لم ذلك (قال) وكيف يقاتل رجل على مثل هذا وإنما يقاتل المسلمون الذين يدعون الى الإسلام فهؤلاء الى ما ^(١) يدعون ، لا ينبغي لمسلم أن يهريق دمه إلا في حق ولا يهريق دماً إلا بحق (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب قال سأله عنه)

- (وقال الأوزاعي) وقيل له الأمر من المسلمين يريدون العدو على أن يقاتلوا معهم عند آخر (قال) ربما ارادهم على ذلك وشرطوا لهم إن فتح لهم أن يخلوا سبيلهم فيرجعوا الى دار الإسلام . فإذا شرطوا لهم فلا ارى بقتلهم معهم بأساً إنما نيتهم أن يرجعوا الى دار الإسلام ، فإن لم يشرطوا لهم ذلك فلا يقاتلوا معهم إلا أن يخافوا على دمائهم . قلت وما يكره من قتالهم معهم (قال) ^(٢) لأنهم حينئذ يقرون بهؤلاء ، فإن كانت غنيمة كانت لهم ولا خير فيه . قلت (٩٠) فإن أخرجوا كرها يقاتلون اذا لقوا (قال) لا ولكن يفرون ^(٣) . قلت أرايت إن شرطوا لهم ما ذكرت ثم أصابوا غنيمة وقد قاتلوا معهم يأتونهم بما أصابوا أو يمسكونها (قال) بل يمسكونها إلا أن يكونوا اشترطوا عليهم أن يأتوهم بما أصابوا من الغنيمة أو يدعوم بها فيأتوهم بها (حدثت بذلك عن معوية عن أبي اسحق عنه)

١٥

(قال وسألت سفين الثوري) عن ذلك (فقال) لا بأس أن يقاتلوا معهم . قلت فإلى ما يدعونهم وإن كانت غنيمة كانت لهم قوة على المسلمين (قال) لا بأس بهم هم عدو كلهم ، ثم شك فيه بعد .

(وقال الشافعي) ^(٤) لو ^(٥) أخرجوا جماعة من المسلمين فاستعان بهم المشركون على مشركين مثلهم لقاتلوهم فقد قيل يقاتلونهم وقد قيل ^(٦) قد ^(٧) قاتل ^(٨)

٢٥

(١) من (٢) معنى القول نقص من الاصل (٣) يود (٤) ام ٤ ، ١٠١
(٥) اء : ولو (٦) — (٦) ام : وقيل (٧) ام : ن (٨) اس ٢

الزبير وأصحاب له ببلاد الحبشة مشركين عن ^(١) مشركين ، ومن قال هذا القول قال : وما يحرم من القتال معهم ودماء الذين يقاتلونهم وأموالهم مباحة بالشرك . ولو قال قائل « قتالهم حرام » ^(٢) لمان ^(٣) منها أن واجباً على من ظهر من المسلمين على المشركين ففتح الحس ^(٤) لأهل الحس ، وهم مفترقون في البلدان وهذا لا يجد السبيل إلى أن يجزئ ^(٥) الحس متى ^(٦) غنم ^(٧) ليؤديه إلى الإمام فيفرقه ، وواجب عليهم إن قاتلوا أهل الكتاب فأعطوا الجزية أن يحتنوا دماءهم ، وهذا إن أعطوا الجزية لم يقدر ^(٨) أن يمنعهم حتى يحتنوا دماءهم « كان مذهباً . وإن لم يستكروهم » ^(٩) على قتالهم كان أحب إلى ألا يقاتلوا (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) لو أن قوماً من المسلمين دخلوا دار الحرب بأمان ثم إن أهل تلك الدار اغار عليهم قوم من أهل الحرب آخرون فلا ينبغي للمسلمين المستأمنين أن يقاتلوا معهم إلا أن يخافوا على أنفسهم من قبل أن يحكم أهل الحرب (٥) هو الغالب . ولو أن أهل الحرب الذين فيهم المسلمون المستأمنون اغاروا على طائفة من المسلمين فسبواهم وأخذوا أموالهم قتلوا بها على المستأمنين وسع المستأمنين أن ينقضوا الأمان الذي أعطاهم أهل الحرب ويستنفذوا أسراء المسلمين وأموالهم من الدين اغاروا عليهم إذا كانوا يقوون على ذلك ، فلا يسمعهم إلا أن يفعلوا

- ١٢٢ - واختلّفوا فيما يجوز للأسير فعله

(قال الأوزاعي) وقيل له المرأة المسلمة تؤسر فيرادونها على نفسها (قال) تصير على الضرب (ثم قال) وكم تصير (حدثت بذلك عن معاوية عن أبي اسحق عنه) . (قال) قلت فإذا خافت القتل ذلت لهم (قال) فما تصنع ،

(١) على (٢) ن (٣) طعان (٤) ام : فالحس (٥) ام : يكون (٦) ام : مما (٧) ام : لأهل الحس (٨) ام : على (٩) سكرههم

- أما هي فلا تأتهم إلا وهي كلوحة غير منشحة الصدر . (قال وقال سفيان)
 لا رخصة لها في أن تطلوهم إلا أن تُكره على ذلك . (قال وقال الأوزاعي)
 وسفيان) لا رخصة للأسير في أن يدل على عورة وأن قُتل . قلت (للأوزاعي)
 الرجل يؤسر فيخير بين القتل والكفر (فقال حدثني من معي خصيفاً يذكر
 عن ابن عباس قال) إنما الرخصة في الذول وليست الرخصة في ترك العمل من ^(١)
 شرب الخمر أو كل لحم الخنزير أو أن يصلي لنير القبلة . قلت (لسفيان) المسلم
 يؤسر فيردون قتله فيقال له مدّ عنقك إمدّ عنقه وهو يخاف إن لم يفعل أن
 يُمَثَّل به (قال) ما يُعجبني أن يعين على نفسه . وسألت (الأوزاعي) عن ذلك
 (فقال) ما أرى بذلك بأساً وما أراه أعان على نفسه إذا خاف إن لم يفعل أن
 يُمَثَّل به أو يذَنَّف ^(٢) في الموت . قلت فرجل أسره ووابنه فأرادوا قتلها فقال
 قدّموا ابني قبلي إرادة أن يحتبه قبله أراد أعان على قتله (قال) لا وكرهه
 (سفيان) . قلت (٩١) (للأوزاعي) ففر أسروا جميعاً فأرادوا قتلهم ففرع
 أحدهم من القتل فقال ابدعوا بهم قبلي لبعض أصحابه (قال) بلأنا قال ولم يبلغ
 أن يكون أعان على قتله . قلت فلو ^(٣) قال ^(٤) للذي يقتله خذ سيفي هذا فإنه
 أقطع من سيفك ليقتله به ورجا أن يكون أجبر عليه (قال) لا يُعجبني هذا .
 قلت له فإن أراد على أن يشرب الخمر أو يقبل الصلب (قال) لا يفعل .
 (وقال الشافعي) ^(٥) في أسير أكره ^(٦) على الشرك ^(٧) وقلبه مطمئن
 بالإيمان لا تبين منه امرأته وأن تكلم بالشرك ولا يُحرّم ميراثه من المسلمين
 ولا يُحرّمون ميراثهم ^(٨) منه إذا علم أنه إنما قال ذلك مُكرهاً ، وعليهم ^(٩) أن
 يقول ذلك ^(١٠) قبل قوله أو مع قوله أو بعد قوله أي ^(١١) إنما قلت ذلك مُكرهاً ؛

(١) في (٢) دس (٣) — (٣) لا (٤) ام ١٦٨ : ٤ (٥) ام : يكره
 (٦) ام : الكفر (٧) مره (٨) ام : ذلك ذ (٩) ام : ذ (١٠) ام : أن
 (١١)

وكنك ما اكرهه^(١) عليه من غير ضرر احد من اكل لحم خنزير^(٢) او دخول
كنيسة ففعل وسعه ذلك ، وأكره له أن يشرب الخمر لأنه^(٣) يمنع^(٤) من
الصلاة ومعرفة الله اذا سكر ، ولا يبين أن ذلك محرم عليه : اذا^(٥) وضع عنه
الشرك بالكراهة وضع عنه ما دونه مما لا يضر^(٥) احدا ، ولوا كرهوه على أن
يقتل مسلما لم يكن له أن يقتله . (وقال)^(٦) في رجل أسرف فنصر وله امرأة
ففرّ به قوم من المسلمين فأشرف عليهم وهو في الحصن فقال إنما تنصرت بلساني
وأنا أصلي اذا خلوت فهذا مكره لا تبين منه امرأته (حدثنا بذلك عنه الربيع)



(١) أم : اكرهوا (٢) أم : الخنزير (٣) — (٣) أم : لأنها ممنه
(٤) أم : واذا (٥) صبي (٦) أم : قال الامام الشافعي رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

- ١٢٣ - كتاب الجزية

(قال الله) تبارك وتعالى ^(١) « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ (•) عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » .

- ١٢٤ - (فاجمع) جميع اهل العلم لا خلاف بينهم فيه ولا تنازع أن من
اعطى الجزية من كفار اهل الكتابين التوراة والإنجيل من بنى اسرائيل قبل
أن يُقدَّر عليه وهو ممتنع بنفسه أو بمن معه من اصحابه المشركين في دار الحرب
وسأل الإقرار على دينه على اخذ الجزية الجائز اخذها منه على أن احكام
المسلمين جارية عليهم أن للإمام اخذ ذلك منه وإقراره على دينه يهوديا كان
او نصرانيا . (وأجمعت) الحجة القاطعة العنبر أن رسول الله صلى الله عليه أخذ
الجزية من المجوس .

- ١٢٥ - ثم اختلفوا في معنى اخذ النبي صلى الله عليه من

المجوس الجزية ابائهم اهل كتاب اخذ

ام بمعنى غيره

(قَالَ مَالِكٌ) ^(١) أَخَذْتُ مِنْهُمْ الْجُزْيَةَ لِأَنَّهُمْ مِنَ الْعَجَمِ وَذَلِكَ أَنَّ يُونُسَ بْنَ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنِي عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ سَأَلَ مَالِكٌ (عَنِ الْمَجُوسِ) أَهْلَ الْكِتَابِ هُمْ (قَالَ) لَا . (وَحَدَّثَنِي قَالَ) وَسُئِلَ عَنْ اخْتِزَاجِ الْجُزْيَةِ الْفَزَازِقَةَ ^(٢) وَمَنْ لَا دِينَ لَهُ مِنْ أَجْنَسِ التُّرْكِ وَالْهِنْدِ (قَالَ) تَوْخَذَ مِنْهُمْ الْجُزْيَةَ وَحَكَمَهُمْ حُكْمَ الْمَجُوسِ .

(وَقَالَ الشَّافِعِيُّ) ^(٣) أَخَذْتُ مِنَ الْمَجُوسِ الْجُزْيَةَ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ . (وَحَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنْ الرَّبِيعِ) .

(وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ) ^(٤) مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ .

(وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ) مِثْلَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ .

— ١٢٦ — وَقُلْتُ الْحِجَّةَ الَّتِي تَقْطَعُ الْمَدْرَأَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَخَذَ الْجُزْيَةَ مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ وَمَنْ كَانَ يَأْمِنُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْعَرَبِ .

— ١٢٧ — (وَأَجْمَعُوا) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَخَذَ الْجُزْيَةَ مِنْ عِبَدَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ أَوْ السِّيفَ .

— ١٢٨ — ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي قَبُولِهَا مِنْ عِبَدَةِ الْأَوْثَانِ مِنْ غَيْرِ

الْعَرَبِ وَالْمَعْنَى الَّتِي بِهِ تُقْبَلُ الْجُزْيَةُ

(قَالَ مَالِكٌ) ^(٥) تُقْبَلُ الْجُزْيَةُ مِنَ الْعَرَبِ إِذَا كَاتُوا أَهْلَ كِتَابٍ وَتُقْبَلُ مِنْ

جَمِيعِ الْعَجَمِ (٩٢) كَاتُوا أَهْلَ كِتَابٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ كِتَابٌ وَكَاتُوا عِبَدَةَ الْأَوْثَانِ (وَحَدَّثَنِي بِذَلِكَ يُونُسُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ) .

(وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ) مَنْ كَانَ مِنَ الْأَثَمِ كُلِّهَا سِوَى أَهْلِ الْكِتَابِ فَهُوَ مَجْهُومٌ

(وَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ عَنْ مَعْوِيَةَ عَنْ أَبِي اسْحَقَ عَنْهُ) . (قَالَ) قُلْتُ فَالْخَزَرُ (قَالَ) هُمْ

(١) راجع مد ٤٦، ٢ (٢) المراد (٣) راجع ام ٤٤، ٤٦ و ١٠٨

(٤) راجع خ ٢١ و ١٥٣ و ١٥٤ (٥) راجع مد ٤٦، ٢

مجنوس وفيهم نصارى . قلت فأهل ارمينية (قال) هم نصارى . (قال) فأنما
أهل اذربيجان والحس (١) فهم مجنوس . (وقال) تقبل الجزية ممن كان من
العرب من أهل الكتاب .

وهو (قول الثوري) (حدثني بذلك علي عن زيد عنه)

- (وقال الشافعي) (٢) كل (٣) من دان ودان (٤) آياؤه او دان بنفسه ولم
يدن آياؤه دين أهل الكتاب أى كتاب كان قبل نزول الفرقان وخالف دين
أهل الأوثان قبل نزول الفرقان فهو خارج من أهل الأوثان ، وعلى الإمام اذا
اعطاه الجزية وهو صاغر أن يقبلها منه عربيا كان او عجميا (٥) ؛ وكل من
دخل عليه الإسلام ولا يدين دين أهل الكتاب ممن (٦) كان عربيا او عجميا
فأراد ان تؤخذ منه الجزية ويُقرَّ على دينه او يُحدث أن يدين دين أهل
الكتاب فليس للإمام أن يأخذ منه الجزية وعليه أن يقاتله حتى يسلم كما
يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا ، وأى مشرك ما كان اذا لم يدين (٧) أهله (٧) دين
أهل الكتاب فهو كأهل الأوثان وذلك مثل من يعبد الصنم وما استحس من
شئ ومن يعطل ومن في معنهم . (قال) (٨) ومن غزا المسلمون ممن يجهلون
دينه فذكروا لهم أنهم أهل كتاب (٩) سألوا متى دانوا به وآياؤه ، فإن
ذكروا أن ذلك قبل نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه (١٠) قبلوا قولهم
إلا أن يعلموا غير ما قالوا ، فإن علموا ببينة تقوم عليهم لم يأخذوا منهم الجزية
ولم يدعواهم حتى يسلموا أو يقتلوا ، فإن (١١) علموه بأقرارهم (١٢) فكذلك (١٣) ؛

(١) كلما في الأصل ، والقاب على الظن ان المراد «لجبال» ؛ ولله «الحبش» لا امر
من ذكر لجوس في صحيفة ١٤١ سطر ١٧ و ١٨ وفي صحيفة ٢٠٠ سطر ٤ وه ، فتأمل
(٢) اه ٤ ، ١٧ (٣) ام : فكل (٤) ن (٥) اصصا (٦) من .
(٧) — (٧) ام : يدع أهل دينه (٨) ام : ن (٩) ام : فهم أهل كتاب و
(١٠) ام : وسلم و (١١) ام : وان (١٢) ام : بأقرارهم (١٣) كذلك .

وإن اقر بعضهم أن ^(١) لم يدين آيؤه دين اهل الكتاب إلا في وقت يذكرونه
فلم ^(٢) أنه قبل أن ينزل الوحي ^(٣) على رسول الله صلى الله عليه ^(٤) اقرناهم
على دينهم وأخذنا منهم الجزية ^(٥) ولا يكون للإمام أخذها إلا أن يقول أخذها
منكم حتى اعلم أن لم تدينوا وآبؤكم هذا الدين إلا بعد رسول الله صلى الله
عليه ^(٥) فإذا علمته لم أخذها منكم فيما استقبل ونبتت اليكم فإما أن تسلموا
إما أن تقتلوا ، فإذا اخترنا ^(٦) من الذين اسلموا منهم قوما عدولا فأثبتوا لنا
على هؤلاء الذين أخذت منهم الجزية بقولهم بأن ^(٧) لم يدينوا دين اهل الكتاب
بمحال إلا بعد نزول الفرقان نبذ ^(٨) اليهم ^(٨) . (قال) ^(٩) ولا اقبل
الشهادة على احد منهم إلا بأن يثبتوا عليه أن الفرقان نزل ولا يدين دين اهل
الكتاب ، فإذا فعلوا لم اقبل منهم ^(١١) الجزية ولو كان آيؤه ^(١٢) من اهل
الكتاب لأنه لا يكون دينه دين آباءه اذا بلغ إنما يكون مقرا على دين آباءه
مالم يبلغ ، ولو ^(١٣) شهدوا أن اباءرجلين مات على دين اهل الكتاب يهوديا او
نصرانيا وله ابن بالغ مخالف دين اهل الكتاب وابن صغير ونزل الفرقان وهما
بتلك الحال ^(١٤) فبلغ الصغير ودان دين اهل الكتاب وعاد البالغ الى دينهم
أخذت الجزية من الصغير لأنه كان يقر على دين ابيه ولم يدين بعد البلوغ
دينا ^(١٦) غيره ولم ^(١٧) أخذها من الكبير الذي نزل الفرقان وهو على ^(١٨) غير
دين اهل الكتاب (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١٩) في ذلك مثل قول مالك .

(١) ام : انه (٢) ام : يطر (٣) ام : ن (٤) ام : وسلم
(٥) ام : وسلم (٦) ام : اخبرنا (٧) امام (٨) — (٨) ام : ن
(٩) هاهنا زيادة في ام (١٠) ام : ن (١١) ام : منه (١٢) ام : آيؤه
(١٣) ام : فلو (١٤) ن ، وفي الاصل يياض (١٥) محال (١٦) دس
(١٧) ام : ولا (١٨) ام : دين في الاصل يياض (١٩) راجع خ ٧١

(وقال ابو نور) لا تؤخذ الجزية إلا من كتابي كما امر الله ، ولا تؤخذ من غير كتابي عربيا كان او عجميا ^(١) .

(وقال الحسن) قاتل رسول الله صلى الله عليه اهل هذه الجزيرة من العرب على الاسلام ولم يقبل منهم غير الاسلام وكان افضل الجهاد بعد وكان جهاده احرا ^(٢) على هذه الطعمة في شأن اهل الكتاب : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » ^(٣) حتى فرغ من الآية ، وما سواها ^(٤) يدعه وضلاله (حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن ابى الأشهب عن الحسن) .

(وعلة) من قال بقول ملك أن الكل يجعون على اخذ الجزية من المجوس ولم يثبت لهم (٩٣) كتاب ، فلو كان لا يجوز اخذ الجزية إلا من اهل الكتاب لم يجوز اخذها من المجوس ، وفي جواز اخذها من المجوس صحة جواز ^(٥) اخذها ^(٦) من جميع المعجم كانوا اهل كتاب او مشركين من غير اهل الكتاب ؛ وأن اخذها غير جائز من مشركي العرب لا جماع الكل على ذلك .

(وعلة) الشافعي أن الله جل ثناؤه إنما اباح اخذها من اهل الكتاب فليس لأحد اخذها إلا ممن اباح الله اخذها منه لأن فرض القتل واجب بقوله ^(٧) « وقتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » وأخذ النبي صلى الله عليه الجزيرة من مجوس دلالة على أنه لم يأخذها منهم إلا بأنهم اهل كتاب .

(وعلة) من قال بقول الحسن أن الجزية مأخوذة بالأنساب : لولا ذلك لم تؤخذ من المجوس ويمنع من اخذها من مشركي العرب وكلاهما لا كتاب له .

— ١٢٩ — واختلفوا فيمن لا تؤخذ منه الجزية من اهل

٢٠ الكتاب بعد اجماعهم على انها تؤخذ من الرجل

(١) اصحبا (٢) كثيرا في الاصل ، وله « آخر » ، وله « اجرا » او « اخرى »
 « ما اشبه هذا » فأمل (٣) سورة التوبة [١] ، ٢٩ ، (٤) سواما (٥) — (٥) حوارها
 (٦) سورة الانفال [٨] ، ٤٠ ،

البالغ العاقل الصحيح البدن الموسر إذا كان حراً

(فقال ملك) ليس على نساء أهل الذمة جزية مضت بذلك السنة . (قال) .
ولا تؤخذ الجزية إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم (حدثني بذلك يونس عن
ابن وهب عنه) .

(وقال الشافعي) ^(١) لا ^(٢) جزية على من لم يبلغ من الرجال ولا على
المرأة ^(٣) ، وكذلك لا جزية على مغلوب على عقله من قبل أنه لا دين له تمسك
به وترك ^(٤) له الإسلام ، وكذلك لا ^(٥) جزية على مملوك لأنه لا مال له يُعطى
منه الجزية ، فأما من غلب على عقله ^(٦) ثم أفاق أو جن فافاق ^(٧) فتؤخذ منه
الجزية لأنه يجرى عليه القلم في حال أفاقته ^(٨) ، وليس يخلو بعض الناس من العلة
يعزب بها عقله ثم يفيق ^(٩) . وإذا ^(١٠) أخت من صحيح ثم غلب على عقله
حسب له من يوم غلب على عقله فإن أفاق ^(١١) لم تُرفع عنه الجزية (*) وإن لم
يُفِق رُفعت عنه من يوم غلب على عقله ^(١٢) . وإذا صالح ^(١٣) قوم ^(١٤) على أن
يؤدوا عن أبنائهم ونسأهم سوى ما يؤدّون عن أنفسهم فإن كان ذلك من أموال
الرجال فذلك جائز وهو كما زيد ^(١٥) عليهم من أقلّ الجزية ^(١٦) إذا شرطوه ^(١٧) ،
وإن كانوا صالحوا ^(١٨) على أن يؤدّوها من أموال نسأهم أو أبنائهم الصغار لم
يكن ذلك عليهم ولا لنا أن نأخذنه من أموال ^(١٩) أبنائهم ولا نسأهم بتولهم ^(٢٠) .
ولو ^(٢١) قالت امرأة ^(٢٢) منهم ^(٢٣) أنا ^(٢٤) أوّدي بعد علمها قبل ^(٢٥) منها وقي

(١) أم ٤ ، ١٨ و ٩٩ : أم : ولا (٣) أم : امرأة (٤) أم : ترك
(٥) إلا (٦) أم : إليها (٧) أم : ثم أفاق (٨) أم : ص (٩) ص
(١٠) أم : فإذا (١١) أم : أم (١٢) أم : قال (١٣) أم : صلحوا
(١٤) أم : ن (١٥) أم : ازدید (١٦) أم : زيادة في أم (١٧) أم : لنا و
(١٨) أم : ن (١٩) أم : ن (٢٠) أم : فلا شيئاً عليك و ، كذا في الطبع
(٢١) أم : قال (٢٢) — (٢٣) أم : ن (٢٤) أم : قال (٢٥) أم : ذلك و

- امتنعت وقد شرطت أن تؤدى لم يلزمها الشرط ما اقامت في بلادها وكذلك لو
نجرت بمالها في (١) غير الحجاز (١) لم يكن عليها أن تؤدى إلا أن تشاء ولكنها
تمنع الحجاز، فإن قالت ادخلها على شيء يؤخذ متى فإلزمته نفسها جاز عليها
لأنه ليس لها دخول الحجاز، وإن (٢) صاحت على أن يؤخذ من مالها شيء في
بلاد (٣) غير (٢) الحجاز فإن أدته قبل منها (٤) ومتى (٥) منعت بعد شرطه فلها منعه
لأنه لا يبين (٦) أن على أهل الدمة أن يمنعوا من غير الحجاز. (قال) (٧) ولو
شرط هذا صبي أو مغلوب على عقله لم يجز الشرط عليه ولا (٨) يؤخذ من ماله؛
وكذلك لو شرط أبو الصبي والمعتوه (٩) أو ولهما (١٠) ذلك عليهما لم (١١) يكن
ذلك لنا ولنا أن نمنعهما (١٢) من أن يختلفا في بلاد الحجاز؛ وكذلك تمنع مالهما
من (١٣) الذمي (١٤) الذي لا يؤدى شيئا عن نفسه ولا يكون لنا منعه (١٥) من مسلم
ولا ذمي أدى (١٦) عن نفسه وماله لأن مالهما غيرهما، فلا تمنع مالهما من (١٧)
مسلم ولا ذمي (١٨) يؤدى عن ماله وتمنع أنفسهما. (قال) ولو أن أهل دار
من أهل الكتاب امتنع رجلهم من أن يصالحوا على جزية أو أن (١٩) يجري
عليهم الحكم واطاعوا بالجزية ولنا قوة عليهم وليس في صلحهم نظر فأسألوا أن
يؤدوا الجزية عن نساءهم وأبنائهم وذراريهم (٢٠) لم يكن ذلك لنا، (٢١) وإن
صالحهم (٢٢) على ذلك فالصلح منتقض ولا تأخذ منهم شيئا إن صمّوه على
النساء والأبناء لأنهم قد منعوا أموالهم بالأمان وليس على أموالهم جزية (٢٣).
(قال) (٢٤) ولو (٢٥) دعا إلى هذا النساء والأبناء لم يؤخذ هذا منهم.

(١) — (١) أم : د (٢) أم : وادا (٣) — (٣) أم : غير بلاد (٤) أم : د

(٥) أم : واد (٦) أم : د (٧) أم : د (٨) أم : د (٩) أم : د (١٠) أم : د

(١١) أم : د (١٢) أم : د (١٣) أم : د (١٤) أم : د (١٥) أم : د

(١٦) أم : د (١٧) أم : د (١٨) أم : د (١٩) أم : د (٢٠) أم : د

(٢١) أم : د (٢٢) أم : د (٢٣) أم : د (٢٤) أم : د (٢٥) أم : د

وكذلك لو كان النساء والأبناء أخلياء من رجالهم ففيها قولان : أحدهما :
 أن^(١) ليس لنا أن نأخذ منهم الجزية ولنا أن نسيبهم لأن الله^(٢) إنما اذن
 بالجزية مع قطع حرب الرجال وأن يجري عليهم الحكم ، ولا حرب في النساء
 والصبيان فإنما^(٣) هي غنيمة وليسوا في المعنى الذي اذن الله^(٤) بأخذ الجزية
 به ، والقول الثاني أن^(٥) ليس لنا سبؤهم وعلينا الكف عنهم إذا اقرؤا بأن
 يجري عليهم الحكم وليس^(٦) لنا أن نأخذ من أموالهم شيئا^(٧) فإن^(٨) اخذناه
 فعلينا ردّه . (قال) وتؤخذ الجزية من الرهبان والشيخ الفاني والزمن وغيره ممن
 عليه الحكم من رجال المشركين الذين اذن الله^(٩) بأخذ الجزية منهم . (قال)^(١٠)
 وإذا صالح القوم من اهل الذمة على جزية^(١١) تم بلغ منهم مولود قبل حولهم
 بيوم^(١٢) او اكثر فرضى بالصلح سئل فإن طابت نفسه بالأداء لحول قومه
 أخذت منه ، وإن لم تطب^(١٣) فحوله حول نفسه لأنه إنما وجبت^(١٤) عليه
 الجزية بالبلوغ والرضى (قال)^(١٥) ويأخذ منه الإمام من حين رضى على حول
 اصحابه وفضلا^(١٦) إن كان عليه من سنة قبلها ثلاثا تختلف احوالهم^(١٧) ، كأنه^(١٨)
 بلغ قبل الحول بشهر فصالحه على دينار كل حول فيأخذ منه إذا حال حول اصحابه
 نصف ستمس دينار وفي حول مستقبل معهم دينار ، فإن^(١٩) اخره اخذه^(٢٠)
 منه في حول اصحابه^(٢١) . (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة واصحابه)^(٢٢) لا يؤخذ من نساء اهل الذمة ولا من

(١) ام : ن (٢) ام : هر وجل ز (٣) ام : انما (٤) ام : هر وجل ز
 (٥) ام : ن (٦) - (٦) ولا حرب في النساء والصبيان وانما هي غنمة وليسوا في
 المعنى ، كذلك في الاصل (٧) ام : وان (٨) ام : هر وجل ز (٩) ام : ن
 (١٠) ام : الجزية (١١) ام : او اقل ز (١٢) طلب : ام : نفسه ز
 (١٣) ام : وجب (١٤) ام : ن (١٥) ام : وفضل (١٦) احوالها
 (١٧) ام : كان (١٨) ام : فإذا (١٩) ام : اخذ (٢٠) ام : دينار ونصف
 سدس دينار ز (٢١) راجع غ ١٤٥ الى ١٤٨ ، وراجع ج ٣٢

- صبياتهم جزية رموسهم ولا تؤخذ من الأعمى من اهل الذمة ولا من المقعد ولا من المجنون المغلوب على عقله (*) ولا من الزمن ولا من الشيخ الكبير الفاني الذي لا يستطيع أن يعمل ولا من المحتاج الذي لا يقدر على شيء : لا يؤخذ من احد منهم ^(١) جزية رأسه . (قال) ويؤخذ من قسيسهم ورجالهم وأصحاب الصوامع منهم اذا كان لم ^(٢) مال . أخذ منهم جزية رموسهم . (قالوا) ولا يؤخذ من عبد ولا من مدبر ولا مكاتب ولا من أم ولد جزية رأسه . وإن احتمل غلام من اهل الذمة في أول السنة قبل أن توضع الجزية على رموس الرجال وهو موسر وُضع عليه الجزية وأُخذت ^(٣) منه تلك السنة ، وإن احتمل في آخر السنة بعد ما وُضعت الجزية على رموس الرجال لم يؤخذ منه الجزية لتلك السنة وأُخذت ^(٤) منه السنة المستقبلية . وكذلك لو أن مملوكاً ذمياً اعتق في أول السنة وهو محترف قبل أن توضع الجزية على رموس الرجال وُضعت عليه الجزية ، وإن اعتق في آخر السنة بعد ما وُضعت الجزية على رموس الرجال لم توضع عليه الجزية لتلك السنة وُضعت عليه في السنة المستقبلية . ولو أن فقيراً من اهل الذمة غير محترف اصاب مالا في أول السنة او في آخرها وُضعت عليه الجزية لتلك السنة . ولو أن قوماً من اهل الحرب صاروا ذمة في أول السنة قبل أن توضع الجزية على رموس الرجال وهم محترفون وُضع عليهم الجزية ، وإن صاروا ذمة في آخر السنة لم توضع عليهم الجزية لتلك السنة وُضعت عليهم في السنة المستقبلية وما بعدها . وأما الأعمى والمقعد والزمن والمعنوه فإن كان موسراً او معسراً فلا توضع عليه الجزية في رأسه ؛ وأما المصاب فإن مكث سنين مصاباً لا يعقل لم يُجعل عليه الجزية ، فإن افاق في أول السنة قبل أن توضع الجزية على رموس الرجال وهو موسر وُضعت عليه ، وإن كان إنما افاق في آخر السنة (٩٥) لم

(١) من ذ (٢) د (٣) واحد (٤) واحد

يوضع عليه الجزية ، وإن تم على أفاقته وُضعت عليه في السنة المستقبلية وما بعدها (وقال أبو ثور) تؤخذ الجزية من الغني والفقير والشيخ الكبير والراهب والأجير^(١) وكل مدرك منهم ، وذلك أن النبي صلى الله عليه امر معاذاً أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله مغافر ولم يقل من غني دون فقير أو من شاب دون شيخ ولا من فاجر دون راهب . (قال) ولا تؤخذ من النساء ولا من الصبيان ولا من العبيد ، وهذا ما لا أعلم فيه اختلافاً بين أهل العلم ، وتؤخذ منهم في كل سنة في وقت من الأوقات ويكتب لهم برأت إلى مثله من الحول ويرقى بهم في الاستثناء .

(وعلة) من قال ليس على من كان ذا زمانة منهم جزية القياس على الصبيان ، لأن الصبيان لا احتراف فيهم فكل من لا احتراف فيه ففي معناه ؛ وأما من أوجبها عليهم فظاهر خبر معاذ .

- ١٣٠ - (وأجمع) الكل أن من حلّ قبول الجزية منه إذا أعطى جزية أربعة دنانير فصاعداً أو خمسين درهماً مع أرزاق المسلمين وضياقة ثلاثة أيام وسأل أن يُعطى الذمة على ذلك وهو^(٢) ممتنع غير مقهور أنه ليس للإمام أن يمتنع من أخذ ذلك منه ومن تصديره على ذلك من أهل الذمة .

- ١٣١ - ثم اختلفوا فيما كان أقل من ذلك (فقال مالك) لا أرى أن يزداد عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب ، لأن عمر راحة الله عليه خطب الناس فقال قد فرضت لكم الفرائض وسنت لكم السنن وتركتكم على الواضحة (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . والذي أخذ عمر منهم عنده (ما حدثني به يونس بن عبد الأعلى عن ابن

- وهب قال اخبرني ملك عن قافع عن سالم^(١) مولى عمر بن الخطاب ان عمر ضرب الجزية (*) على اهل الذهب اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهما ، مع ذلك ارزاق المسلمين وضياقة ثلثة ايام . (قال وقال ملك) إِنَّمَا يُعْطَى أَهْلَ الْكِتَابِ الْجَزِيَّةَ مِنْ ثَمَنِ الْخَمْرِ وَالْخَمْرُ بِرَفْدِكَ حَلَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَأْخُذُوهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي الْجَزِيَّةِ ، وَلَا يَحِلُّ لَمْ أَنْ يَأْخُذُوا فِي جَزِيَّتِهِمْ الْخَمْرَ بِرَحْمَةٍ وَلَا الْخَمْرَ بِعَيْنِهَا .
- (وقال الشافعي) ^(٢) اخذ ^(٣) رسول الله صلى الله عليه ^(٤) جزية اهل اليمن ديناراً في كل سنة او قيمته من المعافر ^(٥) وهي الثياب ، وكذلك روى أنه اخذ من اهل ايلة ومن نصارى بمكة ^(٦) ديناراً عن كل انسان ؛ (قال) وأخذ الجزية من اهل نجران فيها كسوة وما ^(٧) احدى ما غاية ما اخذ منهم ^(٨) ؛ (قال) ^(٩) ولم اعلم احداً حكى عنه قط ^(١٠) أنه اخذ من احد اقل من دينار ^(١١) .
- ١٠ (قال) ^(١٢) فإذا دعا من يجوز أن تؤخذ منه الجزية الى الجزية على ما يجوز وبذل ديناراً عن نفسه كل سنة لم يجوز للإمام إلا قبوله منه ؛ وإن زاده على دينار ما بلغت الزيادة كثرت ^(١٣) اوقلت ^(١٤) جاز للإمام اخذها منه لأن اشتراط النبي صلى الله عليه ^(١٥) على نصارى ايلة ديناراً ^(١٦) كل سنة ^(١٧) على كل واحد وضياقة ^(١٨) زيادة على الدينار . (قال) ^(١٩) وسواء مُعِيرٍ ١٥ بالبائنين من اهل الذمة وموسرهم بالغاً يسره ^(٢٠) ما بلغ ^(٢١) لأننا نعلم أنه اذا صالح اهل اليمن وهم عدد كثير على دينار على المحتلم في كل سنة أن منهم المعسر فلم يضع عنه وأن فيهم الموسر فلم يزد عليه ؛ فمن عرض ديناراً موسراً كان

(١) اسلم (٢) ام ٤ ، ١٠١ (٣) ام : فاخذ (٤) ام : وسلم ز (٥) ام : المعافر
(٦) ام : مكة (٧) ام : ولا (٨) ما هنا زيادة في ام (٩) ام : ن (١٠) ام : ن
(١١) انتهى ام (١٢) ام ٤ ، ١٠١ و ١٠٣ (١٣) — (١٤) ام : قلت او كثرت
(١٥) ام : وسلم ز (١٦) ام : في (١٧) ام : ديناراً ز (١٨) ام : والضياقة
(١٩) ام : ن (٢٠) — (٢١) ام : ما بلغ يسره

او معسرا قبل منه ، ومن ^(١) عرض اقل منه لم يقبل منه لأن من صالح رسول الله صلى الله عليه ^(٢) لم ^(٣) فعله صالح على اقل من دينار ^(٤) ؛ فالدینار اقل ما يقبل من اهل الجزية ^(٥) ، وعليه اذا ^(٦) بنلوه قبول ^(٧) ذلك ^(٨) منهم عن كل واحد منهم وأن لم يزد ^(٩) ضيافة ولا شيئاً يطيه من ماله . ^(١٠) (قال) ^(١١) فان صالح السلطان احدا ممن يجوز اخذ الجزية منه وهو يقوى عليه على الأبد على اقل من دينار او على أن يضع عن اعسر من اهل دينه الجزية او على أن يتفق عليهم من بيت المال فالصلح فاسد ، وليس له أن يأخذ من احد منهم إلا ما صالحه عليه إن مضت مدة بعد الصلح توجب ^(١٢) عليه بشرطه شيئاً ، وعليه أن يلبذ اليهم حتى يصلحوه صلحا جائزاً . وإن ^(١٣) صلحوه صلحا جائزاً على دينار او اكثر فأعسر احد منهم يجوز اخذ الجزية منه من الغرماء ليس بأحق بماله من غرمائه ولا غرماؤه منه . (قال) ^(١٤) وإن قلته لأجل دينة قبل أن ^(١٥) يحول الحول عليه ضرب مع غرمائه بحصة جزية لما مضى عليه من الحول ^(١٦) . (قال) ^(١٧) وإن ^(١٨) بفل اهل الذمة اكثر من دينار بالغنا ما بلغ كان الازدياد للمسلمين ^(١٩) احب الى . ولم يحرم على الإمام مما زادوه شيء (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٢٠) توضع على جميع اهل السواد وغيرهم من اهل الذمة على الرجل خاصة دون النساء سوى نصارى تغلب ، فتوضع الجزية

(١) ام : وان (٢) ام : وسلم ز (٣) علم (٤) ام : قال ز (٥) ام : الذمة (٦) ام : ان (٧) — (٧) ام : قبوله (٨) ام : منه (٩) دعه ز (١٠) ام : ن (١١) موجب (١٢) سيتكرر هذا القول في فصل ١٤٣ (١٣) ام : الشافعي رحمه الله تعالى ز (١٤) لاهل ، وكذلك في ام ايضا (١٥) ن (١٦) انتهى ام (١٧) ام ١٠٣٤ (١٨) ام : قال (١٩) ام : ن (٢٠) راجع خ ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٨ ، وراجع ج ٢٢

على رموس الرجال يؤذونها كل سنة ، يوضع على الموسر منهم ثمانية وأربعون درهما وعلى الوسط أربعة وعشرون درهما وعلى المحتاج الذى يجترف اثني عشر درهما ، يؤخذ ذلك منهم كل سنة . وإن جاءوا بمرض قبله منهم اذا لم يقدروا على غيره يأخذه ^(١) منهم بما يساوى ولا يأخذ منهم خزيراً ولا مينة ولا خراً فى جزيتهم . فإن لم ^(٢) يأخذ ^(٣) من احد منهم من جزيته شيئاً حتى يحول السنة لم يؤخذ بالمضى ^(٤) الذى بقى عليه من السنة الماضية (فى قول ابى حنيفة) ؛ (وقال ابو يوسف) يؤخذ بمضى ^(٥) السنة الماضية .

(وقال ابو ثور) اذا اجلب قوم الى اعطاء الجزية لم يؤخذ منهم إلا ما امر رسول الله صلى الله عليه معاذاً أن يأخذ منهم ، وذلك أن من كان بائناً من اهل الكتاب (*) اجابوا الى اعطاء الجزية من غير غلبة ولا قتال ، فإذا اجاب قوم كذلك أخذ من كل حالم دينار ^(٦) او قيمته اذا كان اهون على اهل الجزية .

— ١٣٢ — واختلفوا فى حكم الذى يسلم بعد ما تجب عليه

الجزية وقبل ^(٧) حؤول الحول من يوم أخذت جزيته

(فقال ملك) الصواب عندى أن يوضع عن اسلم الجزية حين يسلم ولو لم يبق عليه من السنة إلا يوم واحد يقول الله ^(٨) : « قل للذين كفروا إن يلتفتوا يُنفّر لهم ما قد سلف » يعنى ما قد مضى قبل الاسلام من دم او مال او شيء (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه) .

(وقال الشافعى) ^(٩) متى ^(١٠) مات منهم ميت أخذت من ماله الجزية بقدر ما مر عليه من سنته كأنه مر عليه نصفها ^(١١) لم يؤذ ^(١٢) فى أخذ نصف

(١) واحد (٢) — (٣) ن (٤) بالاسم (٥) عامد (٦) دينار
(٧) او جل (٨) سورة الانفال [٨] ٣٩ ، (٩) ام ٤ ، ١٣٢ (١٠) ام : ومضى
(١١) صمها (١٢) ام : يؤذها (١٣) ام : يؤخذ

جزيته ؛ وإن عتّه رفع عنه الجزية ما كان معتوها ، فإذا افاق اخذها ^(١) منه من يوم افاق ؛ (قال) ^(٢) فإن جنّ فكان يُجنّ ويفيق لم تُرفع عنه ^(٣) وإنما ^(٤) تُرفع عنه الجزية إذا ذهب عقله فلم يعد ؛ وأتهم اسلم رُفعت عنه الجزية فيما يستقبل وأُخذت لما مضى ^(٥) . (وقال في كتاب سير الواقدي) ^(٦) إذا اسلم الذمي قبل حلول وقت الجزية سقطت عنه الجزية ، وإن اسلم بعد حلولها فهي عليه ^(٧) .
وإن غاب ^(٨) فأُسلم فقال اسلمت في وقت كذا فالقول قوله مع يمينه إلا أن تقوم بيّنة ^(٩) بخلاف ما قال . (قال) وإن صالح احدم وهو صحيح فمرّ به نصف سنة ثم عتّه الى آخر السنة ثم افاق او لم يفق ^(١٠) اخنت منه جزية نصف السنة التي كان فيها صحيحا ، ومتى افاق استقبل به من يوم افاق سنة ثم أُخذت (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

١٠

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١١) إن مات احد منهم وقد بقي عليه شيء من جزية رأسه لم يؤخذ بذلك ورثته ولم يؤخذ ذلك من تركته لأن ذلك ليس بدين عليه . فإن اسلم احد منهم ^(٩٧) وقد بقي عليه شيء من جزية رأسه لم يؤخذ بذلك وسقط عنه ولم يؤخذ بشيء فيما يستقبل وهو مسلم . وكذلك إن عمي بعضهم او صار مُقعدا او زَمنا او صار شيخا كبيرا لا يستطيع أن يعمل او صار فقيرا لا يقدر على شيء وقد بقي عليه شيء من جزية رأسه لم يؤخذ بذلك وسقط عنه .
(وقال ابو ثور) إذا كان الذمي قد لُزمته جزية فهرب او توارى حتى مضت عليه سنتان ثم ظهر أخذ منه لما مضى وهذا شيء قد وجب عليه للمسلمين فليس للإمام تركه ؛ وإن اسلم بعد ما وجبت عليه الجزية أُخنت منه ولم يكن اسلامه

١٠

(١) ام : أخفها (٢) ام : ن (٣) ام : الجزية ؛ ما عتّا زيادة في ام
(٤) ام : إنما (٥) انتهى ام (٦) ام : ٤ ، ١١٨ (٧) انتهى ام (٨) ماد
(٩) سه (١٠) هو (١١) راجع ج ١٤٦ و ١٤٧

يُبطّل عنه ما وجب عليه .

— ١٢٣ — واختلفوا في وجوب الجزية على عبد يُعتقه سيده

وهو من أهل الكتاب

(قَالَ مُلْكٌ فِيما حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ) تَوَخَّذَ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ .
(وَقَالَ الشَّافِعِيُّ) (١) إِذَا (٢) أُعْتِقَ (٣) الْعَبْدُ الْبَالِغُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ أُخِذَتْ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ أَوْ بُنِيَ عَلَيْهِ ، وَسِوَاهُ اعْتَقَهُ مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ (حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنْهُ الرَّبِيعُ) (وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ) (٤) (وَأَبِي نُورٍ)
(وَقَالَ الشَّعْبِيُّ) وَسُئِلَ عَنْ عَبْدٍ كَانَ فَصْرَانِيًّا فَأُعْتِقَ (قَالَ) لَا جَزِيَّةَ عَلَيْهِ
ذِمَّتُهُ ذِمَّةُ مَوَالِيهِ (حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خُلَادٍ عَنْ عَامِرٍ) .

— ١٢٤ — (وَأَجْمَعَ) الْكَلْبُ عَلَى جَوَازِ اخْتِذِ الْجَزِيَّةِ مِنْ رَمُوسِ أَهْلِ الذِّمَّةِ

— ١٢٥ — واختلفوا في جواز اخذ ذلك من أرضهم ومواشيهم

(قَالَ مُلْكٌ) لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي نَحْلِهِمْ وَكَرْمِهِمْ وَزُرْعِهِمْ وَمَوَاشِيهِمْ صَدَقَةٌ ، إِنَّمَا وُضِعَتِ الصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَطْهِيرًا لَهُمْ وَرَدًّا عَلَى قُرَائِهِمْ وَأَرَامِلِهِمْ وَإِنَّمَا وُضِعَتِ الْجَزِيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ صَغَارًا لَهُمْ ، فَكَانُوا بِيَلَادِهِمُ الَّتِي صَوَّلُوا عَلَيْهَا فَإِنَّمَا عَلَيْهِمُ الْجَزِيَّةُ الَّتِي صَالَحُوا عَلَيْهَا وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا أَنْ يَتَجَرَّوْا (*) فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَيَخْتَلِفُوا فِيهَا فَيُؤْخَذَ مِنْهُمْ الْعُشْرُ فَيَا يَدْبُرُونَ (٥) مِنْ تِجَارَتِهِمْ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا (٦) وُضِعَتْ عَلَيْهِمُ الْجَزِيَّةُ وَصَالَحُوا عَلَيْهَا عَلَى أَنْ يَقْرَءُوا بِيَلَادِهِمْ وَنَقَاتِلَ عَنْهُمْ عَدُوَّهُمْ وَيَقْرَءُوا عَلَى دِينِهِمْ وَيَكُونُوا عَلَى

(١) إم ٤ ، ١٢٣ ، (٢) إم : وإذا (٣) للمص ٣ (٤) راجع ما جاء في فصل ١٢٩

(٥) ريدون (٦) يتكرر هذا القول في فصل ١٤٥

ما كانوا عليه ، وأما أن يختلفوا في بلاد المسلمين فليس ذلك مما صولحوا عليه ولا شرط لهم . فهذا الذي سمعت والذي كان عليه أهل العلم بأرضنا (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) .

(وقال الشافعي ^(١)) لست أُثبت من جعل عليه ^(٢) عمر ^(٣) الضيافة ثلثا ولا من جعل عليه يوما وليلة ولا من جعل عليه جزية ^(٤) ولم يسم عليه ضيافة بخبر عامه ولا خاصة يثبت (قال) ^(٥) ولا أجد الذين وصلوا ^(٦) الصلح عليها ^(٧) بأعيانهم لأنهم قد ماتوا كلهم . فأى ^(٨) قوم من أهل الدمة اليوم اقرّوا أو قامت على أسلافهم بيّنة بأن صلحهم كان على ضيافة معلومة وأنهم وضروها بأعيانهم ألزموها ؛ ولا يكون رضام الذي ^(٩) ألزموه إلا بأن يقولوا صالحنا أن نعطي كذا ونضيف كذا ، وإن قالوا أضفنا ^(١٠) تطوعا بلا صلح لم ألزمهموه وأحلفهم ما صنعوا ^(١١) على اقرار بصلح . وكذلك إن أعطوا كثيرا أحلفتهم ^(١٢) ما أعطوه على اقرار بصلح ، فإذا حلفوا جعلتهم كقوم ابتدأت أمرهم الآن . فإن أعطوا أقل الجزية وهو دينار قبلته ، وإن أبوا ثبتت اليهم وحلرتهم . وأتبعهم اقرّ بشيء في صلحه فأفكره ^(١٣) منهم غيره ألزمه ^(١٤) ما اقرّ به ولم أجعل اقراره لازما لغيره إلا بأن يقولوا صالحنا ^(١٥) على أن نعطي كذا ونضيف كذا ^(١٦) ، ولا نجيز شهادة بعضهم على بعض ^(١٧) . (قال) ^(١٨) وإذا اقرّ قوم منهم بشيء يجوز للوالى أخذه ألزمهموه ما حيوا وأقاموا في دار الاسلام . فإذا ^(١٩) صالحوا على شيء أكثر من دينار ثم أرادوا أن يمتنعوا إلا من أداء دينار ألزمهم ما صالحوا عليه كاملا ^(٢٠) ، وإن

(١) أم ٤ ، ١٣ و ١٣٣ (٢) — (٣) أم : مر عليه (٣) أم : المزية
(٤) أم : ن (٥) أم : ولو (٦) صها (٧) أم : وى (٨) الدس
(٩) صها (١٠) أم : ضيفوا (١١) حلفهم (١٢) أم : وانكره
(١٣) أم : ألزمته (١٤) أم : صلحتنا (١٥) و (١٦) هاتنا زيادة في أم
(١٧) أم : ن (١٨) أم : وإذا (١٩) كلاما (٢٠) أم : فإن

- استمعوا^(١) حاربهم ؛ فإن دعوا قبل أن يُظهِر على أموالهم أو^(٢) تُسبي^(٣) خواريمهم إلى أن يعطوا الأمان الجزية (٩٨) دينلوا لم يكن للإمام أن يمتنع منهم وجعلهم كقوم ابتداء محاربتهم فدعوا^(٤) إلى الجزية أو قوم دعوه إلى الجزية بلا حرب . (قال)^(٥) فإذا أقر منهم قوم^(٦) بشئ صالحوا عليه الرّموه^(٧) ، فإن كان فيهم غائب لم يحضر لم يلزمه فإذا^(٨) حضر ألزم ما أقر به مما يجوز الصلح عليه . وإذا نشأ ابنائهم قبلوا الحلم واستكملوا^(٩) خمس عشرة^(١٠) فلم يُقرّوا بما أقر به آبائهم قيل إن أدّيت الجزية والآن حاربناكم ، فإن عرضوا أقلّ الجزية وقد أعطى آبائهم أكثر منها لم يكن لنا أن نقاتلهم إذا عرضوا^(١١) أقلّ الجزية^(١٢) . (قال)^(١٣) ولا يكون صلح الآباء صلحا على الأبناء إلا^(١٤) ما كانوا صفارا لا جزية عليهم أو نساء لا جزية عليهن^(١٥) أو معنوهين لا جزية^(١٦) عليهم ؛ فأما من لم يميز لنا أقراره في بلاد الإسلام إلا على أخذ الجزية^(١٧) فلا يكون صلح أبيه ولا غيره صلحا عنه إلا أن^(١٨) يرضى به^(١٩) بعد البلوغ . (قال)^(٢٠) ومن كان سفيا بالغاً محجوراً عليه منهم صلح عن نفسه بأمر وليه فإن لم يفعل وليه وهو معنا^(٢١) حوزب ؛ فإن غلب^(٢٢) وليه جعل له السلطان ولياً يصلح عنه ؛ فإن أبى المحجور عليه الصلح حاربته ؛ وإن أبى وليه وقبل المحجور عليه أجبر^(٢٣) وليه أن يدفع الجزية عنه لأنها لازمة له^(٢٤) إذا أقر بها لأنها من معنى النظر له ثلاثاً يُقتل ويؤخذ ماله فيثأ^(٢٥) . (قال)^(٢٦) وإن^(٢٧) اتهم

(١) ام : من ذ (٢) — (٣) ام : ونسي (٤) ام : ن
(٥) ام : قرن (٦) ام : الرّموه ٧ . : وإذا (٨) ام : أو استكملوا
(٩) ام : سنة ذ (١٠) ام : أعطوا ١١ . هاهنا زيادة في ام (١٢) ام : ن
(١٣) ن (١٤) — (١٥) ن (١٥) ام : من ذ (١٦) — (١٧) ام : رضاه
(١٨) ام : ن (١٩) معاء وكلالة في ام ايضاً (٢٠) طه (٢١) ام : جد
(٢٢) ام : ن (٢٣) هاهنا زيادة في ام (٢٤) ام : ن (٢٥) ام : قال

أَن يَكُونُ مِنْهُمْ ^(١) أَحَدٌ ^(١) بَلَغَ وَلَمْ يَقَرَّ عَنْهُ بِأَن قَدْ اسْتَكْمَلَ خَمْسَ عَشْرَةَ ^(٢) أَوْ ^(٣) احْتَلَمَ وَلَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ ^(٤) بِذَلِكَ ^(٤) يَتَنَزَّهُونَ ^(٥) كَشَفَهُ كَمَا كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٦) بَنِي قُرَيْظَةَ فَمَنْ أَنْبَتَ قَتْلَهُ ^(٧) ؛ فَإِذَا أَنْبَتَ قَالَ لَهُ إِنْ أَدَيْتَ الْجَزِيَّةَ وَإِلَّا حَارَبْنَاكَ ؛ (قَالَ) ^(٨) فَإِنْ قَالَ أَنْبَتَ مِنْ أَنِّي تَعَالَجْتُ بِشَيْءٍ يَجْعَلُ نَبَاتٌ ^(٩) الشَّعْرَ لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ ^(١٠) مِنْهُ ^(١٠) إِلَّا أَنْ يَقُومَ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ ^(١١) عَلَى مِيلَادِهِ فَيَكُونُ لَمْ يَسْتَكْمَلَ خَمْسَ عَشْرَةَ ^(١٢) . (قَالَ) ^(١٣) وَيَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ وَحُلَامَ فِي دِيْوَانٍ ^(١٤) وَيَعْرِفُ عَلَيْهِمْ وَيُحْلِفُ عَرَضَهُمْ لَا يَبْلُغُ مِنْهُمْ مَوْلُودٌ إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى وَالِيهِ عَلَيْهِمْ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِهِمْ إِلَّا رَفَعُوا إِلَيْهِ ؛ فَكَلَّمَا دَخَلَ فِيهِمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِهِمْ (*) مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ صُلْحٌ وَكَانَ مِمَّنْ يَتَوَخَّذُ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ فَعَلَ بِهِ كَمَا فَعَلَ ^(١٥) بِمَنْ ^(١٥) وَصَفَتْ فِيهِ ^(١٦) فَصَلَهُ ^(١٧) ، وَكَلَّمَا بَلَغَ مِنْهُمْ بِالْبَالِغِ فَعَلَ بِهِمْ ^(١٨) مَا وَصَفَتْ . (قَالَ) ^(١٩) وَإِنْ دَخَلَ مَنْ لَهُ صُلْحٌ أَلْزَمَهُ ^(٢٠) صُلْحَهُ ، وَمَتَى أَخَذَ مِنْهُ صُلْحَهُ رَفَعَهُ عَنْهُ أَنْ يَتَوَخَّذَ مِنْهُ فِي بِلَادِهِ ^(٢١) غَيْرَهُ ^(٢١) ؛ فَإِنْ كَانَ صَالِحٌ عَلَى دِينَارٍ وَقَدْ كَانَ لَهُ صُلْحٌ قَبْلَهُ عَلَى أَكْثَرِ اخْتِزَاعٍ مِنْهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْفَضْلِ عَلَى الدِّينَارِ لَأَنَّهُ صَالِحٌ عَلَيْهِ ؛ وَإِنْ كَانَ صُلْحُهُ الْأَوَّلُ عَلَى دِينَارٍ يَبْلُغُ ^(٢٢) ثَمَّ صَوْلِحَ ^(٢٣) يَبْلُغُ غَيْرَهُ عَلَى دِينَارَيْنِ ^(٢٤) أَوْ أَكْثَرَ قَبْلَ لَهُ إِنْ شَتَّتْ رَدَدَهَا عَلَيْكَ الْفَضْلُ عَمَّا صَالَحْتَ ^(٢٥) أَوْ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَقْضُ الْعَهْدِ ثَمَّ أَحْدَثَ

٥

١٠

١٥

- (١) — (١) : ام : أَحَدٌ مِنْهُمْ (٢) : ام : سِتَّةٌ (٣) : ام : قَدْ ز
(٤) — (٤) : ام : بَلَغَ عَلَيْهِ (٥) : هَامَتَا زِيَادَةً فِي ام (٦) : ام : وَسَلِمَ ز
(٧) : وس لم يمسد (٨) : ام : ن (٩) : ام : ابْنَاتٌ ، كَذَا فِي الطَّبَعِ
(١٠) — (١٠) : ام : مِنْ ذَلِكَ (١١) : ام : مَسْلُومَانِ (١٢) : ام : فَيَدْعُهُ زِيَادَةً
زِيَادَةً فِي ام (١٣) : ام : ن (١٤) : ام : الدِّيْوَانُ (١٥) — (١٥) : ام : ن
(١٦) : مَسَّ ؛ ام : فَيَمْنُ (١٧) : ام : فَعَلَ (١٨) : ام : بِهِ (١٩) : ام : الشَّعْفَى
وَجْهَهُ اللَّهُ تَعَالَى ز (٢٠) : ام : أَلْزَمَهُ (٢١) — (٢١) : ام : غَيْرَ بِلَادِهِ
(٢٢) : ام : يَبْلُغُ (٢٣) : ام : صَالِحٌ (٢٤) : ام : دِينَارٌ (٢٥) : ام : عَلَيْهِ ز

واحد منهم ليكون ذلك معلوماً ، وإذا ^(١) نزلت ^(٢) بهم الجوع ومن ^(٣) مر من ^(٤) الجيوش فيؤخذون به ؛ ويجعل ذلك كله مدونة مشهوداً عليه ^(٥) مشهوراً ^(٦) ليأخذهم من ولاتهم بعده ؛ ويكتب في كتابهم أن ^(٧) من ^(٨) كان موسراً فرجع الى أن نقص ماله حتى يكون وسطاً رجع الى ضيافة الأوسط ، ومن كان وسطاً فكثر ماله حتى يكون موسراً نقل الى ضيافة المياسير ^(٩) (حدثنا بذلك عنه الربيع) (وروى ابو ثور عنه أنه قال) ليس عليهم في اموالهم شيء إلا أن يختلفوا بها في بلاد المسلمين فيؤخذ منهم بالأثر .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) اذا صار اهل الحرب ذمة وضعت عليهم جزية رموسهم وصارت ارضهم ارض خراج يؤدون عنها الخراج . (قالوا) وليس على اهل الذمة سوى بنى قلب في مواشيهم صدقة ، وعليهم ^(١) في اموالهم اذا مروا بها على العاشر او امتعت لم اذا كانت للتجارة نصف العشر .

(وقال ابو ثور) إنما الجزية على الرموس فإذا ادوها فلا شيء عليهم غيرها إلا أن يكون رجلاً تاجراً يدير ماله في الأمصار فعليه في ذلك نصف العشر .

— ١٣٦ — واختلفوا في حكم ارض الخراج وحكم اهلها وعلى

أي وجه يؤخذ الخراج منها

(فتقال ملك) ما باع اهل الصلح من ارضهم فهو جزئ لهم ، وأما ما افتتح عنوة فإن أولئك لا يشتري منهم احد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت ايديهم من الارض ، لأن اهل الصلح من اسلم منهم كان أحق بأرضه وماله ، وأما اهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن اسلم منهم احرز له اسلامه نفسه وارضه للمسلمين لأن اهل

(١) ام : اذا (٢) ام : نزل (٣) — (٤) ام : وموت (٥) ام : به د (٦) ام : ن (٧) ام : ليأخذهم (٨) ام : كل د (٩) — (١٠) ام : هذا القول الفصل مما في ام : انتهى ام (٩) راجع خ ١٤٧ و ١٤٨ وما بعدها ، وراجع ج ٢٠

واحد منهم ليكون ذلك معلوماً ، وإذا ^(١) نزلت ^(٢) بهم المجموع ومن ^(٣) مر من ^(٤) الجيوش فيؤخذون به ؛ ويجعل ذلك كله مدونة مشهوراً عليه ^(٥) مشهوراً ^(٦) ليأخذهم من ولابهم من ولاته بعده ؛ ويكتب في كتابهم أن ^(٧) من ^(٨) كان موسراً فرجع الى أن نقص ماله حتى يكون وسطاً رجع الى ضيافة الأوسط ، ومن كان وسطاً فكثر ماله حتى يكون موسراً نقل الى ضيافة المياسير ^(٩) (حدثنا بذلك عنه الربيع) (وروى ابو ثور عنه أنه قال) ليس عليهم في اموالهم شيء إلا أن يختلفوا بها في بلاد المسلمين فيؤخذ منهم بالأثر .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) اذا صار اهل الحرب ذمة وضعت عليهم جزية رموسهم وصارت ارضهم ارض خراج يؤدون عنها الخراج . (قالوا) وليس على اهل الذمة سوى بنى قلب في مواشيهم صدقة ، وعليهم ^(١) في اموالهم اذا مروا بها على العاشر او امتلعت لهم اذا كانت للتجارة نصف العشر .

(وقال ابو ثور) إنما الجزية على الرعوس فإذا ادوها فلا شيء عليهم غيرها إلا أن يكون رجلاً تاجراً يدير ماله في الأمصاف فله في ذلك نصف العشر .

— ١٣٦ — واختلفوا في حكم ارض الخراج وحكم اهلها وعلى

أي وجه يؤخذ الخراج منها

(فتقال ملك) ما باع اهل الصلح من ارضهم فهو جزئ لهم ، وأما ما أفتتح عنوة فإن أولئك لا يشتري منهم احد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت ايديهم من الارض ، لأن اهل الصلح من اسلم منهم كان أحق بأرضه وماله ، وأما اهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن اسلم منهم احرز له اسلامه نفسه وارضه للمسلمين لأن اهل

(١) ام : اذا (٢) ام : نزل (٣) — (٤) ام : ومرت (٥) ام : به ز (٦) ام : ن (٧) ام : ليأخذهم (٨) ام : كل ز (٩) — (١٠) ام : هذا القول افضل مما في ام : انتهى ام (١١) راجع خ ١٤٧ و ١٤٨ وما بعدهما ، وراجع ج ٢٠

الغنوة (٥) قد غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين، ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا^(١) فليس عليهم إلا ما^(٢) صالحوا عليه (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه). (قال) وسئل عن القوم من المسلمين يحاصرون عدواً فيصالحونهم على أن يؤدوا إليهم شيئاً قد مموه لهم في كل سنة فيكونون يؤدون ذلك إليهم ثم يسلمون فيريد المسلمون أخذ ذلك منهم وثباته عليهم (قال) إذا أسلموا فلا شيء عليهم في رأيي. (قال وسئل ملك) عن مصر افتتحت غنوة (قال) لا أدري إلا أن الشام قد كان بعضها صلحا وبعضها غنوة. قلت (الملك) بغير افتتحت غنوة (قال) نعم وبعضها بغير غنوة وقد قسمها رسول الله صلى الله عليه. (حدثني يونس عن أشهب قال قال ملك) قسمت خيبر ثمانية عشر مئمة على ألف ومائتي مائة رجل لكل رأس سهم. (قال) وخمس رسول الله صلى الله عليه قرىظة لأنها كانت بقتال. (قال) وصدقات رسول الله صلى الله عليه كلها من أموال بني النضير ولم تخمس لأنها كانت صافية. (قال) فأما أهل فندك فصالحوا على النصف لهم والنصف للمسلمين فلما كان عمر بن الخطاب أجلاهم عنها^(٣) وأقام لهم النصف الذي لهم فأعطاهم به خيلاً وأقتبا وما فضل لهم أعطاهم به ذهباً اشترى ذلك عمر منهم. (قال) وسئل أكان عمر بن الخطاب إذا افتتحت الفتوح يبعث إليه بالجئس (قال) أما المال (٥) فسي وأما الرقيق فلا أدري. قيل له فكيف كان يصنع بجمهم (قال) إن مما افتتخ ما لم يكن فيه خمس: افتتحت خيبر والشام فلم يكن فيهما^(٦) خمس؛ وأريت الرقيق الذين ضرب عليهم عمر الجزية أحسوا: لم يخمسوا ولكن خمس المال وترك الرقيق والأرض فلم يخمس؛

(١) عليه ز (٢) د (٣) مها (٤) قد جاء هذا القول في فصل ٩١ (٥) بعض القوم
نقل من الأصل، جامع صحيفه ١٢٤ سطر ١ (٦) سهم

خمس عمر المال ولم يغمس الرقيق ولا الأرض ، اقترها لمن يأتي بعد ذلك من المسلمين . (قال مالك) لو قسم يومئذ لأولئك من أين كان يجد من جاء من بعد . (١٠٠) (وقال الأوزاعي) لم يزل أئمة المسلمين يكرهون شراء الأرض الخراج (أخبرني بذلك العباس عن أبيه عنه) .

(وقال الشافعي) ^(١) لا ^(٢) اعرف ما أقول في أرض السواد إلا ظننا مقرونا إلى علم ، وذلك أتى وجدت أصح حديث يرويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان ، ووجدنا ^(٣) أحاديث من أحاديثهم تخالفه ، منها أنهم يقولون السواد صلح ويقولون السواد عنوة ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة ^(٤) . (وقال) ^(٥) إذا ^(٦) غزا الإمام قوما فلم يظهر عليهم حتى عرضوا عليه الصلح على شيء من أرضهم أو شيء يؤدونه عن أرضهم فيه ما هو أكثر من الجزية أو مثل الجزية فإن كانوا ممن تؤخذ منه الجزية فأعطوه ^(٧) ذلك على أن يجرى عليهم الحكم فعليه أن يقبله منهم ، وليس له قبوله منهم إلا أن يجرى عليهم الحكم فعليه ^(٨) إذا ^(٩) قبله كتب بينه وبينهم كتابا بالشروط ^(١٠) واضحا فعمل ^(١١) به من جاء من بعده . (قال) ^(١٢) وهذه الأرض مملوكة لأهلها الذين صالحوا عليها على ما صالحوا عليه ^(١٣) : إن صالحوا ^(١٤) على أن يؤدوا عنها شيئا فهي مملوكة لهم على ذلك ، وإن هم صالحوا ^(١٥) على أن المسلمين من رقبة الأرض شيئا فإن المسلمين شركاء ^(١٦) لهم ^(١٧) في رقاب أرضهم بما ^(١٨) صالحوا عليه ، وإن صالحهم ^(١٩) على أن الأرض لهم وعليهم أن يؤدوا كذا من الخنطة أو ^(٢٠)

(١) أم ٤ ، ١١٢ (٢) أم : است (٣) أم : وجدت (٤) انتهى أم
(٥) أم ٤ ، ١٠٢ ، ١٠٤ (٦) أم : فإذا (٧) أم : وأعطوه (٨) — (٨) أم : وإذا
(٩) أم : بالشروط بينهم (١٠) أم : يعمل (١١) أم : ن (١٢) أم : ن
(١٣) — (١٣) أم : ن (١٤) أم : صالحوه (١٥) — (١٥) أم : شركائهم
(١٦) ما (١٧) أم : صالحوا (١٨) — (١٨) ووجدوا (١٩) أم : في

- يؤدّوا^(١٨) من كلّ ما زرعوا من^(١٩) الأرض من^(٢٠) الحنطة كذا^(٢١) لم يجر
حتى يستثنى^(٢٢) فيه ما وصفت^(٢٣) فيمن صالح على صدقة من^(٢٤) ماله؛ وإذا صالحهم
على أنّ الأرض كلّها للمشركين فلا بأس أن يصلحهم على ذلك ويجعلها^(٢٥)
عليهم خرجا^(٢٦) معلوما إمّا شيئا^(٢٧) منقّى يضمنونه في أموالهم كالجزية وإمّا
شيئا^(٢٨) منقّى يؤدّونه^(٢٩) عن كلّ أذرع^(٣٠) من الأرض كذا^(٣١) من حنطة^(٣٢)
أو غيرها إذا كان ذلك إذا جمع مثل الجزية أو أكثر؛ ولا خير في أن يصلحهم^(٣٣)
على أن^(٣٤) الأرض كلّها للمشركين وأنهم إن زرعوا شيئا من الأرض فالسليمن
من كلّ جريب أو من^(٣٥) كلّ^(٣٦) قد أن زرعوه مكيلة معاومة^(٣٧) أو جزء معلوم
لا تنهم ما^(٣٨) يزرعون فلا يثبت^(٣٩) وتقلّ الزكاة وتكثر ولا^(٤٠) يزرعون
ولا يكونون^(٤١) حيثن صلحوا^(٤٢) على جزية معاومة ولا امر يمحيط العلم أنّه^(٤٣)
كأقلّ^(٤٤) الجزية أو يجاوز ذلك. (قال)^(٤٥) وأهل الصلح أحرار إن لم يُظهر
عليهم ولهم بلادهم إلّا ما أعطوا^(٤٦) منها، وعلى الإمام أن يخمس ما صلحوا
عليه فيدفع خمسة إلى أهله وأربعة أخماسه إلى أهل النقي. فإن لم يفعل ضمن في ماله
ما استهلك عليهم منه^(٤٧) (قال)^(٤٨) وإذا ظهر الإمام على بلاد من^(٤٩) بلاد^(٥٠)
أهل الحرب ونفى عنها أهلها أو ظهر على البلاد وقهر أهلها ولم يكن بين بلاد الحرب
التي ظهر عليها وبين بلاد الإسلام مشرك أو كان بينه وبينهم مشركون لا يمنعون
عن^(٥١) أهل الحرب الذين ظهروا على بلادهم وكان قاهرا لمن نقي محصورا أو

(١) - (١) : أم : كذا من الحنطة (٢) : أم : يتبين (٣) : راجع ما سيأتي في
خصل ١٤١ (٤) : أم : ن (٥) : أم : ويجعلوا (٦) : أم : خراجا (٧) : أم : شيء
(٨) : أم : شيء (٩) : أم : يؤدى (١٠) : أم : ذرع (١١) : كرا (١٢) : أم : الحنطة
(١٣) : أم : يصلحهم (١٤) : ن (١٥) - (١٥) : أم : ن (١٦) : أم : قد
(١٧) - (١٧) : أم : يثبت أو يقل أو يكثر أو لا (١٨) : يكون (١٩) : أم : يصلحهم
(٢٠) : أم : يأتي ذ (٢١) : كامل (٢٢) : أم : ن (٢٣) : أم : أعطوه (٢٤) : انتهى أم
(٢٥) : أم : ١٠٣٤ - (٢٦) - (٢٦) : أم : ن (٢٧) : نقص من الأصل ومن أم أيضا

مناظرا له وأن لم يكن محصورا فسأله أولئك من العدو أن يبيع لهم اموالهم على شيء يأخذه منهم فيها ^(١) او منها ^(٢) قل أو كثر لم يكن ذلك له لأنّها قد صارت بلاد المؤمنين وملكا لهم ولم يجوز ^(٣) له إلا قسمها بين اظهرهم كما صنع رسول الله صلى الله عليه ^(٤) بختير ^(٥) . (قال) ^(٦) وكل ما وعفت أنّه يجب على ^(٧) الإمام ^(٨) قسمة فإن تركه الإمام ولم يقسّمه فوقعه ^(٩) على المسلمين ^(١٠) او تركه لأهله ردّ حكم الإمام لأنّه مخالف للكتاب ثمّ السنة معاً ^(١١) ، وإن تركها لأهلها اتبع أهلها بجميع ما صار ^(١٢) في أيديهم من غلّتها فاستخرج من أيديهم وجعل لهم ^(١٣) اجر مثلهم فيما قاموا عليه فيها ، وكان لأهلها أن يتبعوا الإمام بكل ما فات فيها ^(١٤) لأنها اموالهم اقاتها ^(١٥) . فإن ظهر الامام على بلاد عنوة فحسبها ثم سأل اهل الأربعة الاخماس ترك حقوقهم منها فاعطوه ذلك طيبة به انفسهم فله قبوله إن اعطوه اياه وقنا ^(١٦) على المسلمين او ^(١٧) على اى وجه اعطوه اياه وكان كال من اموالهم اعطوه اياه ^(١٨) يضعه حيث رأى ، فإن تركه ^(١٩) كالوقوف على المسلمين فلا بأس أن يقبله من اهله وغير اهله بما يجوز ^(٢٠) للرجل أن يقبل ^(٢١) ارضه ؛ وأحسب عمر بن الخطاب إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة إنما استطاب انفس أهلها عنها فصنع ما وصفت ^(٢٢) كما استطاب النبي صلى الله عليه ^(٢٣) انفس من صار في يديه سبي هو زان بخنين فمن طاب نفسا رده ومن لم يطب نفسا لم يكرهه على اخذ ^(٢٤) ما ^(٢٥) في يديه (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(١) مها (٢) مها (٣) محد (٤) ام : وسلم ز (٥) اتقى ام
(٦) ام : ٤ ، ١٠٢ (٧) — (٧) ام : د (٨) مرمه (٩) — (٩) ام : السلعود
(١٠) هاهنا زائدة في ام (١١) ام : كان (١٢) ام : د (١٣) مها
(١٤) ام : قال د (١٥) — (١٥) ام : د (١٦) ام : كذا في الاصل
(١٧) ام : تركوه (١٨) ام : به ز (١٩) ام : فيها ز (٢٠) ام : وسلم ز .
(٢١) — (٢١) احدهما

- (وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١) ارض السواد كلها وأرض الجبل وما سقت
 دجلة والفرات فذلك كله ارض غلب عليها المسلمون فهي ارض خراج كما كانت ^(٢)
 من ارض الخراج من طبر او غامر مما يناله الماء مما يصلح للزرع ، ففي كل جريب
 ارض قفيز ودرهم كل سنة زرع ذلك مرة في السنة او مراراً كله سواء وفيه كل
 سنة قفيز ودرهم في كل جريب ارض ، والتفيز القفيز ^(٣) الحجاجي وهو رُبْع
 الهاشمي الأول وهو مثل الصاع الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه
 ثمانية ارطال ويكون مكوّراً غير خمس بمكوك الحنطة الذي تكال به الحنطة
 ببغداد ، ففي كل جريب قفيز حنطة ودرهم كل سنة زُرعت الأرض حنطة او
 شعيراً او شيئاً من انواع الجبوب والأرز والسمسم والبقول والرايحين وغير
 ذلك مما يُزرع سوى الرطاب ، ففي كل جريب من ذلك قفيز حنطة ودرهم ؛ وما
 زرعه صاحبه فأصابته آفة من برد او حرّ او غرق او دود ^(٤) او جراد او غيره
 فليس على الأرض التي اصابته الآفة خراج تلك السنة ؛ وليس في النخل
 والشجر شيء ، وفي الكروم في كل جريب كرم عشرة دراهم ^(٥) وفي كل جريب
 رطبة خمسة دراهم ^(٦) ؛ فإن اصاب ذلك آفة فلم ينتفع به صاحبه فليس فيه شيء ؛
 وما كان من ارض نخل او شجر ملتفت مجتمع متقارب لا يستطاع أن يُزرع تحته
 جعل على كل جريب منه بقدر ما يطبق ، ويجعل عليه مثل ما يطبق على جريب
 الكرم يجعل على كل جريب منه عشرة دراهم ^(٧) ؛ وإذا مضت السنة وقد بقي
 على صاحب الأرض ماض ^(٨) من الخراج لم يؤخذ بالماضي ^(٩) . وإن كانت
 ارض الخراج لمسلم او ذمي او صبي او عبيد او مكاتب ^(١٠) او مدبر او ام ولد او
 مجنون فقلبه الخراج كان على صاحبها دين او لم يكن . فإن رأى الإمام أن يجعل

(١) راجع ٥٦ الى ٥٩ و ١٠٠ الى ١٠٢ (٢) كان (٣) صر (٤) ود

(٥) درهم (٦) درهم (٧) درهم (٨) ماض (٩) بالماضي (١٠) بالمالد

أرض الخراج مقاسمة في أيدي أصحابها فيزرعها أصحابها ببذرهم ونفقتهم وأعوانهم
 فما أخرج الله منها من الخنطة والشعير والأرز والسمسم وأنواع الحبوب فاصمهم
 ذلك فإن للإمام والمسلمين من ذلك النصف بمنزلة الخراج وكان لهم منه النصف :
 فإن فعل ذلك فهو حسن مستقيم ؛ وكذلك إن رأى أن يدفع إليهم النخل
 والشجر والكروم فيقومون على ذلك ويسقونه ويحفظونه ويلتقحون النخل فما
 أخرج الله من ذلك من شيء كان للإمام منه النصف بمنزلة الخراج وكان لهم منه
 النصف ؛ وكذلك جميع الزروع من الرياحين والبقول وغير ذلك ، فإن رأى
 الإمام أن يتركها في أيديهم يزرعونها ببذرهم وبقهرهم ونفقتهم وأعوانهم يقومون
 عليها ويحفظونها ^(١) فما أخرج الله من ذلك من شيء كان للإمام والمسلمين منه
 النصف بمنزلة الخراج وكان لهم منه النصف : فإن فعل ذلك الإمام فهو حسن
 مستقيم ؛ وإن كانت الأرض لا تقوى على أن يقاسموا لزمة الماء أو كانت
 لا تُسقى إلا بدالية فاصمهم الإمام على قدر ما تحتل الأرض ويقوون عليه ^(٢) ،
 وإذا بلغت الثمار بعث عليها من يحفظها ويحرسها حتى يقاسمهم ذلك على
 ما جعله عليه . فكذلك صنع رسول الله صلى الله عليه وآله بخيبر : حيث افتتحها
 دفعها إلى أهلها . (وقال) ^(٣) لا بأس أن يشتري المسلم أرضاً من أرض الخراج ،
 وإن اشترى المسلم من القتي أرضاً من أرض ^(٤) الخراج كان عليه الخراج .
 وكذلك لو أن تغلبيا ^(٥) اشترى من ذمي أرضاً من أرض الخراج كان عليه
 الخراج . وكذلك ^(٦) لو اشترى القتي من التغلبي أرضاً من أرضهم وعليه
 العُشر مضاعفاً كان عليه الخراج (١٠٢) إذا اشتراها ذمي ؛ فإن اشتراها
 مسلم كان عليه العُشر مضاعفاً . (وقالوا) لو أسلم بنو تغلب كان عليهم في

(١) ومحمطوه (٢) عليها (٣) راجع ما سيأتي في فصل ١٢٨ (٤) أهل

(٥) راجع ما سيأتي في فصل ١٤١ (٦) راجع ج ٢٧

لأرضهم العُشر مضاعفاً وعليهم في مواشيهم عُشر واحد وعليهم في أموالهم إذا حروا بها للتجارة نصف العُشر ^(١).

(وقال شريك) أهل السواد أرقاء، (وكان يقول) الجزية التي تؤخذ منهم إنما هي ^(٢) خراج مثل ما يؤخذ من العبد الخراج، ولا يُسقط ذلك عنهم إسلامهم

— ١٣٧ — واختلَفوا في جواز استئجار أرض الخراج للمسلم

وَمَنْ عَلَيْهِ الْخَرَاجُ إِنْ اسْتَأْجَرَهَا فزَرَعَهَا

(قال مالك) وسئل عن الذي تكون له الأرض يزرعها فيمجز عن زراعة ^(٣) بعضها فيكترى ذلك منه رجل من المسلمين بنهب أو فُتنة جزيتها على الذي ليس المسلم من السلطان في شيء وليس على المسلم من الجزية شيء أترى بذلك بأساً وهل هو عندك بمنزلة الذي يتكاري أرض أهل الجزية من السلطان (قال) هو مثل الذي يتكاري أرض أهل ^(٤) الجزية من السلطان وقد دخل في ذلك والصغار فلا أرى ذلك له ولم أزل أسمع أن أرض ^(٥) أهل الجزية تُكره (حدثني بذلك يونس عن أشهب عنه) . (قال) وسئل أينكاري من بعض الأنباط أرضه فقال له أخاف أن تؤخذ منك الجزية فقال نعم تؤخذ مني (قال) لا وكرهه (وقال الأوزاعي) وسئل أتكره للمسلم أن يؤدى الجزية من خراج الأرض (قال) ^(٦) بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه ^(٧) أَن ^(٨) مَنْ أَقَرَّ ^(٩) بِنَلِّ طَالِماً فَلَيْسَ مِنَّا، وكان ^(١٠) عبد الله بن عمر يقول ^(١١) هو ^(١٢) المرتد على عقبيه، واجتمعت ^(١٣) العامة من أهل العلم على الكراهية لها (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) .

(١) وهو ما كان عليهم قبل إسلامهم؛ راجع خ ١٥٨ وما بعدها، وراجع ج ٢٠
(٢) هو (٣) دراج (٤) د (٥) د (٦) أم ٧، ٣٢٥ (٧) أم : وسلم د
(٨) أم : أ قال (٩) أم : د (١٠) أم : وقال (١١) أم : د
(١٢) أم : وهو (١٣) أم : وأجمعت

(وقال الشافعي) ^(١) أما الصغار التي لا شك في نجاسة الرقبة التي يُحَقَّن بها الدم وهذه (٢) لا تكون على مسلم ، وأما خراج الأرض فلا يبين أنه صغار من قبل أنه ^(٣) لا يُحَقَّن به الدم : الدم محقون بالإسلام ، وهو يشبه أن يكون ككرا. الأرض بالذهب والورد ؛ وقد اتخذ أرض الخراج قوم من أهل الورع والدين ، وكرهه قوم احتياطاً (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(٤) لو أن ذمياً أو مسلماً آجر أرضاً له من أرض الخراج كان الخراج على رب الأرض ، وكذلك لو أعطاها أو منحها رجلاً كان الخراج على رب الأرض ، وكذلك لو أعطى نخلها وكرهها معاملة أو أرضها من زراعة كان الخراج في ذلك كله على رب الأرض . ولو أن ذمياً هدم داراً في أرضه ثم جعلها بستاناً جعل عليها الخراج .

— ١٣٨ — واختلفوا فيما على الذمي إذا أسلم وفي يده أرض

خراج فزرعها أو زرع أرض الخراج عربي مسلم (قال مالك) ^(٥) إذا زرع المسلم أرض الخراج فعليه العُشْر فيها والخراج (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) ،

(وقول الثوري . حدثنا بذلك علي عن زيد عنه) ،
(وقول الأوزاعي . حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) ،
(وقول الشافعي) ^(٦) . حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) لا يجتمع ^(٧) خراج وعُشْر في أرض ، فإن ^(٨) زرع مسلم في أرض الخراج فعليه خراج الأرض ولا عُشْر عليه في ^(٩) الزرع ^(١٠) .

(١) أم ٧ ، ٢٢٥ (٢) ١٤ (٣) واجع أم ٧ ، ٢٢٥ (٤) واجع م ٥ ، ١٢٤ (٥) واجع أم ٤ ، ١٢١ و ١٢٣ (٦) لكن واجع ٢٨ (٧) واجع ما جاء في فصل ١٢٦ ، واجع خ ١٠٣ (٨) — (٩) والزرع

(وقال ابو ثور) مثل قول ملك .

— ١٣٩ — واختلفوا فيما على الذي يشتري ارضا

من ارض العشر ^(١)

(قال ملك) لا شيء عليه فيها لأن الصدقة إنما هي على المسلمين زكاة .

- الجزية على رءوسهم صغاراً لم وفي اموالهم اذا مروا بها في تجارتهم (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (وحدثني يونس عن اشهب عن ملك) أنه سئل عن الذي (١٠٣) يشتري ارضا من ارض العشر (فقال) لا عشر عليه ولكنه يؤمر ببيعها لأن في ذلك ابطلا للصدقة .

- ١٠ (وقال الثوري) عليه اذا اشترى ارض العشر العشر على حاله (حدثني بذلك محمد بن عمار قال حدثنا عبيد الله بن موسى عنه) .
(وقال الشافعي) لا عشر عليه في ذلك ولا خراج والشراء جائز (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة) اذا اشترى ذمي ارضا من ارض العشر كان عليه الخراج

- ١٥ (وهو قول زفر بن الهذيل) . (وقال ابو يوسف) عليه العشر مضاعفاً . (وقال ابو حنيفة وأبو يوسف) إن اشترى التغلبي ارضا من ارض العشر كان عليه العشر مضاعفاً ، وإن اشتراها بعد ذلك منه مسلم كان عليه العشر مضاعفاً (في قول أبي حنيفة وزفر) ، وإن اشتراها منه ذمي كان عليه الخراج (في قولها) .
(وقال ابو ثور) يُجبر على بيعها لأن في ذلك ابطال حق المسلمين .

- ٢٠ — (وأجمعوا) أن ليس على الذي سوى التغلبي في مواشيه ونعمه

جزية . (وأجمعوا) أن كل أرض اسلم أهلها عليها قبل أن يصيروا ذمة وقبل أن يُقهرُوا وهم ممتنعون أنها أرض عُشر وأن في زرعها إذا زُرعت فيما سقت السماء أو كان سيحا أو بعلا العُشر وما مُقَى منها بالقرب ^(١) والنبال والسواني فنصف العُشر على ما يبينه في كتاب الزكاة . وقد ذكرنا اختلاف العلماء فيما يجب فيها وفي زروعها وثمارها في كتاب الزكاة وبيّنا ما اجمعوا عليه من ذلك فيه ، فكرهنا تطويل الكتاب بإعادة . ونواترت الأخبار أن عمر بن الخطاب صالح نصارى بنى تغلب على أن تؤخذ جزيتهم من أراضيهم ومواشيهم وصاتهم .

- ١٤١ - ثم اختلف في كيفية صلحه أيامه وقد

ما صولحوا عليه

(٥) (قال زياد بن جريز) امرئى عمر أن آخذ من نصارى بنى تغلب العُشر ومن نصارى اهل الكتاب نصف العُشر (حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن زياد بن جريز) (وروى غيره وهو داود بن كردوس وزرعة بن النعمان) أن عمر صالحهم على أن يضعف عليهم الصدقة ولا ينصروا اولادهم .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٢) على بنى تغلب في أراضيهم ^(٣) العُشر مضاعفا وذلك الخمس مما اخرجت ارضهم من شئ وليس عليهم في رهوسهم جزية ، وإن اسلموا كان عليهم ايضا الخمس في أراضيهم ضعف العُشر وذلك الخمس ، وإن كانت أرض من أراضيهم لصبي منهم أو امرأة أو عبد أو مدبر أو مكاتب أو أم ولد أو حر عليه دين فإنه يؤخذ مما اخرجت الأرض لمن كانت ممن مميّنا العُشر

(١) بالعرب (٢) راجع ما جاء في فصل ١٣٦ ، وراجع ج ٧٦ و ١٤٣ و ١٤٤

(٣) ارضهم (٤) راجع ج ٣٣

مضاعفاً ؛ ويؤخذ من مواشيهم ضعف ما يؤخذ من مواشى المسلمين من النعم والبقر والايل إن كانت لآمرأة^(١) او رجل منهم ، فإن^(٢) كانت لصبي او لمكاتب فليس فيها شيء ، وإن كانت^(٣) لبيد او مدبر او ام ولد أخذ^(٤) منهم ضعف ما يؤخذ من المسلم ، وإن كان على رجل منهم او امرأة دين وله ماشية فلا شيء عليه في ماشيته من^(٥) ابله ولا بقره ولا غنمه . (وقالوا) موالى^(٦) بنى تغلب اذا كانوا نصارى او يهوداً او مجوساً فعليهم الخراج في ارضيهم وليس عليهم في مواشيهم صدقة ولا يكونون احسن حالا من موالى المسلمين وهم ذمة ؛ وعلى بنى تغلب في اموالهم وفي انواع التجارات اذا مروا بها على الناس ضعف ما على المسلم .

- ١٠ (وقال الشافعى)^(٧) لا^(٨) يجوز والله^(٩) اعلم أن تؤخذ الجزية من قوم من اموالهم على معنى تضعيف الصدقة بثلاثيا^(١٠) عليهم فيها وذلك أن ذلك لو جاز كان منهم من لا مال له فوجب فيه الصدقة وأن كان له مال كثير من عروض ودور^(١١) لثلاثة^(١٢) وغيرها (١٠٤) فيكونون بين اظهركا مقربين على دينهم بلا جزية ولم يباح هنا لنا ولا أن يكون احد من رجالهم خلياً من الجزية . ويجوز أن يؤخذ من الجزية مما^(١٣) صالحوا عليه من اموالهم تضعيف صدقة او^(١٤) عشر او ربع^(١٥) او نصف اموالهم او ثلثها^(١٦) وثقيا^(١٧) ؛ والثقيا^(١٨) أن يقال : من كان له منكم مال أخذ منه ما شرط على نفسه ، وشرط^(١٩) له في ماله ما كان يؤخذ منه في السنة مما^(٢٠) يكون قيمته قيسة^(٢١)

(١) راجع ٢٠ (٢) كان (٣) امر (٤) و (٥) و اجمع ٢٧ (٦) ام ٤ ، ١٣٠ (٧) ام : فلا (٨) ام : تعالى و (٩) ام : ثنى (١٠) ودون (١١) ام : كنفه (١٢) ما (١٣) من (١٤) ضرز (١٥) ام : ثلاثيا (١٦) ام : او ثنى (١٧) ام : ن (١٨) ام : وشرطوا (١٩) ما ٤ : ام : ن (٢٠) ما ٥ : ام : ن

يجلّ لنا ذلّهم ، وما انا بتاركهم حتى يسلموا او اضرب اعناقهم (حدثنا بذلك
الريبع عن الشافعي قال حدثنا ابراهيم بن ابي يحيى عن عبد الله بن دينار عن
سعد الفلحة او ابن سعد عن عمر) ، وعلى هذا القول لا يجوز اخذ الجزية من
فصارى تغلب .

٥ — ١٤٢ — (وأجمعوا) على أنّه ليس على اهل الذمة خراج في دورهم ورقيقهم
وكنذلك كلّ ما كان من المساكن .

— ١٤٣ — واختلفوا في كيفية استثناء الخراج

(قال الشافعي) ^(١) اذا ^(٢) اخذ الایمّام ^(٣) منهم الجزية اخفها باجمال ولم
يضرب منهم احداً ولم ينله بقول قبيح ، والصغار ان يجرى الحكم ^(٤)
عليهم ^(٥) لا ^(٥) ان ^(٥) يضربوا ولا ان يؤذوا ^(٦) (حدثنا بذلك عنه الريبع) .
١٠ (وقال) ^(٧) ان ^(٨) اعسر بعضهم ^(٨) فالسلطان غريم من الغرماء ليس بأحقّ
بماله من غرمائه ولا غرماؤه منه ^(٩) ؛ فان ^(١٠) قلّسه لأجل ^(١١) دينه قبل أن ^(١٢)
يجول الحول عليه ضرب مع غرمائه بمحضّة جزيته لما مضى عليه من الحول ؛ وإن
قضاء الجزية دون غرمائه كان له ما لم يستعدّ عليه غرماؤه او بعضهم ، فاذا
استعدى عليه غرماؤه ^(١٣) او ^(١٣) بعضهم فليس له أن يأخذ جزية دونهم لأنّ
١٠ عليه حين يستعدى ^(١٤) عليه أن يقف ماله اذا اقرّ به ^(١٥) او ثبتت ^(١٦) عليه
بيّنة ، وإن ^(١٧) لم يكن ^(١٨) عليه بيّنة ولم يقرّ واستعدى ^(١٨) عليه كان له اخذ

(١) ام ٤ ، ١٣٧ (٢) ام : واذا (٣) ام : ن (٤) — (٤) ام : طهيم الحكم

(٥) — (٥) للا (٦) انتهى ام (٧) ام ٤ ، ١٠٣ ، وقد جاء بض في فصل ١٣١

(٨) — (٨) ام : وان صالحوه صلحا جاؤا على دينار او اكثر فاصروا واحد منهم بخيرته

(٩) ام : قال الشافعي رحمه الله تعالى ز (١٠) ام : وان (١١) لامل ؛ وكذا في ام ايضا

(١٢) ن (١٣) — (١٣) ام : ن (١٤) ام : استعدى (١٥) طه ١٣٦ ام : ثبت

(١٦) ام : قل (١٧) — (١٨) ام : يستعد

الجزية ^(١) منه دونهم لأنه لم يثبت عليه حقّ عنده حتى اخذ جزيته .
 (قال) ^(٢) وإن صالح احداً ^(٣) من اهل القنعة على ما يجوز فغالب الذمّ فله اخذ.
 حقه من ماله ؛ وإن كان غائباً اذا علم حياته ، وإن ^(٤) لم يعلم حياته ^(٥) سأل وكيله
 ومن يقوم بماله عن حياته ، فإن قالوا مات وقف ماله وأخذ ما استحقّ فيه الى
 يوم يقولون مات ، وإن ^(٦) قالوا حتى وقف ماله الاّ أن يعطوه متطوعين عنه ^(٧)
 الجزية ^(٨) . (قال) ^(٩) وإذا ^(١٠) اخذ ^(١١) الإمام الجزية من احد من اهلها
 (١٠٥) فافتقر كل الامام غريباً من الغرماء ولم يكن له أن ينفق من مال الله ^(١٢)
 على تقدير من اهل القنعة .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١٣) ينبغي للوالى أن يولى اخراج رجلاً يرفق
 بهم ويعمل عليهم في خراجهم ولا يمتدّ بهم وإن قصر ^(١٤) عن ^(١٥) خراجهم
 شيئاً لم يبيع لهم عرضاً ولم ينقم فيه ولم يمتدّ بهم ، وله أن يحول بينهم وبين غلاتهم
 حتى يستوفى الخراج ؛ فإن صار على احد منهم ماض ^(١٦) بعد ما مضت السنة
 فلا يؤخذ بالماضي ^(١٧) (في قول ابى حنيفة) ، ويؤخذ به (في قول ابى يوسف) .
 (وقال ابو ثور) تؤخذ منهم الجزية في كلّ سنة في وقت من الاوقات
 وتكتب لهم برأت الى مثله من الحول ، ويرفق بهم في الاستدعاء ولا يضربون
 ولا يجبسون الاّ أن يكون رجل منهم عنده عتو ^(١٨) فلا يؤدّى فيكون للإمام
 عقوبته بحبس او ادب ؛ ولا يؤخذ منهم الاّ قد البلد الذي هم فيه ولا يكفون
 قد بيت المال إن كان اجود من قد البلد ؛ وإن كان رجل منهم صانعاً يسه
 أجره الإمام على قدر ما يمكنه الأداء ما بينه وبين مجي الحول المستقبل .

(١) ام : جزية (٢) ام : ن (٣) احد (٤) — (٤) ن (٥) ام : قل
 (٦) ام : ن (٧) انتهى ام (٨) ام ٤ ، ١٠٢ (٩) ام : وان
 (١٠) — (١٠) ام : اخذنا (١١) ام : هو وجل ز (١٢) راجع خ ٥٩ و ١٣٦
 الي ١٣٩ و ١٤١ (١٣) كسروا (١٤) من (١٥) ماسد (١٦) بالماض (١٧) عنه

— ١٤٤ — (وأجمعوا) على أنه ليس للإمام منع أهل القمّة من شرب الخمر وأكل لحوم الخنازير واتخاذ المساكن في امصارهم التي صالحوا عليها اذا كان مصراً لهم ليس فيه أهل اسلام .

— ١٤٥ — ثم اختلفوا في اتخاذ الدور والمنازل وفيما^(١)

يجوز لهم من سكنى غير بلادهم الذي صالحوا

عليه او دخوله

(قال ملك^(٢)) إنما وضعت الجزية عليهم وصالحوا عليها على أن يقرّوا ببلادهم ويقاتل عنهم عدوهم ويقرّوا على دينهم ويكونوا على ما كانوا عليه ؛ وأما أن يختلفوا في بلاد المسلمين فليس ذلك ممّا صالحوا عليه ولا شرط لهم (حدثني (*) بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . وهذا من قوله يدلّ على أنهم ١٠ يمتنعون سكنى غير امصارهم^(٣) .

(وقال الشافعي) لا يبين لي أن تمنعهم بلاداً غير الحجاز . (قال^(٤)) وإن سأل من تؤخذ منه الجزية ان يعطيها ويجري عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن ذلك له . (قال^(٥)) والحجاز مكّة والمدينة والحمامة وبخاليها كلها ؛ لأنّ تركهم وسكنى^(٦) الحجاز منسوخ وقد كان النبي صلى الله عليه^(٧) استثنى على أهل خير حين عاملهم فقال « أقرّكم ما أقرّكم الله » ثم امر^(٨) بإجلالهم من الحجاز . (قال^(٩)) فلا^(١٠) يجوز صلح ذمّي على أن يسكن الحجاز بحال . (قال^(١١)) وأحبّ إلىّ ألاّ يدخل الحجاز مشرك بحال لما وصفت من امر النبي صلى الله

(١) وما (٢) قد جاء هذا القول في فصل ١٢٥ (٣) وراجع ايضا م ، باب تزول أهل القمّة من المدينة (٤) م ٤ ، ١٠٠ (٥) م : ن (٦) سكنى ؛ م : يسكنى (٧) م : وسلم ز (٨) م : رسول الله صلى الله عليه وسلم ز (٩) م : ن (١٠) م : ولا (١١) م : الشافعي رحمه الله تعالى ز

عليه ^(١) . (قال) ولا يبين لى أن يحرم أن يمرّ ذى بالحجاز ماراً لا يقيم ببلد
منها أكثر من ثلث ليالٍ وذلك مقام مسافر ^(٢) . (قال) ^(٣) وإن صالح الإمام
أحداً من أهل الذمة على شئ يأخذه في السنة ^(٤) مما قلت لا يجوز الصلح عليه
على أن يدفعوا إليه شيئاً يقبض ^(٥) ما حلّ عليهم فلا يردّ منه شيئاً لأنه قد وفى له
بما كان بينه وبينه ، وإن علم وقد ^(٦) مضى نصف السنة نبذ ^(٧) إليهم مكانه
وأعلمهم ^(٨) أن صلحه ^(٩) لا يجوز . وقال إن رضيتم صلحا يجوز جدّته لكم
وإن لم ترضوه آخذ ^(١٠) منكم ما وجب عليكم وهو نصف ما صالحتكم عليه في
السنة لأنه قد تمّ لكم ونبتت اليكم ^(١١) . (قال) ^(١٢) ^(١٣) وإن ^(١٤) مأل ^(١٥)
أحد من توخّد منه الجزية أن يعطيها ويجرى عليه الحكم على أن يُترك
يدخل ^(١٦) الحرم بحال فليس للإمام أن يقبل منه على ذلك شيئاً ولا ينع مشركاً
يطأ الحرم بحال من الحالات طبيعياً كان أو صانعاً ^(١٧) أو غيره لنحرّم الله ^(١٨)
دخول المشركين المسجد الحرام مع ^(١٩) تحريم رسول ^(٢٠) الله صلى الله عليه ^(٢٠)
ذلك ^(٢١) . (قال) ^(٢٢) ^(٢٣) وإن مات منهم ميت في هذه الحالة ^(٢٤) بمكة
أُخرج ^(٢٥) من الحرم فدُفن في الحلّ ولا يُدفن في الحرم بحال ^(٢٦) ، ولو اتّفق
أُخرج من الحرم ، ولو دُفن بها ^(٢٦) نُدش ما لم يتقطّع ، وإن مات بالحجاز
دُفن بها ، وإن مرض في الحرم أُخرج ، وإن ^(٢٧) مرض في ^(٢٨) الحجاز ^(٢٨)

(١) أم : وسلم ذ (٢) انتهى أم (٣) أم ٤ ، ١٠٠ (٤) أم : منهم ذ
(٥) أم : فقبض (٦) أم : يمد (٧) أم : نبذه (٨) أم : واعلم
(٩) أم : صلحهم (١٠) أم : اخلفت (١١) انتهى أم (١٢) أم ٤ ، ١٠٠
(١٣) أم : ذ (١٤) أم : قال (١٥) حال (١٦) مدخل
(١٧) أم : بنياناً ذ (١٨) أم : هو وجل ذ (١٩) أم : وهده
(٢٠) — (٢٠) أم : رسوله . (٢١) انتهى أم . (٢٢) أم ٤ ، ١٠٠ و ١٠١
(٢٣) أم : ذ . (٢٤) أم : الحال (٢٥) أم : منها وأخرج ذ
(٢٦) ماها زينة في أم (٢٧) أم : قال . (٢٨) — (٢٨) أم : بالحجاز

لم (١) يسجل (١) بالإخراج حتى يكون محتملا للسفر فإذا (٢) احتمله
أخرج (٣). (قال) (٤) وإذا (٥) وقع لنتى حق بالحجاز وكل به ولم أحب أن
يدخلها (٦)، ولا يدخلها بحال (٧) لمنفعة أهلها (٨) والا غير ذلك من اسباب
السخول لنجازه (٩) منها شيئا ولا كراه يُكرهه مسلم (١٠) ولا غيره (١١)، وهذا
إذا فعل فليس في النفس منه (١٢). (قال) (١٣) وإذا كان هذا هكذا فلا
يبين (١٤) أن يُمنعوا ركوب بحر الحجاز ويُمنعون (١٥) المقام في سواحله، وكذلك
إن كانت في بحر الحجاز جزائر أو (١٦) جبال (١٦) تسكنُ ممنوعوا سكنها لأنها
من أرض الحجاز. (قال) (١٧) وإذا دخل الحجاز منهم داخل (١٨) في هذه
الحال (١٩) فإن كان يقدم (٢٠) إليه أخرج (٢٠) وإن عاد أذب (٢١). (قال) (٢٢)
وإن (٢٣) اذن لهم الإمام في اتيان الحجاز فلا يأذن لهم إلا أن يأخذ منهم ما
أخذ منهم عمر (٢٣) وإن زادوه عليه (٢٤) شيئا لم يحرم (٢٥)، وإن عرضوا (٢٦) أقل
بجه لم أحب أن يقبله وإن قبله خلقة بالمسلمين رجوت أن (٢٧) يسمعه ذلك (٢٨)،
فإن (٢٩) قالوا نأتيها بغير شيء لم يكن ذلك للوالى ولا لهم، ويجهد (٣٠) أن يجعل
هذا عليهم في كل بلد اقتابوه، فإن امتنعوا (٣١) منه في البلدان فلا يبين لى أن

- (١) — (١) ام : زهد (٢) ام : فان (٣) انتهى ام (٤) ام : ٤ ، ١٠٠
(٥) ام : فإذا (٦) ام : بحال ز (٧) ام : ن (٨) ام : لاهلها
(٩) ام : كتنجارت يسطى (١٠) ام : مساما (١١) ام : ههنا زبدة فى ام
(١٢) ام : نتي ز (١٣) ام : ن (١٤) ام : يدين (١٥) ام : وعبروا
(١٦) — (١٦) ام : وجبال (١٧) ام : ن (١٨) ام : رجل
(١٩) ام : الحافة (٢٠) — (٢٠) ام : تقم اليه ادب واخرج وان لم يكن تقم
عليه لم يزدي واخرج (٢١) انتهى ام (٢٢) ام : ٤ ، ١٢٤
(٢٣) — (٢٣) القول فى ام الفصل من ههنا (٢٤) ام : عليها
(٢٥) ام : عليه فكان احب الى ز (٢٦) ام : عليه ز (٢٧) ن
(٢٨) ام : ههنا زبدة لى ام (٢٩) ام : وإذا (٣٠) ام : ويجتهد
(٣١) ام : منعوا

يَمْنَعُوا^(١) بِلَاءَ^(٢) غَيْرِ الْحِجَازِ^(٣) ، وَإِنْ تَجَرَّوْا^(٤) فِي بِلَدٍ غَيْرِ الْحِجَازِ فَلَا^(٥) يَأْخُذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ^(٥) شَيْئًا وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُمْ فِي مَكَّةَ بِحَالٍ ، وَإِنْ اتَّوَحَّاهُ عَلَى صَلَاحٍ^(٦) الْحِجَازِ أَخَذَ مِنْهُمْ ذَلِكَ (حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنْ الرَّبِيعِ) .

(وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَأَبُو يُوْسُفَ)^(٧) يُتْرَكُ أَهْلُ الذِّمَّةِ أَنْ يَسْكُنُوا فِي أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ وَيُتْرَكُوا فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ يَبِيعُونَ فِيهَا وَيَشْتَرُونَ . (وَقَالَ اللَّؤْلُؤِيُّ) لَا يَنْبَغِي أَنْ يُتْرَكَوا أَنْ يَسْكُنُوا فِي مِصْرَ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَجْلَامَ عَنْ^(٨) الْمَدِينَةِ^(٩) وَجَاءَ عَنْ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ أَجْلَامَ عَنْ^(١٠) الْكُوفَةِ ، وَإِنْ كَانَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ دَارٌ فِي (*) مِصْرَ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ أُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهَا ، وَإِنْ اشْتَرَى دَارًا فِي مِصْرَ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ الشِّرَاءُ جَائِزًا وَأُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهَا . (قَالَ) وَلَا بَأْسَ إِذَا سَكَنُوا خَارِجًا مِنَ الْمِصْرِ أَنْ يَفْعَلُوا إِلَى الْمِصْرِ فَيَتَسَوَّقُوا فِيهِ ثُمَّ يَرْوَحُوا إِلَى مَسَاكِنِهِمْ .

— ١٤٦ — (وَأَجْمَعُوا) أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَبْتَدِئُوا أَحْدَاثَ بَيْعَةٍ وَلَا كُنَيْسَةٍ فِي أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي مَقَرُّوْهَا وَمِ لَافِي شَيْءٍ مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ ، وَأَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ مَا كَانَ خَطَطًا أَوْ عَنُودًا مَقْسُومَةً أَوْ صَلَاحًا اسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا مِثْلُ الطَّائِفِ وَالْمَدِينَةِ .

— ١٤٧ — وَاخْتَلَفُوا فِيمَا سِوَى ذَلِكَ

(فَقَالَ مُلْكٌ) وَسُئِلَ عَنِ النَّصَارَى هَلْ لَهُمْ أَنْ يُحْدِثُوا فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ الْكُنَائِسَ (فَقَالَ) لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ أَمْرٌ أَعْطَوْهُ عَلَى ذَلِكَ (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ يُونُسُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ) . (وَحَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ أَشْهَبَ قَالَ سَأَلْتُ مُلْكًَا) عَنْ أَحْدَاثِ الْكُنَائِسِ (فَقَالَ) إِنْ لَمْ يَكُنْ مَضَى فِي ذَلِكَ شَيْءٌ لَمْ أَرَأَنَّ يُتْرَكَوا وَذَلِكَ .

(١) ام : له ان يمنهم (٢) هذا (٣) ام : ولا يأخذ من اموالهم ذ (٤) ام : اتجروا (٥) — (٥) ام : ذ (٦) ام : ذ (٧) راجع خ ١٠٢ (٨) ام : (٩) راجع م م ، باب نزول اهل القمة مكة والمدينة (١٠) ام :

قيل له اترى ان يهدم عليهم ما احسثوا (فقال) ينظر الى امرهم كيف كان
 (وقال الشافعي) ان كانوا في قرية يملكونها منفردين لم نمنعهم احداث
 كنيسة او بناء طائفل لبناء المسلمين ، لم يكن للإمام هدمها ولا هدم بنائهم ؛
 وترك كلاً على ما وجهه عليه ومنع من احداث الكنيسة ؛ وقد قيل يمنع من
 البناء الذي يطاول ^(١) به بناء المسلمين ، وقيل اذا ملك داراً لم يمنع ما لا يمنع منه
 المسلم . (قال) وأحبّ الىّ أن يجعلوا بناءهم دون بناء المسلمين بشئ ، وكذلك ان
 اظهروا الخمر والجماعت . (قال) وهذا اذا كان المصّر للمسلمين احيوه او فتحوه
 عنوة وشرط على اهل الذمة ، فإن كانوا فتحوه على صلح بينهم وبين اهل الذمة
 من ترك اظهار الخنازير (١٠٧) والخمر وإحداث الكتائب فيما ملكوا لم يكن لهم
 منعهم من ذلك وإظهار الشرك اكبر منه . (قال) ولا يجوز للإمام أن يصلح احداً
 من اهل الذمة على أن يتزله من بلاد المسلمين منزلاً يظهر فيه جماعة ولا كنيسة
 ولا ناقوساً ، إنما يصلحهم على ذلك في بلادهم التي وجدوا فيها ففتحها عنوة او
 صلحاً ؛ فأما بلاد لم تكن لهم فلا يجوز هذا فيها ^(٢) ، وإن فعل ذلك احد ^(٣) في
 بلد تملكه منه الإمام منه ؛ ويجوز أن يدعهم أن يتزلوا ببلد لا يظهر فيه هذا
 فيه ويصلون في منازلهم بلا جماعت ترتفع اصواتهم ولا نواقيس ، ولا يكفهم اذا لم
 يكن ذلك ظاهراً عما اعتادوا ^(٤) عليه اذا لم يكن فيه فساد لمسلم ولا مظلمة لأحد ؛
 فإن اخذ احداً منهم فعل شيئاً مما نهاه عنه مثل الفش لمسلم او أن يبيعه حراماً
 او أن يسقيه محرماً عاقبه في ذلك بقدر ذنبه ولا يبلغ به حداً . وإن اظهروا ^(٥)
 ناقوساً او اجتمعت لهم جماعة او نهبوا نهباً نهام الإمام عنها ^(٦) تقدم في
 ذلك اليهم ، فإن عادوا عاقبهم ؛ وإن فعل هذا منهم فاعل قال ما علمت تقدم
 اليه الوالي وأحلفه وأقاله فإن عادوا عاقبهم (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(١) طائفل (٢) مه (٣) امر (٤) طاروا (٥) اظهر (٦) او

(وقال ابو حنيفة وابو يوسف) ^(١) لا ينبغي أن يُتركوا أن يُحْدِثوا بيعة ولا كنيسة الا ^(٢) ما كانوا صلحوا عليه وصاروا ذمة وهي بيعة لهم او كنيسة، فما كان كذلك ^(٣) تركت لهم ولم تهدم، وإن صار في موضع كنائسهم ويعمهم مصر للمسلمين ^(٤) تركت كنائسهم ويعمهم التي كانوا صلحوا عليها ولم يتركوا أن يُحْدِثوا غيرها (وقال اللؤلؤي) لا ينبغي أن يُتركوا أن يبنوا بيعة ولا كنيسة ولا بيت فار في مصر، إن أمصار المسلمين ولا في غير مصر في دار المسلمين، وإن كانت لهم كنيسة او بيعة او بيت فار قد صلحوا عليه وكان ^(٥) ذلك في غير مصر ترك ^(٦) ذلك لهم. وإن اتهم ذلك تركوا أن يعيدوه، وإن اتخذ المسلمون في ذلك الموضع مصرا أخذوا بهم ويعمهم وكنائسهم من ذلك الموضع وتركوا أن يبنوا مثلها في غير مصر.

— ١٤٨ — (قال ابو جعفر) وإذا صالح الإمام قوما من أهل الحرب على اخذ الجزية منهم وأن احكام المسلمين جارية عليهم وكاتوا اهل كتاب (فإن الشافعي كان يقول) ^(٧) ينبغي ^(٨) للإمام أن يبين ^(٩) لهم ^(١٠) جميع ما يعطيهم ويأخذ منهم ويرى أنه ينوبه وينوب الناس ^(١١) فيسقى الجزية وأن يؤدوها ^(١٢) على ما وصفت ^(١٣) ويسقى شهرا تؤخذ منهم فيه وعلى أن يجرى عليهم حكم الإسلام إذا طلبهم به طالب او اظهروا ظلما لأحد وعلى ألا يذكروا رسول الله صلى الله عليه ^(١٤) إلا بما هو اهلها وألا ^(١٥) يظعنوا في دين الإسلام ولا يعيخوا من حكمه شيئا، فإن فعلوا فلا ذمة لهم، ويأخذ ^(١٦) عليهم ^(١٧) ألا يسمعوا المسلمين شرهم وقولهم في عزير وعيسى ^(١٨). فإن ^(١٩) وجدهم ^(٢٠) فعلوا بعد التقدم في.

(١) راجع خ ١٥٢ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٧٦ (٢) — (٣) (٤) ن، وهو موجود في خ ١٥٢

(٣) المسلم (٤) مكان (٥) ام ٤، ١٢٥ و ١٣٦ (٦) ام : وينبغي (٧) — (٨) ام : يحد بينه وبين اهل القمة (٩) ام : منهم (١٠) ام : يؤدوها (١١) راجع ما جاء في فصل ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣١ (١٢) ام : وسلم (١٣) ام : ولا (١٤) ام : ويأخذ (١٥) ام : طيها السلام (١٦) ام : وان (١٧) ام : وجدوهم (١٨) (١٩) (٢٠)

غزير وعيسى^(١) اليهم عاقبتهم على ذلك عقوبة لا تبلغ^(٢) حد الآلة^(٣) قد اذن
 باقرارهم على دينهم على^(٤) ما يقولون ، ولا يشتمون^(٥) المسلمين ، وعلى الآ
 ينشروا مسلما ولا^(٦) يكونوا عينا للعدو^(٧) ولا يضروا بأحد من الناس^(٨) في
 حال وعلى أن يقرهم على دينهم وألا يُكرهوا احدا على دينهم اذا لم يُرده من
 اينانهم ولا رقيقهم ولا غيرهم وعلى الآ يُحدّثوا^(٩) في مصر من أمصار المسلمين
 كنيسة ولا مجتمعا لصلاتهم^(١٠) ولا صوت ناقوس ولا حمل خر ولا ادخال خنزير
 ولا يعبثوا بهيمة ولا يقتلوا صبورا^(١١) للذبح^(١٢) ولا يُحدّثوا بناء يطيلون^(١٣)
 به^(١٤) بناء المسلمين وأن يفرّقوا بين حياتهم في اللبس^(١٥) والمركب وبين
 حيات المسلمين وأن يعقدوا الزناخير في اوساطهم فانها من ابين^(١٦) فرق^(١٧)
 بينهم وبين حيات المسلمين (١٠٨) ولا يدخلوا مسجدا ولا يبائعوا مسلما يما
 يحرم في الإسلام ولا^(١٨) يزوجوا مسلما محجورا إلا بإذن وليه ولا ينعّموا^(١٩)
 من أن يزوجوا^(٢٠) حرة اذا كان حرا ، الكا^(٢١) لنفسه^(٢٢) او محجورا بإذن
 وليه بشهود مسلمين^(٢٣) ولا يسقوا مسلما خرا ولا يطعموه محرّما من لحم الخنزير
 ولا غيره ولا يقتلوا مسلما مع مسلم ولا غيره وألا^(٢٤) يُظهروا الصلب^(٢٥)
 ولا الجماعات^(٢٦) في أمصار المسلمين^(٢٧) ، وإن^(٢٨) فعلوا شيئا من ذلك عوقبوا
 ولم يكن ذلك نقضا للعهد ما ادّوا الجزية على أن يجري عليهم الحكم^(٢٩) (حدثنا
 بذلك عنه الربيع) .

(١) : ام : طيما السلام ذ (٢) : ام : تبلغ بها (٣) : ام : لانهم (٤) : ام : مع طم
 (٥) : ام : يشتموا (٦) : ام : وعلى ان لا (٧) : ام : لعدوم (٨) : ام : المسلمين
 (٩) : ام : يحدوا (١٠) : ام : لصلاتهم (١١) : ام : يذبح (١٢) : ام : يحدّثوا
 (١٣) : ام : يطيلونه على (١٤) : ام : اللبس (١٥) : ام : كذا في الأصل
 (١٦) : ام : وان لا (١٧) : ام : ينعّمون (١٨) : ام : ما كان
 (١٩) : ام : بنفسه (٢٠) : ام : المسلمين (٢١) : ام : ولا (٢٢) : ام : الصلب
 (٢٣) : ام : الجماعة (٢٤) : ام : ما ادّوا الجزية في ام : (٢٥) : ام : الثقل في ام : افضل من هذا

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١) ينبغي ألا يُترك أحد من اهل الذمة يتشبه في لباسه ولا مركبه ولا في هيئته بالمسلمين وينبغي ان يؤخذوا حتى يجعل كل انسان منهم في وسطه كستيجيا مثل الخيط الغليظ يعقده على وسطه وأن يؤخذوا بأن يلبسوا قلائس مضرية وأن يركبوا بسروج على قريوس السرج مثل الرمانة وأن يجعلوا شرك نعالهم مثنية وألا يحذوها على حذو المسلمين وألا يلبسوا طيالة مثل طيالة المسلمين ولا اردية مثل اردية المسلمين .

— ١٤٩ — (وأجمعوا) أن على الإمام اذا اخذ من قوم جزية على أن يحكم المسلمين جار عليهم وهم في بلاد الإسلام أن يدفع عنهم من ارادهم بظلم وأراد حريمهم من الأعداء ، فإن اخذ منهم وهم متباعدون عن دار الإسلام بموضع ليس فيه مسلمون على ^(٢) أن يمنعهم فلم يمنعهم إما بغلبة عدو له حتى هرب عن بلادهم وأسلمهم وإما بتحصن ^(٣) منه حتى نالهم العدو فإن كان تسلف جزية سنة اصابهم فيها ما وصفت رد عليهم جزية ما بقي من السنة ^(٤) في ^(٥) قول الشافعي ^(٤) ونظر ، فإن كان ما مضى من السنة نصفها اخذ منهم ^(٥) ما صالحهم عليه ^(٥) لأن الصلح كان تاماً بينه وبينهم حتى اسلمهم فيومئذ يُنقَضُ ^(٦) صلحه ، وإن كان لم يستسلف ^(٧) منهم شيئاً وأخذ ^(٨) منهم جزية سنة قد مضت واسلمهم في غيرها لم يرد عليهم شيئاً ، ولا يسعه اسلامهم ؛ فإن غلب عليه ^(٩) فعل ^(١٠) ما وصفت ، فإن ^(١١) اسلمهم بلا غلبة ^(١٢) فهو آثم في اسلامهم . (قال) ^(١٣) وعليه أن يمنع من آدام ^(١٤) . (قال) وأؤدب لهم من ظلمهم من المسلمين وأخذ لهم

(١) راجع خ ١٥٩ و ١٥٢ (٢) ام ٤ ، ١٢٧ (٣) ام : تحصن

(٤) — (٤) ام : ن (٥) ام : منه (٦) ام : انتقض (٧) ام : يسلف

(٨) ام : وانما اخذ (٩) ام : غلبة (١٠) ام : فعل (١١) ام : وان

(١٢) (١٣) ام : ن (١٤) انتهى ام

جميع ما يجب لم يماثل اخذه وأنها عن المرض لم ، فإذا عرض لم بما لا يجب
ذلك عليه زجرته عنه ، فإن عاد حبسته وعاقبته عليه ، وذلك مثل أن يهريق
خمرهم أو يقتل خنازيرهم أو ما أشبه هذا (حدثنا بذلك عنه الزبيعي) ^(١). (١٠٩)



(١) م الكتاب وله الحمد و

(*) بسم الله الرحمن الرحيم

— ١٥٠ — احكام المحاربين

(قال ابو جعفر محمد بن جرير) قال الله جل ثناؤه ^(١): « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، ذَلِكَ لِمَ خَرَى فِي الدُّنْيَا وَلِمَ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، إِلَّا الَّذِينَ قَالُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ ، فَاعْلَمُوا أَنْ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » . فَأَحْكَمَ اللَّهُ جَلِ ثَنَاؤُهُ حُكْمَ الْمُحَارِبِينَ لَهُ وَلِرَسُولِهِ السَّاعِينَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا فِي كِتَابِهِ مُجْمَلًا وَأَبَانَ ذَلِكَ أَجْمَعَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَفْسَّرًا نَقَلَ بَعْضُ ذَلِكَ عَنْهُ مُجْمَعًا عَلَيْهِ وَبَعْضُهُ ^(٢) مُخْتَلَفًا فِيهِ .

— ١٥١ — (فَمَا قَالُوا مُجْمَعِينَ عَلَيْهِ) لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّ الْمَشْرِكَ الْكَافِرَ إِذَا حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَسَعَى فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ لَهُ لَازِمٌ

— ١٥٢ — ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي السَّاعِي بِالْفَسَادِ الْمُحَارِبِ

إِذَا كَانَ مُسْلِمًا

(قَتَلَ مُلْكُ بْنُ أَنَسٍ فِيهَا أَخْبَرَنِي بِهِ يُونُسُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ) ،

(وَالْأَوْزَاعِيُّ فِيمَا حَدَّثَنِي بِهِ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْهُ) ،

(وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ) ،

(وأبو نور) ذلك على المسلمين وأهل التوحيد وغيرهم .

(وقال الحسن البصري) ذلك على الكفار وحكم المحارب المسلم^(١) حكم غيره ممن عدا على رجل قتلته أن يقتل به قوداً أو جرحه فيقتص منه أو اخذ ماله فيغرم^(٢) (وعلة) من قال الآية على كل واحد^(٣) من المؤمنين وغيرهم أن الله جل

- ثناؤه قال : ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم . فجل جل ثناؤه توبته قبل القصة (١١٠) عليه مزية عنه ما كان يلزمه لو أخذ وقدر عليه قبل التوبة ؛ وقد اجمع المسلمون كلهم أن الحربي إذا أخذ قبل اسلامه ثم أسلم بعد القدرة عليه أن ما كان للمسلمين فيه قبل اسلامه من قتل وغير ذلك ساقط عنه ؛ فلو كان المراد بالآية الكفار لم يكن للآية معنى لأن حكم الكافر قبل القدرة عليه وبعدها سواء ؛ فعمل أن المراد بذلك هو الذي حكمه في توبته بعد القدرة عليه خلاف حكمه فيها قبل القدرة عليه ، وذلك هو الموحدة المسلم ؛ وقالوا الحرب لله ورسوله صلى الله عليه المعصية لهما والخر وج من امرها .

- (وعلة) من قال ذلك على الكفار اجماع الكل أن الواجب على القاتل القود إذا اختير ذلك ، وعلى الجراح الاقتصاص منه ، ولا يحال حكم مجمع عليه الى تأويل مختلف فيه .

— ١٥٣ — ثم اختلفوا في الحكم الواجب على الساعي

في الأرض فساداً .

- (قَالَ مُلْكُ) (٤) المحارب المعلن لمحاربه ومن (٥) كل (٥) مستخفياً بذلك وهو يظهر في الناس . (قال) (المعلن والمستخفي في ذلك سواء اذا كان إنما يريد

(١) ن (٢) مسلم (٣) احد (٤) راجع مد ١٦ ، ١٨ الى ١٠١ و ١٠٤ (٥) — (٥) او

الأموال؛ فإنه إن أخاف قطع السبيل أو قتل فنلك إلى السلطان يقيم عليه أي هذه الخصال رأى بالاجتهاد في قدر جرمه وفساده، وليس ذلك إلى هوى الإمام ولكن إلى اجتهاده؛ والننى إلى أرض غربة من بلاد المسلمين (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه). (قال وصحمت ملكاً يقول) في الحارب الذى يقطع السبيل وينتفر بالناس في كل مكان ويُعظم فسادَه في الأرض أنه إذا ظهر عليه قُتل وأن لم يقتل احداً وقد كان اعظم الفساد وأخاف السبيل وذهب بأموال الناس. (قال) وإن قدر عليه الإمام قبل أن يأتي ثائِباً فإن السلطان يرى فيه رأيه (١) في القتل والصلب والقطع^(١) والننى. (قال ملك) ويستشير في ذلك. (قال وقال ملك) في اللصوص يقتلون القليل من الناس أو القتل ثم يؤخذون فلا ندرى من الذى يقتل منهم إن الإمام مخير فيهم إن شاء قتلهم وإن شاء صلبهم.

(وقال الأوزاعي) وسئل كيف ترى في التفريخيفون ابناء السبيل قد تقلدوا السلاح يؤخذون قبل شهر وإصابة المال (قال) عقوبتهم وتضمنهم الحبس إلى رأى الإمام. وكيف إن شهروا السلاح على أهل الطريق إرادة أن يترؤم ما معهم فأخذوا بعد شهرهم السلاح ولم يصيبوا مالا ولم يقتلوا احداً القضاء فيهم^(٢) (قال) عقوبتهم والتشريد بهم وتضمنهم الحبس إلى رأى الإمام. وكيف إن شهروا السلاح وأصابوا مالا ثم أخذوا على ذلك ولم يقتلوا (قال) يقطع الصل الحارب من خلاف إذا شهر السلاح وأخذ المال. وكيف إن قتلوا وأصابوا المال (قال) لا يستبقى الإمام الصل العادى إذا قتل وأخذ المال من الصل. وكيف إن قتلوا ولم يصيبوا المال (قال) عليهم القتل. وكيف إن أصابوا المال وقد تقلدوا السلاح ولم يشهروه (قال) قُطع أيديهم. وهل ترى حملهم السلاح شهراً له (قال)

- مَنْ حَلَّ سِلَاحًا فَلَمْ يَسْلَمْ سَيْفًا وَلَمْ يَرْمِ بِسَهْمٍ وَلَمْ يُشِرْ بِعِمُودٍ وَلَا خَوْذٍ^(١) وَلَمْ يَضَعْ سَهْمًا عَلَى كَبِدٍ قَوْسٍ لِيَرَى بِهِ وَلَمْ يُشِيرْ سِلَاحًا وَأَخَافَ السَّبِيلَ كَانَتْ عَقُوبَتُهُ وَتَضْمِينُهُ الْجَبَسَ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ . وَكَيْفَ تَرَى فِيمَنْ أَخَافَ السَّبِيلَ إِذَا حَلَّوْا الْعَصَى وَالْحِجَارَةَ فَضَرَبُوا وَرَمَوْا بِهَا هَلْ تُعَذِّبُ ذَلِكَ سِلَاحًا يُحَكَّمُ عَلَيْهِمْ بِهِ كَالْحَكْمِ عَلَى الْمُتَقَلِّدِينَ سَيُوفَهُمْ وَقِسَتِهِمْ وَالْحَامِلِينَ لِلخَوْذَةِ^(٢) وَالْعَمَدَ بِأَيْدِيهِمْ فِي أَصَابَتِهِمُ الْمَالَ وَقَتْلِهِمْ إِذَا قَتَلُوا وَلَمْ يُصِيبُوا الْمَالَ : الْقَضَاءُ عَلَيْهِمْ وَاحِدٌ أَمْ^(٣) مُخْتَلَفٌ ؟ (قَالَ) إِذَا خَرَجُوا بِغَيْرِ سِلَاحٍ وَمَعَهُمُ^(٤) الْعَصَى وَالْحِجَارَةُ إِلَى الطَّرِيقِ (١١١) قَطَعُوا وَأَخَافُوا السَّبِيلَ قُتِلَ مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ وَقُطِعَتْ يَدُ مَنْ أَصَابَ الْمَالَ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا أَصَابُوا دِمًا وَلَا مَالًا حَتَّى أُخْذُوا فَعُقُوبَتُهُمْ وَتَضْمِينُهُمُ الْجَبَسَ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ . وَكَيْفَ إِنْ كَانُوا أَخَافُوا السَّبِيلَ وَهُمْ عَزَلُوا فَأَصَابُوا الْمَالَ ثُمَّ أُخْذُوا عَلَى ذَلِكَ الْقَضَاءُ فِيهِمْ (قَالَ) تَقُطَّعُ أَيْدِيهِمْ . وَكَيْفَ إِنْ أَخَافُوا السَّبِيلَ وَهُمْ عَزَلُوا لَمْ يَتَقَلَّدُوا السِّلَاحَ وَلَمْ يَحْمِلُوهُ وَلَمْ يُصِيبُوا الْمَالَ فَأُخْذُوا عَلَى ذَلِكَ (قَالَ) عُقُوبَتُهُمْ وَتَضْمِينُهُمُ الْجَبَسَ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ عَلَى قَدَرِ جَرَمِهِمْ (أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ الْعَبَّاسُ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ أَنَّ الْفَضْلَ بْنَ صَالِحٍ بْنَ عَلِيٍّ سَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ) .
- ١٠ (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ)^(٥) إِذَا^(٦) عَرِضَ لِلصُّوَصِ لِمَجَاعَةٍ أَوْ وَاحِدٍ مَكَايِرَ بِسِلَاحٍ فَاخْتَلَفَتْ^(٧) أَعْمَالُ الْعَارِضِينَ فَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ مَالًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ مَالًا وَلَمْ يَقْتُلْ وَمِنْهُمْ مَنْ كَثُرَ لِمَجَاعَةٍ وَهَيَّبَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ رِذَاءًا لِلصُّوَصِ يَتَقَوَّنَ بِمَكَانِهِ أَقِيمَتْ عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ بِاخْتِلَافِ أَعْمَالِهِمْ^(٨) يَنْظُرُ^(٩) إِلَى مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ وَأَخَذَ مَالًا فَيَقْتُلُهُ وَيُصْلِبُهُ ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَبْدَأَ بِقَتْلِهِ قَبْلَ صُلْبِهِ لِأَنَّ فِي صُلْبِهِ وَقْتَهُ عَلَى الْخَشْبَةِ تَمْذِيبًا لَهُ يَشَبُهَ الْمَثَلَةَ ، وَقَدْ قَالَ

(١) حور (٢) للعودة (٣) أو (٤) معهم (٥) ام ١٤٠٠٠٦ (٦) ام : فذا (٧) ام : فاختلف (٨) ام : على ما وصفت (٩) ام : وينظر

نخرجوا ثم ظهر عليهم قتلوا وأخذوا المال أو لم يقتلوا ولم يأخذوا المال إلا أنهم قد اخافوا السبيل لزمهم الحكم والإمام مخير فيهم على ظاهر الآية لأنهم بنحروهم قد سوا في الأرض فسادا .

(وعلة) من قال بقول ملك ظاهر الآية وأن اسم المحاربة قد يلزم المخالف أمر الله والسعي يكون بالخروج وإظهار السلاح وأن لم يقتل ؛ فإذا كان ذلك كذلك كان داخلا في جملة الآية .

(وعلة) من قال بقول الأوزاعي أن ذلك على قدر الجرم أن الآية محتملة ذلك ، وذلك أن كلاً محارب : الخيف وأخذ المال والقتال ، فخير مستحيل أن ^(١) يقال إنما جزاؤه هذا أو هذا ، أي إن فعل كذا فُعل به هذا وإن فعل كذا فُعل به ^(١١٢) كذا لفعل آخر ؛ وإذا احتمل ذلك لم يميز أن يُجمل التأويل بأحد المعنيين بأولى منه بالآخر ، وإذا كان ذلك ^(٢) كذلك لم يميز قتل نفس مُجَمَّع على تحريم قتلها إلا بمحجة يجب التسليم لها . وكذلك القتل وغيره .

— ١٥٤ — واختلفوا فيما يجب على المحارب إذا أخذ من

المال ما لا يجب في مثله القطع على السارق

١٥ (قياس قول ملك) ^(٣) أنه إذا ظهر عليه وقد أخاف السبيل ولم يأخذ أنه يُعكَّم عليه بحكم المحارب لأنه (قال) يُقتل وأن لم يكن قتل إذا أخاف السبيل (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) .

(وقال الشافعي) ^(٤) لا يُقطع من قطاع الطريق إلا من أخذ قسيمة ربع دينار فصاعدا قياسا على السنة في السارق (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

٢٥ (وقال أبو حنيفة وأصحابه) إذا أخذ من الإمام ولم يتوبوا وقد أخذوا من المال

(١) ١٤١ (٢) ١٤٠ (٣) راجع ١١٤٠ ، ١١٨ إلى ١٥٠ (٤) راجع ١٤٠ ، ٢٠٣

و ٢٠٤ ، ١٦٦ ، ١٦٥

مائة درهم فإذا لم يكن ما أخفوا يساوى ما يجب فيه القطع على كل واحد منهم على
الانفراد بمثل ما يصيبه القطع له اقطعهم .

(وقال أبو ثور) اذا اظهروا السلاح وأخافوا السبيل وحاربوا ثم ظهر عليهم
قبل التوبة فالحكم لهم بالآية ولست انظر فيما أخفوا ولا من قتلوا .

— ١٥٥ — واختلفوا فيما عليه اذا قتل عبداً أو ذمياً أو من

لا يعادله (١) في حرية

(قال مالك) (٢) أما المحارب فرجل حمل على قوم بالسلاح فضرب رجلاً
على غير نائرة (٣) ولا دخل ولا عداوة أو قطع طريقاً وأخاف المسلمين ؛ فهذا اذا
أخذ فإن (٤) الإمام على قتله ولا ينتظر به ولا يجوز له فيه عفو (حدثني بذلك
يونس عن ابن وهب عنه)

(قال أبو جعفر) فهذا القول يدل على أنه من قال (٥) من الناس بحرب أن
حكمه الى الإمام وكذلك (قياس قول الأوزاعي) وذلك (أن العباس بن الوليد
أخبرني عن أبيه أنه قال) (٦) (٧) المحارب من خرج من الجماعة وأذن بالحرب
مستعلناً واعترض الناس بالقتل وأخذ الأموال ، فإن ظفر به فأمره الى الإمام :
إن شاء صلبه ، وإن شاء قتله ، وإن شاء قطعه من خلاف ثم لم يحسمه .

(وقال الشافعي) (٨) احفظ (٩) عن بعض اهل العلم قبلنا أنه قال يقتلون
وأن قتلوا عبداً أو ذمياً على مال يأخونه ، وهذا مخالف للقتل على غير الغيلة .
(قال) وقلوله هذا وجه لأن الله جل (١٠) ثناؤه (١١) ذكر القتل والصلب فيمن
حارب وسعى في الأرض فساداً فيحتمل أن يكون ، اذا نيل هذا من عبداً أو ذمياً ،
من المحاربة أو الفساد ويحتمل أن يكون (١٢) ، اذا فعلوا ، ما في مثله القصاص ؛

(١) صانده (٢) راجع مد ١٦ ، ١١ الى ١٠١ (٣) في الاصل « داره » ما هنا وفيما
سائق ، وله « نائرة » (٤) هل (٥) قال (٦) سيكرر هذا القول في فصل ١٦٧
(٧) ام ٦ ، ١٤٠ (٨) ام : واحفظ (٩) — (٩) ام : عز وجل (١٠) ام : يكونوا

فإن^(١) كنت اراه قد خالف سبيل القصاص في غيره لأن دم القتال فيه لا يُحْتَنَ بغوا الولى^(٢) ولا يصلحه لو صالح فيه وكان^(٣) الصلح مردوداً وفل المصالح لأنة حد من الحدود^(٤) وليس^(٥) فيه خبر يلزم قُتْبِعَ ولا اجماع أتبعه ولا قياس يفرق^(٦) فيصح وأنا^(٧) استخير الله فيه^(٨). (وقال) يبنغاد : قُطِعَ مَنْ قُطِعَ عَلَى مُسْلِمِينَ^(٩) أَوْ ذَمِّيَّيْنِ إِنْ قَتَلَا ذَمِّيَّيْنِ أَوْ مُسْلِمِينَ أَوْ أَخْنَوْا الْمَالَ (حكى^(١٠) علته ابو ثور عنه).

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) مثل قول الشافى : يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ إِنْ أَصَابُوا مَلَّةً أَوْ ذَمَّةً . (وقالوا) إِنْ قُطِعَ عَلَى رَجُلَيْنِ وَأُخِذَ إِنْثَالُ وَاحِدِ الرَّجُلَيْنِ ابْنِهِ وَهِيَ شَرِيكَانِ قَتْلٌ وَلَمْ تُقَطَّعْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ ؛ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٌ مِنْهُ أَوْ شَرِيكاً مَقَاوِضاً كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ .

(وقال ابو ثور) فى ذلك كله يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْحَارِبِ .
- ١٥٦ - (وأجمعوا) أنهم بما حاربوا به من شئ فهم محاربون يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِحُكْمِ الْحَارِبِ بِمَجَارَةِ حَارِبُوا أَوْ خَشَبَ أَوْ حَدِيدَ أَوْ مَا كَانَ تَمَاماً يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ سِلَاحٍ يُقَاتَلُ بِهِ .

- ١٥٧ - (١١٣) (وأجمعوا) أَنَّهُ يُحْكَمُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِنْ حَارَبَتْ كَمَا يُحْكَمُ عَلَى الرَّجُلِ .

- ١٥٨ - (أما المقتال فرجل عرض لرجل أو صبي فقتله حتى ادخله بيتاً فقتله وأخذ متاعه فهذه الغيلة ، أو رجل مسد على قوم عرض لهم

(١) أم : وإن (٢) أم : منه (٣) كان (٤) أم : حدود الله عز وجل (٥) أم : ليس (٦) أم : بطرق ، كذلك للطبع (٧) أم : وأنا (٨) انتهى أم (٩) المسلم (١٠) حكم (١١) راجع مد ١٦ ، ١٧ .

في طريق فسد عليهم قتل وأخذ متاعا فتلک الغيلة أيضا ، وهى عندى تشبه
الحاربة ، فإذا ظهر على هذا قتل ولم يكن للإمام أن يعفو عنه وإنما قاتل الغيلة
يُعدّ من المحاربة (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (قال) ^(١) وأما
رجل دخل على رجل في حريمه مكابرة حتى ضربه أو جرحه أو قتله وخرج ^(٢)
مكابرًا ولم يذهب متاعا وإنما ضربه آياه لثأرة كانت بينهما وعداوة فهذه الثأرة
لا يشك فيها أحد أنه إذا أخذ فعليه القصاص . (قال) والعفو يجوز فيه لأولياء
المقتول إن هم عفوا وعليه العقوبة جلد مائة وحبس عام .

(وقال الأوزاعي) وسئل هل ترى الذى يقطع الطريق إذا حمل السلاح
في أرباض المدائن وفي داخلها في طرقها بمنزلة الذى يخيف السبيل ويقطع
الطريق في الفلاة من الأرض وما بين القرى ، وهل لتلك حدّ ينتهى إليه أو
يُعرف به المحارب الذى يُحكّم عليه بقطع اليد والرجل أو القتل أو الصلب ^(٣) (قال)
من كان مأواه في سواد العامة فأخاف السبيل وشهر السلاح قتل وأخذ ^(٤) المال
أو بيّث الناس قتل وأخذ المال فهو المحارب العادى الذى لا ينبغي للإمام
استبقاؤه ولا يجوز لأحد عليه فيه أمان دون أن يصلبه إن كان قتل وأخذ
المال وأن يقتله إن كان قتل ولم يأخذ المال وأن ^(٥) يقطعه من خلاف ^(٦) إذا

أخذ المال وأمسك عن القتل (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . قال وسئل
كيف القضاء في قوم يطرقون القوم في دورهم شاهرين سيوفهم فيصيبون متاعهم
وأموالهم فيؤخذون على ذلك ولم يخرجوا شيئًا مما أصابوا منهم من ^(٧) البار حتى
أخذوا ، وكيف إن أخذوا بدم خروجهم بما أصابوا من البار (قال) إذا بيّثوا
الناس شاهرين سيوفهم فأصابوا المال وأخذوا قبل ^(٨) أن يخرجوا به فهم لصوص
عادة عوقبوا وضُمّنوا الحبس ثم لم يُخرجوا منه ما يخافهم ^(٩) الناس على أموالهم

(١) راجع مد ١٦ ، ١٠٤ (٢) أو خرج (٣) راجع ما سبق في فصل ١٦٣

(٤) أو أحد (٥) أو - (٦) و (٧) ن (٨) مجموعهم

ودمائهم ؛ وإن كانوا أخذوا بعد ما خرجوا به قطعوا من خلاف ؛ وإن دخلوا
شاهرين سيوفهم قتلوا وأخذوا المال ثم أخذوا بعد خروجهم فمليهم الصلب
(حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) .

(وقال الشافعي) ^(١) المحاربون ^(٢) هم ^(٣) القوم يعرضون بالسلاح للقوم

- حتى يصبوهم مجاهرة في الصحارى والطرق ^(٤) ، وأرى ذلك في ديار أهل البادية
وفي القرى سواء إن لم يكن ^(٥) في المصر اعظم ذنبا ، فحدودهم واحدة (حدثنا
بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(٦) إذا قطعوا الطريق في مصر من الأمصار
أو مدينة من المدائن فأخذوا الأموال وقتلوا لم يُحكم عليهم حكم المحاربين ،
ولكن من قتل قُتل به ومن جرح اقتُص منه فإب لم يكن قصاص ضمن
الأرض ، ومن لم يفعل شيئا من ذلك عوقب وحُبس ، ومن أخذ مالا ضمن .
(قالوا) وكذلك إن كانوا قوما مسافرين قتلوا قرية فصار بعضهم على بعض
فكباروم وأخذوا أموالهم وقتلهم فحكمهم كحكم من فعل ذلك في المصر .
(قالوا) وإن قطعوا على قوم بين الكوفة والحيرة فالحكم عليهم كالحكم على
من قطع بالكوفة . (١١٤) (وقالوا) وإذا كان القوم مسافرين فبيئتهم قتلوا
وأخذوا الأموال وكباروم حكم عليهم حكم المحاربين .
(وقال أبو ثور) مثل قول الشافعي .

- ١٥٩ - واختلّفوا فيما على المحارب إذا جاء

تأبيا قبل أن يُقدّر عليه

(١) أم ٦ ، ١٤٠ (٢) أم : والمحاربون (٣) أم : الذين هله حدودهم

(٤) أم : قال ز (٥) أم : من كان ز (٦) راجع ج ٧٢

(قال مُلْك) ^(١) في المحارب اذا جاء ثائباً قبل أن يُقدَّر عليه وُضع عنه الحد الذي ^(٢) ذكر الله وأخذ بقباعل الناس من قتله هذا وأخذه مال هذا (حدثني يونس عن اشهب عنه) . (وقال مُلْك) في المحارب اذا جاء ثائباً إن كان قتل قُتل إن شاء اولياء المقتول والعفو يجوز فيه اذا جاء ثائباً . (وحدثني يونس عن ابن وهب قال وقال مُلْك) في اللص المحارب الذي يقطع الطريق أنه اذا جاء ثائباً فإن الإمام يقبل ذلك منه ولا يعاقبه في شيء اياه ويضع عنه القتل والصلب والقطع ^(٣) والنفي إلا أن يأتي احد يطلبه بشيء ، فإن السلطان يأخذه حقه ^(٤) منه لا يضع السلطان لتوبته حقوق الناس قبله .

(وقال الأوزاعي) إن رجع ثائباً قبل أن يُظفر به قبلت توبته وأومن على احدائه كلها في حربه (اخبرني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال) وسئل كيف ترى في الذي يخيف السبيل فيشهر السلاح ويصيب المال ويقتل ثم يستأن فيؤمن (قال) إن انحرف السبيل وشهر السلاح وأذن بالحرب وقتل وأصاب المال ثم استأن فأومن فهو آمن ، وإن جاء ثائباً قبلت توبته ولم يتبع بشيء كان منه في حربه . وإن كان لم يؤذن بالحرب وكان في احدائه في عمار آمنة ينتقل فيهم مستخفياً فلا يجوز لاحد فيه امان ، فإن أخذ قُتل إن كان قتل ويُقطع إن كان سرق من خلاف .

(وقال الشافعي) ^(٥) ذكر الله ^(٦) استتابة المحارب قال ^(٧) : « إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » ، فمن أخاف ^(٨) (*) في ^(٨) المحاربة الطريق

(١) راجع مد ٣ ، ٤٨ ، ١٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ (٢) الى (٣) في المص ٤٤ (٤) محم (٥) ام ٦ ، ١٤٢ (٦) ام : تبارك وتعالى حد (٧) سورة المائدة [٥] ، ٣٨ (٨) ام : عز وجل (٨) — (٨) اصاب من

وفعل فيها ما وصفت ^(١) من قتل او جرح وأخذ مال او بعضه فاختلف اصحابنا فيه : فقال بعضهم كل ما كان لله ^(٢) من حد يسقط فلا يقام ^(٣) وكل ما كان للآدميين لم يبطل : يُجرح ^(٤) بالجرح ويؤخذ منه ارشه إن لم يكن فيه قصاص وتؤخذ منه قيمة ما أخذ وإن قتل دُفع الى اولياء القتيل فإن شاموا قتلوا وإن شاموا عفوا ولا يُصلب ^(٥) وإن عفا جاز العفو لأنه إنما يصير قصاصاً لا حداً . وهذا أقول وقال بعضهم يسقط عنه ما لله ^(٦) والناس كله إلا أن يوجد عنده متاع رجل بعينه فيدفعه اليه (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٧) في ذلك مثل قول الشافعي اذا جاء قائماً .

وهو (قول ابى ثور)

١٠ — ١٦٠ — واختلفوا فيما على الإمام ان يبدأ به من الاحكام

اذا أخذ قبل التوبة

(فقال ملك بن انس) ^(٨) الغيلة والمحارب سواء ليس لأحد في ذلك عفو من ^(٩) السلطان ولا غيره (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه) . (وحدثني يونس عن ابن وهب عنه أنه قال) إنما قتل الغيلة من المحاربة ، وما كان من قتل غيلة من غير ظنة ولا عداوة ولا فارة إلا محارباً ^(١٠) للمسلمين بلصوصية ، فإنما ولي ذلك الإمام .

(وقال الأوزاعي) وذلك الى الإمام (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) .

(وقال الشافعي) ^(١١) لو ^(١٢) كان القاتل منهم ^(١٣) يعني من المحاربين قتل ^(١٤)

(١) راجع ما جاء في فصل ١٥٣ (٢) أم : عز وجل ذ (٣) أم : يقطع

(٤) جرح (٥) صلهم (٦) أم : عز وجل ذ (٧) راجع ج ٣

(٨) راجع مبد ١٦ ، ٩١ و ١٠٠ (٩) — (٩) ولا سلطان (١٠) محاربة

(١١) (١١) ١٤٠ ، ١٤١ (١٢) أم : ولو (١٣) — (١٣) أم : قتل منهم

رجلا وجرح آخر أقص صاحب الجرح منه ثم قتل ، وكذلك لو ^(١) اخذ المال وجرح أقص صاحب الجرح منه ^(٢) ثم قطع : لا تمنع حقوق الله حقوق الآدميين في الجراح وغيره ^(٣) ، وإن ^(٤) كانت الجراحة ^(٥) مما لا قصاص فيه وهي عمد فأرشها كلها في مال الجارح يؤخذ دينارا من ماله وأن قُتل وقُطع ^(٦) : (قال) ^(٧) وإذا اراد ^(٨) أهل الجراح (١١٥) ذموا الجراح فذلك لهم ، وإن اراد أولياء المقتول ^(٩) عفو دماء من قتلوا لم يكن ذلك يحقن دماء من عفوا عنه وكان على الإمام أن يقتلهم إذا بلغت جنائهم القتل (حدثنا بذلك عنه الزبيدي). (وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(١٠) إذا أصابوا مالا وقتلا وجرحا حلت وقدر عليهم قُطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف وقتلوا وصلبوا .

(وقال أبو نؤير) مثل قول الشافعي : يُبدأ بمقوق الآدميين حتى يُقنص ممن جنى ويفرم ما اتلف من المال ، فإن عفا أصحاب الحقوق حقوقهم اقام الإمام عليهم الحد .

— ١٦١ — واختلّفوا في قطع المحارب إذا كانت يده اليسرى

عليلة أو شلاء أو رجله اليمنى اختلافهم في قطع

السارق إذا كان كذلك ، وقد ذكرناه ^(١٠) فيما

مضى ^(١١)

— ١٦٢ — واختلّفوا في معنى النفي الذي حكم

(١) أم : كان ذ (٢) أم : ن (٣) أم : وغيرها (٤) أم : ولو

(٥) المحارب : أم : الجراح (٦) أم : أو قطع (٧) — (٨) أم : قتل

(٩) أم : المقتولين (١٠) راجع ج ٧٣ (١٠) ذكرهما

(١١) في قول مالك راجع مد ١٦ ، ١٠٢ و ١٠٣ وفي قول الشافعي راجع أم ٤ ، ٢٠٣

و ٢٠٤ وفي قول أبي يوسف راجع خ ٢٠٧

الله عز وجل عليه به

(قَالَ مُلْكُ) ^(١) فِي قَوْلِ اللَّهِ ^(٢) «أَوْ يَنْفُوا مِنَ الْأَرْضِ» النَّفْيُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَنْفِيهِ السُّلْطَانُ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ثُمَّ لَا يَتْرُكُهُ يَرْجِعُ إِلَى بَلَدِهِ حَتَّى يَعْرِفَ مِنْهُ التَّوْبَةَ وَحَسْنَ الْحَالِ (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ يونسُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ) .

(وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ) ^(٣) إِنْ قُتِلَ وَاخْتُلِفَ الْمَالُ وَبَيَّتَ النَّاسُ فَلَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ اسْتِيقَاؤُهُ وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ ^(٤) عَلَيْهِ فِيهِ أَمَانٌ دُونَ أَنْ يَصْلِبَهُ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَصِبْ دِمَاؤُهُ وَلَا مَالًا وَكَانَ مَعَهُمْ كَانَتْ عَقُوبَتُهُ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ وَتَضَمِينُهُ الْحَبْسَ فَلَمْ يُخْرَجْ مِنْهُ وَالنَّاسُ يَخَافُونَهُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ الْعَبَّاسُ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ) .
(وَقَالَ الشَّافِعِيُّ) ^(٥) النَّفْيُ ^(٦) أَنْ يُطْلَبَ ^(٧) حَتَّى يَفْتَنَى ^(٧) مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ فَإِذَا قُدِّرَ ^(٨) عَلَيْهِ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ^(٨) (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَنْهُ الرَّبِيعُ) .

وَهُوَ (قَوْلُ ابْنِ ثَوْرٍ)
(وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ) ^(٩) إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ طُلِبَ فَذَلِكَ نَفْيُهُ مِنَ الْأَرْضِ .

- ١٦٣ - (٥) وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَةِ الصَّلْبِ

(قَالَ مُلْكُ) ^(١٠) أَرَى أَنْ يُقْتَلَ مَصْلُوبًا عَلَى الْخَشَبَةِ وَهِيَ حَتَّى (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ يونسُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ) .
(وَقَالَ الشَّافِعِيُّ) ^(١١) أَرَى أَنْ يُقْتَلَ ثُمَّ يُسَلَّبَ ثَلَاثًا ثُمَّ يُتْرَكُ بِهِ فَيُذْفَنُ (حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنْهُ الرَّبِيعُ) .

(١) رَاجِعْ مَد ١٦ ، ١٨ ، ٩١ (٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ [٥] ، ٢٧ ، (٣) رَاجِعْ مَا قَدْ جَاءَ فِي فَضْلِ ١٥٨ (٤) لِأَحَدٍ (٥) أَم ٢٠٣ ، ٤ (٦) أَم : وَتَقَرُّهُمْ (٧) — (٧) أَم : يَطْلُبُوا فَيَفْتَنُوا (٨) — (٨) أَم : ظَهَرَ بِهِمْ أَقِيمَتْ عَلَيْهِمْ أَيْ مِنْهُ الْخَبَرُ كَانَ حَتْمُهُمْ (٩) رَاجِعْ ج ٢١٠ وَ ٢٥٦ (١٠) رَاجِعْ مَد ١٦ ، ٩١ (١١) رَاجِعْ ٦ ، ١٤٠

(وقياس قول ابى حنيفة وأصحابه) أَن يُقْتَلَ نَمَّ يُصَلَّبَ لِأَنّ ذلك قولهم فيمن يُصَلَّبَ مَن رأى الإمام صلبه .

— ١٦٤ — واختلّفوا في كيفية الشهادة على المحارب والسارق

بعد اجماعهم ألاّ يقام عليه الحدّ بالسماع

(قال مالك) ^(١) وقيل له اقام عليه بالسماع بشير بيّنة قاطعة (قال لا حدّنى بذلك يونس عن اشهب عنه) . (وحدّنى يونس عن ابن وهب عنه قال سمعته) وسئل عن القوم يخرجون سفرا فيلقاهم اللصوص فيقاتلونهم ويقطعون عليهم فيشهد على اللصوص بعض من كان يقاتلهم (قال) ارى أَن تُقبَل شهادتهم عليهم اذا كانوا عدولا .

(وقال الأوزاعي) وقيل له كيف ترى في الرجل يقتل الرجل على ظهر الطريق ويشهد رقاؤه أنّه قطع عليه الطريق وحمل السلاح اترى شهادتهم له جائزة ويُطلّ دمه ام لا شهادة لهم عليه (قال) اِنْ كانوا عدولا فشهادتهم جائزة عليه وأهدر دم القتييل ، وإن لم يكونوا عدولا فأمر القاتل الى اولياء القتييل : إن شاءوا قتلوه به وإن شاءوا قبلوا منه العقل (أخبرنى بذلك العباس عن ابيه عنه) .

(وقال الشافعى) ^(٢) لا ^(٣) يقام على سارق ولا محارب حدّ إلاّ بواحد من وجهين : إمّا شاهدين ^(٤) عدلين ^(٥) يشهدان عليه بما في مثله الحدّ وإمّا باعتراف يثبت عليه حتى يقام عليه الحدّ ؛ وعلى الإمام أَن يقف الشاهدين في السرقة (١١٦) حتى يقولوا سرق فلان، ويُقيّنه بعينه وأن لم يُثبتاه باسمه ونسبه ، متاعا لهذا يسوى ربع دينار ^(٦) ، وكذلك يشهد ان ^(٧) على قطاع الطريق بأعيانهم وأن لم يسموا اسماءهم وأنسابهم أنّهم عرضوا بالسيف ^(٨) لهؤلاء اول هذا بعينه

(١) راجع مد ١٦٤ ، ١٠٤ (٢) ام ٦ ، ١٤١ (٣) ام : ولا (٤) — (٥) ام : شاهدان عدلان (٦) ما هنا زيادة في ام (٧) ام : يشهد الشاهدان (٨) ام : بالسلاح

- وأخافوه بالسلاح أو ^(١) قالوه ^(١) به ثم فعلوا ما فيه حجة ، وإن ^(٢) شهدوا على
أخذ المتاع شهدوا كما يشهد شهود السارق على متاع بعينه أو بقيمته ^(٣) أو بصفته ^(٤) ،
ويحضر أهل المتاع وأولياء المقتول ؛ فإن ^(٥) شهد شاهدان من أهل رقتة إن
هؤلاء عرضوا لنا فقالوا ^(٦) وأخذوا منا أو من بعضنا لم تجز شهادتهما لأنهما
خصمان ، ويسمهما أن يشهدا إن هؤلاء عرضوا لهؤلاء ففعلوا وفعلوا ونحن ننظر ؛
وليس على الإمام عندى أن يفهم فيسألهم هل كنتم فيهم لأن أكثر الشهادة
عليهم هكذا ؛ فإن شهدوا أن هؤلاء عرضوا ففعل بمضمون لا يثبت ائى ^(٧) فعل
من ائبهم ^(٨) لم يُحدوا بهذه الشهادة حتى يثبت الفعل على طاعله ^(٩) بعينه ، وكذلك
السرقه ^(١٠) ؛ ولا يُقبل فيهما ^(١١) أقل من شاهدين ^(١٢) . (قال) ^(١٣) وكذلك
حتى يُثبتوا ^(١٤) الجراح والقاتل وأخذ المتاع بأعيانهم (حدثني بذلك عنه الربيع) .
١٠ (وقال أبو حنيفة وأصحابه) إن شهد عدلان فقالا نشهد أن هؤلاء قطعوا
علينا وعلى أصحابنا وأخذوا المال وقتلوا لم تجز شهادتهما ، وكذلك لا تجوز
شهادتهما إن كان في المشهود لم تورم محرم لما أو لأحدهما . (وقالوا) ^(١٥) إن
شهدا أنه قطع على رجل من عرض الناس وله ولئى أو ليس له ولئى يُعرف قتل
وأخذ الأموال لم تجز أيضا شهادتهما ، وكذلك (*) لا تجوز شهادتهما إلا أن
١٥ يكون خصم معروف ، فإن كان خصم معروف فإما يقطع يده ورجله ويقتله أو
يصلبه ولا ينظر الى عفو الولئى ^(١٦) وإئبها هو الى الإمام .
(وقال أبو ثور) إذا كان الشاهدان مسلمين فقالا نشهد أنهم قطعوا علينا

(١) — (١) ام : وتالوه (٢) ام : قال (٣) مسمه (٤) ام : كما وصفت في
شهادة السارق ز (٥) ام : وان (٦) مساوونوا (٧) اهم : ام : ائبهم
(٨) ام : لم يفعل ز (٩) ام : فاعل (١٠) ماها زائدة في ام (١١) مهاب : ام :
في السرقة ولا قطع الطريق (١٢) ماها زائدة في ام (١٣) ام : ن
(١٤) ام : يثبتوا وكذا في الطبع (١٥) وقال (١٦) التالى

وعلى أصحابنا وأخذوا المال وقتلوا فبينهما قولان : أحدهما أن شهادتهما جائزة وكان هذا شيئاً يقوم به بعض الناس وآت كانوا فيه مشتركين . وذلك أن هذا لا يمكن فيه شهادة قوم لم يكونوا في الواقعة ، وقد جوز المسلمون شهادة رجلين لو شهدا على مسجد أن أنسا ما أخذ منه شيئاً أو من طريق وهذا شيء الناس فيه شركاء ، فإذا شهد بعضهم على ذلك جازت شهادتهم ؛ والاخر أن الشاهدين^(١) يدينان لأنفسهما فلا تجوز شهادتهما إذا شهدا بشيء هم فيه شركاء . (قال) وإن شهدا^(٢) وفيهم ذورحم محرم لهما فشهادتهما جائزة إلا أن يكون قتل ولّى لهما أو لأحدهما وهو ولّى الهم فلا تجوز شهادتهما لأنفسهما ، وإن كان الولّى غيرهما جازت شهادتهما .

١٠ — ١٦٥ — (وأجمعوا) جميعاً أن الصبي إذا سرق أو قطع الطريق قُتِل وأخذ المال أنه يُحْكَم عليه بما كان منه من جناية في مال ويعاقب وأنه لا يُقَطَّع ولا يُقَتَّل .

— ١٦٦ — واختلَفوا فيما على الذمي إذا قطع الطريق^(٣)
(قال الشافعي) ^(٤) يُحْكَم عليه بحكم المحاربين وهم على الذمة ما أدّوا الجزية (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
١٥ (وقال أبو حنيفة وأصحابه) مثل ذلك .

(وقال أبو ثور) يُحْكَم عليه بما يُحْكَم على المحاربين وذلك نقض للعهد .

— ١٦٧ — واختلَفوا في حكم النبي صلى الله عليه على

المرتين (١١٧) هل كان ذلك قبل نزول

الآية أم بعد

(١) السامدان (٢) سهدوا (٣) في قول مالك راجع مد ٣٠ ، ٢١ و ١٦٥ ، ١٨٠
(٤) أدرج أم ٢ ، ١٠٩ و ٢٠٥ ، وما قد جاء في صحيفة ٢٤ سطر ٣ الى ٧

- (فقال الأوزاعي)^(١) المحارب من خرج من الجماعة وآذن بالحرب مستعلنا واعترض الناس بالقتل وأخذ الأموال ، فإن ظفر به فأمره إلى الإمام إن شاء صلبه وإن شاء قتله وإن شاء قطعه من خلاف ثم لم يحسمه كما صنع رسول الله صلى الله عليه بالنفر من عكل حين أتى بهم وقد حاربوا فسفكوا الدماء وأخذوا المال ، فإنه قطعهم من خلاف ثم لم يحسمهم (أخبرني بذلك العباس عن أبيه عنه) .
- ٥ (وقال الشافعي) إنما نزلت هذه الآية بعد ما صنع النبي صلى الله عليه بأهل اللقاح ما صنع (حدثنا بذلك عنه الربيع)
- (وقال أبو ثور) الحديث في أهل اللقاح^(٢) ثبت وليس هذا مما يدفع إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه ، وذلك أن القوم قد ارتدوا وقتلوا وسرقوا فكان في عقوبتهم بذلك نكال لم فيما صنعوا وأحرى ألا يجزئ أحد بعدهم على مثل هذا الفعل ، وليس لأحد أن يمرض في فعل فعله رسول الله صلى الله عليه إذا ثبت عنه وعلى الناس التسليم لأمره^(٣) .
- ١٠



(١) قد جاء بعض هذا القول في فصل ١٥٥ (٢) المداح .
 (٣) أحر كات الحارين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين الأحرار وحسبنا الله ونعم الوكيل ز

فهرست الاسماء

﴿ تنبيه ﴾ تشير الأعداد الكبيرة الى الصحائف والأعداد الصغيرة الى السطور ؛ وقد تركنا ذكر الصحائف والطور للأسماء المتكررة في أكثر الفصول

- نهر آلس ٧٢ تعلية ١ و ٣
 أبرهيم النخعي ٢٢٨ ١٢
 أبرهيم بن أبي يحيى ٢٣١ ٢
 أحمد بن حنبل أبو عبد الله ١٣٩ ١٤
 أذربيجان ٢٠١ ٢
 أرمينية ٢٠١ ١
 أبو اسحق الفزاري
 بنو إسرائيل ١٩٩ ٧ ٢٣٠ ٩
 اسلم مولى عمر بن الخطاب ٢٠٩ ١
 اسمعيل بن أبي خالد ٢١٣ ٩
 اشعث الخداني ١٤٥ ١٦
 أبو الأشهب جعفر المطاردى ٢٠٣ ٧
 اشهب بن عبد العزيز
 الأنباط ٢٢٥ ١٣
 الإنجيل ١٩٩ ٧
 أنس بن مالك ١١٧ ١٣
 الاوزاعي

ابن سلة بن الأ كوع ١٨ ١٤٥

أيلة ٢٠٩ ٨ ١٤

بدر ٤ ٧ ١٢ ١١ ١٣ ٢ ١٣٠ ١

البراء بن ملك ١١٧ ١٠ ١٢

بشر بن الوليد ١٣٨ ١١ ١٤٥ ٧ ١٦٨ ٤ ١٨٣ ١١

أبو بصير ٤٧ ١

بغداد ٢٢٣ ٨ ٢٤٩ ٤

أبو بكر الصديق ١١ ٦ ٩ ١٢ ٠ ١٠٣ ٩ ١١ ١٠٧ ٩ ١٠٨ ١٧

١٠٩ ٢ ١١٢ ١٦ ١٤٠ ١٣ ١٦ ١٤٥ ١٧ ١١

بيروت ٣٢ ٦

الترك ٣ ١١ ١٤٢ ٨ ١٦٢ ٢٠ ٢٠٠ ٤

بنو تغلب ٢١٠ ١٧ ٢١٨ ١٠ ٢٢٤ ١٧ ١٨ ٢٠ ٢٢٧ ١٦ ٢٠

٢٢٨ ٧ ١٠ ١٠ ٢٢٩ ٦ ٢٣١ ٤

التوراة ١٩٩ ٧

أونور ٣ ٢٠ ٨ ١٠ ٢١ ١٤ ٣٠ ٧ ٤٤ ٤ ٥١ ١٢ ٦٣ ٢١

٦٧ ٢ ٧١ ١ ٧٦ ٩ ٧٧ ١٨ ٨٠ ٢ ٨١ ٦ ٨٣

١ ٨٤ ١ ٩٤ ٤ ١٠٢ ٦ ١٠٧ ٦ ١١٧ ١١ ١٢٨ ١٤

١٣١ ٠ ١٣٨ ١٨ ١٤١ ١ ١٤٥ ١٠ ١٤٦ ١٠ ١٥٨ ١٠

٢٠٠ ٦ ٢٠٣ ١ ٢٠٨ ٢ ٢١١ ٢ ٢١٢ ١٧ ٢٤٣

٧ ٢١٨ ٦ ١٢ ٢٢٧ ١ ٢٣٠ ١٢ ٢٣٢ ١٤ ٢٤٣

١ ٢٤٦ ١٨ ٢٤٨ ٢ ٢٤٩ ٦ ٢٥١ ١١ ٢٥٣ ١٧ ٢٥٣ ٩

٢٥٤ ١٠ ٢٥٥ ١١ ٢٥٧ ١٨ ٢٥٨ ١٦ ٢٥٩ ٨

الجبالي ٢٠١ تمليقة^١

ابن جريج وهو عبد الملك بن عبد العزيز ٤٨^٤

ابو جعفر الرازي ١٣٩^{٢٠}

ابو جعفر: راجع محمد بن جرير الطبري

ابو جنيد بن سهيل بن عمرو ٤٦^{٢٠}

الجوزجاني وهو ابو سليمان موسى بن محمد ٨٢ ١١ ١٣١ ٤ ١٣٣ ١٣

١٤٠ ٢٠ ٢٤٦ ١٣

حاطب ١٧٣^٥

الحبشي ١٤٢ ٨ ١٦٢ ٢٠ ١٩٤ ١ ٢٠١ تمليقة^١

الحجاز ٦٦ ٢٠ ٢٠٥ مراراً ٢٣٣ مراراً ٢٣٤ ١ ١٥ ١٦ ٢٣٥

مراراً ٧٣٦ ١ ٣ ١٣

الحديبية ١٥ ١ ٦ ١٣

الحرم ٤١ مراراً ٤٢ مراراً ٧٣٤ مراراً

الحسن البصري ٢ ٦ ١٢ ٨ ٨٠ ٦ ٨ ١٤٥ ١٥ ١٦ ٢٠٣ ٣

٧ ١٧ ٧٤٣^٢

الحسن بن صالح ١٤٥ ١٣

الحسن بن يحيى ٨٤^٤

الحكم بن عتيبة ١٤٥ ١٤ ٢٢٨ ١٢

حزة بن عبد المطلب ١٣ ٢ ٧ ١٤ ٣

ابو حنيفة

حنين ١١٢ ١٤ ١٦ ١١٥ ١٨ ١٢٩ ٣ ٢٢٢ ١٧

الخرقة ٢٥١^{١٤}

خبيب بن عدي ٤١ ١٤

خراسان ١٦١ ١٩

الخزرج ٣ ١٢ ٢٠٠ ٢٠

خفيف بن عبد الرحمن الخزرجي ١٦١ ١٦ ١٩٧ ٤

خير ١٦ ٢ ٧٧ ٤ ١٤٦ ٤ ١٣٣ ١٦ ١٣٤ ٣ ١٣٧ ٩ ٢١٩

٨ ١٠ ١٩ ٢٢٢ ٤ ٢٢٤ ١٤ ٢٣٣ ١٦

داود بن كردوس ٢٢٨ ١٣

دجلة ٢٢٣ ٢

نهر الذئب ٧٢ ٧ ١١

الربيع بن انس ١٣٩ ٢٠

الربيع بن سليمان

الربيع بن صبيح ٢ ٧

الروم ٣ ١١ ١٥ ٢ ٢٦ ٣ ٣١ ١٥ ٣٣ ١٠ ٦٩ ٦ ١٤ ١٧

٧٠ ٣ ٧١ ١٩ ٢٠ ٧٢ ١ ٨٤ ٨ ١١ ٨٧ ١١ ١٧ ٨٩

٣ ٩٠ ١٤ ١١ ٩٤ ١٦ ١٩ ٩٥ ١٣ ١١ ٩٦ ١٧ ١٠٣

٥ ١١١ ١٣ ١٤٩ ٦ ١٤٢ ٧ ١٤٧ ٥ ١٥٨ ١٩ ١٤

١٦٢ ١٨ ١١ ١٧٢ ٦ ١٧٧ ٩ ١٧٩ ٨ ١٣ ١٨٧

٢ ٩٠ ٢ ١٩١ ٢

الزارة ١١٧ ١٢

الزيد بن العوام ١٩٦ ١

عين زربي ٧٣ ١٣

زرعة بن النعمان ٢٢٨ ١٢

زفر بن الهذيل أبو الهذيل ٣٠ ١ ٤٠ ١٧ ٤٢ ٢ ١٤ ١ ٥١ ١٢
 ٦٢ ٢٠ ٦٣ ٩ ٦٨ ٨ ٨١ ٤ ٨٣ ١٥ ١٥ ٧ ١٥٧
 ١٨ ١٦١ ١٠ ١٣ ١٦٧ ٢ ١٥ ٢٢٧ ١٥ ١٨

زكرياء بن أبي زائدة ١٥٩ °

الزهرى وهو ابن شهاب ١١٧ ١٥

زيد بن حدير ٢٢٨ ١٠ ١٢

زيد بن أبي الزرقاء ٩ ° ١٢ ٢٠ ٧١ ٧ ٨٢ ٦ ١٢٥ ١٩ ١٤٢

١٥ ١٤٦ ٧ ١٥١ ١٥ ٢٠١ ٤ ٢٢٦ ١٥ ٢٤٢ ١٥

سعد الفلحة أو ابن سعد ٢٣١ ٣

سعد بن معاذ ١٦٨ ١٨ ١٩ ٢٠

سعيد بن المسيب ١٢٦ ٨ °

سفّان الثوري

سلعة بن الأ* كوع أبو اليسر ١٤٥ ١٩

سلعة بن تمام ١٦١ ٢١

سليم بن موسى ٨٤ ٣

أبو سفّان ٤١ ١٤

السواد ٢١٠ ١٦ ٢٢٠ ٥ ٦ ٨ ٢٢٣ ١ ٢٢٥ ٢

السودان ١٤١ ١٤ ١٦

سبر ١٣٠ ٩ ١٠

ابن سيرين ١١٧ ١١

الشافعي

الشّام ٦٤ ١١ ٢٠ ٦٩ ٥ ١٢ ١٥ ٧٩ ١٢ ١٣٤ ٢ ١٥٨

١٩ ٧ ٢١٩ ١٧

الشأميون ١٢٧ ٤

شريك بن عبد الله النخعي ٢٢٥ ٣

شعبة بن الحجاج ٢٢٨ ١٢

الشعي وهو عامر بن شراحيل ١٥٩ ٣ ١٦١ ١٩ ٢١ ٢١٣ ٨ ١٠

ابن شهاب : راجع الزهري

صفوان بن أمية ١٧ ٢

صفية ١٢٩ ٤

الصقالبة ١٤١ ١٤ ١٦ ١٤٣ ٦ ٨ ١٦٣ ١٨ ٢٠

الطائف ١٠٧ ١ ٢٣٦ ١٤

طرسوس ٧٣ ١٣

ابو الطفيل ١٤٠ ١٦

عاصم بن ثابت ٤١ ١٣

ابو العالية الرياحي ١٣٩ ١٥ ٢٠

عامر بن شراحيل : راجع الشعبي

المبلس بن الوليد بن مزيد

ابو عبد الله : راجع احمد بن حنبل

عبد الله بن دينار ٢٣٩ ٢

عبد الله بن صلح ١٤٠ ٦

عبد الله بن عباس ١١٧ ١٤ ١٤٠ ١ ٧ ١٩٧ ٥

عبد الله بن عمر ١٢٦ ٢ ٦ ١٢٧ ٥ ١٢٨ ١٨ ٢٢٥ ١٧

عبد الله بن عمرو بن العاص ١١٢ ٧

- عبد الرزاق بن همام بن نافع ٨٤ ٤
 عبيد الله بن موسى العباسي ٢٢٧ ١١
 عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ١٣ ٢ ٦ ١٤ ٤
 عتبة بن ربيعة ١٣ ٦ ٨ ١٤ ٤ ٣
 ابن عثمان وهو يحيى بن عثمان بن صلح السهمي ١٤٠ ٦
 العجم ١٤١ ١٤ ٢٠٠ ١ ١٧ ٢٠١ ٨ ٩ ٢٠٣ ٢ ١١
 العراق ٦٤ ١١ ٢٠
 العرب ٢٠٠ مراراً ٢٠١ ٣ ٨ ١ ٢٠٣ ٢٢٦ ١٢ ٢٣٠ مراراً
 العرفيون ٢٥٨ ١٨
 عزيز ٢٣٨ ١٨ ٢٣٩ ١
 عطاء بن أبي رباح ١٤٥ ١٥ ١٦
 العقيل ١٤٣ ١٥ ١٦ ١٤٤ ٢
 عكرمة بن عمار ١٤٥ ١٨
 عكل ٢٥٩ ٤
 علي بن سهل وهو إمام الحرشي الرملي وإمام المدائني ٩ ٥ ١٢ ٢٠ ٧١ ٧ ٨٢ ٦
 ١٢٥ ١٩ ١٤٢ ١٤ ١٤٦ ٧ ١٥١ ١٥ ٢٠١ ٤ ٢٢٦ ١٥
 ٢٤٢ ١٥
 علي بن أبي طالب ١٣ ٢ ٧ ١٤ ٣ ٢٣٦ ٧
 علي بن أبي طلحة ١٤٠ ٧
 عمر بن الخطاب ٢٢ ٧ ١٠٩ ٢ ١١٢ ١٧ ١١٣ ٦ ١١٧ ١٠ ١٢
 ١٣٣ ٢١ ١٣٤ ٤ ٥ ١٣٨ ١٠ ٢٠٨ ١٧ ١٨ ٢٠
 ٢٠٩ ١ ٢١٤ ٤ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢٢ ١ ٢٢٨ ١٤

٦ ١٠ ١٣ ٢٣٥ ٦ ١٨ ٢٣١ ٢ ٢٣٥ ١١

عمر بن عبد العزيز ٧٨ ١٣

عمران بن حصين ١٤٣ ١٤ ١٥٣ ١١

ابن عون وهو عبد الله البصري ١٦٢ ١

عيسى عليه السلام ٢٣٨ ١٨ ٢٣٩ ١

طاطمة ١٤٠ ١٣

فدك ٢١٩ ١٣

الفرات ٢٢٣ ٢

الفرس ١٤١ ١٧

بنو فزارة ١٤٥ ٢٠

الفرازة ٣٠٠ ٤

الفضل بن صالح بن علي ٢٤٥ ١٤

ابن فضيل وهو محمد بن فضيل بن غزوان ١٤٠ ١٦

قبرس ٦٩ ١٤

قريش ١٤ ٨ ١١

بنو قريظة ٥٠ ١٦ ١٦٨ ١٨ ١٦ ٢١٦ ٢ ٢١٩ ١١

القسطنطينية ٣٥ ٤ ٨٩ ١٨

القسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ١١٧ ١٦

القفيز الحباجي ٢٢٣ ٥

القفيز الهاشمي الاول ٢٢٣ ٦

كتاب سير الواقدي للشافعي ١١ ١٥ ٣٧ ١٦ ١٨٠ ١٣ ٢١٢ ٤

كتاب قتال المشركين للشافعي ١١ ١٥

ابو كريب محمد بن الملاء ٢ ٧ ٨٠ ٨ ١٨ ٨٠ ٦ ١٠١ ١٦ ١١٧

١١ ١٣٥ ٢ ١٣٩ ١٩ ١٤٠ ١٥ ١٤٥ ١٣ ١٥ ١٨

١٥٩ ٤ ٢٠٣ ٧ ٢١٣ ٩ ٢٢٨ ١١

الكعبة ١٣٩ ١٧

الكوفة ٢٣٦ ٨ ٢٥١ ١٤ ١٥

الكوفيون ٢٢٠ ٦

نهر اللامس ٧٢ تلطقة ١ و ٢

الؤلؤى وهو الحسن بن زياد

ليث بن أبي سليم ١٤٥ ١٤

ابن أبي ليلى وهو محمد بن عبد الرحمن ١٩٠ ١٠

مجاهد بن جبر ١٤٦ ١٢

المجوس ٣ ١٤ ١٤١ ١٦ ١٧ ١٥٩ ١١ ١٩٩ ١٢ ١٤ ٢٠٠

مزاراً ٢٠١ ١ ٢ ٢٠٣ مزاراً ٢٢٩ ٦

محمد بن جرير الطبري أبو جعفر ٦٨ ١٢ ١١٧ ١٠ ٢٣٨ ١٠ ٢٤٢

٢ ٢٤٨ ١١

محمد بن الحسن الشيباني

محمد بن عمارة ٢٢٧ ١١

المدينة ٤٧ ١ ٢٣٣ ١٤ ٢٣٦ ٧ ١٤

مصر ٦٤ ١٠ ٦٩ ٠ ١٠

بنو المصطلق ١٢٩ ٢ ١٣٠ ٨

المصيبة ٧١ ١٩ ٧٢ ١ ٧٣ ٢ ١٢٢ ١٢

بنو المطلب ١٣٩ ٢

معاذ بن جبل ٢٠٨ ٣ ١١ ٢١١ ١

معوية بن عمرو

معوية بن صالح الحضرمي ١٤٠ ٦

مكة ٤١ ١١ ١٤ ٤٦ ١٦ ٤٨ ١٢ ١٦ ١٣٤ ١٣ ١٤٦ ١

٢٠٩ ٨ ٢٢٣ ١٤ ٢٣٤ ١٣ ٢٣٦ ٢

ملطية ٢٦ مراراً ٧٣ ٢

ملك بن انس

نافع مولى عبد الله بن عمر ٢٠٩ ١

نجد ١٤٦ ٣

نجران ٢٠٠ ١١ ٢٠٩ ١

ابن ابي نعيم وهو عبد الله ١٤٦ ١٣

النصارى ٣ ١٣ ٣٩ ٥ ١٤١ ١٤ ١٤٩ ١٨ ١٩ ١٥٠ ٩ ١٠

١٥٩ ١ ١٩٩ ١١ ٢٠١ ١ ٢٠٢ ١٣ ٢٠٩ ٨ ١٤

٢١٠ ١٧ ٢١٣ ٨ ٢٢٨ ٧ ١٠ ١١ ٢٢٩ ٦ ٢٣٠

مراراً ٢٣١ ٤ ٢٣٦ ١٦

بنو النضير ١٥٧ ١ ٢١٩ ١٢

بنو هاشم ١٣٩ ٣

هشام بن عروة ٨٠ ٨ ١١٧ ١١

الهند ٢٠٠ ٤

هوازن ١٢٩ ٣ ١٤٥ ١٩ ٢٢٢ ١٧

الواقدي: راجع كتاب سير الواقدي للشافعي

وكيع بن الجراح ٢ ٧ ٨٠ ٨ ٨١ ١ ٨٢ ٦ ١٠١ ١٦ ١١٧

٢٠٣ ٤ ١٥٩ ١٨ ١٦ ١٣ ١٤٥ ١٦ ١٣٩ ٢ ١٣٥ ١١
١٢ ٢٢٨ ١ ٢١٣ ٧

الوليد بن جُبيح ١٤٠ ١٦

الوليد بن مزيد أبو العباس

الوليد بن يزيد ٨٢ ١ ١٢٩ ٥

ابن وهب وهو عبد الله

الجماعة ٢٣٣ ١٤

اليمين ٢٠٠ ١١ ٢٠٩ ٦ ١٧ ٢١١ ١

اليهود ٣ ١٢ ١٩٩ ١٠ ٢٠٢ ١٧ ٢٢٩ ٦ ٢٣٥ ١٢

أبو يوسف يعقوب

يونس بن عبد الأعلى



تصحیحات وزیادات

٦	٢	المسلمین یوفی الاصل: مسلسل	٤٧	١٠	ا کبر
١٩		یُغیروا	٤٩	٣	لیحنف « من » مع تعلیقة ٧
٧	١	تعلیقة ١: لعله « حین »	٥٠	٢	لعله : لو أن
٨	٨	فیثیر		١٧	وقال
١٣		ضرورة		١٩ و ٢٠: ام ٧، ٣١٧: فأما . . .	
١٠	١	حدثنی			بیمهما وهو لا یحیز أن ینبیعهما
١٣	١٠	یکف (على صیغة الفاعل)			(یعنی الأوزاعی)
٢٠	١٠	انی قد اخذت	٥٥	٢	لیحنف الفاصل
	١١	اخذت	٥٩	٢	تعلیقة ٢: راجع ام ٤، ١٠٩ و ١٦٧؛
٢٥	٤	لیحنف الفاصل			وراجع ما جاء فی فصل ٢١
	٤	عنهم ؛ وفی الاصل : عنه	٦١	٨	بأن ؛ وفی الاصل : ان
٣٣	٣	یمتنع مثلها ؛ ولتحنف تعلیقة ٣		١٧	واحد من الفريقین
٣٧	٦	اذا ؛ ولتحنف تعلیقة ١٢	٦٢	٨	اقتص
	١٧	عقد عقده ؛ ولتحنف تعلیقة ٢٨		١٦	او استغفم ؛ وفی الاصل :
٣٩	٣	لعله : الأمان			واسعدم
	٢	ابی اسحق		١٨	فی اول السطر : فیا ؛ وفی
٤٠	١٥	لعله : حاز الاسلام			الاصل : ما
٤٢	١٢	یؤخذ	٦٦	١٣	لعله : علانية او نجوى
	١٦	ینخرجه	٦٧	١٢	اذا ؛ ولتحنف تعلیقة ٢
٤٦	١٩	ردّه ؛ وفی الاصل : ردوه	٦٨	١٧	فأن

٦	الحرب ثم اختلفوا فيه اذا ؛ ولتحذف تعليقة ١ و ٢	٩٤	٧	استيقن ؛ ولتحذف تعليقة ٢	٦٩
٢	احبه	٩٥	٨	قسم (على صيغة الفاعل)	
٣	تعليقة ٣ : لتحذف		١٥	عليهم	
٣	الجيش	٩٦	٩	ترد	٧١
٢١	فهذا		١١	وسلبوا ؛ ولتحذف تعليقة ٤	٧٢
١	الغرق	٩٧	١٦	سلبوا ؛ ولتحذف تعليقة ٧	
٣	فيروز		١	استعاثوا اظهم	٧٣
١٩	ثم يحمله	١٠٠	١٣	زربى (١٠) (١١)	
١	(قال) لا	١٠٤	٧٤	تعليقة ٨ : ٣١٢	
١٠	شجراً	١٠٧	٢٠	له الأشهب بدلا من ابن	٧٦
١٠	يطبقوا ؛ وفي الاصل : لطمعا	١٠٩		وهب في واحد من الموضعين	
٧	فرس ... فرسه ... فرسه	١١٣	١٣	حدثني	٧٨
	١١٤ تعليقة ٣ : له		١٥	ويسلبون ؛ وفي الاصل :	
٨	اُسلب	١١٥		وسلبون	
١٠	جعفر	١١٧	٩	تغير	٧٩
١٥	ابن شهاب		١٣	تفرس	٨٠
١٦	آن يزيدم	١١٨	١٣	والرجل ؛ ولتحذف تعليقة ٣	
١٨	فيه (٥٥) ؛ وفي الاصل : مضي	١٢١	٤	اخبرني ؛ وفي الاصل : احبر	٨٤
٢٠	في سرية او في تلف ؛ ولتحذف تعليقة ٢ و ٣		١٧	لعل بعض القول ناقص	
			١٧	له : عنه ولم يبدله وهذا	٨٩
			١٢	يجوز	٩٠
١٩	طيب (على صيغة الفاعل)	١٢٢	٧	يظهر أن « من حصته » زائد	٩١

٦	١٤٣	ارق منهم أو اخذ منهم فدية	٦	١٣٤	فقلها
١١	١٤٤	قتلهم	٧		كان اصحاب
٦	١٤٥	بطيب (بمخف التشديد)	١٠		المسلمين
٦	١٤٨	يمكن (في الموضمين)	١٣		نفل
١٤		اخذه	١٨	١٣٥	يذاة : في الاصل « مناه »
٢١		عقرا	٣	١٣٦	فقتلوا
١٧	١٤٩	اصابوا	٩		النفل
٢١	١٥٠	فيما ؛ وفي الاصل : مما	٧	٢٨	عليه
١٣	١٥١	له : على الحر وعلى	٨		غلب عليه ؛ وفي الاصل :
١١		(قال وقال الأوزاعي)			عليه عليه
١	١٥٣	فما : في الاصل « ما »	١١		فشدوا
١٥		له : عليهما	٦	١٣٣	لعل بعض القول ناقص مثل
١٤	١٥٥	العدو			« وكان مع الجيش فضل »
١٦		الغنيمة	١٨	١٣٤	وإن
١	١٥٦	باليقة	١٣٦		تطبيقه : الزاجل
٢	١٥٧	أخذ منه	١١	١٣٧	فأن
٥		قسم	١٦	١٣٨	فكذلك
٢١		له : بها بالتيمة	٦	١٤٠	ابن عثمن ؛ وفي الاصل :
٥	١٥٨	ملكه			أوعس
١١		له : من مقانم	١٥		ففي ؛ وفي الاصل : فهو
١٩	١٦١	آتي	١٤١	١٦١ و ١٦٢	له الأشهب بدلا من
١٨	١٦٨	في قرينة			ابن وهب في واحد من الموضعين

٢١٩	١٩	رقيق ؛ وفي الاصل : الرقيق	٢٧١	٢	رجلي
٢٢٠	٢	ارض ؛ وفي الاصل : الارص	١٧٢	٤	فيا
٢٢٢	١٧	هوازن	١٧٥	٦٤	في اول البطر : الجيش
٢٢٦		تعليقة ٥ : ١٩٣ و ١٩٥	١٧٦	١٧	تصميم
٢٢٨	١٠	او ١٢ : خذير ؛ وفي الاصل : حزين	١٧٧	١	اصاب
٢٢٩		تعليقة ١ : راجع ج	١٨٠	٢	فا : لعله « ثم » كافى ١٠ ١٢
٢٣٠	١٥	منهم ؛ وفي الاصل : منه	١١		لا يعلكون
٢٣٢	١٤	او ١٥ : قد جاء بعضه في فصل ١٢٩	١٨٣	٥	ليخفف من ؛ وهو موجود
٢٣٣	٢	ولا غير			في الاصل
٢٣٤	٩	تقدم	١٨٥	٣	ابوا
٢٣٧	٢	يظهر أن بعض القول ناقص	٧		الثياب
٢٣٨	١٩	لعله ؛ وتقدم	١٨٦	٨	اخذ
٢٣٩	٢	عزير	١٩٣	٤	ليخفف « أم » مع تعليقة ١
٢٤٥	٤	تقدم	١٩٤	٢	يستحلها
٢٤٦	٧	اقتصر	١٩٧	١٨	تبين
٢٤٨	٢	لعله : نصيب	٢٠٢	٥	عليه
٢٤٩	٢	لم		٦	وإما
٢٤٩	٩	قل	٢٠٧	٧	زعمون
٢٥٥	٩١	أخذ		١٨	فانه إن
٢٥٣	١٤	تعليقة ٨ : محوهم	٢٠٨	٤	معاشر
٢٥٥		من		٦	الى ٨ : يتكرر في فصل ١٤٣
٢٥٥		تعليقة ١ : راجع أم	٢٠٩	١	اسم ؛ وليخفف : تعليقة ١

al-Auzā'i und im *Kitāb al-ḥarāğ*, dass die nicht kämpfende, aber beim Kampfe mithelfende Frau nach Abū Ḥanīfa und Abū Jūsuf keinen Beuteanteil, wohl aber eine Belohnung erhält, während sie nach der im *Iḥtilāf*-Werk vorliegenden Ansicht der Ḥanafiten überhaupt nichts bekommt (dass es sich dabei um die Meinung eines Teiles der Genossen handeln könne, wird durch das unmittelbar vorhergehende *والأول* ausgeschlossen); die Parallele des *Kitāb al-ḥarāğ* zu S. 59 Anm. 3 vertritt eine andere Behandlung des *Dimmī* als Spion als aṭ-Ṭabarīs Exzerpt; S. 83 Anm. 5 ist es die Ansicht Abū Jūsufs nach dem *Kitāb al-iḥtilāf*, dass, wer mit mehreren Pferden am *Ġihād* teilnimmt, den Anteil für zwei (aber nicht mehr) Pferde erhält (wie al-Auzā'i lehrt), nach dem *Kitāb sijar al-Auzā'i* dagegen, dass er den Anteil nur für ein Pferd erhält (wie Abū Ḥanīfa lehrt); und zu S. 224 Anm. 6 bleibt das mit dem doppelten *ʿuṣr* belastete Land, das ein *Dimmī* von einem *Taglibī* kauft, nach dem *al-Ġāmiʿ* steuerlich unverändert, während es nach aṭ-Ṭabarīs Angabe *ḥarāğ*-Land wird (für den Fall, dass ein Muslim der Käufer ist oder dass der *Taglibī* den Islām annimmt, stimmen beide Angaben überein).

Zusammenfassung. Zusammenfassend ist festzustellen, dass aṭ-Ṭabarī seine Quellen, soweit wir es nachprüfen können, mit grosser Sorgfalt und Vollständigkeit benutzt hat ¹⁾. Die festgestellten Differenzen beruhen nicht auf ungenauem Exzerpieren seinerseits, sondern auf Verschiedenheiten der *Riwayas*. Wenn wir auch Parallelnachrichten haben, die bei ihm fehlen, so bietet er uns dafür viel mehr Neues über die Ansichten der alten Autoritäten und daneben eine einzigartige Vergleichsmöglichkeit.

¹⁾ Das zeigt sich auch darin, dass er genau angibt, wann er einen Schluss aus seinen Quellen zieht (z. B. S. 31, 5; 247, 15; 248, 11 f.).

und der Entstehung von *arḍ al-ḥarāğ* hervorheben möchte. Sieht man von ihnen und auch von den für die Darstellungsform des *al-Ğāmi^c aṣ-ṣağīr* bezeichnenden kasuistischen Spezialfällen¹⁾ ab, die auch ihrerseits bei weitem nicht alle bei at-Ṭabarī wiederkehren, so finden sich doch noch inhaltliche Überschüsse gegenüber folgenden Stellen des *Ihtilāf*-Werkes: S. 34 Anm. 2 (die Ḥanafiten fehlen bei at-Ṭabarī, das *Kitāb al-ḥarāğ* und der *al-Ğāmi^c* bringen ihre Ansicht); S. 157₁₈ f. (neben den anderen Genossen Abū Ḥanīfas wird aṣ-Ṣaibānī, der nach dem *al-Ğāmi^c* S. 75 dasselbe lehrte, von at-Ṭabarī nicht erwähnt); S. 227 Anm. 1 (die Ḥanafiten fehlen bei at-Ṭabarī, das *Kitāb al-ḥarāğ* bringt ihre Ansicht); S. 246 Anm. 9 (zwei einzelne Fälle, über die sich der *al-Ğāmi^c* äussert, fehlen in dem Exzerpt des at-Ṭabarī).

Entgegen dem ersten Anschein liegt S. 3 Anm. 6 keine sachliche Differenz zwischen at-Ṭabarī und dem *Kitāb al-ḥarāğ* vor, ebensowenig S. 202 Anm. 19 (im *Kitāb al-ḥarāğ* S. 79 wird die erste allgemeine Aussage العرب... لا تقبل منهم المجزية eingeschränkt). Auch an folgenden Stellen braucht es sich nicht gerade um einen sachlichen Widerspruch zu handeln: S. 226 Anm. 6 (die allgemeine Formulierung bei at-Ṭabarī berücksichtigt nicht den im *Kitāb al-ḥarāğ* behandelten Sonderfall), S. 246 Anm. 9 (hier wird eine von der allgemeinen Angabe über die Ḥanafiten etwas abweichende Sonderansicht des Abū Jusuḥ — nach dem *Kitāb al-ḥarāğ* S. 256 — und des aṣ-Ṣaibānī — nach dem *al-Ğāmi^c* — von at-Ṭabarī nicht angeführt) und S. 255 Anm. 9 (der Text des at-Ṭabarī und die zweimalige Angabe im *Kitāb al-ḥarāğ* lassen sich streng genommen miteinander vereinbaren, vielleicht liegt aber doch eine alte Verwechslung von طلب und صلب vor).

Ein Widerspruch liegt aber zweifellos an folgenden vier Stellen vor: zu S. 21 Anm. 2 lehren die Parallelen im *Kitāb sijar*

¹⁾ Vergl. Dimitroff, *Asch-Schaibānī*, MSOS, Bd. XI, Abt. 2, S. 86 f. und Bergsträsser, *Islamica*, Bd. 4, S. 291.

und der Text des *Kitāb al-umm* wegen ihrer inhaltlichen Verschiedenheiten als zwei besondere Rezensionen betrachtet werden; zahlreich sind die Exzerpte im *Ihtilāf*-Werk, zu denen das *Kitāb al-umm* keine Parallelen bietet; seltener finden sich hier zur Sache gehörige Stellen, die bei aṭ-Ṭabarī fehlen, so S. 20 Anm. 1, wo aṭ-Ṭabarī über aš-Šāfi'ī schweigt, während das *Kitāb al-umm* eine naheliegende Parallelstelle aufweist. Weitere Einzelspuren der Verschiedenheit beider Rezensionen finden sich S. 70 Anm. 3 (die Parallele im *Kitāb al-umm* 470 ist zwar anders formuliert, aber sachlich nicht abweichend), S. 127 Anm. 7 (hier scheint der kürzenden Formulierung des aṭ-Ṭabarī — vergl. den zweiten Absatz dieses Paragraphen — ein von dem des *Kitāb al-umm* etwas abweichender Text zugrundezuliegen) und ebd. Anm. 11 (hier bringt das *Kitāb al-umm* eine Stellungnahme aš-Šāfi'īs, die im *Ihtilāf*-Werk fehlt). Während diese Beispiele sich leicht vermehren liessen, fehlen Belege für sachliche Differenzen zwischen beiden Überlieferungszweigen, wie bei der Einheitlichkeit der *Riwāja* zu erwarten ist.

Abū Ḥanīfa und seine Genossen. Ihre Ansichten bringt aṭ-Ṭabarī meist ohne *Isnād*; der Hauptüberlieferer ist al-Lu'lu'ī, daneben al-Ğuzaġānī, mit denen aṭ-Ṭabarī aber in keiner direkten Beziehung steht. Eine kollationierte Parallele wird man in den ḥanafitischen Texten nur S. 117 Anm. 1 finden (aus dem *Kitāb sijar al-Ausā'ī*); ausserdem liegen zu S. 169 ff., 210 f., 212, 236, 240 und 246 im *Kitāb al-ḥarāġ* im Wortlaut sehr ähnliche Parallelfassungen vor, die sich nur wegen der zahlreichen Abweichungen im einzelnen nicht zur Kollation eignen. Im allgemeinen ist die Formulierung der Parallelen, die das *Kitāb sijar al-Ausā'ī*, das *Kitāb al-ḥarāġ* und der *al-Ğāmi' aṣ-ṣaġir* zu der Mehrzahl der Exzerpte im *Kitāb al-ihtilāf* bieten, wesentlich kürzer als bei aṭ-Ṭabarī, wenn auch mit wörtlichen Anklängen — mit Ausnahme der das Spezialthema des *Kitāb al-ḥarāġ* bildenden Fragen, von denen sogar viele bei aṭ-Ṭabarī nicht auftreten und unter denen ich die öfters wiederkehrende Erörterung der möglichen Doppelbehandlung der *biṭād al-'anwa*

kaufen; nach dem *Kitāb al-umm* lehrt er dagegen, dass der Verkauf an seinen Vater in diesem Falle zulässig ist. In beiden Überlieferungszweigen ist ein einfacher Textfehler ausgeschlossen: die Angabe bei aṭ-Ṭabarī wird durch die ausdrückliche Begründung gestützt, die im *Kitāb al-umm* durch die folgende Polemik des abū Jūsuf (aus der man im übrigen keinen Schluss auf die wirkliche Lehre al-Auzāʿīs in der generellen Frage der Rückgabe von Gefangenen in das *Dār al-ḥarb* ziehen darf; vergl. darüber vielmehr S. 142₃ ff. = 162₁₈ ff. und 185₁₃ ff.). Eine weitere sachliche Differenz scheint zwischen S. 193₁₄ ff. und der Parallele im *Kitāb al-umm* (733a) zu bestehen; doch sind beide Texte zu knapp, um das mit Sicherheit annehmen zu können ¹⁾.

Sufjān aṭ-Ṭaurī führt aṭ-Ṭabarī in zwei *Riwājas* an, der des Muʿāwija ʿan Abī Ishāq al-Fazārī (bisweilen mit ihrer Überlieferung von al-Auzāʿī zusammengearbeitet) und der des ʿAlī ʿan Zaid, manchmal auch in beiden nebeneinander. Dabei ergibt sich S. 151₁₃ f. bzw. ebd. 20 f. ein Widerspruch zwischen beiden Überlieferungen.

aš-Šāfiʿī. Für das Korpus der Schriften aš-Šāfiʿīs kannte aṭ-Ṭabarī noch nicht den Titel *Kitāb al-umm* (vergl. Heffening, *Das islamische Fremdenrecht*, S. 145); er zitiert aus ihm einmal das *Kitāb qitāl al-mušrikīn* (das dem *Kitāb al-ḡihād* des *Kitāb al-umm* entspricht) und verschiedentlich das *Kitāb sijar al-Wāqidī* (vergl. die Stellen im Index der Eigennamen) und benutzt ausserdem das *Kitāb sijar al-Ausāʿī*, sämtlich von seinem Lehrer ar-Rabīʿ überliefert, wodurch die Identität der *Riwāja* mit den im *Kitāb al-umm* vorliegenden Texten gesichert ist (vergl. auch die oben § 2 besprochenen gemeinsamen Fehler beider Überlieferungszweige). Über das formale Verhältnis aṭ-Ṭabarīs zu seiner Quelle vergl. den Anfang dieses Paragraphen. Trotz dieser engen Beziehung zueinander müssen die Quelle aṭ-Ṭabarīs

¹⁾ Anhangsweise sei erwähnt, dass al-Auzāʿī S. 189, 14 nur einen der beiden ihm vorgelegten Fälle entscheidet; ein Überlieferungsfehler scheint nicht vorzuliegen, vielleicht ein zu kurzes Zitat aṭ-Ṭabarīs.

und S. 108 auf die Parallelstellen im *Muwatta'* des Jahja neues Licht fallen und bringt S. 84₈₋₁₀ und S. 255₁₅ die Ansicht Mälik zu zwei Fragen, über die die *Mudarwana* ausdrücklich ihre Unkenntnis bezeugt. Dass im übrigen at-Ṭabarī Exzerpte dort schweigen, wo die *Mudarwana* das Fehlen einer Äusserung von Mälik feststellt, kann nicht verwundern.

Während einige dieser Fälle (besonders S. 226 Anm. 4) schon nahe an sachliche Differenzen heranzuführen, liegen solche geradezu vor S. 84 Anm. 3 und S. 250 Anm. 1 zwischen at-Ṭabarī und der *Mudarwana*.

al-Ausā'i. Von al-Auzā'i berichtet at-Ṭabarī nach zwei, bisweilen nebeneinander hergehenden *Riwājas*, der des al-ʿAbbas ʿan al-Walid ibn Mazjad und der des Muʿawwija ʿan Abī Ishāq al-Fazārī. Jene ist auch in der Kairiner Handschrift vertreten, diese tritt hier an die Stelle der dort herrschenden des al-Walid ibn Muslim. Die *Riwāja* des al-ʿAbbas steht der Gestalt, die die Zitate im *Kitāb sijar al-Ausā'i* des *Kitāb al-umm* haben, nahe; dass es sich aber doch um einen anderen Überlieferungszweig handelt, wird zwar weder durch die Verschiedenheiten des Umfanges noch durch die abweichende Filiation dieses Textes (al-Auzā'i—Abū Jūsuf—aš-Šāfi'—ar-Rabī'), wohl aber durch eine gewichtige sachliche Differenz (vergl. unten) bewiesen. at-Ṭabarī hat jedenfalls auch das *Kitāb sijar al-Ausā'i* für die Ansichten aš-Šāfi's benutzt; Ansichten des al-Auzā'i selbst aber scheint er ihm nicht entnommen zu haben; wenigstens nennt er ar-Rabī' nie als seinen Gewährsmann für al-Auzā'i. Der von at-Ṭabarī gebrachte Stoff überwiegt den Inhalt des *Kitāb sijar al-Ausā'i* beträchtlich; die Überschüsse dieses über jenen sind unbedeutend.

Beachtung verdient die sachliche Differenz zwischen S. 159₁₅ ff. (vergl. 142₇ = 162₁₀ f. und 185₉ ff.) und der Parallele im *Kitāb al-umm* (3₂₀₃ f. = 7₃₃₂): nach at-Ṭabarī lehrt al-Auzā'i, dass ein ohne seinen Vater gefangener *Ṣabī* der *Ahl al-ḥarb* als Muslim gilt und daher auch nicht an seinen Vater verkauft werden darf, wenn dieser als *Musta'min* erscheint, um ihn zurückzu-

stalt des Jahja etwas ferner steht, ist als solche nicht bekannt, scheint aber doch nichts anderes vorzustellen; die Listen der verschiedenen Ausgaben des *Muwatta'*² variieren vielfach, und nichts veranlasst anzunehmen, dass die, aus den literarischen Quellen zusammengestellte, ausführlichste Aufzählung des al-Laknawī in seiner Einleitung zur *Riwāja* des Muḥammad ibn al-Ḥasan aṣ-Ṣaibānī vollständig sei. Von der *Mudawwana* verrät aṭ-Ṭabarī keine Kenntnis.

Wie es nach dem, was wir über das Verhältnis der verschiedenen *Muwatta'*-Ausgaben zueinander wissen (vergl. Goldziher, *Muhammedanische Studien*, Bd. II, S. 222 f.), nur zu erwarten ist, findet sich in den Exzerpten bei aṭ-Ṭabarī vieles, was in den *Riwājas* des Jahja und Muḥammad (und auch in der *Mudawwana*) fehlt, und fehlt umgekehrt manches zur Sache gehörige, das jene Quellen bieten. Für die Fälle erster Art genügt der Hinweis auf den Text, wo sie durch das Fehlen von Parallelen auffallen; als wichtigere Fälle zweiter Art seien hier kurz angeführt: S. 20 Anm. 1 (Ansicht Mālik's nur in der *Mudawwana*); S. 25 Anm. 9 (Ansicht Mālik's über den *amān* der Frau nur in der *Mudawwana*); S. 48 Anm. 1 (aṭ-Ṭabarī bringt nichts von Mālik, eine entferntere Parallele in der *Mudawwana*); S. 50 Anm. 5 (desgl.); S. 99 Anm. 6 (Ansicht Mālik's nur in der *Mudawwana*); S. 128 Anm. 2 (desgl.); S. 233 Anm. 3 (der *Muwatta'* des Muḥammad bringt eine bedeutsame Ergänzung zu aṭ-Ṭabarī's Exzerpt, die eine Parallele zu den entsprechenden Ansichten aṣ-Ṣafī's und der Ḥanafiten darstellt). Es seien einige Stellen angeschlossen, an denen der eine Überlieferungszeitung trotz Vorliegens paralleler Nachrichten wesentlich mehr bietet als der andere: zu S. 226 Anm. 4 bietet der *Muwatta'* des Jahja¹⁾, zu S. 243 Anm. 4 und S. 253 Anm. 8 die *Mudawwana* inhaltlich reichere Parallelen; umgekehrt lässt aṭ-Ṭabarī durch die beiden Stücke S. 102 f.

¹⁾ Sein Zeugnis ist für das Verständnis der Angaben bei aṭ-Ṭabarī und in der *Mudawwana*, die nur je einen anderen Spezialfall behandeln, sogar wesentlich; der Wortlaut bei aṭ-Ṭabarī ist zu allgemein.

(S. 218 Anm. 8); auch der Wortlaut spricht bisweilen für eine Kürzung durch at-Ṭabarī, mit Sicherheit an der Stelle S. 127 Anm. 7 (hier muss der sonst entstehenden Unklarheit durch Einschub einer mit *يعني* eingeleiteten Zusammenfassung vorgebeugt werden). Die zahlreichen stilistischen Differenzen zwischen beiden Texten sind inhaltlich gleichgültig; recht viele unter ihnen erweisen sich als sekundäre Änderungen oder Korruptelen im *Kitāb al-umm* (z. B. S. 15 Anm. 9; 169 Anm. 4; 253 Anm. 3; eines der selteneren Beispiele für das Gegenteil: S. 205 Anm. 19)¹⁾.

Zur Verarbeitung schriftlicher Quellen stimmt es, dass at-Ṭabarī sehr geringen Wert auf die Isnāde legt; für die Ḥanaften nennt er meistens, und für den seltener berücksichtigten Abū Taur überhaupt keine Gewährleute; auch bei Mālik, al-Auzāʿī und aš-Šāfiʿī führt er den *Rāwī* nicht immer zu jedem einzelnen Abschnitt an; seine *ṭurūq* in den hier vorliegenden Teilen sind im wesentlichen dieselben wie in den Kairiner Fragmenten (vergl. Kern l. c. S. 67 f. sowie hier den Index der Eigennamen). Im folgenden stelle ich das wichtigste über das sachliche Verhältnis at-Ṭabarī zu den einzelnen Autoritäten zusammen.

Mālik. Die Ansichten Mālik's bringt at-Ṭabarī in zwei auf Ibn Wahb bzw. Ašhab zurückgehenden und durch seinen Lehrer Jūnus vermittelten *Riwājas*, die häufig parallel zueinander angeführt werden. Die erste, die die Hauptmasse der Zitate stellt, wird unter den dem Namen nach bekannten 15 *Riwājas* des *Muwattaʿ*²⁾ angeführt und als eine der verbreiteteren bezeugt; die Exzerpte hier und in der Kairiner Handschrift sind alles, was von ihr erhalten ist (vergl. Schacht, EI s. v. Mālik ibn Anas); trotz der zu erwähnenden Unterschiede erscheint sie der *Riwāja* des Jahja ziemlich ähnlich, da hier ja die charakteristischen Abweichungen in der Anordnung wegfallen — sicher viel ähnlicher als die *Riwāja* des Muḥammad. Die zweite, die der Textge-

¹⁾ Anhangsweise sei erwähnt, dass S. 80 Anm. 9 eine sachlich belanglose Abweichung auf verschiedener Lesung des Wortes *احد* in unpunktierter Texten beruht, die im *Kitāb al-umm* eine stärkere stilistische Umformung zur Folge gehabt hat.

hier überhaupt fehlen, wie S. 127₁₁; 171₆; 233₁₈; 234₂, oder unzutreffend, weil die Stelle erst später folgt, wie S. 221₂, wo der Verweis auf S. 229 geht (ein Zufall will es, dass im *Kitāb al-umm*, das zu beiden Stellen die Parallelen bietet, der Verweis in derselben Weise unzutreffend ist)¹⁾. Zutreffend ist ein solcher Verweis nur dann, wenn die Stelle auch bei aṭ-Ṭabarī vorhergeht, wie S. 36₁₈ (Verweis auf S. 15 f.), S. 180₄ (Verweis auf S. 11), S. 238₁₄ (Verweis auf S. 201 f., 204 ff., 209 f.) und S. 253₁ (Verweis auf S. 245 f.), oder wenn der Verweis auf eine frühere Stelle innerhalb desselben Exzerptes geht, wie S. 127_{4, 11}, S. 135₁₈ und oft. Bisweilen aber tilgt aṭ-Ṭabarī unzutreffende Verweise auf Stellen, die bei ihm nicht vorkommen, so S. 136 Anm. 1 und S. 245 Anm. 8, oder stilisiert sie um, wie S. 3 Anm. 2. Im Falle von S. 257 Anm. 4 steht das, worauf der ausgelassene Verweis bezug nimmt, im *Kitāb al-umm* in demselben Passus, fehlt aber im *Iḥtilāf*-Werk; damit ist zugleich diese Textkürzung als von aṭ-Ṭabarī selbst stammend nachgewiesen.

In anderen Fällen ist eine Kürzung des Quellentextes durch aṭ-Ṭabarī nicht weniger sicher. An etwa 40 Stellen bietet das *Iḥtilāf*-Werk einen inhaltlich kürzeren Text als die Parallelen im *Kitāb al-umm*; an den meisten unter ihnen ist in der Weglassung von Begründungen, Auseinandersetzungen mit Gegnern und Exkursen die Hand aṭ-Ṭabarīs deutlich erkennbar; besonders charakteristisch ist S. 33 Anm. 4 (der hier weggelassene Passus kehrt S. 37₁₈ ff. in anderem Zusammenhange wieder) und S. 98 Anm. 6 (eine Spezialfrage, die Kriegsbeute betreffend, hat aš-Šāfi' zu einem Exkurs über die *aḥkām al-kilāb* veranlasst, den aṭ-Ṭabarī, weil nicht zum Thema gehörig, weglässt). Daneben gibt es mehr als 15 weitere Stellen, an denen im *Iḥtilāf*-Werk eine wesentlich kürzere Formulierung desselben Inhalts vorliegt als im *Kitāb al-umm*, denen wohl nur eine Stelle mit der umgekehrten Sachlage gegenübersteht

¹⁾ Ein ohne den weiteren Zusammenhang unverständlicher Verweis auf al-Auzā'ī ist S. 50, 20 in einem wörtlichen Zitat stehen geblieben.

der *Šabī* und der *Dimnī* als Wegelagerer aber erst S. 258. So kann auch der Inhalt der bis auf ein Blatt verlorenen zweiten Lage (vergl. oben § 1) nicht näher vermutet werden, so leicht man auch geneigt sein könnte, neben der Behandlung der weiteren, mit *Šullh* und *Dimma* zusammenhängenden Fragen eine nähere Besprechung des Beutefünftels, das S. 133 ff. nur nebenbei berücksichtigt wird, dorthin zu versetzen. Dem *Faiʿ*, das im *Kitāb al-ğisja* nur eben berührt wird (Abschnitt 136), kann sehr wohl ein eigenes "Buch" gewidmet gewesen sein. Über wiederholte Abschnitte vergl. oben § 2.

Auf das *Kitāb al-muḥāribin* wird im *Kitāb al-ğasb* der Kairiner Handschrift verwiesen (Teil I S. 146); gemeint ist Abschnitt 158 unseres Textes, wodurch seine ohnehin unbezweifelbare Echtheit noch von aussen bestätigt wird. In unserem Texte selbst verweist aṭ-Ṭabarī S. 228₄ f. auf das *Kitāb as-sakāt* und S. 254₁₀ auf die Behandlung des *qaf as-sāriq*, die beide den hier vorliegenden Teilen im Gesamtplan des *Iḥtlāf*-Werkes vorausgingen, während das *Kitāb al-ğasb* ihnen umgekehrt folgte. Literarische Erwähnungen anderer Teile bei Kern, l. c. S. 65, wozu noch die Anführung des *Kitāb al-ğanāʿis* bei Jaqūt, *Iršād al-arīb*, Bd. 6, S. 435₁₂ kommt. Zum *Qitāl ahl al-bağj* vergl. oben § 1.

§ 4. Die Quellen aṭ-Ṭabarīs.

Dass aṭ-Ṭabarī für sein Werk, wie zu erwarten, schriftliche Quellen benutzt hat, ergibt sich für Malik aus der interessanten Notiz S. 181, f., wo es zwischen zwei einzelnen Äusserungen Malik's von dem Überlieferer heisst: *وقال في موضع آخر*, und für aš-Šāfi' aus dem oben § 2 besprochenen Auftreten von gemeinsamen Textfehlern hier und im *Kitāb al-umm*. In dieselbe Richtung weist aṭ-Ṭabarīs Behandlung seiner Quellentexte. Weil er sie meist unverändert in der ihm vorliegenden Form übernahm, sind einige Verweise auf das Vorhergehende stehen geblieben, die nunmehr sinnlos sind, weil die zitierten Stellen

mehreren Stellen. Der Kreis der Gelehrten, deren *Ihtilāf* er berücksichtigt, ist derselbe wie in der Kairiner Handschrift: Mālik, al-Auza'ī, Sufjān at-Taurī, aš-Šāfi'ī, Abū Ḥanifa mit seinen Genossen (Abū Jūsuf, Muḥammad ibn al-Ḥaṣan aš-Šaibānī, al-Lu'lu'ī und Zufar) sowie Abū Taur (fast durchweg in dieser Reihenfolge); Abū Taur fehlt meistens, die anderen bisweilen; vereinzelt werden auch ältere Autoritäten herangezogen, darunter wiederholt al-Ḥaṣan al-Baṣrī; nicht näher bezeichnet werden die aš-Ša'mijūn (vergl. den Index der Eigennamen). Aḥmad ibn Ḥanbal kommt nur einmal vor, aber bezeichnenderweise nicht von at-Ṭabarī selbst genannt, sondern in einem Zitat aus abū Taur (S. 139₁₄; vergl. Kern l. c. S. 66).

Das Konstantinopler Fragment umfasst drei selbständige "Bücher" des Gesamtwerkes: das *Kitāb al-ğihād* (S. 1—198), das *Kitāb al-ğisja* (S. 199—241) und die *Aḥkām al-muḥāribīn* (S. 242—259; in der Unterschrift am Ende als *Kitāb al-muḥāribīn* bezeichnet). Aus dem *Kitāb al-ğisja*, dem weitaus grössten Teile des Ganzen, sind durch die Überschriften ذكر السيرة في (S. 68) und القول في احكام الأنفال والغنائم (S. 2) zwei Unterabschnitte herausgehoben, die aber keineswegs das ganze "Buch" aufteilen, sondern nur die folgenden, sachlich verwandten Fragen zusammenfassen sollen. Die Darstellung schreitet zwar meist ungefähr nach inhaltlichen Zusammenhängen und vom allgemeinen zum besonderen fort, doch ist Zusammengehöriges nicht selten getrennt; so werden, abgesehen von kleineren Mängeln der Anordnung, die Verträge mit den *Harbīs* S. 14 ff. behandelt, die Vertragsgrundlage des *Dimmī*-Verhältnisses aber erst, durch ganz anderes getrennt, S. 23 ff.; eine Spezialfrage der Verteilung der Kriegsbeute S. 20 f., während ihre ausführliche Behandlung in einem eigenen Unterabschnitt erst S. 68 ff. folgt; der *Musta'min* und der *Dimmī* als Spion S. 24 f. und 58 f., der Muslim als Spion S. 172 f.; die Bestrafung des *Ğall* S. 173 ff., ganz isoliert von der Abgrenzung des *Ğulūl* S. 94 ff.; die Frau als Wegelagerin S. 249,

Ṭabarī der betreffenden Autorität gewidmete Abschnitt. Orthographische Abweichungen sind im Apparat nicht berücksichtigt, ebensowenig die in der Handschrift fast regelmässig auftretende Schreibung *الو* für *لو* und die bisweilen vorkommenden Dittographien beim Übergang auf eine neue Seite und Zeile, endlich nicht die Überschriften in den gedruckten Texten. Die im Apparat gebrauchten Siglen sind auf S. ب des arabischen Teiles erklärt.

§ 3. Die Anlage des Werkes.

Die Anlage des Konstantinopler Fragments entspricht der des ersten Teiles der Kairiner Handschrift, über die Kern ZDMG 1901, S. 61 ff. ausführlich berichtet hat. Ebenso wie dort pflegt auf einen Übereinstimmungspunkt eine Reihe von Differenzpunkten (oder auch nur ein einziger) zu folgen; nicht ganz selten stehen auch zwei (S. 110 f. sogar drei) Übereinstimmungspunkte unmittelbar hintereinander. In Abweichung von dem festen Schema ist S. 71 die Anführung einzelner Meinungen zu einem Übereinstimmungspunkte zusammengearbeitet, S. 52 f. eine einzelne abweichende Meinung in die Behandlung des Übereinstimmungspunktes hereingezogen; S. 238 ff. werden eine längere Ausführung von aš-Šāfi' und eine kürzere von Abū Ḥanīfa einfach nebeneinander wiedergegeben, S. 240 ein Übereinstimmungspunkt durch eine näher erläuternde Ausführung aš-Šāfi's fortgesetzt. Wo es sich um Berichte aus dem Leben des Propheten handelt, heisst es S. 140 *وأجمع أهل السير نقلاً*, S. 168 *ونقلت المحجة التي تنقطع العذر*, S. 200 *وأجمع أهل السير جميعاً نقلاً*, aber doch auch S. 2 *أجمعت المحجة 2*. Die Überschriften, die at-Ṭabarī den einzelnen Differenzpunkten gibt, sind nicht immer ganz korrekt. Eine Begründung der verschiedenen Ansichten bringt er nur ganz selten im *Kitāb al-ğisja* und den *Aḥkām al-muḥāribīn*, seine eigene Lehrmeinung legt er in dem ganzen Fragment überhaupt nicht dar, doch nennt er sich selbst an

sich bei den Zitaten aus Malik, al-Auzā'ī und Abū Ḥanīfa und seinen Genossen auf beiden Seiten um verschiedene *Riwājas*, sowie bei denen aus aš-Šāfi'ī, die beiderseits auf denselben Hauptüberlieferer zurückgehen, um verschiedene Rezensionen handelt (vergl. unten § 4). Dies konservative Verfahren kommt dem von aṭ-Ṭabarī beabsichtigten Texte sicher auch am nächsten. Natürlich ist, für sich allein und nicht im Zusammenhange des *Ihtilāf*-Werkes betrachtet, keine Textgestalt der anderen in allem überlegen; aber auch von diesem Gesichtspunkte aus stehen die von aṭ-Ṭabarī exzerpierten *Riwājas* des *Miwaṭṭa'* den anderen nicht nach und ist seine Rezension der Schriften aš-Šāfi'īs, die er von dem ersten Überlieferer ar-Rabī' direkt übernommen hat, der im *Kitāb al-umm* gedruckten entschieden vorzuziehen (vergl. unten § 4). Bemerkenswert ist eine ganze Reihe gemeinsamer Fehler zwischen dem Texte aṭ-Ṭabarīs und dem *Kitāb al-umm*, die demnach schon in die früheste Textgeschichte der Korpus der Schriften aš-Šāfi'īs zurückgehen müssen¹⁾; es sind, unter Ausscheidung von Fällen, in denen ein unabhängiges Zusammentreffen wahrscheinlich oder leicht möglich ist, die folgenden: S. 9 Anm. 5, S. 13 Anm. 15, S. 16 Anm. 19, ebd. Anm. 20, S. 23 Anm. 10, S. 109 Anm. 12, S. 110 Anm. 1, S. 164 Anm. 9, S. 172 Anm. 5 (?), S. 205 Anm. 13, S. 215 Anm. 18, S. 216 Anm. 16 (im *Kitāb al-umm* danach umstilisiert ?), S. 230 Anm. 5, ebd. Anm. 6, S. 233 Anm. 6 (?), S. 254 Anm. 5, S. 257 Anm. 7, sowie ein bei aṭ-Ṭabarī wiederholter Fehler: S. 210 Anm. 14 = S. 231 Anm. 11.

Im Apparat beziehen sich die Anmerkungen ohne nähere Angaben auf die Handschrift, die auf die Paralleltexte bezüglichen werden durch die entsprechende Sigle eingeleitet. Der Beginn der Parallelen ist jeweils bezeichnet, das Ende nur dann, wenn sie nicht so weit reichen wie der von aṭ-

¹⁾ Zu einer ähnlichen Erscheinung in der ältesten Textgeschichte des Korpus der Schriften des aš-Šābi'ī vergl. Schacht, *Das kitāb al-maḥurriḡ fil-ḥijal der al-Šābi'ī*, S. 23.

Namen (S. 72^{7,11} und S. 201₂) musste ich dem Leser die verschiedenen Möglichkeiten zur Wahl stellen und für das von S. 211 ab in den ḥanafitischen Exzerpten vorkommende Wort الملقى die sachlich zutreffende Verlegenheitslösung الملقى in den Text setzen ¹⁾ (zu den Textlücken vergl. § 1). Die Zuverlässigkeit der Überlieferung zeigt sich auch darin, dass die von aṭ-Ṭabarī wiederholt aufgenommenen Abschnitte (S. 10 = 179; 11 = 180; 23 f. = 30 f.; 34 = 40; 59 = 173; 116 f. = 127 f.; 133 f. = 219 f.; 142 = 162 f.; 208₀ ff. = 233₁₄ f.; 210 = 231; 213 f. = 233; 248 = 259) gegeneinander nur ganz unbedeutende Differenzen aufweisen ²⁾. Eine erwünschte Kontrolle liefern die Paralleltexte im *Kitāb al-umm*, den beiden Rezensionen des *Murwatta'*, der *Mudawwana*, dem *Kitāb al-ḥarāğ* des Abū Jūsuf ³⁾ und dem *al-Ğāmi' aṣ-ṣağir* des aš-Šaibānī, die ich, wo es zugänglich war, im Apparat zur Erleichterung des Vergleichs durchkollationiert, andernfalls kurz zitiert habe; doch sind neben einer im Wortlaut vergleichbaren Parallele andere mehr oder weniger ähnliche Stellen nicht erst angeführt. Boten die genannten Werke Abschnitte, die direkt unter eine der von aṭ-Ṭabarī behandelten Fragen fallen, so wurde auf sie auch dann verwiesen, wenn er selbst dazu keine entsprechende Äußerung der betreffenden Autorität anführt; die wichtigeren Fälle derart sind unten § 4 kurz besprochen. Ich hoffe, dass mir keine wichtigere Parallelstelle entgangen ist, doch erhebe ich in keiner Weise den Anspruch, aus der schwer übersehbaren Masse des *Kitāb al-umm* und der *Mudawwana* alle Einzelheiten erschöpfend zusammengetragen zu haben.

Die von der Handschrift gebotene Textgestalt war, soweit nicht offenbare Überlieferungsfehler vorlagen, gegenüber den Paralleltexten schon deshalb unverändert zu lassen, weil es

¹⁾ Auch S. 66, 13 und S. 203, 5 musste je ein Wort unsicher bleiben.

²⁾ Keine Wiederholung, sondern eine nahe Parallelfassung bei al-Auzā'ī findet sich S. 250 = 255.

³⁾ Dagegen brauchte das *Kitāb al-ḥarāğ* des Jahjā ibn Ādam (Leiden 1896, ed. Juynboll, und Kairo 1347) im Apparat nicht herangezogen zu werden.

Vorlage ihn an seiner zu erwartenden Stelle enthielt; in der Handschrift selbst, die am Ende vollständig ist, kann er nicht gestanden haben. Die Handschrift besteht aus 13 Lagen, unter ihnen die letzte von 4, alle anderen von ursprünglich 5 Doppelblatt; doch fehlt von Lage 1 (heute Blatt 1. 2—9) das zweite Blatt, und von Lage 2 ist überhaupt nur ein nicht anschliessendes Blatt (heute Blatt 10) erhalten; Lage 3 und 4 beginnen demnach heute mit Blatt 11 bzw. 21, Lage 5 und die folgenden wegen der doppelten Zählung von Blatt 26 (vergl. oben) mit Blatt 30, 40 usw., fol. 21a, 30a usw. tragen, erscheinend von erster Hand, die Kustoden für Lage 4, 5 usw. Im übrigen ist die Handschrift vollständig; die bisweilen auftretenden Textlücken geringerer Bedeutung sind äusserlich nicht kenntlich bis auf S. 134₁, wo für ein in der Vorlage wohl unleserliches Wort freier Raum gelassen ist. Während das *Kitāb al-ğihād* und das *Kitāb al-ğisja* unmittelbar aufeinander folgen, ist an dessen Ende der Rest von fol. 108_b und das ganze fol. 109a freigelassen, sodass die *Aḥkām al-muḥāribin* mit dem Anfang von fol. 109_b beginnen.

Fragmente anderer Bücher des *Kitāb iḥtilāf al-fuqahā* liegen in der von Kern (Kairo 1320 = 1902) herausgegebenen Handschrift der Ägyptischen Bibliothek fiqh ḥanafī 645 vor; da sie von dem Konstantinopler Manuskript im Format ganz abweicht, mit ihm also die Existenz von zwei Exemplaren des sicher nur selten kopierten Werkes bezeugt, ist die Hoffnung auf das Auftauchen weiterer Teile nicht ganz von der Hand zu weisen. Über die literarischen Nachrichten von weiteren Büchern vergl. unten § 3 am Ende.

§ 2. Textzustand. Apparat.

Obgleich der Zustand des Textes im allgemeinen als gut zu bezeichnen ist, finden sich doch, neben reinen Versehen des Schreibers, auch schwere Verderbnisse, die sich aber fast alle überzeugend heilen lassen; nur bei zwei geographischen

ist alt¹⁾, sorgfältig und deutlich, aber doch schwierig: sowohl wegen der häufigen Unmöglichkeit, zwischen ز, ر und ن, ز, ر und ل, ن, ق, ز, ن zu unterscheiden, wie auch besonders wegen des Fehlens aller Punkte und sonstigen Lesezeichen; wenn höchst selten ein Punkt dasteht, ist er meist selbstverständlich. Das Aussehen der Schrift zeigt die etwas verkleinerte Reproduktion von fol. 5b. Der Erhaltungszustand ist vorzüglich; geringe Spuren von Wurmfrass innen am unteren Blattrande haben auf den ersten Blättern auch die Schriftzüge in Mitleidenschaft gezogen, jedoch ohne Textverlust zu verursachen; am Ende von fol. 50b hat eine kleine, noch vor dem Eintreten des Wurmfrasses vorgenommene Überklebung das Wörtchen ل verdeckt, dessen Ergänzung aber sicher ist; endlich ist die erste Zeile von fol. 25b und von fol. 26a durch Wasser beschädigt und zusammen mit dem oberen Blattrande z. T. überklebt worden, doch kann alles noch sicher gelesen werden. Fol. 1a trägt neben zwei Besitzvermerken, dem schönen Waqf-Stempel von 1154 und der Signatur nur folgenden, aufgeklebten Titel von späterer, aber nicht junger Hand²⁾:

المجاهد والمجاهدين وقال اهل البني من كتاب محاصر احتلاف علا
 الامصار بالابى حيدر محمد بن جرير بن بريد الطبري رحمه الله

diese ausführlichste bisher bekannte und wohl auch ursprünglichste Form des Titels³⁾, anstatt deren ich aber die gewohnte beibehalten habe, dürfte von einer jetzt verdeckten Notiz herkommen. Dass zum Schluss der *Qitāl al-l al-bağj* erwähnt wird, der in der Handschrift fehlt, weist vielleicht darauf hin, dass ihre

¹⁾ Dazu teilt mir Herr Professor Dr. Grohmann folgendes mit: Eine genauere Datierung ist gerade bei diesem Kodex nicht ganz leicht; doch kann man das 4.—6. Jahrh., und zwar eher den Anfang dieser Periode, als Entstehungszeit ansetzen; vergl. Moritz, *Arabic Palaeography*, Taf. 41 unten, 42 unten, 46 oben. Die Schrift ist übrigens entschieden verwandt mit der des Kairiner Fragmentes desselben Werkes (Moritz, *Arabic Palaeography*, Taf. 124), die Moritz in das 4. Jahrh. datiert.

²⁾ Wohl noch aus dem 7. Jahrh. (Grohmann).

³⁾ Über die anderen Formen vergl. Kern, ZDMG 1901, S. 65.

EINLEITUNG.

§ 1. Die Handschrift.

Der einzige bekannte Zeuge für den hier herausgegebenen Text ist die Handschrift Muṣṭafā Effendi 382, die in der ersten Abteilung des Verzeichnisses der Bibliothek 'Āšir Effendi als كتاب الجهاد والحزبة للطبري erwähnt ist und sich jetzt mit der ganzen Sammlung Muṣṭafā Effendi-'Āšir Effendi in der Süleimānīje-Bibliothek in Konstantinopel befindet¹⁾. Nachdem ich gleich zu Beginn meiner Bibliotheksstudien in Stambul im Herbst 1926 die Handschrift als einen Teil von aṭ-Ṭabarī's *Kitāb iḥtilāf al-fuqahā* hatte feststellen können²⁾, habe ich die Identifikation zuerst auf dem Fünften Kongress der Oostersch Genootschap in Nederland im April 1927³⁾ mündlich vorgetragen und in meinen Bibliotheksstudien I⁴⁾ veröffentlicht. Die schöne Handschrift (in orientalischem Pappband mit Klappe, mit weissem Papier überklebt) umfasst 118 Blatt von 19:14,5 cm (die spätere orientalische Blattzählung, der ich gefolgt bin, geht bis 117, da fol. 26 doppelt gezählt wird); der Schriftspiegel ist 17:12,5 cm; die Seite hat 19 oder 20 Zeilen von durchschnittlich etwa 55 Buchstaben. Das Papier ist stark gebräunt, aber ohne die Lesbarkeit zu beeinträchtigen; häufig schimmern die Schriftzüge von der Rückseite durch. Die Schrift

¹⁾ Vergl. Schacht, *Von den Bibliotheken in Stambul und Umgegend*, Zeitschr. f. Semitistik, Bd. 5, S. 290, Nr. 24.

²⁾ Vergl. die zweifelnde Vermutung von Kern, S. 4, Anm. 5 des Vorworts seiner Ausgabe.

³⁾ Vergl. *Verslag van het vijfde congres*, S. 22.

⁴⁾ *Aus den Bibliotheken von Konstantinopel und Kairo* (Abb. Preuss. Akad. 1928, Phil.-Hist. Klasse, Nr. 8), Nr. 22.

der Einleitung zu seiner Ausgabe der Kairiner Handschrift sowie in seinem Aufsatz ZDMG 1901, S. 61 ff. erschöpfend zusammengestellt¹⁾, und Bergsträsser hat seine Bedeutung für die Erforschung der islamischen Rechtsgeschichte gewürdigt (Islam, Bd. 14, S. 77 f.). Daher konnte ich mich in der Einleitung auf den Inhalt dieses Bandes beschränken, habe mich aber bemüht, ihn angesichts des nun erheblich erweiterten Vergleichsmaterials auch nach anderen Richtungen, als es bei Kern für die Kairiner Fragmente geschehen ist, zu erschliessen.

Herrn Professor Dr. GROHMANN, Herrn Bibliotheksrat Dr. HONIGMANN und Herrn Dr. RITTER danke ich für freundliche Auskünfte über das Alter der Schrift, über zwei geographische Namen und über Einzelheiten des Konstantinopler Manuskripts. Herr Professor Dr. SCHAADE war so freundlich, einen bedeutenden Teil des Buches durch den Druck zu führen. Mein besonderer Dank gilt dem Vorstande der De Goeje-Stiftung für die Aufnahme dieser Arbeit in ihre Veröffentlichungen, und vor allem seinem Vorsitzenden, Herrn Professor Dr. SNOUCK HURGRONJE, für das tatkräftige Interesse, mit dem er sie von ihrem Beginne an begleitet hat.

Freiburg i. Br., Juni 1931—Cairo, April 1933.

JOSEPH SCHACHT.

¹⁾ Weitere Angaben bei Jäqūt, *Iršād al-arīb*, Bd. 6, S. 437, 4 ff.; 445 ff. Zu der literarischen Tradition, in der das *Iḥtilāf*-Buch steht, vergl. ausser Kerns Nachweisen und Goldziher, *Die Zākiriten*, S. 37, Anm. 1 sowie ZDMG 1884, S. 669 ff. noch meine Handschriftenstudien I, Nr. 6, 23, 24, 29, 32, 50; II, Nr. 12, 14, 16, 26; III, Nr. 22, 25.

VORWORT.

Dass ein neues Fragment von at-Ṭabarī's *Kitāb iḥṭulāf al-fuqahā* die Herausgabe verdient, braucht nach einem dreissig-jährigen Bekanntsein der Kairiner Bruchstücke wohl kaum erst begründet zu werden. Nicht als Grundlage für den *maḏhab ḡarībī* ist uns dieses Werk wichtig, sondern als sorgfältige Sammlung von Ansichten alter Juristen, die ein Gelehrter vom Range at-Ṭabarī's kannte und für erwähnenswert hielt. Neben Nachrichten über die ältesten Autoritäten enthalten die hier herausgegebenen Teile wieder eine grosse Masse neuer, z. T. sehr umfangreicher Zitate, darunter von Mālik aus zwei sonst nicht erhaltenen Rezensionen seines *Muwatta'*, von al-Auzā'i, von dessen eingehender Beschäftigung mit den *siyar* man sich erst jetzt ein Bild machen kann, von aš-Šaḥī'i, dessen gedruckte Schriften eine wesentliche Ergänzung erfahren, sowie von Abū Ḥanīfa und seinen Genossen, von deren authentischen Aussprüchen noch sehr wenig zugänglich ist. So hoffe ich durch die vorliegende erste grössere Edition aus den Ergebnissen meiner Handschriftenstudien im Orient ¹⁾ einen Beitrag zur Erfüllung einer der Hauptaufgaben der islamischen Rechtsforschung geliefert zu haben, nämlich der Erschliessung der wichtigsten Quellenwerke für die ältere Zeit.

Über den Autor hat zuletzt Paret in der *Enzyklopädie des Islam* gehandelt ²⁾; das über das Werk Bekannte hat Kern in

¹⁾ Vergl. Forschungen und Fortschritte, Jahrg. 7, Nr. 7, S. 96 ff.

²⁾ S. v. al-Ṭabarī. Folgendes sind die Hauptstellen in der arabischen biographischen Literatur: an-Nadīm, *Fihrist*, S. 234 f.; al-Ḥalīb al-Baḡdādī, *Tarīḫ Baḡdād*, Bd. 2, S. 162 ff.; as-Sam'ānī, *Kitāb al-ansāb*, fol. 367a; Jāqūt, *I'rā'id al-arīb*, Bd. 6, S. 423 ff.; as-Subkī, *Ṭabaqāt al-Šāfi'īja al-kubrā*, Bd. 2, S. 135 ff.; Ibn Ḥaǧar, *Liṣān al-Mi'ān*, Bd. 5, S. 100 ff., Nr. 344; vergl. auch Jāqūt, *Muǧam al-bulḏān*, Bd. 6 (Register), S. 653.

INHALTSVERZEICHNIS.

	Seite
Vorwort	VII
Einleitung	IX
Erklärung der Siglen	ب
Verzeichnis der Abschnitte	ج
Arabischer Text	ا
Verzeichnis der Eigennamen	٢٦.
Nachträge und Verbesserungen	٢٧١

DAS KONSTANTINOPLER FRAGMENT

DES

KITĀB IHṬILAF AL-FUQAḤĀ

DES

ABU ĠĀFAR MUḤAMMAD IBN ĠARĪR AṬ-ṬABARĪ

HERAUSGEGEBEN

VON

JOSEPH SCHACHT

VERÖFFENTLICHUNGEN DER „DE GOEJE-STIFTUNG“
Nº. X.

BUCHHANDLUNG UND DRUCKEREI
VORMALS E. J. BRILL — LEIDEN
1933

DAS KONSTANTINOPLER FRAGMENT
DES
KITĀB IHṬILĀF AL-FUQAḤĀ'





0405299

Bibliotheca Alexandrina